

العلاقات الدولية ومفهوم الصراعات في ظل العصر الرقمي

International relations and the concept of conflict in the digital age

م.د. احمد محمود عبدالمجيد

كلية الحقوق – جامعة النهريين

المُلخَص:

ان العلاقات الدولية وفي ظل الثورة الرقمية شهدت تحولات كبيرة في مفهوم القوة يتمثل في الانتقال من القوة الصلبة والناعمة إلى القوة الذكية والسيبرانية، حيث لم تعد العلاقات الدولية محكومة فقط بالأدوات التقليدية المتمثلة في القوة الاقتصادية والعسكرية بل أصبحت القوة المعلوماتية والرقمية عاملاً حاسماً في تحديد موازين القوة والنفوذ بين الدول وقد أدى انتشار الإنترنت والتقنيات الحديثة إلى توسيع نطاق التفاعل الدولي وظهور فاعلين جدد. ان القوة اليوم لم تعد تقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة النووية وإنما تقاس بالقدرة على اختراق أنظمة الخصم وتعطيل بنيته التحتية الحيوية والتأثير في عقول مواطنيه من خلال منصات التواصل الاجتماعي وحملات التضليل الإعلامي المنظمة كسلاح حرب نفسي له القدرة على زعزعة استقرار المجتمعات وفقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية. أن المجتمع الدولي وفي ظل العصر الرقمي وتزايد تعقيد الصراعات الرقمية تبرز الحاجة الى تطوير قواعد قانونية ملزمة وتعزيز آليات بناء الثقة بين الدول لضمان استقرار النظام الدولي وتجنب الدخول في سباق تسلح سيبراني غير مسبوق.

الكلمات المفتاحية: (العلاقات الدولية، القوة الرقمية، الحروب السيبرانية، التضليل الإعلامي، الفضاء السيبراني)

Abstract:

In the digital age, international relations have witnessed significant shifts in the concept of power, moving from hard and soft power to smart and cyber power. International relations are no longer governed solely by traditional tools such as economic and military might; information and digital power have become decisive factors in determining the balance of power and influence between states. The spread of the internet and modern technologies has expanded the scope of international interaction and given rise to new actors.

Power today is no longer measured by the number of soldiers or the size of a nuclear arsenal, but rather by the ability to penetrate an adversary's systems, disrupt its vital infrastructure, and influence the minds of its citizens through social media platforms and organized disinformation campaigns—a weapon of psychological warfare capable of destabilizing societies and eroding trust in official institutions.

In the digital age, and with the increasing complexity of digital conflicts, the international community has a pressing need to develop binding legal frameworks and strengthen confidence-building mechanisms between states to ensure the stability of the international system and prevent an unprecedented cyber arms race.

Keywords: (International relations, digital power, cyber warfare, disinformation, cyberspace)

المقدمة

تتصف العلاقات الدولية في جوهرها بأنها علاقات صراع وتنافس وتعاون بين وحدات سياسية ذات سيادة، وقد شهدت هذه العلاقات تحولات جذرية مع كل ثورة تكنولوجية كبرى عبر التاريخ البشري، فالثورة الزراعية غيرت أنماط الاستقرار البشري، والثورة الصناعية غيرت طبيعة القوة الاقتصادية والعسكرية، غير أن الثورة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت انقلاباً نوعياً غير مسبوق في مفهوم القوة وطبيعة الصراع الدولي ذاته. إذ لم تعد القوة تقاس بالعدد والعدة وإنما على قدرة الدولة في اختراق أنظمة الخصم، وتعطيل بنيته التحتية الحيوية، والتأثير في عقول مواطنيه عبر منصات التواصل الاجتماعي وحملات التضليل الإعلامي الواسعة.

إن ما يميز العصر الرقمي الذي نعيشه عن غيره من العصور السابقة هو سرعة التحول واتساع نطاق التأثير، بينما كانت الحروب في السابق تحتاج إلى أسابيع وأشهر لتجهيز الجيوش وتعبئة الموارد أصبحت اليوم وبمقدور أي دولة أو حتى جماعة غير حكومية أن تشن هجوماً سيبرانياً مدمراً في ثوانٍ معدودة من أي مكان في العالم وبتكلفة زهيدة نسبياً، وصعوبة بالغة في تتبع مصدر الهجوم وتحديد المسؤولية عنه. هذا التحول الجذري في طبيعة الصراع يضع الباحثين وصناع القرار على حد سواء أمام تحديات نظرية وعملية كبرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على قضية راهنة ومستقبلية في آن واحد، وهي الحروب السيبرانية التي غيرت من مفهوم الصراع الدولي، إذ لم يعد الصراع يقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة، بل امتد إلى الحروب السيبرانية والهجمات الإلكترونية وحملات التضليل الإعلامي فقد شهدنا في العقد الماضي هجمات سيبرانية استهدفت منشآت نووية (مثل هجوم ستوكسن على إيران وتشير التوترات الرقمية بين روسيا والولايات المتحدة إلى أن الفضاء السيبراني أصبح ساحة رئيسة للتنافس الدولي).

إشكالية البحث:

تنطلق من السؤال المركزي (كيف أعاد العصر الرقمي تشكيل الصراعات الدولية، وما مدى قدرة القانون الدولي وآلياته التقليدية على مواكبة هذه التحديات المستجدة والمستقبلية؟). وفي ضوء هذا التساؤل الرئيس تتفرع التساؤلات الآتية:

١- ما هو مفهوم العلاقات الدولية ومفهوم القوة وتطور إشكاليهما؟

٢- ماهي أشكال الصراع الدولي في العصر الرقمي؟

٣- ماهي التحديات القانونية ومستقبل العلاقات الدولية؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية الموضوع من أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا سيعيد تعريف مفاهيم السيادة والأمن القومي، ويؤدي إلى انتقال مركز الثقل في الصراعات من المجال المادي إلى المجال الافتراضي.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على عدة مناهج، وهي (المنهج الوصفي التحليلي) لتحليل الظاهرة محور الدراسة، و(المنهج التاريخي) لبيان تطور المفاهيم كالقوة والصراع عبر العلاقات الدولية وارتباط ذلك بموضوع الدراسة، و(منهج الاستشرافي المستقبلي) من أجل وضع التصورات المستقبلية لموضوع الصراعات في ظل العصر الرقمي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية

شهد مفهوم وطبيعة العلاقات الدولية كحقل أكاديمي تطورات عديدة بدءاً بالحرب العالمية الأولى والثانية، مروراً بمرحلة الحرب الباردة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد نهاية القطبية الثنائية. وخلال هذا التطور، تشكلت مدارس فكرية كبرى: الواقعية بمختلف فروعها، والليبرالية وغيرها من المدارس التي حاولت الإجابة تساؤل مهم وهو: لماذا تتصرف الدول بالطريقة التي تتصرف بها في العلاقات الدولية؟ وما الذي يفسر التعاون والصراع بينها؟

وفي هذا المبحث، سنركز على ثلاثة مفاهيم أساسية لاغنى عنها لفهم الصراع الرقمي المعاصر. أولاً، سنحدد مفهوم العلاقات الدولية ذاته، ونميزه عن غيره من المفاهيم القريبة مثل السياسة الخارجية والدبلوماسية. ثانياً، مفهوم القوة الذي يعتبر المفهوم الجوهرى في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية، وكيف تحول مفهوم القوة من القوة المادية الصلبة إلى القوة الناعمة ثم إلى القوة الذكية وأخيراً إلى القوة السيبرانية. ثالثاً، سنتناول مفهوم الصراع الدولي، وأنواعه ومستوياته.

المطلب الأول

مفهوم العلاقات الدولية وتطورها

تعرف العلاقات الدولية بأنها ذلك الفرع الحيوي من العلوم السياسية الذي يدرس التفاعلات والأنماط السلوكية المتبادلة بين الدول ذات السيادة من جهة، وبين هذه الدول والفواعل غير الدولية من جهة أخرى. والفواعل غير الدولية تشمل المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية، والشركات متعددة الجنسيات مثل جوجل وحتى الجماعات المسلحة غير الحكومية مثل تنظيم داعش (سليم، ٢٠١٠) وإن مفهوم العلاقات الدولية يتجاوز الدبلوماسية التقليدية ليشمل القانون الدولي، الاقتصاد الدولي، الاتصالات الدولية، وحتى الرياضة والبيئة. حيث أنه يشير إلى كل تفاعل يعبر الحدود الوطنية يمكن اعتباره جزءاً من موضوع العلاقات الدولية (حمدي حسن، ٢٠١٩).

لقد شهد حقل العلاقات الدولية كحقل أكاديمي تطورات عبر التاريخ كحقل مستقل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة وكان الهدف الأساسي في تلك المرحلة هو فهم أسباب الحروب والبحث عن سبل لمنع نشوبها مرة أخرى. ثم تطور الحقل بشكل كبير وواضح بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما مع تأسيس مدارس فكرية كبرى مثل الواقعية الكلاسيكية على يد هانز مورجنثاؤ، والليبرالية المؤسسية، والسلوكية وخلال الحرب الباردة هيمنت النظريات الواقعية والبنائية وطروحاتهم الفكرية على المشهد الدولي مع التركيز على مفهوم التوازن والردع النووي، وبعد الحرب الباردة ظهرت نظريات جديدة مثل نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما وصدام الحضارات لصاموئيل هنتغتون، ثم بعد ذلك وبعد أحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر الارهابية عام ٢٠٠١، تحول الاهتمام الدولي نحو دراسة الإرهاب الدولي والأمن غير التقليدي (Susan Strange, 2018).

بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه السيادة الوطنية في عصر العولمة والرقمنة، إلا أنه لا تزال الدولة القومية هي الفاعل المركزي والأهم في العلاقات الدولية؛ فالدولة وحدها هي من تمتلك الشرعية القانونية لاستخدام القوة وإبرام المعاهدات الدولية الملزمة، وأنها وحدها هي من تمثل مواطنيها في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة لكن هذا لا يعني أن الفواعل الأخرى أصبحت غير مهمة أو غير فاعلة في المسرح الدولي، فالشركات متعددة الجنسيات اليوم تمتلك ميزانيات تفوق ميزانيات عدة دول، ولديها القدرة والتأثير في السياسات الخارجية للدول عبر الضغط الاقتصادي أو الإعلامي وكذلك المنظمات غير الحكومية أصبحت تمارس دوراً محورياً في قضايا كثيرة تعنى بها الدول مثل قضية الدفاع عن حقوق الإنسان وتحديات البيئة التي أصبحت في أولويات جدول الأعمال الدولي. وقد ساهم الفضاء السيبراني في خلق فواعل جدد من غير الدول هم الفاعلون السيبرانيون الذين يمتلكون التأثير في مسار العلاقات الدولية (جون بايليس وستيف سميث، ٢٠٢٠).

المطلب الثاني

مفهوم القوة وتطوره

يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية بمفهومه التقليدي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقدرات المادية الصلبة للدولة التي يمكن قياسها كمياً والتي تشمل حجم الجيش النظامي وقوات الاحتياط، وعدد الأسلحة المتنوعة التقليدية والنووية إن وجدت، إلى جانب حجم الناتج المحلي الإجمالي، السكان، والموارد الطبيعية. (المشاط، ٢٠١٦) وقد عرف هانز مورجنثاؤ من أبرز ممثلي المدرسة الواقعية الكلاسيكية مفهوم القوة بأنها قدرة الإنسان على التحكم في عقول وأفعال الآخرين. وأن الدول تقيس قوتها بمقارنة ماتملكه من قدرات مادية مع قدرات الدول الأخرى، هذا المفهوم هيمن على الفكر الاستراتيجي طوال فترة الحرب الباردة، حيث كان التحدي الأكبر هو سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وكان ميزان القوى هو الأداة الرئيسية للحفاظ على السلام والاستقرار النسبي (John, 2020).

وبعد نهاية الحرب الباردة وبداية عصر العولمة، قدم المفكر الأمريكي جوزيف ناي مفهوماً جديداً للقوة وهو القوة الناعمة التي تعني القدرة على تحقيق النتائج المرجوة في السياسة الدولية من خلال الجذب والإغراء وليس من خلال الإكراه أو الدفع المادي. وأن الدولة تستطيع إملاء ماتريده من الدول الأخرى من خلال إبهارها بثقافتها وقيمها السياسية واقتناعها بشرعية سياساتها الخارجية، على اعتبار أن مصادر القوة الناعمة لأي دولة هي ثلاثة (الثقافة، القيم السياسية والسياسة الخارجية) وخير مثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة ناعمة هائلة من خلال جامعاتها العريقة ومؤسسات المجتمع المدني والدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان (عبدالله عبدالسلام، ٢٠١٤).

● تطور مفهوم القوة (القوة السيبرانية) (Cyber Power)

في ضوء تطور مفاهيم القوة في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وعصر العولمة والتقدم التكنولوجي ظهر مفهوم جديد للقوة يتمثل بمفهوم القوة الذكية الذي طرحه المفكر جوزيف ناي وهي نتاج المزج بين عناصر القوة الصلبة والناعمة من أجل تحقيق النجاح الاستراتيجي الحقيقي، ومع العصر الرقمي، ظهر مفهوم أحدث للقوة وهو القوة السيبرانية الذي يقصد به القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني لخلق مزايا استراتيجية للدولة وهذه القوة في ثلاثة أبعاد هي: البعد الهجومي أي القدرة على شن هجمات سيبرانية ضد الخصوم لتعطيل بنيتهم التحتية أو سرقة أسرارهم)، البعد الدفاعي والذي يتمثل في القدرة على حماية البنية التحتية الحيوية للدولة من الهجمات السيبرانية)، والبعد التأثيري الذي يقصد به القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني للتأثير في الرأي العام العالمي ونشر وجهة نظر الدولة الخاصة بها). وما يمكن ملاحظته على الدول الكبرى اليوم، مثل الولايات المتحدة، روسيا، الصين بأنها تسير نحو استثمار مليارات الدولارات سنوياً لبناء قدراتها السيبرانية لمواجهة الآخرين (Joseph S. Nye Jr, 2021).

المطلب الثالث

مفهوم الصراع الدولي وتطوره اشكاليه

يعرف الصراع الدولي بأنه حالة من التوتر الشديد والتنافر في الأهداف والمصالح والقيم بين دولتين أو أكثر، وقد يتطور الصراع إلى المواجهة المباشرة كالحرب التقليدية أو مواجهة غير مباشرة كالحرب بالوكالة (علي الدين هلال، ٢٠٠٥).

أما عن مستويات الصراع الدولي فإنها تتنوع ما بين صراع أيديولوجي مثلما حصل أثناء الحرب الباردة حيث الصراع بين الانظمة الرأسمالية والانظمة الشيوعية، وهناك الصراع على الموارد الطبيعية سواء كان النفط او المياه، وهناك الصراع الجيوسياسي الذي يتمثل بالصراع على موقع استراتيجي أو يدور حول حدود متنازع عليها)، او يكون صراع عرقي أو طائفي عابر للحدود، أو صراع حضاري كما طرحه صامويل هنتغتون في نظريته صدام الحضارات المثيرة للجدل ان قضية فهم مستوى الصراع الدولي يتيح للدول وصاحب القرار السياسي على اختيار الأدوات المناسبة لإدارته أو حله (Waltz، ٢٠٢١).

تطور اشكال الصراع الدولي في العلاقات الدولية المعاصرة

لقد تطورت اشكال الصراع الدولي في ضوء تطور قدرات الدول العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وبسبب ظهور فواعل جدد في النظام الدولي من غير الدول مارسوا ادواراً تتنافس او تزيد عن قدرات الدول، وفي ضوء ذلك ظهرت اشكال جديدة للصراع الدولي تتمثل في (Andrew Mack، ٢٠١٩).

١- الصراع غير المتماثل

وهو صراع بين أطراف تتفاوت بشكل كبير في قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. حيث نجد بان الطرف الأضعف في هذا النوع من الصراع يسعى الى استخدام أساليب غير تقليدية وغير متوقعة مُستغلاً نقاط ضعف الخصم الأقوى ومن هذه الأساليب (حرب العصابات، اختطاف الرهائن، الهجمات الإلكترونية). وعادة تكون اهداف مثل هكذا اساليب اما اطالة أمد الصراع او استنزاف الارادة السياسية للخصم او من اجل كسب تعاطف الرأي العام الدولي وخير مثال على هذا النوع من الصراع الحرب بين الولايات المتحدة الامريكية وفيتنام خلال الحرب الباردة، او الولايات المتحدة وأفغانستان بعد الحرب الباردة (أندرو ماك، ٢٠١٥).

٢- الصراع الهجين

وهو مزيج من الأساليب التقليدية وغير التقليدية التي تستخدمها دولة لتحقيق أهداف استراتيجية مع الحفاظ على حالة من لا حرب ولا سلام وهذا النوع من الصراع يتميز بما يلي:- (فرانك هوفمان، ٢٠١٩)

- ١- استخدام قوات غير نظامية إلى جانب القوات النظامية مثل الميليشيات او المرتزقة.
- ٢- الاعتماد الكبير على الهجمات السيبرانية والحروب الإلكترونية.
- ٣- شن حملات تضليل إعلامي واسعة يراد منها تشويه صورة الخصم من خلال خلط الأوراق وتزييف المعلومات.
- ٤- استغلال الأدوات الاقتصادية مثل العقوبات او احتكار سلع معينة كأسلحة لمواجهة الآخرين.

المبحث الثاني

الصراعات الدولية في العصر الرقمي

لم يقتصر تأثير العصر الرقمي على ادوات الصراع فحسب، وإنما امتد تأثيره الى تغيير فأسفته وجغرافيته وتوقيته وحتى شرعيته، وبصدد ذلك اصبحت الحروب (الحروب السيبرانية) حروب تُدار عن بُعد ولها القدرة على زعزعة استقرار المجتمعات وتحطيم اقتصادها واسقاط مؤسساتها الرسمية. وفي ضوء ذلك تم تقسيم المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الأول

الحروب السيبرانية (Cyber Warfare)

يقصد بالحرب السيبرانية سلسلة من الهجمات المتعمدة والموجهة والمدروسة التي تشنها دولة (أو مجموعة من الدول) ضد البنية التحتية الحيوية لدولة أخرى باستخدام البرمجيات الخبيثة وأساليب الاختراق المتقدمة بهدف تعطيل تلك البنية أو تدميرها أو السيطرة عليها. (عبدالرحمن الحبيب، ٢٠١٩) ومن المهم ان تُميز بين الحرب السيبرانية والجريمة الإلكترونية التي يقودها أفراد أو جماعات إجرامية دافعها هو المال أساساً كما تختلف الحرب السيبرانية عن الإرهاب الإلكتروني الذي تستخدم فيه جماعات متطرفة هجمات إلكترونية من اجل نشرالرعب والخوف وتحقيق أهداف سياسية أيديولوجية وبدون اي دعم من الدولة.، لكن دون أن يكون لها دعم دولة. (Thomas Rid, 2016).

من الامثلة على الهجمات السيبرانية هجوم (ستوكسنت) على إيران الذي تم اكتشافه عام ٢٠١٠ والذي يتمثل بإطلاق فايروس يستهدف أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز الإيرانية لتخصيب اليورانيوم وقد سبب هذا العدوان السيبراني الى تدمير ما يقارب ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي أي ما يعادل حوالي ٢٠% من إجمالي أجهزة البرنامج النووي الإيراني. ومثل هكذا عدوان والذي يعزوه معظم المحللين والخبراء المستقلين إلى وجود تعاون استخباراتي سري بين الولايات المتحدة وإسرائيل بمشاركة بريطانية ان يلحق اضراراً مادية تعادل الاضرار التي تسببها القنابل التقليدية لكن دون أن تعلن أي دولة مسؤوليتها رسمياً (Kim Zetter, 2018).

وبخصوص نظرية الردع في الحروب السيبرانية نجد ان هناك اختلاف بين نظرية الردع التقليدي عن الردع في الفضاء السيبراني، حيث ان الردع التقليدي يقوم على مبدأين: (الردع بالزجر) و(الردع بالمنع)، بينما في الفضاء السيبراني نجد بان تلك المبادئ تواجه ثلاث تحديات: هي (مشكلة الإسناد) اي صعوبة تحديد هوية المهاجم بشكل يقيني و(مشكلة التناسب) اي صعوبة التمكن بتداعيات ورد الفعل على الهجوم السيبراني و(مشكلة التوقيت) اي ان وقت الهجوم السيبراني اقصر من وقت الردع، وبالتالي يتطلب من الردع لكي يكون مناسب فعال وفوري امام الهجوم يجب ان يكون محكوم ومتناسب وهو ما يسمى بالردع المُعزز (جوزيف ناي، ٢٠١٦).

المطلب الثاني

التجسس الإلكتروني (Cyber Espionage)

يقصد بالتجسس الإلكتروني بأنه عملية الوصول غير المصرح به إلى أنظمة الكمبيوتر أو الشبكات الإلكترونية أو قواعد البيانات بهدف استخراج معلومات سرية (سياسية، اقتصادية، عسكرية، علمية، تكنولوجية) لصالح جهة أجنبية (عادة تكون دولة أو شركة منافسة). (محمد عبدالفتاح، ٢٠١٨).

يختلف التجسس في الماضي عن التجسس في الحاضر بان النوع الاول من التجسس (التقليدي) يتم من قبل البشر مباشرة سواء تم ذلك داخل السفارات او الوزارات الحساسة أو عن طريق طائرات تجسس عالية التحليق مثل ال U-٢، بينما النوع الثاني من التجسس (الالكتروني) في وقتنا الحاضر يتم عن بُعد من خلال الحواسيب من داخل دولة أخرى يخترق فيها خوادم مؤسسات او مكاتب دول أخرى مجرد بنقرة زر واحدة. هذا التطور التكنولوجي في مجال التجسس جعل المهمة أكثر أماناً وأقل تكلفة بمئات المرات وأسرع في الحصول على النتائج، لكنه بالمقابل جعل التجسس أكثر انتشاراً وأكثر صعوبة في الاكتشاف لدرجة أن التجسس الإلكتروني أصبح ممارسة يومية عادية تجري بين جميع الدول بما فيها الحلفاء. (David Omand, 2018).

ان عمليات التجسس الالكتروني تتم بواسطة مجموعة واسعة من التقنيات والأدوات لتنفيذها ومن أبرز هذه التقنيات (مكاوي، ٢٠١٧).

١) طريقة التصيد الاحتيالي المتقدم التي تتمثل بصورة ارسال رسالة إلكترونية بمجرد فتحها من قبل المتلقي يتم تثبيت برنامج تجسس على جهازه، مما يفتح الباب للمخترق للوصول إلى الشبكة الداخلية للمؤسسة بأكملها.

٢) طريقة البرامج الخفية وهي برمجيات خبيثة تُثبت في أعماق نظام التشغيل، بحيث يصعب اكتشافها بواسطة برامج مكافحة الفيروسات التقليدية، وتستطيع نقل البيانات والملفات من الجهاز المُخترق إلى خوادم المهاجم بشكل سري.

٣) طريقة اعتراض الكابلات البحرية في اعماق البحار بقصد تثبيت أجهزة تنصت تقوم بنقل حوالي ٩٩% من البيانات العالمية بين القارات.

٤) طريقة هجمات سلسلة التوريد من خلال إدخال برمجيات او ثغرات خبيثة في أجهزة قبل وصولها إلى الضحية مما يجعل الضحية يصاب بالفيروس حتى قبل أن يستلم جهازه الجديد.

في ضوء ما سبق يمكننا ان نطرح تساؤل مهم هل هناك قيود اخلاقية او قانونية للتجسس الالكتروني؟ معظم الدول تجرم التجسس بموجب قوانينها الجنائية وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية لكن في الممارسة العملية للعلاقات الدولية التجسس كان دائماً ممارسة مقبولة عُرفاً، لكن الجديد في العصر الرقمي هو الحجم الهائل والعمق المدمر للتجسس حيث يمكن لجاسوس إلكتروني واحد أن يسرق ملايين الوثائق والملايين من رسائل البريد الإلكتروني في دقائق معدودة، كذلك التجسس الإلكتروني لم يعد محصوراً بالأسرار العسكرية والسياسية، وإنما طال حتى الأسرار التجارية والصناعية (التجسس الاقتصادي) الذي لا يتعامل معه القانون الدولي الحالي بشكل واضح، لأنه يصعب التمييز قانونياً بين جمع معلومات استخباراتي (وهو حق للدول) وبين سرقة أسرار تجارية (وهو جريمة) وفي ضوء ذلك نجد ان هناك إجماع متزايد بين خبراء القانون الدولي على ايجاد معاهدة دولية جديدة تنظم عمليات التجسس الإلكتروني وتضع حدوداً واضحة لما هو مسموح به وما هو محظور (Ashley Deeks، ٢٠٢٢).

المطلب الثالث

التضليل الاعلامي (Disinformation)

يقصد بالتضليل الإعلامي هو نشر للمعلومات الكاذبة أو المضللة أو الملفقة بصورة مُتعمدة ومنظمة بقصد واضح هو التلاعب بالرأي العام أو زعزعة الثقة في المؤسسات الرسمية، أو تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية والطائفية داخل المجتمعات أو إضعاف إرادة الدولة في مواجهة التحديات (ياسر عبدالعزيز، ٢٠١٩).

وهنا من الضروري أن نميز التضليل الإعلامي عن مفهومين قريبين منه لكنهما مختلفين عنه جوهرياً، وهما (المعلومات الخاطئة) التي تعني نشر معلومة غير صحيحة عن طريق الخطأ أو الجهل أو سوء الفهم، و (المعلومات المُخرقة) التي تعني نشر معلومات صحيحة وحقيقية وبقصد خبيث هو للإضرار بشخص أو مؤسسة، وعند مقارنة التضليل الإعلامي بهذين المفهومين نجده هو الأخطر بين الثلاثة؛ لأنه يجمع بين الكذب المُتعمد والقصد الخبيث، وغالباً ما يكون مدعوماً بجهاز دولة أو حزب سياسي أو جماعة ضغط منظمة تمتلك ميزانية مالية وخبراء متخصصين لذلك العمل (كلير، ٢٠٢٠).

يتميز التضليل الإعلامي في العصر الرقمي بعدة خصائص جعلته أكثر فاعلية وانتشاراً من أي وقت مضى في تاريخ البشرية ومن تلك الخصائص (Nina Schick, 2021).

١- سرعة الانتشار الفائقة، فقد أثبتت الدراسات العلمية أن المعلومة الكاذبة تنتشر على منصات التواصل الاجتماعي لاسيما على موقع تويتر أسرع بست مرات من المعلومة الحقيقية؛ وهذا يعود لأن الأكاذيب غالباً ما تكون أكثر إثارة للعواطف من الحقائق.

٢- قدرته على حصر المستخدم لمنصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، تيك توك، يوتيوب) داخل دائرة ضيقة من المعلومات يتمسك بها وتأن كانت خاطئة من خلال عرض محتوى يتوافق مع معتقدات المستخدم السابقة وتاريخ تصفحه وهذا يجعل المستخدم أكثر عرضة للتصديق بالأكاذيب التي تؤكد معتقداته المسبقة.

٣- قدرته على جعل محتوى التضليل الاعلامي أكثر اقناعاً وأصعب في الكشف من خلال استخدام تقنية (الديب فيك) التي تظهر فيديو أو صوت مزيف فائق الواقعية يُنتج بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق، ويمكنه جعل أي شخص سياسي أو قائد عسكري أو شخص مشهور يقول أو يفعل أي شيء لم يقله أو يفعله على الإطلاق (Renata Saleem, 2023).

المبحث الثالث

التحديات القانونية ومستقبل العلاقات الدولية

في ضوء ظواهر الصراع الرقمي السابقة من حروب سيبرانية وتجسس الكتروني وتضليل اعلامي نتناول في هذا المبحث موقف ودور القانون الدولي في التعامل مع تلك التحديات وما هو مستقبل العلاقات الدولية في ظل العصر الرقمي. وفي ضوء ذلك تم تقسيم المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الأول

قصور القانون الدولي

يعاني القانون الدولي التقليدي من فجوات هيكلية ونصية كبيرة تعيق قدرته على مواكبة تطورات العصر الرقمي فمعظم القوانين والمعاهدات الدولية التي لا تزال سارية المفعول في يومنا هذا، مثل: ميثاق الأمم المتحدة عام (١٩٤٥)، واتفاقيات جنيف الأربع لحماية ضحايا الحرب عام (١٩٤٩) وبروتوكولها الإضافيين عام (١٩٧٧)، ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام (١٩٦٨) جميعها جهود دولية وضعت وقامت في عالم كانت فيه الحروب تُشن بصورة غير الحروب التي نعيشها اليوم عن بُعد ومن خلال الحاسوب الالي وبالشفرة البرمجية والبايات والخوادم البعيدة. حيث ان المصطلحات القانونية المستخدمة في هذه المعاهدات والمواثيق من مصطلح هجوم مسلح او أعمال عدائية او هدف عسكري او مقاتل او مدني، تم تداولها وفقاً لتصورات مادية ملموسة عن الصراع ومن الصعب تطبيقها على الهجوم السيبراني الذي ينفذ من وراء جهاز كمبيوتر من بلد اخر يستهدف به شبكة الكهرباء في بلد ما.

عدم توافق نصوص القانون الدولي مع العصر السيبراني خلق فراغاً تشريعياً خطيراً، تستغله الدول المعتدية للقيام بأعمال عدائية سيبرانية دون خوف من العقاب القانوني، بدعوى أن القانون الدولي الحالي لا ينطبق أو غير واضح في هذا المجال (Michael N. Schmitt, 2021).

ابرز التحديات التي يواجهها القانون الدولي في العصر الرقمي تتمثل بالاتي (دروج، ٢٠٢٠)

١- إشكالية تطبيق مبدأ التناسب والضرورة العسكرية حيث ان المبدأ الاول (التناسب) ينص على أن الهجوم على هدف عسكري مشروع يعتبر غير قانوني إذا كانت التوقعات تشير الى حصول خسائر في الأرواح بين المدنيين أو أضراراً للممتلكات المدنية، اما المبدأ الثاني (الضرورة العسكرية) فانه ينص على أن استخدام القوة يجب أن يكون ضرورياً لتحقيق هدف عسكري مشروع، وألا يتجاوز الحد الأدنى اللازم لتحقيق ذلك الهدف، وفي ظل في الحروب السيبرانية يصعب تطبيق هذين المبدأين لأسباب عديدة: منها صعوبة قياس حجم الضرر الزائد في الهجوم سيبراني؟ وهل الضرر يقتصر على احداث الأضرار المباشرة (مثل تعطيل محطة كهرباء) أم انه يشمل الأضرار غير المباشرة (مثل التسبب في حدوث وفيات بسبب توقف أجهزة الإنعاش في المستشفيات)؟ كما يصعب قياس الميزة العسكرية للهجوم السيبراني من حيث كونه سبب تعطيل موقع عسكري لمدة ساعة، أم أيام، أم أسابيع؟ وفي ضوء هذا الغموض القانوني نجد بان المهاجمون يستغلون هذا القصور القانوني في الاستمرار في هجماتهم السيبرانية (Roscini, 2019).

٢- صعوبة تحديد المسؤولية (الإسناد) والتي تعني اثبات هوية المهاجم بشكل يقيني وقانوني والتي تكاد تكون أكبر عقبة قانونية وتقنية أمام تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني، وأمام محاسبة الدول المعتدية على أفعالها غير القانونية، فالمهاجم السيبراني يستطيع إخفاء هويته بسهولة نسبية باستخدام تقنيات متعددة، مما يجعل عملية الإسناد صعبة للغاية، وفي بعض الحالات شبه مستحيلة وهذا الوضع يشجع الدول على شن هجمات سيبرانية لأنها تعلم أن احتمالية اكتشاف هويتها الحقيقية ضئيلة، وأن العواقب القانونية والدبلوماسية حتى لو تم اكتشافها تكون محدودة (أليكساندرو، ٣٠ ٤ ٢٠٢٢).

٣- استخدام المهاجمون السيبرانيون لاسيما المدعومون من دول، مجموعة متنوعة من التقنيات المتطورة لإخفاء هوياتهم الحقيقية وتضليل المحققين. من أبرز هذه التقنيات (ريدو شتاينبرغر، ٢٠٢٠).

أ- اعتماد أسلوب الخوادم الوسيطة، حيث يقوم المهاجم بتوجيه هجومه عبر سلسلة من الخوادم الموجودة في دول متعددة حول العالم مما يجعل تتبع المصدر الأصلي عملية معقدة جداً وتستغرق وقتاً طويلاً.

ب- القيام باختراق أجهزة أشخاص أبرياء، حيث يقوم المهاجم باختراق مئات الآلاف أو الملايين من أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية ثم تجميعها في شبكة روبوتات، ليتم بعدها استخدام هذه الأجهزة المخترقة كمنصات لشن الهجوم الفعلي وبهذه الطريقة يبدو الهجوم وكأنه قادم من أجهزة أشخاص أبرياء وليس من المهاجم الحقيقي.

ت- أسلوب التضليل المتعمد الذي يراد منه تضليل المحققين أو توجيه اصابع الاتهام الى اشخاص ابرياء ويتم ذلك من خلال ترك بصمات رقمية مُزيفة تشير إلى دولة ثالثة.

ث- اعتماد أسلوب البرمجيات المتطورة ذاتية التدمير التي بمجرد تنفيذ الهجوم تدمر نفسها بالكامل وهذا النوع يطبق في بعض البرمجيات الخبيثة مما يصعب فك تشفيرها.

المطلب الثاني

غياب آلية دولية مستقلة للإسناد والتحقيق

هناك صعوبة في القيام بإجراءات التحقيق وإثبات هوية المعتدي في العصر الرقمي حتى في الحالات النادرة التي تتمكن فيها دولة من إسناد هجوم سيبراني إلى دولة أخرى بيقين معقول بناءً على أدلتها الاستخباراتية الداخلية حيث تواجه مشكلة أخرى وهي عدم وجود هيئة دولية مستقلة ومخولة قانوناً بالدخول إلى خوادم الدول والتحقيق في أصول الهجمات، فالأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة يمكنها مناقشة الهجمات السيبرانية لكنها لا تمتلك فريقاً فنياً مستقلاً قادراً على إجراء تحقيقات جنائية رقمية، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لديها صلاحيات تفتيش المنشآت النووية، لكن لا يوجد ما يعادلها في المجال السيبراني وهذا نفسه ينطبق على الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حيث نجده يهتم بالمعايير التقنية أكثر من اهتمامه بالجوانب القانونية والأمنية.

إن هذا الغياب المؤسسي يعني منح الطرف المعتدي حصانة من العقاب حتى وإن ثبت عليه ارتكاب الهجوم السيبراني إذ لا يمكن عرض القضية في محكمة دولية ولا يمكن مشاركتها مع الدول الأخرى بشكل كامل والدولة المتهمه، بطبيعة الحال، تنفي التهمة بشدة وتتهم الدولة المعلنه بالسعي لتحقيق أجندة سياسية، هذا المأزق يخلق حالة من الفوضى وغياب الحق ومن القدرة على الردع مثل هكذا اعمال من خلال مساءلة حقيقية للمتهم. ولهذا يذهب العديد من الخبراء نحو إنشاء آلية دولية للإسناد والتحقيق تحت مظلة الأمم المتحدة، تكون مهمتها التحقيق الفني المستقل في الهجمات السيبرانية الكبرى، وتقديم تقاريرها إلى مجلس الأمن. (جنسن، ٨ ١ ٢٠٢٢).

المطلب الثالث

المستقبل الرقمي للعلاقات الدولية

إليك مقدمة مناسبة للمطلب الثالث: المستقبل الرقمي للعلاقات الدولية بصياغة أكاديمية متماسكة:

المطلب الثالث

المستقبل الرقمي للعلاقات الدولية – مقدمة

يشهد النظام الدولي في العصر الراهن تحولات متسارعة وعميقة نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي أفرزته الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الدولية وأدواتها التقليدية، فلم تعد التفاعلات الدولية محصورة في الأطر الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التقليدية، بل امتدت إلى فضاءات رقمية معقدة أصبح فيها الفضاء السيبراني ساحة رئيسة للتعاون والتنافس والصراع في آن واحد، وفي ظل هذا التحول برزت تساؤلات جوهرية حول شكل النظام الدولي القادم، ومدى استقراره، وإمكانية استمرار المفاهيم التقليدية مثل السيادة والأمن القومي في ظل بيئة رقمية تتسم بسرعة التغير، كما أصبح من الضروري استشراف السيناريوهات المستقبلية التي قد تعيد تشكيل العلاقات بين الدول، وعليه، يهدف هذا المطلب إلى استعراض أهم السيناريوهات المحتملة التي قد تحدد شكل النظام الدولي في العقود القادمة، في ظل تصاعد أهمية التكنولوجيا بوصفها عنصراً محورياً في إعادة تعريف القوة والنفوذ على الساحة الدولية.

السيناريو الأول: سيناريو عودة الحرب الباردة رقمياً (تقسيم الإنترنت)

يعد هذا المشهد أحد السيناريوهات المستقبلية المقلقة التي يتحدث عنها خبراء العلاقات الدولية والإنترنت وهو تقسيم الإنترنت أو ما يُعرف بـ "Splinternet". من خلال انقسام الشبكة العنكبوتية العالمية إلى كتل إقليمية رقمية مغلقة ومنفصلة خلال العقد المقبلين، تحكم كل منها معاييرها التقنية وقوانينها وقيمها مثل ظهور كتلة غربية بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا تتمسك بمبادئ حرية التعبير والخصوصية النسبية وكتلة أخرى (كتلة صينية) تمتد لتشمل روسيا ودول آسيا الوسطى وأفريقيا والعالم العربي تتبنى نموذج الإنترنت السيادي الذي تسيطر عليه الدولة بشكل كبير، هذا التقسيم المتناقض لشبكة الإنترنت العالمية من شأنه أن يعيد سيناريو ثنائية الحرب الباردة على المستوى الرقمي، إلى جانب وضع معرقات أمام المواطن العادي في كتلة ما أن يصل إلى محتوى كتلة أخرى، كما سيعقد بشكل كبير جهود تنفيذ القانون الدولي في الفضاء السيبراني؛ بسبب ابتعاد الدول من التعاون مع بعضها بشأن تسليم مجرمي الإنترنت أو مشاركة أدلة التحقيق مع كتل منافسة (شاكلفورد، ٢٠٢٣).

السيناريو الثاني: سباق تسلح سيبراني مدعوم بالذكاء الاصطناعي

هذا المشهد من السيناريوهات المرجحة بقوة وهو الدخول في سباق تسلح سيبراني غير مسبوق مدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وهنا نجد كيف أن الدول الكبرى وحتى المتوسطة تذهب نحو استثمار مليارات الدولارات في مجال تطوير أسلحتها السيبرانية التي تتمثل في برمجيات خبيثة قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن متى وكيف ومن تهاجم دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر، ولاغربة أن نشهد في المستقبل القريب ظهور فيروسات سيبرانية ذكية قادرة على التكيف مع أنظمة الدفاع للخصم واكتشاف الثغرات بنفسها واختيار الهدف الأمثل وحتى إصلاح نفسها إذا ما تم اكتشافها.

أن تطور مثل هكذا هجمات سيبرانية يثير مخاوف جيوسياسية وأخلاقية هائلة ويطرح تساؤلات عديدة فيما إذا حصل هجوم خاطئ لفيروس سيبراني ذاتي التشغيل على هدف مدني بدلاً من عسكري؟ وماذا لو قامت دولة باستخدام الذكاء الاصطناعي لشن هجمات تضليل إعلامي مخصصة وفائقة الاستهداف، حيث ينتج الذكاء الاصطناعي ملايين القصص الكاذبة والمقاطع المزيفة عبر (الديب فيك) المصممة خصيصاً لكل مجموعة سكانية على حدة، مما يجعل مواجهة التضليل شبه مستحيلة (شاريون، ٢٠٢٤).

السيناريو الثالث: سيناريو المعاهدات السيبرانية – نحو حوكمة دولية للفضاء السيبراني

هذا السيناريو يؤكد على وجود جهود دولية متزايدة وإن كانت غير كافية أو بطيئة بهدف التوصل إلى معاهدات دولية ملزمة تقوم بتنظيم السلوك الدولي في الفضاء السيبراني على غرار معاهدات الحد من التسلح النووي خلال الحرب الباردة ومعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية غير أن مثل هكذا معاهدات مستقبلية يستوجب أن تتضمن أحكاماً يمكن إيجازها (مارثا فينمور، ٢٠٢٤).

- ١- الالتزام بإخطار الدول ببعض أنواع الهجمات السيبرانية لاسيما التي تنتشر بسرعة.
 - ٢- حظر تطوير ونشر أسلحة سيبرانية ذاتية التشغيل غير خاضعة للرقابة البشرية.
 - ٣- إنشاء آلية دولية للإسناد والتحقيق.
 - ٤- حظر الهجمات السيبرانية على البنى التحتية المدنية الحيوية مثل المستشفيات، محطات الكهرباء، محطات المياه.
 - ٥- إنشاء خطوط ساخنة مباشرة بين القيادات العسكرية للدول الكبرى لمنع سوء التقدير والتصعيد غير المقصود على غرار الخط الساخن بين واشنطن وموسكو بعد أزمة كوبا في ستينات القرن الماضي.
- ان الوصول الى مثل هكذا معاهدات يحتاج وقت لوجود تناقضات وتحديات واختلاف في الرؤى فبينما روسيا والصين تفضلان معاهدات تؤكد على مفهوم السيادة الرقمية وحق الدولة في التحكم بمحتوى الإنترنت داخل حدودها، نجد بالمقابل ان الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يفضلون معاهدات تؤكد على حرية التعبير وتدفق المعلومات. ومثل هكذا تضارب في الرؤى سيكون تحدياً دبلوماسياً كبيراً في السنوات القادمة.

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح لنا من خلال دراستنا هذه ان العصر الرقمي لم يقتصر تأثيره على تطور أدوات التفاعل الدولي فحسب، بل أعاد تشكيل بنية العلاقات الدولية ومفهوم الصراع بصورة جذرية. فقد انتقلت القوة من إطارها التقليدي القائم على التفوق العسكري والاقتصادي إلى فضاءات أكثر تعقيداً تتمثل في السيطرة على المعلومات، والتفوق السيبراني، والقدرة على التأثير في الوعي الجمعي للشعوب وأدى هذا التحول إلى ظهور أنماط جديدة من الصراعات، كالحروب السيبرانية والتجسس الإلكتروني والتضليل الإعلامي، والتي باتت تمثل تحدياً حقيقياً للأمن والاستقرار الدوليين.

كما أظهر البحث أن هذه التحولات السريعة في مفهوم القوة وأدوات الصراع الدولي تجاوزت قدرة القانون الدولي التقليدي على الاستيعاب والمواكبة، مما خلق فجوات قانونية خطيرة تستغلها الدول والفاعلون غير الحكوميين دون مساءلة واضحة، وفي ظل صعوبة تحديد المسؤولية وتعقيد آليات الردع في الفضاء السيبراني، أصبح النظام الدولي أمام اختبار حقيقي يستدعي إعادة النظر في مفاهيم السيادة، والأمن القومي، وأدوات الحوكمة العالمية. وفي ختام هذا البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

١- هناك تحول جذري في مفهوم القوة في العلاقات الدولية وأصبحت القدرة على التحكم في المعلومات والتأثير في الرأي العام العالمي عبر الفضاء السيبراني ركيزة أساسية من ركائز القوة الوطنية في القرن الحادي والعشرين، لاتقل أهمية عن امتلاك حاملات طائرات أو أسلحة نووية.

٢- ان الحروب السيبرانية حقيقة واقعة وليست خيالاً علمياً

٣- ان التضليل الإعلامي له ابعاد خطيرة قد تفوق الحرب التقليدية في بعض السياقات من حيث تشويه صورة الدولة في المحافل الدولية او زرع التفرقة بين حلفاء استراتيجيين او خلق فوضى اجتماعية داخل المجتمع.

٤- ضعف القانون الدولي الحالي من مواكبة التطورات التكنولوجية والسيبرانية الحاصلة والمتسارعة والتي من شأنها ان تفسح المجال للجهات التي تشن الهجمات السيبرانية ان تغفل من العقاب وتضعف بشكل كبير من قدرة المجتمع الدولي على الردع والمساءلة.

٥- صعوبة تحديد المسؤولية تعد العقبة القانونية والفنية الاكبر امام تحقيق الردع والعدالة ومحاسبة المعتدين في ظل الفضاء السيبراني .

٦- ضرورة إعادة تعريف السيادة الوطنية في ظل العصر الرقمي لتشمل الفضاء السيبراني الوطني من شبكات الاتصالات والبنى التحتية الرقمية الخ والتي يعد انتهاكها بمثابة عدوان يستدعي الرد.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات السابقة، يوصي الباحث بما يلي:

- ١- دعوة المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لإحياء ميثاق سيبراني دولي تكون أبرز بنوده (حظر مطلق للهجمات السيبرانية على البنى التحتية المدنية الحيوية واعتبارها جرائم حرب- حظر تطوير ونشر برمجيات سيبرانية غير خاضعة للرقابة البشرية المباشرة).
- ٢- إنشاء هيئة دولية مستقلة تحت مظلة الأمم المتحدة على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في المجال النووي تكون مهمتها إجراء التحقيقات الفنية المستقلة في الهجمات السيبرانية الكبرى التي تهدد السلم الدولي او تلحق اضراراً اقتصادية او خسائر بشرية كبيرة وتكون تقاريرها ملزمة أدبياً لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.
- ٣- الاهتمام ببرامج التوعية والتعليم الوطنية في كيفية التحقق من مصادر المعلومات وكشف المضللة منها على ان يكون من المراحل الابتدائية ويستمر مدى الحياة.
- ٤- إنشاء مركز امن سيبراني اقليمي قادر على الاستجابة السريعة للطوارئ السيبرانية تتمثل مهامه في(تبادل المعلومات الاستخباراتية عن التهديدات السيبرانية - التنسيق المشترك بشأن الاستجابة للطوارئ السيبرانية الكبرى- تقديم المساعدة الفنية والقانونية للدول الأعضاء الأقل نمواً سيبرانياً).
- ٥- ان يكون هناك تعاون وتنسيق مشترك بين القطاع الأكاديمي والحكومي في مجال الأمن السيبراني في مجال الورش والندوات والبحوث العلمية بهدف وضع وتطوير حلول قانونية وفنية واستراتيجية مبتكرة امام التحديات السيبرانية.
- ٦- التوعية المجتمعية بمخاطر التجسس الإلكتروني وكيفية التعرف عليه وتجنبه، من خلال إطلاق حملات توعية وطنية موجهة للموظفين في القطاعين العام والخاص ولاسيما في الوزارات الحساسة.

المصادر والمراجع:

- (١) أندرو ماك (٢٧ ٢٠١٥)، لماذا تخسر القوى الكبرى الحروب الصغيرة؟ مجلة وورلد بوليتيكس، ١٨٥.
- (٢) إيريك جنسن (٨ ٢٠٢٢)، الإسناد السيبراني والمساءلة الدولية، مجلة الأمن السيبراني، ٣٢-٢٥.
- (٣) توماس ريد وبيتر شتاينبرغر (٢٠٢٠) تتبع: الأصابع الرقمية. كيف يتم إسناد الهجمات السيبرانية؟ مجلة الأمن القومي، ١١٢-١٢٠.
- (٤) جوزيف ناي (٩٢ ١ ٢٠١٦)، الردع والرد في الفضاء السيبراني، مجلة الشؤون الدولية، ٦٣-٦٥.
- (٥) جون بايليس وستيف سميث (٢٠٢٠)، عولمة العلاقات الدولية، مطبعة جامعة أكسفورد، ٦٧-٧٠.
- (٦) حسن عماد مكاي (٢٠١٧)، الاعلام والامن المعلوماتي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٩٨.
- (٧) حمدي عبدالرحمن حسن (٢٠١٩)، النظرية في العلاقات الدولية: مقاربات معاصرة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٤٥.
- (٨) سكوت شاكلفورد (٢٠٢٣)، إدارة الفضاء السيبراني.. نحو إنترنت مقسم؟ مطبعة جامعة إنديانا، ٢٢٠.
- (٩) عبدالرحمن الحبيب (٢٠١٩)، الحرب السيبرانية.. الصراع في الفضاء الالكتروني، عمان، دار الفكر، ١٢٥.
- (١٠) عبدالله عبدالسلام (٢٠١٤)، القوة في العلاقات الدولية.. المفاهيم والتحول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٩٤.
- (١١) عبدالمنعم المشاط (٢٠١٦)، تحولات القوة في النظام الدولي المعاصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١١٢.
- (١٢) علي الدين هلال (٢٠٠٥)، النظام الدولي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٦٣.
- (١٣) فرانك هوفمان (٤ ٢ ٢٠١٩)، الصراع الهجين في القرن الحادي والعشرين، مجلة الدراسات الاستراتيجية، ٣١٢-٣١٥.
- (١٤) كلير وارد (٢٠٢٠)، فوضى المعلومات: فهم الأنواع المختلفة للمعلومات المضللة، مركز مستقبل حقوق الإنسان، مجلس أوروبا، ١٩-٢٠.
- (١٥) كوردولا دروج (٢٠٢٠)، هل الحرب السيبرانية حرب؟ تطبيق القانون الدولي الإنساني على الفضاء السيبراني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، ٥٣٣-٥٤٠.
- (١٦) لوكاس أوليكساندرو (٣٠ ٤ ٢٠٢٢)، معضلة الإسناد في الصراعات السيبرانية بين التقنية والقانون، المجلة الدولية للقانون وتكنولوجيا المعلومات، ٣٤٥-٣٥٥.
- (١٧) مارثا فينمور (١٠٠ ٢ ٢٠٢٤)، الحوكمة الدولية للفضاء السيبراني.. إمكانية التوصل إلى معاهدة، مجلة الشؤون الدولية، ٣١٠-٣٢٠.
- (١٨) محمد السيد سليم (٢٠١٠)، تحليل السياسة الدولية، القاهرة، دار الشروق، ٤٥.
- (١٩) محمد عبدالفتاح (٢٠١٨)، الامن السيبراني وحماية المعلومات، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ١٤٥.
- (٢٠) نيكولاس شاريون (٢٠٢٤)، الجيوسياسية الرقمية: صراعات الغد، إديشيون دو روشيه، باريس، ٤٠٠-٤٠١.
- (٢١) ياسر عبدالعزيز (٢٠١٩)، الاعلام الجديد والتحول الرقمي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٥٧.

- 22) Kim Zetter, (2018) (Countdown to Zero Day: Stuxnet and the Launch of the World's First Digital Weapon), Crown Publishing, 310
- 23) Andrew Mack (2019), why big nations lose small wars, world political ,185
- 24) Ashley Deeks, (4 2022), The International Law of Cyber Espionage: Between Necessity and Legitimacy, 465-467
- 25) David Omand, (2018), The Art of Espionage in the Digital Age, (Yale University Press), 102
- 26) John Baylis and Steve Smith (2020), Globalization of world politics, Oxford, 67
- 27) Joseph S. Nye Jr (2021), The Digital Future of Power, Foreign Affairs, 58-60
- 28) Kenneth N. Waltz, (2021) (Man, the State, and War: A Theoretical Analysis), Columbia University Press), 27-28
- 29) Michael N. Schmitt, (2021) International Law in Cyberspace, (Cambridge University Press 55-62).
- 30) Marco Roscini, (2019), (International Law of Cyber Warfare), (Cambridge University Press, 150-160
- 31) Nina Schick, (2021) Deepfakes, The Coming Infocalypse, Twelve Books, 130-145
- 32) Renata Saleem, (2023) , Digital Wars: Disinformation, Deepfakes, and the Collapse of Truth, (Oxford University Press), 210-230
- 33) Susan Strange (2018), The Retreat of the State) Cambridge University Press, 112-115
- 34) Thomas Rid , (2016) Cyber War Will Not Take Place, Oxford University Press , 40-41

تحولات الصراعات الدولية في العصر الرقمي: الأدوات والفاعلون الجدد

م. نجوان هاني محمود

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

nahjwanhani@uomosul.edu.iq

الملخص

يشهد النظام الدولي في العصر الرقمي تحولات جوهرية في طبيعة الصراعات، نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فلم تعد الحروب تقتصر على المجال العسكري التقليدي، بل امتدت إلى الفضاء السيبراني، حيث تُستخدم أدوات رقمية متقدمة مثل الهجمات الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، وحروب المعلومات لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية. يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة هذه التحولات، من خلال دراسة الأدوات الرقمية المستخدمة، والفاعلين الجدد من غير الدول، وتأثير ذلك في إعادة تشكيل مفهوم الصراع الدولي، وتوصل البحث إلى أن التفوق في العصر الرقمي لم يعد يعتمد فقط على القوة العسكرية، بل أصبح مرتبطاً بالقدرة على التحكم في المعلومات والبيانات والتكنولوجيا، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الصراعات يتميز بالتعقيد، واللامركزية، والغموض.

المقدمة

شهد النظام الدولي تحولاً نوعياً في طبيعة الصراعات مع بروز العصر الرقمي، الذي أفرز فضاءً جديداً للتنافس بين الدول والفاعلين من غير الدول. فلم تعد القوة العسكرية التقليدية كافية لتحقيق التفوق، بل أصبحت القوة السيبرانية والمعلوماتية عنصراً حاسماً في معادلة القوة. وفي هذا السياق، برزت أنماط جديدة من الصراعات تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مثل الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والتأثير في الرأي العام، مما أدى إلى تعقيد البيئة الدولية وتداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية. وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة تحولات الصراع الدولي في العصر الرقمي، وتحليل الأدوات والفاعلين الجدد، واستشراف مستقبل هذه الصراعات في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

أولاً: الأهمية

تتحدد أهمية هذا البحث من خلال مساهمته المتعددة المستويات، والتي تجمع بين القيمة الأكاديمية والتطبيق العملي على النحو التالي:

١. الأهمية العلمية والنظرية

- يقدم البحث إطاراً تحليلياً متكاملًا لظاهرة الصراع الإلكتروني في الأدبيات العربية، التي لا تزال تعاني من قلة في الدراسات الاستراتيجية العميقة في هذا المجال.
- يسهم في تطوير الفهم النظري لتحولات مفاهيم القوة والسيادة والصراع في العلاقات الدولية في عصر الرقمنة.

٢. الأهمية التطبيقية والعملية

- يقدم تحليلاً استراتيجياً يمكن أن يكون مرتكزاً لصياغة سياسات أمنية وطنية فاعلة وبناء استراتيجيات شاملة للدفاع عن هكذا صراعات.
- يرفع مستوى الوعي الاستباقي لدى الأفراد والمؤسسات بأهمية التطور الرقمي، ويقدم إطاراً لبقاء القدرات في مجال الحماية من التهديدات الإلكترونية.
- محاولة رصد وفهم التطورات التي حدثت في مفهوم الصراع وتحولاته في العصر الرقمي التي انعكست على استخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة للصراع، وتتمثل في الهجمات الإلكترونية مثل البرمجيات الضارة، اختراق الشبكات، والفيروسات، وتعطيل الأنظمة.

ثانياً: الإشكالية

تشهد الصراعات الدولية في العصر الرقمي تحولات عميقة نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، حيث لم تعد القوة العسكرية التقليدية هي المحدد الوحيد لموازن القوى، بل برزت أدوات رقمية جديدة مثل الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والذكاء الاصطناعي، التي أعادت تشكيل طبيعة الصراع وأبعاده، مما أدى إلى تعقيد البيئة الدولية وتداخل المستويات الأمنية

والسياسية وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية: كيف أسهمت الأدوات الرقمية والفاعلون الجدد في إعادة تشكيل طبيعة الصراعات الدولية في العصر الرقمي؟ وتتفرع عنها تساؤلات فرعية:

- ١- ما هي الأدوات الرقمية المستخدمة في الصراعات المعاصرة؟
- ٢- من هم الفاعلون الجدد، وما طبيعة أدوارهم وتأثيرهم؟
- ٣- هل أدت الرقمنة إلى زيادة حدة الصراعات أم إلى إعادة ضبطها؟
- ٤- ما أبرز التحولات التي طرأت على مفهوم الصراع الدولي في البيئة الرقمية؟

ثالثا: الفرضية

يفترض البحث أن التحول الرقمي أدى إلى إعادة تشكيل جوهرية في طبيعة الصراعات الدولية، حيث انتقلت من نمط تقليدي قائم على القوة العسكرية إلى نمط هجين يعتمد على التكنولوجيا والبيانات، ويتسم بتعدد الفاعلين، واللامركزية، والغموض وأكثر اعتمادًا على التكنولوجيا.

رابعا: المنهجية

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد من المناهج التي تعمل على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميًا وكميًا، ويقوم بجمع البيانات والمعلومات عنها وتحليلها، بالتطبيق هنا في حالة الدراسة تم الاعتماد عليه من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة ألا وهي مرحل تطور الصراع في ظل العصر الرقمي.

خامسا: هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة فضلا عن الاستنتاجات اذ تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي لتحولات الصراع في العصر الرقمي وتم تقسيمه الى ثلاثة مطالب: الاول مفهوم الصراع الدولي وتطوره التاريخي اما الثاني ركز على مفهوم العصر الرقمي وانعكاساته والثالث الادوات الرقمية في الصراعات الدولية المعاصرة والمبحث الثاني شرح الفاعلون الجدد وتحولات طبيعة الصراع وتم تقسيمه الى ثلاثة مطالب الاول الفاعلون من غير الدول في الصراعات الرقمية والثاني ازمات الصراعات الدولية في البيئة الرقمية والثالث انعكاسات التحول الرقمي على مستقبل الصراعات الدولي.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي (الصراع - العصر الرقمي)

مثل الإطار المفاهيمي للصراع الدولي مدخلاً تحليلياً لفهم طبيعة التفاعلات بين الدول في ضوء المصالح المتناقضة والهويات المتعارضة، بعيداً عن التفسيرات التقليدية التي تحصره في البعد العسكري.

المطلب الاول

مفهوم الصراع الدولي ومراحله

أولاً: الصراع لغة:

مأخوذ من كلمة (صرع) "وتعني التغلب أو إسقاط الخصم أرضاً، ويُقال "صرعه أي غلبه وقهره، كما يأتي بمعنى التزاحم والتدافع بين طرفين أو أكثر لتحقيق غاية معينة هو النزاع والخصام والخلاف والشقاق"^(١).

ثانياً: الصراع اصطلاحاً:

يشير مصطلح الصراع الى انه ذلك النشاط الانساني الذي ينشأ نتيجة رغبة طرفين او اكثر للقيام بأعمال وأهداف متعارضة فيما بينهم، او هو حالة سببها تعارض حقيقي أو متصور للاحتياجات والقيم والمصالح بين طرفين أو أكثر ونتيجة هذا الصراع يسعى طرفا الصراع للسيطرة وعلى قدرات الطرف الاخر والتحكم به^(٢).

وجاء في كتاب العلاقات السياسية الدولية لإسماعيل صبري مقلد إن الصراع هو: محاولة للتأثير في الآخرين وإخضاعهم الرغبات الطرف المقابل للوصول الى أهداف وغايات يرغب في تحقيقها؛ وعد مقلد إن تنازع الإرادات الوطنية ناتج عن اختلاف دوافع الدول، وتطوراتها، وأهدافها، ومواردها، وإمكانياتها، واتخاذ قراراتها، وانتهاج سياساتها مما قد تؤدي الى الصراع^(٣). يُعدّ مفهوم الصراع محورياً أساسياً في نظريات العلاقات الدولية، إذ تفسّره كل نظرية وفق افتراضاتها حول طبيعة النظام الدولي وسلوك الدول:

ثالثاً: المدرسة الواقعية (Realism):

يرى هانز مورغنثاو أن الصراع الدولي هو انعكاس لطبيعة السياسة القائمة على صراع مستمر على القوة بين الدول، إذ تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها الوطنية حتى لو أدى ذلك إلى المواجهة مع غيرها، ويعتبر أن الصراع الدولي "حالة طبيعية" في النظام الدولي لغياب سلطة مركزية عليها تتظّم العلاقات بين الدول^(٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ط١، (القاهرة: دار الكتب العلمية ٢٠٠٣)، ص ٢٣٤.

(٢) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والدولية (بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

(٣) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٧٠.

(٤) هانزجى مورجنثاو، السياسة بين الامم الصراع من اجل القوة والسلام، ترجمة خيرى حماد، الجزء الاولى، (القاهرة: الدار القرمية للطباعة والنشر، ١٩٧٣)، ص ٥٣.

١ - المدرسة الليبرالية (Liberalism): الليبراليون لا ينكرون الصراع، لكنهم يرون أن الصراع الدولي يحدث بسبب غياب المؤسسات والقوانين الكافية، وأنه يمكن تقليصه من خلال التعاون الدولي، الديمقراطية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، عند روبرت كيوهان الصراع الدولي هو نتاج فشل في تحقيق التعاون، ويمكن تجاوزه عبر بناء مؤسسات دولية^(١).

٢ - الواقعية البنوية (Neorealism): يفهم الصراع الدولي عند كينيث والتز بوصفه نتيجة مباشرة لبنية النظام الدولي الفوضوي، حيث لا توجد سلطة عليا فوق الدول، ما يدفعها إلى الاعتماد على ذاتها وتعزيز قوتها لضمان البقاء، الصراع إذن ليس ناتجاً عن طبيعة بشرية أو رغبة فردية، بل عن بنية النظام نفسه^(٢).

ويعرف الباحث الصراع الدولي اجرائياً باعتباره علاقة تفاعلية بين دولتين على الأقل، تنشأ عندما تتعارض المصالح بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أهدافه ومصلحه على حساب الآخر باستخدام أدوات متعددة تعكس نوعية قدراتها، بمخرجات قد تتراوح بين الحرب والتسوية، أو بين المكاسب والخسائر المتبادلة.

المطلب الثاني

مفهوم العصر الرقمي وانعكاساته

أولاً: مفهوم العصر الرقمي

العصر الرقمي هو المرحلة التاريخية التي تلت الثورة الصناعية، ويتميز بالاعتماد الواسع على التكنولوجيا الرقمية، خاصة الحواسيب، الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، في هذا العصر أصبحت المعلومة المورد الأكثر قيمة، وأصبح إنتاجها وتداولها يتم بسرعة هائلة وعبر شبكات عالمية مترابطة^(٣)، بمعنى آخر، هو عصر يتم فيه تحويل كل شيء تقريباً (النصوص، الصور، الصوت، العمليات الاقتصادية وحتى العلاقات الاجتماعية) إلى صيغة رقمية يمكن معالجتها وتبادلها إلكترونياً. وفي السياق نفسه يعرف العصر الرقمي بأنه القدرة على التحويل كل أشكال المعلومات والرسومات والنصوص والصوت والصور الساكنة والمتحركة لتصبح في صورة رقمية، وتلك المعلومات يتم انتقالها خلال شبكة الانترنت بواسطة أجهزة الكترونية وسيطة (الهاتف والكمبيوتر) حيث يمكن من خلالها تحرير وتوزيع كم هائل من المعلومات الرقمية بصفة مستمرة^(٤).

(١) انور محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، (الاردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)، ص ٤٢.

(٢) سلام منير محمد المصلحي وعبدالرحمن عبدالسميع، التعريف بالصراع الدولي مراحل واساليب ادارته، (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٣)، ص ٤.

(٣) صفاء عبد الجبار الموسوي، وآخرون، الاقتصاد الرقمي، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ١١.

(٤) راوية عبدالحميد ابراهيم، العصر الرقمي مفهومه وخصائصه ومتطلباته وتأثيره على قيم المواطنة، مجلة العلوم التربوية، العدد ٥٥، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية النوعية، ٢٠٢٣، ص ١٢٠.

ومما سبق نجد ان الصراع الرقمي هو امتداد للنزاعات الدولية والسياسية إلى الفضاء السيبراني، حيث تستخدم الدول والجهات الفاعلة الأسلحة السيبرانية، التزييف العميق، والبروباغندا الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات للحرب الهجينة. يهدف هذا الصراع إلى تعطيل البنية التحتية الحيوية، التجسس، وتوجيه الرأي العام دون صدام عسكري تقليدي مباشر^(١). ويعرف الباحث الصراع الرقمي هو عدم القدرة على تحديد الجهة المسؤولة بدقة عن الهجمات، تستخدم الدول تقنيات لإخفاء الهوية، هذه ليست صراعات تقليدية بين جيشين بل شبكة معقدة من الاستخبارات والعمليات السرية والطائرات المسيّرة والأنظمة الذكية التي تبحث في كل لحظة عن نقطة ضعف يمكن استغلالها في الحرب لا تُسمع المدافع دائماً لكن الخوارزميات تعمل بلا توقف.

خصائص العصر الرقمي^(٢).

- ١- السرعة الفائقة: نقل المعلومات يتم في أجزاء من الثانية.
- ٢- العالمية: تلاشي الحدود الجغرافية في التواصل.
- ٣- التفاعلية: المستخدم لم يعد متلقياً فقط بل منتجاً للمحتوى.
- ٤- الاعتماد على البيانات: القرارات أصبحت مبنية على تحليل البيانات.
- ٥- الابتكار المستمر: تطور سريع في التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

ثانياً: انعكاسات العصر الرقمي

وفي ظل العصر الرقمي يعيش العالم ثورة إعلامية هائلة تسببت في شعور الأفراد بضعف الولاء والانتماء لأوطانهم وعزوفهم عن المشاركة في هموم ومشكلات مجتمعاتهم بنشاط وفاعلية، لذلك بات الحديث يدور في المجتمعات حول الكيفية التي يتم من خلالها معالجة هذه المشكلة، فأدركت المجتمعات بأنها في حاجة ماسة إلى تربية المواطنة، كونها تعمل على بناء المواطن الصالح وتؤكد ولاءه وانتماءه لوطنه وتنمي فيه الوعي بنظام حقوقه وواجباته^(٣).

والعصر الرقمي الذي نعيشه الآن ساهم في انتشار قيم سلبية تدعو إلى الفردية وتضعف من قيمة الانتماء للحدود الجغرافية والهوية الثقافية، ويأتي العصر الرقمي كأحد الروافد الهامة في التأثير على قيم المواطنة كما أن ظهور المدونات الالكترونية ووسائل الإعلام الجديد الناتج عن إفرزات العصر الرقمي واستخدامها من قبل المراهقين قد يؤدي إلى استقطابهم من خلال منظمات اإرهابية منظمة تهدف إلى التلاعب بالأفكار ونشر المغالطات وضرب القيم وزعزعتها^(٤).

(١) عبدالباسط محمد عبد الوهاب الحطامي، تكنولوجيا الاتصال وتطبيقاتها، (صنعاء: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٨)، ص ١٢٩.

(٢) محمد جابر محمود رمضان وآخرون، العصر الرقمي: مفهومه وخصائصه ومتطلباته وتأثيره على قيم المواطنة، مجلة العلوم التربوية كلية التربية بقنا، العدد ٥٥، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٢٣، مصر، ص ٢٢.

(٣) إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، ط١، ابوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٢٠١٩)، ص ١٥٦.

(٤) رواية عبد الحميد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

تأثير الحروب الرقمية يمتد إلى عدة مجالات، على مستوى الأمن القومي، يمكن أن تؤدي الهجمات إلى تعطيل البنية التحتية الحيوية مثل الكهرباء والمياه. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الهجمات تؤثر على الشركات، مما يسبب خسائر مالية وفقدان ثقة المستهلك، وبالنسبة للمجتمع، يمكن أن تؤدي المعلومات المضللة إلى انقسامات اجتماعية وزيادة التوترات. أما على مستوى الإعلام والاتصالات الرسمية، قد يتم نشر أخبار كاذبة ومضللة بهدف التأثير بقضية ما ليتأثر الرأي العام العالمي بهذا النوع من التضليل^(١).

يشهد العالم اليوم ما يمكن وصفه بـ(الحرب الباردة الرقمية)، وهي صراع جيوسياسي واقتصادي لا يقل حدة عن الصراع الأيديولوجي الذي ساد القرن الماضي، لكنه يتخذ من التكنولوجيا ساحة له، هذا الصراع يدور بشكل أساسي بين قطبين رئيسيين، هما الولايات المتحدة والصين، وتسعى فيه كل قوة لفرض نظامها التكنولوجي الخاص، مما يؤدي إلى تشكيل نظامين بيئيين تكنولوجيين يكادان يكونان منفصلين تماما النظام الأول، الذي تقوده القوى الديمقراطية، يميل إلى دعم الأنظمة المفتوحة، وحماية الخصوصية والالتزام بالحقوق الفردية، بينما يميل النظام الآخر إلى دعم سيطرة الدولة وتقييد تدفق المعلومات، وفرض قيود سياسية على الانفتاح التكنولوجي هذا الانقسام يمتد ليشمل السيطرة على سلاسل الإمداد التكنولوجية، ووضع المعايير العالمية التي تحكم الذكاء الاصطناعي والبيانات، والتأثير في النظم السياسية للدول الأخرى، في هذا الإطار المعقد، تجبر الدول الأخرى، خاصة الناشئة منها، على اتخاذ موقف حذر وبالتالي يولد توترات قد تتحول في كثير من الأحيان إلى صراعات دولية^(٢).

(١) امال عيسى المهدي، العصر الرقمي الحروب الرقمية، ٢٠٢٦، على الموقع الالكتروني

[/https://www.raya.com](https://www.raya.com)

(٢) عمرو العراقي، حروب التكنولوجيا البازغة التحول من القوة الحركية الى الهيمنة الرقمية ودور مصر الاقليمي، مجلة افاق مستقبلية، العدد ٦، مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٦، ص ١٨٨.

المطلب الثالث

الادوات الرقمية في الصراعات الدولية المعاصرة

الأدوات الرقمية أصبحت عنصرًا حاسمًا في الصراعات الدولية المعاصرة، حيث لم تعد الحروب تقتصر على القوة العسكرية التقليدية، بل امتدت إلى الفضاء السيبراني والمجال المعلوماتي. ويمكن فهم هذه الأدوات من خلال عدة محاور رئيسية:

أولاً: الفضاء السيبراني

أن الفضاء السيبراني أصبح جزءًا لا يتجزأ من منظومة التفاعلات الدولية المعاصرة، حيث أفرزت البيئة الرقمية واقعًا جديدًا يتسم بتصاعد مستمر في حجم التهديدات والمخاطر، ويزداد هذا التصاعد يومًا بعد يوم، لاسيما مع التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتنامي الاعتماد على الأجهزة الذكية، واتساع نطاق إنترنت الأشياء، وقد أسهمت هذه التحولات في بروز أنماط جديدة من التحالفات والتكتلات، التي تقوم على تبادل المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا، إلى جانب الاعتماد المتزايد على القدرات السيبرانية^(١).

تعرضت ظاهرة الصراع إلى تغيرات مع بروز الفضاء السيبراني، ك مجال تنشأ فيه نزاعات بين الفاعلين المختلفين خاصة مع الاعتماد الكثيف على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومن ثم برز الصراع السيبراني كحالة من التعارض في المصالح والقيم بين الفاعلين، سواء كانوا دولًا أو غير دول في الفضاء السيبراني، وعلى الرغم من الآثار المدمرة لهذا النمط من الصراعات إلا أنه لا يتضمن اراقة الدماء، فيما يعرف بالتدمير المنطقي للتمييز بينه وبين التدمير المادي، كما أن أطرافه يتصفون بالمجهولية وبعدم الوضوح، فضلا عن تهديد تداعياته لأمن الدول سواء عن طريق التخريب، أو استخدام أسلحة الفضاء السيبراني المتعددة^(٢) تشمل الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية للدول مثل: شبكات الكهرباء والمياه الأنظمة المصرفية المؤسسات الحكومية^(٣).

لذلك، فالدول تسعى لحماية أمنها القومي ومواجهة التهديدات السيبرانية، من خلال العمل على مسارين: الأول تقني، عبر تطوير الجيوش السيبرانية، وإنشاء هيئات الأمن السيبراني، والثاني قانوني، من خلال سنّ تشريعات وطنية، إقليمية، دولية لمكافحة الجريمة والإرهاب السيبراني، والعمل على الحدّ من سباق التسلح وعسكرة الفضاء السيبراني.

يمكن تصنيف الفضاء السيبراني من حيث تعرضه لأنماط الصراع إلى صراع مرتفع الشدة وآخر منخفض الشدة، وقد جاءت الحرب المنخفضة الشدة بصورة مستمرة ودائمة، وهي تعبر عن صراعات أعمق وأطول أمدا، وترتبط بالصراعات ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة. وأصبح الفضاء الإلكتروني ساحة لنقل الصراعات وتصفية الخلافات بجميع أنواعها بين الفرقاء. ولا يمكن إحصاء الحالات التي تحتوي على هجمات إرهابية وإجرامية، ولكن معظمها يركز على مراكز الطاقة البنى التحتية لنظم الاتصالات شركات الإنترنت، نظام مراقبة الملاحة الجوية، المصارف مهام الجيش، وغيرها^(٤).

(١) رشا سهيل محمد، التحولات المعاصرة للقوة وتأثيرها في مستقبل سيادة الدولة القومية بعد عام ٢٠١٠ نماذج مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٤، ص ٢٣٦

(٢) عبدالله الجبالي، تأثير الصراعات السيبرانية على المستوى الاقليمي والدولي، مجلة العلوم الادارية والسياسية، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢٥، ص ٣٢٠.

(3) thomas rid, (cyberwar & peace: hacking can reduce real world violence, foreign affairs, november / december 2013). vol. 92, no. 6.

(٤) غريب حكيم، الارهاب السيبراني والامن الدولي التهديدات العالمية الجديدة واساليب المواجهة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، المجلد ٥، العدد ٢٠١٨، ص ١١٣.

اصبح العامل الالكتروني له دور مهم وفاعل في تحديد قوة ومكانه الدولة اذ ان السيطرة على اسلحة المعلومات امر مهم للغاية في ظل التنافس الدولي، وعلى العكس من ذلك تعد الدولة ضعيفة رقميا اذا لم تمتلك اسلحة فضاء الكتروني مما يعرضها لمشاكل كثيرة مع الدول الاقوى، نجد ان حلف شمال الأطلسي سعى بدوره الى تحديث عقيدته الأمنية استجابة للتغيرات الحاصلة في طبيعة التهديدات وطبيعة الحرب، إذ أقرّ مجموعة من الآليات لتنفيذها من بينها، إن الدفاع السيبراني يُمثّل جزءاً أساسياً من الدفاع الجماعي ولعملياته، وبناء القدرات السيبرانية بوصفها مهمة أساسية له، فضلاً عن ذلك، نجد إن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وإيران وكوريا الشمالية، قد طورت كلّ منها عقيدتها الأمنية، وأصبحت تعدّ الفضاء السيبراني مسرحاً للعمليات العسكرية التي تحقق مصالحها من خلاله، كما أوجدت قيادة خاصة ومستقلة لقيادة العمليات السيبرانية، اذساهم عاملان رئيسيان في انتشار رقعة الصراع في الفضاء السيبراني، وبالتالي إفساح المجال لنشوء الصراعات السيبرانية، وهما^(١):

أ- تغير مفهوم الصراع حيث انتقلت من نسق الصراع بين الدول إلى وسط الشعوب، فكان الغرض قديماً هو تدمير القوة العسكرية للخصم، إما باحتلال أرضه أو الاستيلاء على موارده، بينما استهدفت الحروب الجديدة التحكم في إرادة وخيارات الشعوب وليس الجيوش، ومن ثم ازدادت أهمية الشعوب في هذا النمط الجديد من الحروب، سواء تعلق الأمر بالسكان المستهدفين في أرضية المواجهة، أو بالرأي العام في الدولة التي تشن الحرب، أو بالرأي العام على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي جعل أهداف الحرب أقل مادية وأكثر منطقية حيث ارتكزت أكثر على العامل النفسي والدعائي ولاسيما مع تنامي التغطية الإخبارية والسمعية والبصرية المباشرة للأحداث لحظة وقوعها عبر مواقع الإنترنت والفضائيات، وضعف سيطرة أنظمة الحكم على توجهات مواطنيها.

ب- بروز الصراعات ذات الأبعاد المحلية- الدولية: حيث ساعد اشتعال الصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وكذلك طبيعة السياق الدولي للفضاء السيبراني في توفير بيئة مناسبة لدمج الفئات والقوى المهمشة في السياسة الدولية ومن ثم خلق شبكة تحالفات مؤيدة أو معارضة ذات نطاق دولي عريض، إما على أساس قيم حقوقية، أو انتماءات عرقية، أو دينية أو ديولوجية..

تعد هجمات شبكات الكمبيوتر أو الحروب السيبرية جزءاً من عمليات المعلومات التي يمكن أن يتم استخدامها في مستويات ومراحل الصراع المختلفة، سواء على الجانب التكتيكي، الاستراتيجي أو العملياتي، ويتم استخدام الهجمات في أي وقت، سواء في وقت السلم أو الحرب أو الأزمات، وتوجد طرق عديدة يمكن من خلالها تنفيذ الهجمات عبر الفضاء الإلكتروني، منها الهجمات المباشرة من خلال التدمير الفيزيائي لأجهزة الخصم، أو نقاط الاتصالات المهمة ضمن شبكاته، وذلك باستخدام القوة العسكرية المباشرة. وهناك أيضاً سرقة المعلومات من أجهزة الخصم، ومن ثم اتخاذ قرارات أفضل في المعركة. إضافة إلى تخريب قواعد بيانات الخصم والتلاعب بها، لجعل الخصم يخطئ في اتخاذ القرارات وبالطبع هناك استخدام الفيروسات والأساليب الإلكترونية، مثل هجمات الحرمان من الخدمات للتأثير على مواقع الخصم، مما يؤدي إلى التقليل من قدرة العدو على الاتصال وإبطاء قدرته على اتخاذ القرار^(٢).

وبعبارات أخرى حوّل الفضاء السيبراني إلى ميدان حرب غير تقليدي تتقاطع فيه أجهزة المخابرات والشركات الكبرى والجماعات العنصرية، في مشهد يعيد إنتاج الصراع حول "المعنى" أكثر من "المكان".

(١) عبدالله الجبالي، مصر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

(٢) غريب حكيم، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

ثانياً: الاعلام والتأثير

نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم فإن الوسائل والتطبيقات التكنولوجية لها دور مهم للتأثير في الأنظمة السياسية وشرعيتها، فلم تعد قاصرة على التواصل بين الأفراد وإنما أصبحت تشكل أهم أدوات التأثير في تشكيل وصنع الرأي العام وتنشئة الشباب سياسياً، وبذلك فإن تطبيقات التكنولوجيا الحديثة المتمثل بوسائل التواصل الاجتماعي "سيبوك وتويتر بوجه الخصوص أصبحت فاعلاً في المجال السياسي والعلاقات الدولية، وعلى الرغم من الدور الإيجابي للتكنولوجيا إلا إنها توظف سياسياً بشكل سلبي من بعض الجماعات المتطرفة التي تهدد الأمن والسلم في الدولة، فضلاً عن ذلك فإن هذه الجماعات تهدف إلى نشر الفوضى والاضطرابات ونشر الإشاعات من خلال عدة حسابات وهمية، حيث إن وسائل التواصل الاجتماعي تعد بيئة خصبة لانتشار الشائعات وتداولها، لذلك يتم توظيفها في الأزمات والصراعات الدولية لنشر الإشاعات أو نقل الأخبار عبر مواقع تجمس أو مواقع سرية؛ لتكريس الانقسامات بين الدول أو المؤسسات، لذلك فمن يمتلك آليات وسائل التواصل والقدرة على توظيفها يكون أكثر قدرة على تحقيق غاياته والتأثير في سلوك الآخرين وتوجهاتهم^(١).

تعتمد على نشر الأخبار الكاذبة والتلاعب بالرأي العام عبر وسائل التواصل ويشير الباحثون إلى طابع التضليل المتعمد في استخدام الأخبار الزائفة الأهداف سياسية ولنشر الإيديولوجيات والتحقيق الارتباك وعدم الاستقرار في الدول أو المجتمعات. وهكذا نجد مثلاً في التداول الإعلامي لهذه الظاهرة، من يتحدث عن تحديدها للنقاش السياسي العمومي أو للديمقراطية أو للمنظومة الصحفية، أو استعمالها كأداة من أدوات الصراع في الأزمات الدولية أو في استراتيجيات القوى الناعمة وغيرها. ثم إن عملية تصنيع الأخبار الكاذبة يخضع نمط إنتاجها إلى النموذج الاقتصادي للشبكات الاجتماعية، وهذا للحصول على سبيل المثال على مداخل إشهارية فإن منصة فيسبوك في سنة ٢٠١٧ بلغت مداخلاً ٤٠ مليار دولار عندما باع مساحات إشهارية على منصة الأخبار الراهنة أو الأخبار الساعة لمستخدميها، فهذا يسهم من جهة أخرى في نشر هذه الأخبار الزائفة خاصة عندما نعلم أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تشكل في غالبية الدول مصدر المعلومات الأساسي لبعض الفئات^(٢).

(١) أشرف العيسوي، وسائل التواصل الاجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار الشائكة في العالم العربي، مركز الريندر للبحوث والاستشارات، الإمارات، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، متوفر على الرابط الآتي:

<https://trendsresearch.org>.

(٢) عبد الحميد ساحل، الصراع في العصر الرقمي من الأخبار الزائفة الى حروب الجيل الخامس، مجلة مصداقية، العدد ٢، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٣، ص ١١.

ثالثاً: الذكاء الاصطناعي

اختلفت أشكال الصراع في عصر الذكاء الاصطناعي والذي كان قاصراً على القوى الكبرى في مرحلة الحرب الباردة ليتحول إلى صراع ذي نطاق عالمي، وبرزت حركات احتجاج دولية تستخدم الذكاء الاصطناعي في شن الصراع على الدول مثل حركة أنيمونوس والتي أصبحت فاعلاً في النظام العالمي. ويرى الباحث أن ثورة المعلومات والاتصال أدت إلى تحول من نظام سيطرة نظام الدولة القومية إلى نظام متعدد الأطراف، والتي حدثت نتيجة عدد من التغيرات المعاصرة في تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها وتساعد دور الفاعلين من غير الدول وإتاحة الفرصة أمام عدد من الدول إلى تبني سياسات تكنولوجية بما جعلها في مصاف الدول المتقدمة تكنولوجيا والصاعدة في النظام الدولي وعلى وجه الخصوص مع خصائص التكنولوجيا والتي يمكن لها أن تعمل على تضيق الفجوة في زمن قصير مثل تساعد دور الصين في الفضاء الخارجي واختراق الهيمنة الأمريكية عليه^(١).

على الجانب المادي من هذه الحرب التكنولوجية، تعد الشرائح الإلكترونية (Semiconductors) هي العمود الفقري المادي للثورة الرقمية، وهي التي تترجم القوة الحاسوبية غير المادية إلى واقع ملموس وقدرة تشغيلية، كل نظام ذكي، من الهاتف المحمول الذي يحمله المواطن إلى الصاروخ الموجه بالذكاء الاصطناعي الذي تستخدمه الجيوش، يعتمد بشكل مطلق على هذه الرقائق الدقيقة، لقد تحولت صناعة أشباه الموصلات إلى نقطة اختناق جيوسياسية عالمية حيث يتركز التصنيع المتقدم للرقائق في عدد محدود جداً من الشركات والدول (مثل: تايوان وكوريا الجنوبية)، لما يخلق هشاشة استراتيجية عالمية ويدفع القوى الكبرى لشن ما يعرف بـ(حرب الرقائق) هذه الحرب تتخذ أشكالاً متعددة ومعقدة، تبدأ بفرض قيود صارمة على تصدير التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتصنيع الرقائق المتقدمة (مثل: معدات الطباعة الحجرية فوق البنفسجية القصوى - EUV Lithography)، وتمر بضخ إعانات حكومية ضخمة (مثل: قانون CHIPS الأمريكي لتوطين التصنيع وتقليل الاعتماد على سلاسل الإمداد الآسيوية. ولا تنتهي بالسيطرة على برمجيات تصميم الدوائر المتكاملة (EDA Tools) التي لاغنى عنها في تطوير الرقائق، إن امتلاك القدرة على تصميم وتصنيع هذه الشرائح هو الآن مرادف لامتلاك الاستقلال التكنولوجي، وهو شرط أساسي للسيادة في عصر الذكاء الاصطناعي حيث إن من يتحكم في تدفق الرقائق يتحكم في مصير الابتكار العسكري والاقتصادي العالمي^(٢).

رابعاً: الطائرات بدون طيار

هي عبارة عن طائرات تجسس بدون طيار، صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وتنتقل تقارير حية ومباشرة عما يدور بالمنطقة أصبحت أداة فعالة في الاستطلاع والمراقبة تنفيذ ضربات دقيقة استُخدمت بشكل واسع في النزاعات في الشرق الأوسط الحرب في أوكرانيا، نقلت الثورة التكنولوجية في عالم الاتصالات العالم من مرحلة تقليدية تعتمد على الحدود السياسية التقليدية إلى عالم مفتوح الحدود يواجه خطر تهديدات أمنية قومية والتصدي للتهديدات الأمنية التقليدية بل تتعداها وبالحدود السياسية بل بساطة لضرب أمن الدول ونقل التهديدات الأمنية الجديدة من دولة أخرى، وبناء على هذا فقد أصبح على الدول التفكير في إيجاد صيغة جديدة لتأمين أراضيها والحفاظ عليها، منها القومي، واستخدام تقنيات متطورة وفعالة من خلال طائرات المراقبة بدون طيار، أجهزة كاميرات المراقبة CCTV بالأشعة تحت الحمراء لحماية ومراقبة الحدود وغالباً ما تشمل عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدرات وأنظمة

(١) احمد يوسف عبدالله، اثر الذكاء الاصطناعي في تغيير هيكل النظام الدولي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٤، ص ٣٣.

(٢) عمرو العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٧.

القياسات الحيوية وأنظمة استشعار يتم توزيعها بحيث تضمن من سرعة الوصول إلى الهدف والردي عليه في أقصى وقت ممكن عن طريق اختصار العديد من الخطوات. تطرح التكنولوجيا الجديدة مثل: الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية؛ تحديات أخلاقية وأمنية مختلفة، فعلى سبيل المثال؛ تؤثر تكنولوجيا التخفي في اعتبارات الأمن والدفاع، مما يدفع في اتجاه البحث عن أنظمة الكشف الجديدة، يضاف إلى ذلك مخاطر مثل، الفيديوهات المزيفة والفيروسات^(١).

الصراعات في العصر الرقمي باتت أكثر تعقيداً، حيث تعتمد على أدوات غير مرئية نسبياً، مثل الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والتأثير في الرأي العام، الأمر الذي يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة الصراع الدولي وأدواته وفاعليه، في العصر الرقمي لم يعد صراعاً على الأرض فقط، بل أصبح صراعاً على البيانات، والخوارزميات، والعقول. "اذ ان الفاعلون من غير الدول غيروا طبيعة الصراع الرقمي من صراع بين دول إلى شبكة معقدة من الفاعلين المتداخلين"^(٢).

وقد استخدمت القوات الروسية في أوكرانيا طائرات شاهد بدون طيار، وهي غير مكلفة نسبياً ويمكنها تنفيذ ضربات دقيقة، وقد صممت الطائرات بدون طيار لتكون منخفضة التكلفة، ومنتجة بكميات كبيرة، وفعالة في توصيل المتفجرات إلى أهداف محددة، مما يجعلها مثالية للطبيعة المطولة للصراع. في حين تمتلك روسيا تكنولوجيا عسكرية متقدمة خاصة بها، إلا أنها واجهت نقصاً في الذخائر الموجهة بدقة بسبب العقوبات والقضايا اللوجستية ساعدت الطائرات بدون طيار الإيرانية في سد هذه الفجوة، مما مكن روسيا من مواصلة هجومها مع تجنب استنزاف أنظمة الصواريخ الأكثر تكلفة وتطوراً في مقابل دعمها العسكري استنفادت إيران من علاقات أوثق مع روسيا من حيث التعاون الاقتصادي والعسكري^(٣).

خامساً: الأقمار الصناعية

تستخدم في الاتصالات العسكرية تحديد المواقع (GPS) جمع المعلومات الاستخباراتية، محظي الاستخدام العسكري للأقمار الصناعية باهتمام كبير من جانب العديد من الدول بالنظر إلى دورها في الحروب وكشف ميادين القتال، ووضع القوات، والتجسس وكشف الأماكن الاستراتيجية. وتأمين العام الملاحة الجوية والإنذار المبكر حول التهديدات العسكرية المختلفة، وأصبح للأقمار الصناعية أهمية قصوى في الاستخدام السلمي في مجال التنمية التكنولوجية، ودعم النمو الاقتصادي، وفي مجال الاتصالات والبيت الإذاعي والتليفزيوني والاستشعار عن بعد والأرصاد الجوية والمتاحة، الغير نظام تحديد المواقع العالمي. وقد أصبح ذلك كنه بعد ضمن أولويات الأمن القومي وأداة من أدوات السياسة الخارجية^(٤).

كما تجد أن هناك صعوبة في الدفاع عن الأقمار الصناعية وخاصة في ردع الهجمات المحتملة عليها لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها صعوبة معرفة المهاجم عند استخدام الأجهزة الكمبيوتر التي تعمل على اختراق إشارات الأقمار الصناعية والتشويش عليها ومن ثم انفجارها، وهو ما يؤدي لى خلق بيئة من عدم اليقين والممثلك وزيادة التنافس بين الدول، وخاصة أن الدول عندما تقوم بنت أقمار صناعية في الفضاء نحجم عن الكشف عن مباراته حتى لا يتم شبعه، ومن ثم استهدافه من قبل دولة أخرى^(٥).

(١) نوال بلحربي، التهديدات الامنية الجديدة وسبل مواجهتها: اي دور للحدود الذكية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد ١، المجلد ٧، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٢، ص ١١٧٩.

(٢) رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص

(٣) نور صفاء فخري الحديثي، العلاقات الروسية الايرانية مابعد الحرب الاوكرانية: التحولات والتحالفات الاستراتيجية، مجلة الشرائع، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص ٥٤٩.

(٤) احمد يوسف عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠

(٥) عبدالله الجبالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩

أدوار الأقمار الصناعية الرئيسية في الصراعات الحديثة^(٣)

- الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ISR تستخدم الكاميرات والرادارات (SAR) لرصد المنشآت العسكرية، رسم الخرائط، وتتبع تحركات القوات المعادية في الوقت الفعلي.
 - توجيه الأسلحة الدقيقة: تلعب دوراً حاسماً في إيصال الصواريخ والذخائر الموجهة إلى أهدافها بدقة متناهية، مما يقلل من الأضرار الجانبية.
 - الاتصالات الآمنة: تأمين اتصالات طويلة المدى وعالية التشفير للقوات، وهو أمر حيوي لتنسيق العمليات العسكرية.
 - الملاحة وتحديد المواقع (PNT): تعتمد الجيوش بشكل كامل على أنظمة مثل GPS لتحديد مواقع القوات والمعدات بدقة.
 - الإنذار المبكر: رصد إطلاق الصواريخ الباليستية وتوفير ثوانٍ أو دقائق حاسمة للدفاعات الجوية.
 - رصد الطقس: توفير بيانات جوية دقيقة تساعد في التخطيط للعمليات العسكرية، خاصة الجوية والبحرية.
- في مارس/ آذار عام ٢٠٢٠، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن موسكو زودت طهران بتحديث كبير لقدراتها الرقمية من خلال تقديم برامج مراقبة قوية مع إمكانية تمكين الهجمات الإلكترونية التخريبية. ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أن إيران تستخدم برامج روسية لقمع الاحتجاجات بما في ذلك عن طريق إبطاء حركة الإنترنت والاتصالات وتسهيل تحديد هوية المتظاهرين والقبض عليهم. في عام ٢٠٢١، زودت روسيا إيران بالقمر الصناعي كانوبس-٥، والذي كان ذا أهمية لأنه زود إيران بقدرات تجسس لأمثل لها. وأكد نشر روسيا لقمر صناعي إيراني آخر روسي الصنع في المدار في أغسطس/ آب ٢٠٢٢ ليس فقط تعاونهما المتزايد في الفضاء ولكن أيضاً في مجال الاستخبارات. واجه هذا المشروع معارضة من إسرائيل والولايات المتحدة بسبب المخاوف من أنه قد يؤدي إلى تطوير أنظمة توجيه الصواريخ الإيرانية^(١).

سادساً: الروبوتات

تمثل الروبوتات أداة متعددة الاستخدامات في الحروب البرية الحديثة، حيث تساهم في جمع المعلومات الاستخباراتية بدقة عالية من خلال عمليات الاستطلاع في المناطق الخطرة، وتسهيل عملية نقل الإمدادات إلى الجبهات الأمامية وتساهم في إزالة الألغام الأرضية بشكل آمن وكفاءة. علاوة على ذلك يمكن للروبوتات المسلحة أن تؤدي دوراً فعالاً في العمليات الهجومية والدفاعية، مما يساهم في زيادة الكفاءة القتالية وتقليل الخسائر، كما برزت أنظمة الدفاع الجوي الآلية مثل نظام C-RAM، والتي تتميز بقدرتها على اعتراض الصواريخ

(١) نور صفاء فخري الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤١

والقذائف بشكل مستقل،. شكل انتشار الأنظمة الآلية القاتلة تحديدا جسيما للسلم والأمن الدوليين، فمن المحتمل أن تقع هذه الأسلحة في أيدي أنظمة قمعية أو جماعات مسلحة غير دولية مما يزيد من حدة الصراعات ويسهل ارتكاب انتهاكات جسيمة الحقوق الإنسان علاوة على ذلك، قد تشجع هذه الأنظمة صناع القرار على الدخول في صراعات مسلحة، نظرا لانخفاض التكلفة البشرية المباشرة للحروب التي تخوضها الآلات، هذا الأمر قد يؤدي إلى تفاقم سباق التسلح وتقويض الاستقرار الإقليمي والدولي، ومن أبرز هذه المخاطر: ارتفاع خطر وقوع خسائر في صفوف المدنيين، سواء كانت متعمدة أو عرضية، تدمير البنية التحتية المدنية وزيادة احتمالية حدوث اشتباكات غير مقصودة بين القوات الصديقة والعدوة بالإضافة إلى ذلك حذر التقرير من خطر فقدان السيطرة على هذه الأنظمة، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة^(١) وقامت روسيا باختبار الروبوتات ذاتية التحكم (Uran-6) في سوريا ضد الجماعات والتنظيمات الإرهابية بغرض القيام بعمليات هجومية واستطلاعية والمساعدة في توفير الدعم الناري للمشاة وتدمير القوات المعادية^(٢).

(١) معيزي ليندة، الحرب في عصر التكنولوجيا الرقمية الاسلحة ذاتية التشغيل انموذجا، مجلة المعيار، المجلد ٢٩، العدد ٢، الجزائر، جامعة الامير عبدالقادر، ٢٠٢٥، ص ٩٥٥

(٢) نورهان هنداي، الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي وأثرها على سباق التسلح الدولي، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني،

المبحث الثاني

الفاعلون الجدد وتحولات طبيعة الصراع

تعدد الفاعلين (اللاعبون الجدد) لم تعد الدول هي الفاعل الوحيد؛ إذ تنامي دور جماعات مسلحة غير حكومية، وشركات أمنية خاصة، ومنظمات دولية، وحتى شركات التكنولوجيا التي أثرت في توجيه الرأي العام وتأمين المعلومات وهذا بدوره أدى الى تراجع دور الدولة القومية القصور الوظيفي في بعض الدول سمح للفاعلين الجدد بكسر احتكار الدولة لوسائل العنف، مما أدى إلى إطالة أمد الحروب وتعقيد تسويتها.

المطلب الاول

الفاعلون من غير الدول في الصراعات الرقمية

الفاعلون من غير الدول أصبحوا عنصرًا مركزيًا في الصراعات الرقمية المعاصرة، حيث يمتلكون القدرة على التأثير في الأمن الدولي دون امتلاكهم صفة رسمية كدول، ويمكن تحليلهم ضمن أنماط رئيسية مع توضيح أدوارهم وأدوارهم إذ أدى صعود الفاعلين من غير الدول إلى تفكيك احتكار الدولة لاستخدام القوة في الفضاء الرقمي، مما أفرز نمطًا جديدًا من الصراعات يتسم باللامركزية، والغموض، وتعدد مستويات التأثير.

أولاً: الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية

باتت التنظيمات الإرهابية، تخوض مرحلة جديدة من التطور الاستراتيجي، إذ تحولت من الاعتماد على العمل الميداني التقليدي إلى بناء منظومات متكاملة في الفضاء الرقمي، موظفة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخوارزميات الاستهداف الإعلامي. وقد أتاح لها هذا التحول إنتاج محتوى دعائي متعدد اللغات عالي الجودة، وإخفاء هويات عناصرها، وتنفيذ عمليات تجنيد موجهة بدقة نحو الفئات الهشة، خصوصًا القصر والشباب المهمشين. كما سمح لها بإعادة صياغة خطابها التحريضي بصورة أكثر جاذبية، مستثمرة القضايا الإنسانية والصراعات السياسية لتأجيج مشاعر الغضب والكراهية، بما يعقّد جهود المواجهة الأمنية والفكرية على المستويين المحلي والدولي^(١).

إذ لم تعد التهديدات مقترنة فقط بالسلح أو العبوة، بل بالبيانات المضللة، وخطاب الكراهية الرقمي، وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعيد صياغة الرواية بما يخدم أجندات التطرف، ويجعل هذا التحول من المواجهة معركة متعددة الجبهات، تتقاطع فيها اعتبارات الأمن مع قضايا الفكر والثقافة، وحماية النسيج الاجتماعي من التمزق. ولعل أخطر ما في الأمر هو أن هذه التنظيمات باتت تمتلك قدرة على اختراق العقول قبل الحدود، مستهدفة الشباب والمهمشين بخطاب عاطفي مُنمّق ومضلل من جهة أخرى يمكن أن تؤدي الصراعات في بلد ما إلى حركات التمرد والعنف التي تمتد إلى البلدان المجاورة. وهذا يمكن أن يزعزع استقرار مناطق بأكملها حيث تستغل الجماعات المسلحة الحدود التي يسهل اختراقها لتوسيع عملياتها^(٢).

(١) التنظيمات الإرهابية في العصر الرقمي.. تحولات في الأسلوب واتساع في الخطر، على الموقع الالكتروني
This text was copied from: <https://azhar.eg/A7%D8%B9%D8%A7%D>

(٢) أمن دولي/ ما علاقة الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية بالإرهاب والتطرف؟، على الموقع الالكتروني
<https://www.europarabct.com>

ثانياً: القرصنة (Hackers)

هناك أفراد مختصون في أعمال القرصنة أو الجرائم السيبرانية وسرقة المعلومات والبيانات الشخصية والتلاعب فيها أو الإساءة في استغلالها، ان زيادة استخدام الفضاء السيبراني أدى الى ازدياد انتشار القوى بين الفاعلين من غير الدول للتأثير في سياسات دول معينة لذلك نلاحظ زيادة التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الدول في الآونة الأخيرة واصبح من الضروري ان تسيطر كل دولة على قوتها التكنولوجية التي تمكنها من الرد على اي هجوم خارجي، اذ تنشط جماعات دولية للقرصنة للتعبير عن مواقف سياسية، أو حقوقية مثل جماعة (ويكيليكس)، و (أنونيموس)^(١)، والتي تشن حملات ضد الدول الفاسدة عبر اختراق أنظمتها المعلوماتية وتسريب معلوماتها وعلى مستوى الأفراد كان "جوليان أسانج" مسرب وثائق ويكيليكس والذي لعب دورا بارزا في تحدي الدبلوماسية الأمريكية، وكذا الاختراقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا، أو ما بين طهران وواشنطن، أيضاً شنت إيران هجمات إلكترونية على منشآت نفطية في منطقة الخليج العربي، وهجمات فيروس (دوكو) في عام ٢٠١٢م، وهجمات فيروس (شمعون ٢) ضد السعودية في يناير^(٢).

ثالثاً: الشركات التكنولوجية الكبرى

تلعب الشركات دوراً محورياً ومتزايداً في الصراعات الحديثة، حيث تحولت من مجرد موردين للمعدات إلى فاعلين أساسيين في إدارة الصراعات وتنفيذ العمليات العسكرية، وهو ما يُعرف بخصخصة الحرب. لا يقتصر دورها على الجانب القتالي، بل يمتد ليشمل الدعم اللوجستي، التكنولوجي، والأمن، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات العسكرية للدول.

أدوار الشركات في الصراعات الحديثة^(٣)

- **الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs)** توفر خدمات قتالية، حماية شخصيات، تدريب القوات النظامية، وحراسة المنشآت الحيوية. وتستخدم الدول هذه الشركات للقيام بمهام حساسة لتجنب الإدانة الدولية أو المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات، كما حدث في العراق وأفغانستان.
- **الدعم اللوجستي والفني:** تقدم الشركات خدمات الدعم الفني، صيانة الأسلحة المتطورة، التغذية، والنقل، مما يقلل العبء عن الجيوش النظامية.
- **التكنولوجيا والحروب السيبرانية:** توفر شركات التكنولوجيا حلولاً سيبرانية، ذكاءً اصطناعياً، وتحليلاً للبيانات، مما يجعل الحروب تُخاض بالخوارزميات بقدر ما تُخاض بالصلب.

(١) مجموعات مدعومة بشكل غير مباشر من دول تعمل على شن هجمات تعطيل الخدمة واختراق قواعد البيانات وتسريبها واستهداف البنى التحتية الحساسة

(٢) عبدالله الجبالي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٧

(٣) ما دور "شركات الحرب" الخاصة في رسم استراتيجيات الدول الكبرى؟، على الموقع

الإلكتروني <https://www.trtarabi.com/article>

• **الحرب بالوكالة:** تستخدم الدول الكبرى (مثل روسيا عبر مجموعة فاغنر) هذه الشركات للتدخل في صراعات إقليمية (ليبيا، سوريا، أوكرانيا) لدعم مصالحها دون إشراك جيوشها الرسمية بشكل مباشر.

• **التجسس والمعلومات:** تعمل بعض الشركات في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتوفير صور الأقمار الصناعية

أصبح لشركات الاتصالات ومحركات البحث دور حيوي في تشكيل البيئة الاستراتيجية، وأحياناً في أمن المعلومات وتهديد الأمن القومي، هناك شركات يتمثل دورها في ربط مستخدمي الإنترنت عبر الشبكات الاجتماعية ونقل وكثافة المعلومات المجمع والمنشورة، والتي تكون أيضاً محل التضليل الإعلامي ومحل التلاعب بالرأي العام فيجعل منها فواعل أساسية في ثقافة الاتصال الجماهيري، وأيضاً كمؤثرين في الرهانات السياسية الاجتماعية^(١).

رابعاً: الأفراد المؤثرون (Influencers)

يعدّ الفرد فاعلاً مهماً في الفضاء السيبراني، إذ إن له القدرة على إحداث الثورة في المعلوماتية وتُصبح مجالاً لاستخدام الدولة نفسها، ومثال على ذلك ما قام به (مارك زوكربارغ / Zoukerberg Mark) عام ٢٠٠٤، بتأسيسه لشبكة التواصل الاجتماعي الـ (فيس بوك) لتستقطب أكثر من مليار مُستخدم عبر العالم، فمواقع التواصل الاجتماعي كان لها دوراً كبيراً في تنظيم مظاهرات عدة في مختلف دول العالم، كما إن هناك أفراد مختصون في أعمال القرصنة أو الجرائم السيبرانية وسرقة المعلومات والبيانات الشخصية والتلاعب فيها أو الإساءة في استغلالها، إن زيادة استخدام الفضاء السيبراني أدى إلى ازدياد انتشار القوى بين الفاعلين من غير الدول للتأثير في سياسات دول معينة لذلك نلاحظ زيادة التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها الدول في الآونة الأخيرة وأصبح من الضروري أن تسيطر كل دولة على قوتها التكنولوجية التي تمكنها من الرد على أي هجوم خارجي^(٢).

أصبح العامل الإلكتروني له دور مهم وفاعل في تحديد قوة ومكانه الدولة إذ إن السيطرة على أسلحة المعلومات أمر مهم للغاية في ظل التنافس الدولي، وعلى العكس من ذلك تعد الدولة ضعيفة رقمياً إذا لم تمتلك أسلحة فضاء الكتروني مما يعرضها لمشاكل كثيرة مع الدول الأقوى^(٣)، وعلى سبيل المثال، نجد إن حلف شمال الأطلسي سعى بدوره إلى تحديث عقيدته الأمنية استجابة للتغيرات الحاصلة في طبيعة التهديدات وطبيعة الحرب، إذ أقرّ مجموعة من الآليات لتنفيذها من بينها، إن الدفاع السيبراني يُمثّل جزءاً أساسياً من الدفاع الجماعي ولعملياته، وبناء القدرات السيبرانية بوصفها مهمة أساسية له، فضلاً عن ذلك، نجد إن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وإيران وكوريا الشمالية، قد طورت كلّ منها عقيدتها الأمنية، وأصبحت تعدّ الفضاء السيبراني مسرحاً للعمليات العسكرية التي تحقق مصالحها من خلاله، كما أوجدت قيادة خاصة ومستقلة لقيادة العمليات السيبرانية^(٤).

(١) سناء كاظم عودة، انترنت الاشياء، على الموقع الإلكتروني <https://uomus.edu.iq/College/Details>

(٢) فاطمة عوامر، تأثير القوة السيبرانية على الإستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى دراسة حالة - الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ٢٤.

(٣) لطفي امين بلفرد، الفضاء السيبراني: هندسة وفواعل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد ٥، حزيران-٢٠١٦، ص ١٤٩.

(٤) إسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحوّل في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ١٠٢٠.

المطلب الثاني

ازمات الصراعات الدولية في البيئة الرقمي

تواجه الصراعات الدولية في البيئة الرقمية مجموعة معقدة من التحديات التي تجعل إدارتها أكثر صعوبة مقارنة بالصراعات التقليدية، هذه التحديات ترتبط بطبيعة الفضاء السيبراني نفسه، وبالفاعلين المتعددين، وبسرعة التطور التكنولوجي، وفيما يلي تحليل منظم لأبرز هذه الازمات:

أولاً: صعوبة تحديد الفاعل (Attribution Problem)

١- صعوبة تحديد مرتكب الهجمات بدقة: من شأن الصراع الرقمي أن يفشل طالما لم يعلن الجاني رسمياً عن مسؤوليته عن الهجوم إذ يمكن لأي شخص أن يكون هو الجاني في الهجمات السيبرانية وبخاصة أن المعدات اللازمة لشن هجوم سيبراني يمكن الوصول لها، وليست مكلفة، ويمكن شنها من أي مكان تتوافر فيه خدمة الإنترنت، فلكي يعمل الردع لابد من أن يقلق المهاجم من كشف هويته، ومن ثم تعرضه للعقاب أو الانتقام، بيد أن صعوبة تحديد مرتكب الهجمات بدقة، قد يسفر عن استهداف طرف ثالث لاعلاقة له بالهجوم الأولي، وهو الأمر الذي لا يُضعف فقط من منطق الردع وفلسفته لكنه يخلق عدواً جديداً أيضاً، فعدم التغلب على تلك الإشكالية يعني تكرار الهجمات مرة أخرى دون تعرض المهاجم للعقاب، أو بعبارة أخرى، تحسين سبل الإسناد ضرورة لفعالية الردع^(١).

ثانياً: غياب الإطار القانوني الدولي

لا توجد معاهدة دولية واضحة تنظم استخدام الأسلحة المدعومة بالذكاء الاصطناعي رغم تحذيرات العلماء والمنظمات الحقوقية من مخاطرها وقد دعا آلاف الخبراء إلى فرض قيود دولية على الأسلحة القادرة على اتخاذ قرار القتل دون تدخل بشري^(٢). ان استهداف مواقع عسكرية من تلك الدولة أو حتى شن هجوم سيبراني مضاد لايزال النقاش حول المحامل القانونية المتعلقة بالهجمات السيبرانية وعليه قد يبدو الرد الانتقامي عملاً عدوانياً غير مبرر ومخالف لقواعد القانون الدولي، من جهة أخرى نجد ان حماية المدنيين في الفضاء الرقمي امر معقد مع تداخل الأنظمة المدنية والعسكرية، يصبح من الصعب التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة، ما يهدد مبادئ القانون الدولي الإنساني^(٣).

(١) محمد ابراهيم قانصو، الحرب السيبرانية: التهديدات، الاستراتيجيات، وتحديات الردع في الفضاء الرقمي، مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية، العدد ٢٠، المجلد ٧، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠٢٥، ص ٥٦
(٢) امانى القصاص، ستقبل الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في عصر الذكاء الاصطناعي، الدولية، مجلة السياسة. ٢٠٢٦-٣-١٢ على الموقع الالكتروني

غياب إطار قانوني دولي شامل ينظم هذا النوع من الصراعات. فبينما تضع الأمم المتحدة مبادئ عامة حول السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني، لاتزال الدول العظمى تتعامل مع الهجمات الإلكترونية باعتبارها أدوات شرعية في الدفاع عن مصالحها القومية. وهنا تظهر مفارقة فلسفية عميقة: التكنولوجيا التي كان يُفترض أن تُقرب بين الأمم وتفتح آفاق التعاون، تحوّلت إلى أداة صراع تُعيد تعريف السيادة في شكلها الأكثر تجرّداً. فالدولة في عصر السيبرانية لم تُدافع عن حدودها الترابية، بل عن "بنى معلوماتها" ومجالها الإدراكي الرقمي^(١).

ثالثاً: دخول فاعلين جدد (جماعات، أفراد)

لم تعد الدولة هي اللاعب الوحيد هناك قرصنة، شركات تكنولوجيا، جماعات مسلحة الذين يمكن لهم إحداث أضرار بدرجات مختلفة، مما يضفي مزيداً من التعقيد على الصراع نظراً لصعوبة استهداف هؤلاء الفاعلين، مثل المنظمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية، والنشطاء السياسيين، وغيرهم، مما يدعو للتساؤل عن جدوى الرد الانتقامي، ماذا إذا وجد هذا الفاعل داخل دولة ما ووفرت له دولة أخرى الحماية أيهما يتحمل المسؤولية؟ أما ابعاد المصادقية، فهي غير متوفرة في الفضاء السيبراني لكلا الجهتين، بسبب عدم توفر اسناد الهجوم الى مرتكبيه من جهة، ولان الأسلحة السبرانية خفية وغير مرئية إلى أن يقدم طرف ما على استخدامها. ولذلك لايمكن المهاجم أن يعرف اذا امتلك الخصم القدرة على الرد أو الانتقام هذا من جهة ثانية^(٢)، من ابرز الفواعل غير الرسمية هي الجماعات الارهابية، التي لجأت الى اساليب متعددة، واستغلت الفضاء الالكتروني كمنبر لجذب الشباب والمتطوعين ونشر افكارها، واضحى لها منصة اعلامية لنشر بياناتها وتعليماتها لمجنديها، أن تنظيم القاعدة تحول من تنظيم مقيد بإقليم جغرافي الى تنظيم عابر للحدود والاقليم بفضل الفضاء الالكتروني، ولا تزال تمثل هذه الجماعات احدى اهم التهديدات الامنية في البيئة العالمية، وباتت تتحدى سيادة الدولة وامنها، اذ اتجهت لتوظيف شبكة الانترنت كوسيلة إعلامية (قناة تلفزيونية، محطة اذاعية صحيفة الكترونية، وشبكة المعلومات والتواصل)^(٣).

رابعاً: سرعة التصعيد واتخاذ القرار:

الهجمات الرقمية تحدث في ثوانٍ تحتاج الدول إلى رد سريع قرارات متسعة قد تؤدي إلى تصعيد دولي واسعفي الشرق الأوسط تحديداً أصبحت هذه التكنولوجيا جزءاً من المواجهة غير المباشرة بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تتقاطع المصالح العسكرية مع التطور التكنولوجي، وفي هذا السياق تمثل العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وإيران نموذجاً واضحاً لما يمكن وصفه بحرب الظل التكنولوجية فالمواجهة بين الطرفين لا تُدار غالباً عبر حرب تقليدية بل عبر عمليات استخباراتية وهجمات سيبرانية واستهدافات دقيقة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة. فبدلاً من الحروب التقليدية قد

(١) سمير باي، التهديدات الأمنية السيبرانية: دراسة في انعكاسات الحرب الإلكترونية على الأمن القومي للدول واستراتيجيات المقاومة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد ٨، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٣، ص ص ١٨٩-٢٠٠، على الرابط التالي:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/224527>

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣

تصبح المعركة الأساسية معركة بيانات كل طرف سيحاول جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الآخر وكل طرف سيحاول اختراق الأنظمة الرقمية للطرف المقابل وكل طرف سيحاول استخدام الذكاء الاصطناعي لتوقع تحركات خصمه قبل أن تحدث. هذا يعني أن الصراع قد ينتقل تدريجياً من ساحات القتال إلى مراكز البيانات فالهجوم قد يبدأ بخوارزمية تنتبأ بموقع قائد عسكري أو نظام تحليل ذكي يقرأ ملايين الإشارات الرقمية ليحدد نقطة الضعف التالية وفي عالم كهذا قد يصبح القرار العسكري أسرع من قدرة السياسة على احتوائه، وهنا يكمن الخطر الأكبر بالحروب التي تقودها الخوارزميات قد تتدلع بسرعة أكبر من قدرة البشر على التفكير في عواقبها.

خامساً: الحرب الهجينة وتداخل الأدوات

الصراعات الحديثة تجمع بين أدوات عسكرية وأدوات رقمية وأدوات إعلامية وبذلك يمكن القول أن الفترة الممتدة بين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٦ لم تكن مجرد جولة أخرى من الصراع، بل كانت الإعلان الرسمي عن ميلاد عصر "الحروب السيبرانية المتكاملة"، التي تمثل نقلة نوعية في الفكر الاستراتيجي، إذ تُتيح للدول والجهات الفاعلة من غير الدول استخدام أدوات رقمية لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية دون اللجوء إلى القوة المسلحة، فلقد أثبتت أحداث هذه الأعوام أن السيادة الوطنية في القرن ٢١ لم تعد تحرس بالدبابات والطائرات فحسب، بل تبنى خلف جدران حماية برمجية معقدة^(١)، مثال الحرب الروسية الأوكرانية حيث تم الدمج بين الهجمات العسكرية والسيبرانية والإعلامية.

فعند تحليل منطلقات الاستراتيجية الروسية اتجاه أوكرانيا، مزجت بين أساليب الحروب التقليدية ووسائل الإرهاب والجريمة المنظمة وتوظيفها لأساليب نوع جديد، واعتمادها لتمارين المناورات العسكرية في عدة مناطق قبل الحرب، واعتماد قادة الجيش الروسي على الدفاع الجوي اتجاه الخصم، بالتعويل على الطائرات بدون طيار، ومركبات إمامية واستخبارات عمليا واستهداف تكتيك حرب معلوماتية، ونظم الموجات العالية الطاقة، وقامت بالتشويش على الاتصالات الأوكرانية، وتعطيل عملية المراقبة التي تديرها فرق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما قامت بالتهديد أيضاً بقطع خطوط الطاقة أنابيب الغاز إلى أوكرانيا، ومارست الضغوطات الانسانية، تجاه الأقليات الناطقة باللغة الروسية من خلال استخدام وسائل التحريض تجاه حكومة أوكرانيا^(٢).

سادساً: التضليل الإعلامي وفقدان الثقة

مع ازدياد تداول وسائل الاعلام جعل العديد من الإشكاليات المتعلقة بالأمن الداخلي والأمن الدولي وأمن المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الاجتماعية تطرح بشكل جدي، وكذلك إشكالية تمديد هذه التقنيات المجال الإعلام والاتصال على العموم مع إمكانية استغلالها على مستوى الإجرام الإلكتروني، وكذلك التلاعب بالرأي العام والتعزيز مختلف أشكال المؤامرات^(٣)، ومن أخطر الاستخدامات السياسية في الصراع الدولي الفيديو المتعلق بالأزمة الروسية الأوكرانية وذلك حينما تم عرض فيديو للرئيس الأوكراني زيلينسكي في شهر مارس ٢٠٢٢ حيث يقدم أوامر معينة لجنوده وكان ذلك عبر الموقع الإلكتروني لإحدى القنوات التلفزيونية الوطنية الأوكرانية.

(١) تسنيم حسن، حرب السيادة الرقمية.. صراع الظل بين طهران وتل أبيب، ٢٠٢٦، على الموقع الإلكتروني، <https://www.aljazeera.net/>.

(٢) رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩

(٣) عبد الحميد ساحل، مصدر سبق ذكره، ص ٧

المطلب الثالث

انعكاسات التحول الرقمي على مستقبل الصراعات الدولي

أن الصراعات الحالية ماهي سوى نموذج آخر ذات طابع رقمي عن الصراعات التقليدية التي أفوضها الدول أو الحركات الراديكالية على خلفية دينية أو عرقية أو أيديولوجية فهي صراعات تستخدم كل الأسلحة التدميرية في مختلف المجالات الاقتصادية المالية النفسية، الإعلامية عن طريق الفضاء الافتراضي الذي يمتلك إمكانات وقدرات كبيرة في التأثير النفسي والمعنوي والإعلامي على شاشات الكمبيوتر المتمثلة أساسا في شبكة الويب العنكبوتية، إن الثورة الرقمية في الشؤون العسكرية وما حققته من نتائج طورت الصراعات وابتكرت أساليب جديد جعلت الاعتماد على الأنظمة الحديثة كالحاسب الآلي والشبكات أساس إدارة جميع مجالات الحياة خاصة المجال العسكري، الصراعات في العصر الرقمي باتت أكثر تعقيداً، حيث تعتمد على أدوات غير مرئية نسبياً، مثل الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والتأثير في الرأي العام، الأمر الذي يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة الصراع الدولي وأدواته وفاعليه

وفي السياق نفسه تلجأ بعض الانظمة الاستبدادية الشمولية الى استخدام تلك التقني مراقبة الجماعية التي تمكنها من مراقبة مواطنيها والسيطرة عليهم، وهذا يشكل انتهاكا لخصوصياتهم، ويتم الاعتماد عليها من اجل القيام بعمليات القمع مما يؤدي الى انتهاك حقوق الانسان، ومثال ذلك قيام السلطات الاسرائيلية باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال نشر كاميرات ترصد تحركات ووجوه الفلسطينيين وحفظ بياناتهم، ومن ثم اتخاذ قرار بالسماح بمرورهم او رفضه عند نقاط التفتيش يمكن توظيفها في عمليات التزييف العميق من خلال انتاج المقاطع الصوتية أو البصرية أو المحتوى وادخال فيها شخصيات رقمية السياسيين او شخصيات هامة بالشكل الذي يصعب معه التمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف، مما يؤدي الى اختراق للبيانات وانعدام الثقة بين الافراد وتهديد الأمن الداخلي للدولة، ان شات جي بي تي وهو احد انظمته الذي تم اطلاقه في كانون الأول عام ٢٠٢٢، وتم ادخال فيه كم هائل من المعلومات على شبكة الانترنت من قبل الشركة المصنعة، ووصل عدد مستخدميه لأكثر من ١٠٠ مليون مستخدم شهريا، وبات يشكل شات جي بي تي مصدرا اخرًا للتهديد، ويمكن ان يكون اداة لتطوير قدرات وامكانات مرتكبي الجرائم الالكترونية وقراصنة الانترنت والمحتالين، مما يؤدي الى شن عمليات التجسس والهجمات الرقمية، وبرزها دفع الأموال والفدية، ونشر الشائعات والمعلومات المغلوطة والمضللة، اذ قام شات جي بي تي بعمل دراسة عن لقاحات كورونا عبر استخدام اسلوب التضليل الاعلامي بإحصائيات ومراجع مختلفة مما شكل تهديدا جسيما للأمن القومي للدول والحكومات، فمنذ اليوم الأول للهجوم الروسي على أوكرانيا، ظهرت تلك التقنية، واقتحمت مجال الحرب، وكذلك أجهزة عرض المعلومات الالكترونية البصرية وانظمة الأرصاد الجوية، المراعاة الظروف الجوية عند التخطيط للعمليات العسكرية، ومن ثم فإن تلك التقنية ساهمت في رسم الصراع من خلال الاستعانة بالطائرات من دون طيار "الدرون" وانظمة التحكم والتشغيل الذاتي في الحرب الروسية الأوكرانية، كما وفرت الحرب أرضية تجارب غير مسبقة للتكنولوجيا الطائرات ذاتية التشغيل^(١).

(١) رشا سهيل محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣-٢٢٤

فقد أدّى هذا الصراع إلى نشوء تحالفات جديدة خارج الإطار التقليدي للمؤسسات الأممية. فعلى سبيل المثال، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا إلى بناء "تاتو سيبراني" يربط بين أجهزة الاستخبارات ومراكز الدفاع السيبراني ضمن منظومة مشتركة للردع الرقمي. في المقابل، تعمل الصين وروسيا على تطوير فضاء إنترنت بديل مستقل عن السيطرة الغربية، عبر شبكات مغلقة وبنى تحتية محلية للذكاء الاصطناعي. هذه الازدواجية أدت إلى انقسام الإنترنت ذاته إلى فضاءات متوازية - كما يُعرف بـ "Splinternet" - فلم يعد العالم يشترك في فضاء معلوماتي واحد، بل في فضاءات مؤلّجة، تعكس مصالح القوى الكبرى وتعيد إنتاج حدودها الأيديولوجية في الفضاء الرقمي^(١).

في العصر الرقمي لم يعد صراعاً على الأرض فقط، بل أصبح صراعاً على البيانات، والخوارزميات، والعقول. "اذ ان الفاعلون من غير الدول غيروا طبيعة الصراع الرقمي من صراع بين دول إلى شبكة معقدة من الفاعلين المتداخلين، لذلك نجد ان مستقبل الصراع الدولي في ظل التحول الرقمي^(١).

١. من المواجهة المباشرة إلى الصراع غير المتماثل: في الحروب التقليدية، تعتمد القوة على التفوق العسكري. أما في الفضاء الإلكتروني، فإن الفاعلين الصغار يمكنهم إحداث تأثير كبير باستخدام أدوات تقنية منخفضة التكلفة نسبياً، وهذا ما أدى إلى ظهور صراعات غير متماثلة، حيث يمكن لدول صغيرة أو جماعات غير حكومية تحدي قوى كبرى.

٢. الحرب الهجينة: تعد الحرب الهجينة نموذجاً يجمع بين الوسائل التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الهجمات السيبرانية وحملات التضليل الإعلامي، فالفضاء الإلكتروني يُستخدم لتشكيل الرأي العام، وبث الشائعات، والتأثير في الانتخابات، مما يوسع نطاق الصراع إلى المجال المجتمعي.

٣. استهداف البنية التحتية الحيوية: تعتمد الدول الحديثة على أنظمة رقمية لإدارة الكهرباء والمواصلات والمصارف، وأي اختراق لهذه الأنظمة قد يؤدي إلى شلل اقتصادي واجتماعي، ما يجعل الفضاء الإلكتروني هدفاً استراتيجياً في النزاعات.

٤. تآكل الحدود التقليدية: في الصراعات الرقمية، لاتعني الحدود الجغرافية الكثير، إذ يمكن تنفيذ الهجمات من أي مكان في العالم، وهذا يطرح تساؤلات حول قدرة الدولة على حماية فضاءها السيبراني ضمن مفهوم السيادة التقليدي.

٥. إشكالية الردع: في المجال العسكري التقليدي، يعتمد الردع على وضوح هوية الفاعل، أما في الفضاء الإلكتروني، فإن صعوبة تحديد مصدر الهجوم تعقّد عملية الرد، مما يضعف فعالية الردع التقليدي.

(١) أحمد علي عبد الحميد، الأمن السيبراني في العلاقات الدولية: التحديات والاستراتيجيات، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢١)، ص ٢٥.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الصراعات الدولية في العصر الرقمي لم تعد تدار بالوسائل التقليدية فقط، بل أصبحت تعتمد على أدوات تكنولوجية متقدمة تعيد تشكيل طبيعة القوة والتفاعل الدولي، كما أن بروز الفاعلين من غير الدول، وتزايد الاعتماد على الفضاء السيبراني، أسهما في تعقيد الصراعات وجعلها أكثر غموضاً وأقل قابلية للضبط.

وعليه، فإن مستقبل الصراعات الدولية مرهون بمدى قدرة الدول على التكيف مع التحولات الرقمية، وتعزيز قدراتها السيبرانية، وتطوير استراتيجيات شاملة تجمع بين الأمن التكنولوجي والسياسي. ومن المتوقع أن يشهد العالم مزيداً من الحروب الهجينة التي تستهدف العقول والبيانات بقدر استهدافها للأراضي، مما يفرض ضرورة إعادة التفكير في مفاهيم الأمن والسيادة في العصر الرقمي.

الاستنتاجات:

- ١- الأدوات الرقمية حولت الصراع الدولي إلى صراع "هجين" يجمع بين القوة الصلبة (العسكرية) والقوة الناعمة (الإعلام والتأثير) والقوة الذكية (التكنولوجيا والبيانات).
- ٢- هذا التحول يعكس انتقال النظام الدولي نحو نمط جديد من الحروب أقل تكلفة مادياً، لكنها أكثر تعقيداً وخطورة من حيث التأثير طويل الأمد.
- ٣- "تتمثل التحديات الأساسية للصراع الدولي في البيئة الرقمية في الغموض، وتعدد الفاعلين، وغياب القواعد المنظمة، وسرعة التصعيد، مما يجعل هذا النوع من الصراعات أكثر تعقيداً وأقل قابلية للضبط مقارنة بالصراعات التقليدية."
- ٤- العصر الرقمي ليس مجرد تطور تكنولوجي، بل هو تحول حضاري شامل أعاد تشكيل الاقتصاد والسياسة والمجتمع والأمن. ورغم ما يوفره من فرص هائلة، فإنه يطرح تحديات معقدة تتطلب سياسات ذكية وقدرة على التكيف.
- ٥- أن تحقيق النصر لا يكون بالتدمير المادي لمنشآت العدو وإنما بتدمير خططه العملياتية من الداخل ويكمن ذلك في القدرة على تحليل المعلومات.
- ٦- تتطلب الصراعات الرقمية استجابة شاملة من الحكومات والمجتمعات والأفراد، من خلال تعزيز الأمن السيبراني، التوعية، التعاون الدولي، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتحليل البيانات الكبيرة لاكتشاف الهجمات السيبرانية والتصدي لها بشكل أسرع لتفادي الخسائر.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

- ١- ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ط١، (القاهرة: دار الكتب العلمية ٢٠٠٣).
- ٢- ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والدولية (بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨).
- ٣- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
- ٤- هانزجي مورجنتاؤ، السياسة بين الامم الصراع من اجل القوة والسلام، ترجمة خيرى حماد، الجزء الاولى، (القاهرة: الدار القرمية للطباعة والنشر، ١٩٧٣).
- ٥- سلام منير محمد المصلحي وعبد الرحمن عبدالسميع، التعريف بالصراع الدولي مراحل واساليب ادارته، (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٣).
- ٦- انور محمد فرج، النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية، (الاردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨).
- ٧- عنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط٣، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠١٠).
- ٨- صفاء عبدالجبار الموسوي، وآخرون، الاقتصاد الرقمي، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).
- ٩- عبدالباسط محمد عبدالوهاب الحطامي، تكنولوجيا الاتصال وتطبيقاتها، (صنعاء: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٨).
- ١٠- ايهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، ط١، ابوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩).
- ١١- أحمد علي عبدالحميد، الأمن السيبراني في العلاقات الدولية: التحديات والاستراتيجيات، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢١).

ثانياً: المجلات والدوريات

- ١- رواية عبدالحميد ابراهيم، العصر الرقمي مفهومه وخصائصه ومتطلباته وتأثيره على قيم المواطنة، مجلة العلوم التربوية، العدد ٥٥، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية النوعية، ٢٠٢٣.
- ٢- محمد جابر محمود رمضان وآخرون، العصر الرقمي: مفهومه وخصائصه ومتطلباته وتأثيره على قيم المواطنة، مجلة العلوم التربوية كلية التربية بقنا، العدد ٥٥، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٢٣، مصر.
- ٣- عبدالله الجبالي، تأثير الصراعات السيبرانية على المستوى الاقليمي والدولي، مجلة العلوم الادارية والسياسية، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠٢٥.
- ٤- عبدالحميد ساحل، الصراع في العصر الرقمي من الاخبار الزائفة الى حروب الجيل الخامس، مجلة مصداقية، العدد ٢، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ٢٠٢٣.
- ٥- احمد يوسف عبدالله، اثر الذكاء الاصطناعي في تغيير هيكل النظام الدولي، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٤.
- ٦- نوال بلحربي، التهديدات الامنية الجديدة وسبل مواجهتها: اي ردود للحدود الذكية، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد ١، المجلد ٧، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٢.
- ٧- معيزي ليندة، الحرب في عصر التكنولوجيا الرقمية الاسلحة ذاتية التشغيل انموذجا، مجلة المعيار، المجلد ٢٩، العدد ٢، الجزائر، جامعة الامير عبدالقادر، ٢٠٢٥.
- ٨- لطفي امين بلفرد، الفضاء السيبراني: هندسة وفواعل، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر، العدد ٥، حزيران - ٢٠١٦.
- ٩- اسماعيل زروقة، الفضاء السيبراني والتحول في مفاهيم القوة والصراع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ٢٠١٩.
- ١٠- محمد ابراهيم قانصو، الحرب السيبرانية: التهديدات، الاستراتيجيات، وتحديات الردع في الفضاء الرقمي، مجلة مؤشر للدراسات الباستطلاعية، العدد ٢٠، المجلد ٧، الجامعة الاسلامية، لبنان، ٢٠٢٥.

ثالثاً: رسائل الماجستير

- ١ - فاطمة عوامر، تأثير القوة السيبرانية على الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى دراسة حالة - الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ٢٤.

رابعاً: الانترنت

- ١ - امال عيسى المهدي، العصر الرقمي الحروب الرقمية، ٢٠٢٦، على الموقع الالكتروني [./https://www.raya.com](https://www.raya.com)
- ٢ - أشرف العيسوي، وسائل التواصل الاجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار الشائكة في العالم العربي، مركز الريندر للبحوث والاستشارات، الإمارات، ٢٥ مارس ٢٠٢٠، متوفر على الرابط الآتي: <https://trendsresearch.org>.
- ٣ - محمود سامح همام، صعود الطائرات المسيّرة وتداعياته على نزاعات القرن الإفريقي.. عسكرة السماء، ٢٦/٣/٢٠٢٦، على الموقع الالكتروني <https://www.democraticac.de/?p=108118>
- ٤ - نورهان هنداي، الحروب في عصر الذكاء الاصطناعي وأثرها على سباق التسلح الدولي، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع الالكتروني، <https://democraticac.de/?p=98536>
- التنظيمات الإرهابية في العصر الرقمي.. تحولات في الأسلوب واتساع في الخطر، على الموقع الالكتروني [This text was copied from: https://azhar.eg/A7%D8%B9%D8%A7%D8%](https://azhar.eg/A7%D8%B9%D8%A7%D8%)
- ٥ - أمن دولي . ما علاقة الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية بالإرهاب والتطرف؟ على الموقع الالكتروني <https://www.europarabct.com>
- ٦ - سناء كاظم عودة، انترنت الاشياء ، على الموقع الالكتروني <https://uomus.edu.iq/College/Details>
- ٧ - امانى القصاص ،ستقبل الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في عصر الذكاء الاصطناعي، الدولية، مجلة السياسة ١٢-٣-٢٠٢٦ على الموقع الالكتروني <file:///C:/Users/samsung/Desktop>
- ٨ - تسنيم حسن، حرب السيادة الرقمية.. صراع الظل بين طهران وتل أبيب، ٢٠٢٦، على الموقع الالكتروني، <https://www.aljazeera.net>

خامساً: المصادر الاجنبية

- 1-thomas rid, (cyberwar & peace: hacking can reduce real world violence, foreign affairs, november / december 2013). vol. 92, no. 6.

وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي

ا.م.د. كمال حسين أدهم

الملخص

شهد العالم مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي الكثير من التغيرات والتحديات التي فرضتها حالة الاستخدام المدمج لكافة أنواع التواصل الاجتماعي على جميع المستويات عالمياً وإقليمياً ومحلياً، هذه الوسائل والتطبيقات الافتراضية التي اوجدت لها مساحة واضحة وحقيقية أسهمت في تغيرات زلزالية لأنظمة عربية كان ما يعرف عنها انها أنظمة سياسية عريقة وقوية، لكن هذه التطبيقات الافتراضية ابدلتها بأنظمة سياسية جديدة كما حدث في دول تونس ومصر، وغيرها من الدول التي شهدت ما بات يعرف بثورات الربيع العربي والتي كان القاسم المشترك انعزال حكوماتها وأنظمتها السياسية عن شعوبها واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومنذ أكثر من عقد اتسعت الدخول واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل واسع جداً محلياً وحتى عالمياً لتتشكل مجموعات تواصلية ليست على نطاق محاي وإنما عالمي بمعنى الكلمة لتدخل وتخرج داخل هذه المجموعات التواصلية الأفكار والمناقشات وتكوين وجهات النظر ولتكون هذه الوسائل للتواصل جزءاً لا يتجزأ من حياة الشباب اليومية. ومع تزايد الاعتماد عليها في التواصل الاجتماعي، الترفيه، والتعليم واكتساب مختلف الخبرات والمهارات، وكما هو الحال فنسبة غير قليلة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هم من الشباب أكثر من ٧٠% من الشباب العراقي بين سن ١٥ و ٣٠ عاماً يستخدمون منصات مثل فيسبوك، انستغرام، وتيك توك بشكل يومي، هذه المنصات تقدم فرصاً كبيرة للتواصل وتبادل المعلومات والأفكار وتشكيل للرأي العام بين المستخدمين، لكنها في الوقت ذاته تثير تحديات اجتماعية ونفسية، وبما تقدمه هذه الوسائل التواصلية من تعزيز الانفتاح على ثقافات وأفكار مختلفة، هي في نفس الوقت وسائل لنشر الأفكار الطائفية والسلبية ونشر للكراهية والانغلاق عن الآخرين فيكون بذلك تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب العراقي ظاهرة مزدوجة الجوانب، تجمع بين الفوائد والتحديات، ليتحول مع هذا الزخم الشديد الأفكار والآراء الملتزمة بالوسطية وعدم الخضوع لأفكار تحمل الكراهية والانعزال عن التعاطي مع أفكار الآخرين، وبين من يصرح ويعلن أو حتى يشير بإشارات أو نصوص عن تفكير مريض والذي يتسم بالطائفية وكره الآخر وعدم القبول به والتي يستخدم فيها الإنسان نرجسيته والعدوانية في التصريح وكشف الأفكار للآخرين ويستعمل فيها تطرفه وتشدده ويتكى على الجانب المظلم والغير عقلاني في شخصيته ونشر بيئة فكرية مناسبة لانتشار الكراهية والفساد ونبد الآخر، وهذه الفئة ذات التفكير الطائفي هي الأقل، وهو ما يستدعي البحث في جوانب الثورة التقنية التي شهدناها ولازال يشهدها العالم اليوم وتأثيرها على بناء الأفكار وحتى هدمها من خلال انقسام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بين مستخدمين يتبنون التفكير الوطني الإيجابي وبين مستخدمين ينقلون أفكار طائفية سلبية.

Abstract

social media, moderation, and political polarization The world has witnessed, with the spread of social media, many changes and challenges imposed by the addictive use of all types of social networking on all levels globally, regionally, and locally. These virtual tools and applications, which created a clear and real space for themselves, contributed to seismic changes in Arab systems that were known as ancient and strong political systems. However, these virtual applications replaced them with new political systems, as happened in countries like Tunisia and Egypt, and other countries that witnessed what became known as the Arab Spring revolutions, where the common denominator was the isolation of their governments and political systems from their people and the use of social media. For more than a decade, access to and use of social media has expanded significantly both locally and even globally, forming communication groups not just on a local scale but globally in the true sense of the word, where ideas and discussions enter and exit these communication groups, viewpoints are formed, and these social media platforms have become an integral part of young people's daily lives. With the increasing reliance on them for social communication, entertainment, education, and acquiring various experiences and skills, and as The other, and this category of sectarian thinking is the minority, which calls for exploring the aspects of the technological revolution that the world has witnessed and continues to witness today, and its impact on building ideas and even dismantling them through the division of social media users between those who adopt positive national thinking and those who spread negative sectarian ideas.

المقدمة

لانتشار الواسع لمستخدمي برامج الفيسبوك وتويتر واليوتيوب والانستغرام، مثلت هذه التطبيقات والبرامج التواصلية عبر الشبكات الدولية الكثير من التغيرات والتحديات التي ظهرت واتسعت مع اتساع مستخدمي هذه التطبيقات وأثارها في صياغة وتشكيل رأي عام لمستخدمي هذه التطبيقات والتي هي تطبيقات تواصلية بين مجموعات من الافراد المتقاربين او حتى المتباعدين فكرياً، لكنها كتطبيقات تسهم في تنظيم مجموعة من الآراء بين مستخدمي هذه التطبيقات الالكترونية خاصتاً وان مدى اتساع هذه التطبيقات لايعرف الحدود وانما هي على مستوى عالمي ينتظم مستخدميها على مستوى جميع الصعد العالمية والإقليمية والمحلية كما وان هذه الوسائل التواصلية والتطبيقات الافتراضية اوجدت لها مساحة واضحة وحقيقية كما وان لها تأثيرات حقيقية أسهمت هذه التأثيرات في أحداث تغيرات زلزالية حقيقية لأنظمة سياسية واجتماعية وسلوكية في العالم العربي تغير أنظمة سياسية عربية كانت قائمة والتي كان ابسط ما يعرف عن هذه الأنظمة انها أنظمة سياسية عريقة وقوية ومستقرة الى حد ما، لكن الشعوب العربية وتحديداً الشباب العربي المستخدم لهذه التطبيقات الافتراضية غيرت هذه الأنظمة لتبديلها بأنظمة سياسية جديدة كما حدث في دول تونس ومصر، وغيرها من الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، هذه الثورات التي قادها واسهم فيها شباب عربي وعلى طليعتهم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الذين عزلوا الأنظمة السياسية والتي كانت قائمة في بلدانهم، هذه الأنظمة السياسية السابقة والتي كان القاسم المشترك لها الذي أسهم بانعزال حكوماتها وأنظمتها السياسية عن شعوبها الذين كانوا يقودونهم الشباب من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية، فالتطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي حدثت داخل الدول العربية منذ أكثر من عقد من الزمن كأوسع مستوى الدخول وازدياد اعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هذه الوسائل التي اتسعت وتطورت كتطبيقات وكأعداد لمستخدمي هذه التطبيقات والتي جعلت المستخدم يدخل حدود الاتصال تصل الى العالمية ليتشكل معه مجموعات تواصلية ليست على نطاق محلي وانما عالمي بمعنى الكلمة، فالمستخدم لهذه التطبيقات يجد رقيقة في المناقشات من دولة أخرى تقع في قارة بعيدة عن قارته ليكون التمازج والتناقش بين افراد متباعدين مكانياً لكنهم متقاربين فكرياً ليكون الدخول والخرج داخل هذه المجموعات التواصلية الافتراضية لأفراد تقود أفكارهم ومناقشاتهم التي تصل وتقود الى تكوين وجهات النظر وتشكيل رأي عام ممتد بين افراد ينتمون لمجتمعات مختلفة لدول مختلفة، ومع تزايد الاعتماد على التطبيقات التواصلية لأغراض التعارف واكتساب الأفكار والترفيه او حتى التعلم مع السعي لاكتساب مختلف الخبرات والمهارات، وفي المجتمع العراقي حالة حال كل المجتمعات الشرق أوسطية اتسع وازداد عدد مستخدمي هذه الشبكات التواصلية بين الافراد والجماعات والتي وصلت الى نسب واعداد غير قليلة بحيث ازدادت واتسعت كفاءات واعداد مستخدمي هذه الشبكات التواصلية الاجتماعي والتي كان يستفاد

منها جميع الفئات العمرية للمجتمع ولكن الفئة العمرية الأكثر استخداماً لهذه الشبكات التواصلية كانت أكثرها من الشباب من الذين وصلت نسبة المستخدمين نسبة ٧٠%، من الشباب العراقي من الذين بين سن ١٥ و ٣٠ عاماً الذين يستخدمون منصات مثل فيسبوك، انستغرام، وتيك توك بشكل يومي، هذه المنصات تقدم فرصاً كبيرة للتواصل وتبادل المعلومات والأفكار وتشكيل للرأي العام بين المستخدمين، لكنها في الوقت ذاته تثير تحديات اجتماعية ونفسية، وبما تقدمت هذه الوسائل التواصلية من تعزيز الانفتاح على ثقافات وأفكار مختلفة، هي في نفس الوقت وسائل لنشر الأفكار الطائفية والسلبية ونشر للكراهية والانغلاق عن الآخرين فيكون بذلك تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب العراقي ظاهرة مزدوجة الجوانب، تجمع بين الفوائد والتحديات، ليتحول مع هذا الزخم الشديد الأفكار والآراء الملتزمة بالوسطية وعدم الخضوع لأفكار تحمل الكراهية والانعزال عن التعاطي مع أفكار الآخرين، وبين من يصرح ويعلن أو حتى يشير بإشارات أو نصوص عن تفكير مريض والذي يتسم بالطائفية وكره الآخر وعدم القبول به والتي يستخدم فيها الإنسان نرجسيته والعدوانية في التصريح وكشف الأفكار للآخرين ويستعمل فيها تطرفه وتشدده ويتكئ على الجانب المظلم والغير عقلاني في شخصيته ونشر بيئة فكرية مناسبة لانتشار الكراهية والفساد ونبذ الآخر، وهذه الفئة ذات التفكير الطائفي هي الأقل، وهو ما يستدعي البحث في جوانب الثورة التقنية التي شهدناها ولازال يشهدها العالم اليوم وتأثيرها على بناء الأفكار وحتى هدمها من خلال انقسام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بين مستخدمي يتبنون التفكير الوطني الإيجابي وبين مستخدمي ينقلون أفكار طائفية سلبية.

أهمية البحث:

البحث في شأن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي يمكن ان يعطي حقائق موضوعية ستساعد في الوصول الى تحديد دور وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب وكافة المستخدمين من نقل وتبني الأفكار من خلال تكنولوجيا تقدم من خلال أنواع متعددة من الأجهزة؛ كالحواسيب، أو الهواتف الذكية، وتتيح هذه الوسائل لمستخدميها إمكانية التفاعل مع المستخدمين الآخرين كالعائلة والأصدقاء وبالتالي فهي أدوات فاعلة وحقيقية لنقل الأفكار وتبنيها وعلية فالبحث في وسائل التواصل الاجتماعي ودورها الإيجابي أو السلبي ذي أهمية بمكان.

هدف البحث:

يهدف التعرض بالبحث عن وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي الى توضيح دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار الوطنية والايجابية الى جانب الأفكار الطائفية السلبية.

إشكالية البحث:

ان التعرض للبحث في وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي لا يخلوا من صعوبات الاهتداء الى المعلومات والأفكار المحايدة وعدم الانسياق خلف المصادر المغرضة والمضللة.

فرضية البحث:

يمكن ان يخلص البحث في وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي الى اعتماد فرضية ان متبني الفكر الوطني الإيجابي هم يمثلون القاعدة الأساس لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حديثة العهد بالتداول.

منهجية البحث:

اعتمد بحث وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي على كل من المنهاجين الوصفي والتحليلي للوصول الى النتائج في البحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم بحث وسائل التواصل الاجتماعي الوسطية والاستقطاب السياسي الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ثورة التقنية حيث انتشرت التقنيات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة عالمياً ومحلياً، والمبحث الثاني: التقنية والوسطية، حيث يمثل متبني الأفكار الوسطية والمعتدلة غالبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في العراق، والمبحث الثالث: التقنية والاستقطاب السياسي حيث يتقدم البعض بالكشف عن أفكار تتبنى الفكر الطائفي الضيق الى جانب المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول

ثورة التقنية

سبقت هذه الثورة التقنية العلمية التي يشهدها العالم في الوقت الراهن توقعات اعلن عنها المهندس والمخترع توماس اديسون قبل أكثر من قرن قائلًا (سينبتق من دماغ العلم يوما ما آلة أو قوة ذات إمكانات مخيفة، ومربعة للغاية، لدرجة أنها ستشعر الإنسان بالفرح، وبالتالي سيتخلّى عن الحروب إلى الابد)^(١)، هذه الصورة المتوقعة من مخترع المصباح الكهربائي كانت في شطر صحيحة مع التقدم والتقنيات الحديثة والتي ارحت ورفه الانسان أين كان، لكنها كتوقع لم تكن موفقة في التخلي عن الحروب والتهديد*، فالإنسان نعم تمكن من تحقيق الكثير مع التقدم المعرفي الذي بدأت بشائره مع الثلث الأخير من القرن الماضي هذا النشاط المعرفي الذي احدث تغير في جوهر النشاط الفكري الاقتصادي لتكون حالة اتساع الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين افراد المجتمع وتفكيك دؤوب للإنسان التقليدي الذي تغير مبتعداً عن الانسان المتكامل وتحولت الى انسان وظيفي^(٢)، ليأخذ تطور الانسان مع العولمة وتقديم خدمات أسهل للمواطنين لكسب الجمهور من قبل السياسيين واتساع شبكات الانترنت والتجارة الالكترونية ومحاولة خفض الكلف عبر استخدام التكنولوجيا وانتشار مفهوم اخذ نفسك للحد من الموارد البشرية لتنفيذ الاعمال الاجرائية^(٣)، ومع أولى تعامل الانسان بالتقنيات الحديثة ارتبط هذا التعامل بمفهوم التعامل وتحقيق الامن وهو سياق خاض فيه روبرت مكنمار عندما حدد قائلًا (إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي هي في الواقع لايمكنها ببساطة أن تظل امنة بسبب عنيد، هو أن مواطنيها لايمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية)^(٤)، فالإنسان مع كل هذه المراحل من التقدم التقني انسحب تراجعت طبيعة الوظيفة للإنسان وتغيرت، فطبيعة ومراحل التقدم التقني كانت مع التطورات التقنية التي ظهرت في القرن العشرين وتلك التقنيات المرتبطة بالحوسبة. فبعد اختراع الحواسيب الميكانيكية والإلكترونية في الأربعينيات

(١) توماس اديسون، نقلًا عن: عمرو عبدالعاطي، تنافس الهيمنة على التطبيقات التكنولوجية العسكرية، السياسة الدولية - العدد ٢٢٨ - أبريل ٢٠٢٢ - المجلد ٥٧، ص ٣.

*مع كل الحروب والنزعات التي يشهدها العالم اليوم من حولنا يبرز أثر سياسي أمني وهو ما يعرف بالأمن السيبراني حيث يتعرض السياسي في يومنا لعمليات التجسس والتهديد بالقتل أو اختراق المؤسسات الرسمية والحيوية وحتى التأثير على توجهات الناخبين وتغيير النتائج، ينظر: م.د. علي محمد أمين الرفيعي، الامن السيبراني وتأثيره في مستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، اذار ٢٠٢٥، ص ٢٦٣.

(٢) صلاح سالم، جاذبية داعش.. الأصولية الدينية والاغتراب التكنولوجي في المجتمع ما بعد الصناعي، شؤون عربية، العدد ١٦٣، خريف ٢٠١٥، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ميدان التحرير، القاهرة، ص ١١٤-١١٦.

(٣) د. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، عمان الاردن، ص ٨٢-٨٤.

(٤) مكنمار، روبرت: جوهر الأمن، (تر) يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ١٢٥. نقلًا عن: د. عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، ط١، ٢٠٠٣، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ص ٥١.

والخمسينيات، بدأت هذه الآلات تُستخدم في المجالات العلمية والعسكرية ثم انتشرت تدريجياً في مجالات الحياة العامة الأخرى ذلك الآن هذه التطورات جرت على أنظمة التشغيل، وظهرت لغات البرمجة، وتأسست شركات رائدة مثل أي بي إم ومايكروسوفت، مما أسس لبنية تحتية معلوماتية عالمية، ففي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أدى اختراع الحاسوب الشخصي والشبكة الدولية إلى حدوث قفزة نوعية، حيث أصبح بإمكان الأفراد والمؤسسات الوصول إلى المعلومات ومعالجتها بسرعة وسهولة. وقد تراكمت هذه الثورة مع تطورات أخرى في مجالات قواعد البيانات، الذكاء الاصطناعي، والمحاكاة، مما غير جذرياً طريقة التفكير والعمل والإنتاج، ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت الشبكة الدولية العنصر المركزي في التكنولوجيا الحديثة. فقد أتاحت هذه الشبكة التواصل الفوري بين الأفراد والمؤسسات عبر القارات، وأحدثت ثورة في مجالات الإعلام، والتعليم، والتجارة، والترفيه، فهي وسيلة حقيقية لتشكيل رأي عام عند شريحة واسعة من المتلقين بحيث تشكل وسيلة فاعلة للاتصال بين الأفراد والجماعات ذلك أن حقيقة الاتصال الجماهيري، هي عملية انتقال المعلومات والأفكار بين الأطراف المختلفة في الخبر والتحقيق وسائل الاتصال الجماهيري باستخدام فنون أكثر من باستخدام وسيلة أو الصحفي والمقال والصورة^(١)، مع هذه الثورة التكنولوجية الحقيقية تزايد فاعل إحصائية سابقة تعود إلى عام ٢٠٢٣، إذ بلغ عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في العراق، ٣٣ مليوناً و ٧٢٠ ألف مستخدم، ووصل عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى ٢٥ مليوناً و ٥٣٠ ألفاً يشكل الذكور نسبة ٦٦.٦% من المستخدمين مقابل ٣٣.٤% من الإناث، في حين بلغ إجمالي عدد مستخدمي الهاتف ٤٢ مليوناً و ٥٤٠ ألف مستخدم، ومع تحديد أعمار مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بين ١ - ٦٥ سنة؛ إذ تشكل الأعمار ٤-٠ سنوات ١٢.٨% من نسبة مستخدمي الإنترنت، أما أعمار ٥-١٢ سنة فشكّلت ما نسبته ٢٠.٢% من إجمالي عدد المستخدمين وهي الأعلى وشكّلت الأعمار ١٣-١٧ سنة نسبة ١٠.٨% بينما بلغت نسبة الأعمار بين ١٨-٢٤ سنة نسبة ١٣.٣% في حين شكّلت الأعمار بين ٢٥-٣٤ سنة ١٥.٤% من المستخدمين^(٢)، وهنا يمثل فئة الشباب بين سن ٥-١٢ سنة الفئة العمرية الأكثر استخداماً لشبكات الإنترنت في العراق وبالتالي فالكثير من المفاهيم والقيم السلوكية والاجتماعية ستسهم شبكات الإنترنت في أكسابها لهم، ومع هذا التأثير تظهِرت تطبيقات متعددة مثل البريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، ومحركات البحث، ومنصات التواصل الاجتماعي، التي غيرت من طبيعة العلاقات الاجتماعية والثقافية، فشبكة الإنترنت لم يكن مجرد أداة معلوماتية، بل أصبح بنية تحتية متكاملة يعتمد عليها الاقتصاد المحلي والدولي، والذي بات يشهد فرص وإمكانات واسعة تشمل المشاركة والتبادل في كل الاقتصاد العالمي فالإقتصادات المحلية بفضل التقنيات الحديثة لم تعد محلية بأي شكل من الأشكال مع التكنولوجيات

(١) محمد سعيد الكعبي، التكنولوجيا و التحول في إطار العملية السياسية، دراسة في التطورات التكنولوجية وأثرها على الأنظمة السياسية، أطروحة دكتوراة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ص ٢٥. متاح على الرابط:

www.dspace.univ-alger3.dz

(٢) إحصائيات ٢٠٢٣.. رواد مواقع التواصل الاجتماعي في العراق نشرت في ٣٠-١-٢٠٢٤، آخر تحديث في ١٢-١٢-٢٠٢٤،

www. alssaa.com/post/show/22386

والتقنيات الحديثة فائقة التطور، فالاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد عالمي، مع التقنيات المتقدمة انتقل ليكون عصب الحياة والتجارة والتواصل بين المجتمعات والدول والأفراد والشركات، ليصل الاعتراف بدور التقنيات الحديثة في الاقتصاد العالمي لمستوى لتعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة يوماً عالمياً للاقتصاد الرقمي، وعن طريق هذا الاعتماد يكون هناك خطوة أولى لتوجيه وعي الأفراد والحكومات والمنظمات على مستوى العالم، نحو وضع خطط تنمية رقمية مستدامة تتناول حاضر ومستقبل الاقتصاد العالمي وبذلك يكون إقرار بان الاقتصاد الرقمي المعتمد على التقنيات الحديثة المتقدمة هو قوة دافعة وراء الابتكار، وريادة الأعمال، والتوظيف، والتواصل الاجتماعي وذلك من خلال^(١):

* **رفع الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي والتقدم التقني:** سيساعد في تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي، مثل التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين * تحفيز النمو الاقتصادي المحلي: سيساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير صناعات جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات.

* **توسيع نطاق المبادلات عبر التجارة الإلكترونية:** سيسهل عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ما يمنح المستهلكين خيارات أكثر بالسعر والجودة، ويوفر للشركات فرصة للوصول إلى عملاء جدد * تعزيز التعاون الدولي: سيشجع الدول والشركات والمنظمات والأفراد على تبادل المعرفة والخبرات، ما يساهم في وضع سياسات واستراتيجيات أكثر شمولية لتحقيق الاستفادة القصوى من الاقتصاد الرقمي.

* **تعزيز الشمول الرقمي:** سيساهم في التأكيد على أهمية جعل التكنولوجيا في متناول الجميع، وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول والمجتمعات المختلفة، وبتيح للأشخاص في المناطق النائية الوصول إلى الخدمات المالية عبر التكنولوجيا، مثل الدفع الإلكتروني والبنوك الرقمية، ما يحد من التفاوت الاقتصادي.

* **تحسين الكفاءة والإنتاجية:** سيساهم في أتمتة العمليات وتقليل الأخطاء البشرية، ما يزيد من سرعة وكفاءة الإنتاج في الشركات والمؤسسات.

* **خلق فرص عمل جديدة:** سيوفر وظائف في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، تطوير البرمجيات، والأمن السيبراني، ما يخلق فرصاً جديدة للأجيال القادمة.

* **تحفيز الابتكار وتمكين ريادة الأعمال:** سيمنح رواد الأعمال والمبتكرين منصات عالمية لعرض أفكارهم وإبداعاتهم في مجال الاقتصاد الرقمي، وسيجعل تأسيس الشركات الناشئة أسهل، ويوفر أدوات تسويق وتواصل مبتكرة للوصول إلى الأسواق العالمية.

* **تعزيز الاتصال والتواصل العالمي:** سيساعد في بناء مجتمعات رقمية تربط الناس من مختلف أنحاء العالم، ما يساهم في تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي.

* **تحسين جودة الحياة:** سيساهم في تطوير الخدمات الذكية في مجالات مثل الصحة والتعليم، ما يجعل الوصول إلى الرعاية الطبية والتعلم أكثر سهولة وكفاءة.

(١) حملة اعتماد اليوم العالمي للاقتصاد الرقمي، الاتحاد العبي للاقتصاد الرقمي منظمة عربية دولية، مركز معرفة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

ومع هذه الإمكانيات والفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي المعتمد على ثورة المعلومات والاتصالات برزت مفاهيم جديدة مثل الاقتصاد التشاركي، والحوسبة السحابية، والعمل عن بُعد، مما أضاف بعداً جديداً للعولمة الثقافية والاقتصادية^(١)، وعلى نفس الصعيد برزت نتيجة واضحة للعيان عن الثورة التقنية من خلال الكم والنوعيات المتميزة لوسائل التواصل من حواسيب وهواتف نقالة ذكية تقدم سيل من المعلومات والآراء التي تنهال على الناس عبر القنوات الإعلانية ومختلف أنواع وسائل الإعلام، ليكون المراقبون في حيرة بين فريقين يرى الفريق الأول واقع وتصورات إيجابية ويضعون توقعات طوباوية، بينما يعبر آخرون عن قلق وجودي ورؤى لنهاية الحضارة الإنسانية، ذلك ان كلا الفريقين يدعم رؤيته بأدلة وبراهين فالفريق الأول يبشر بالازدهار للجميع، ولو بعد "فترة" قاسية من التكيف مع "انخفاض تكاليف" أحدث التطبيقات التكنولوجية في جميع القطاعات، بينما يتخوف آخرون من "جيوش العاطلين عن العمل" ولو على المدى البعيد، ومن اتساع الفجوة في الدخل والثروة بين الطبقات الاجتماعية في جميع البلدان، بحيث يغرق العالم في موجات من الاضطرابات الاجتماعية وأشكال مختلفة من الصراع^(٢)، ففي عين الاطار اخذت الحكومات والمؤسسات السياسية تعتمد بشكل متزايد على الأدوات التكنولوجية الحديثة لتعزيز عمليات اتخاذ القرار تستفيد من البيانات والتحليلات الرقمية لمختلف الشؤون وتكون هذه البيانات و التحليلات حجر الأساس المعتمد في تصميم السياسات العامة للدولة، فعند اطلاع المسؤولين وصانعي القرار على هذه التحليلات والبيانات يكون لصانع القرار فهم أعمق لاتجاهات الرأي العام، ويساعد في تقديم حلول أكثر استجابة لمتطلبات المجتمع فعند استخدام التقنيات المتقدمة كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، و"البلوك تشين" دوراً محورياً في تعزيز الشفافية، وتحسين فعالية السياسات، ودعم عمليات صنع القرار المستندة إلى الأدلة فعند رجل السياسة، فالتقنيات التكنولوجية المتقدمة في التحليل لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين التنبؤات الانتخابية، وتقديم توصيات سياسية دقيقة، ومكافحة التضليل الإعلامي، إضافة إلى دورها عند إدخالها في إدارة الأزمات والتخطيط الاستراتيجي، الا ان هذه الخدمات والتحليلات التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة تدخل الانسان المستخدم لهذه التقنيات المتقدمة في تحديات مثل انتهاك الخصوصية، والأمان السيبراني، والعدالة في الوصول إلى التكنولوجيا، ما يتطلب أطراً تنظيمية تضمن الاستخدام الأخلاقي والمسؤول لهذه التقنيات في المجال السياسي حتى على صعيد الافراد فمنصات التواصل الاجتماعي بتقنياتها التواصلية بين مجموعات من الافراد والتي تحولت الى أكثر من أداة رقمية للتواصل الاجتماعي وتكوين الرأي العام بين الأفراد، الى منصات قوية للتأثير في الرأي العام وتشكيله، لتتمكن هذه الشبكات الرقمية التواصلية من تقديم شكل حقيقي وجديد في المشهد السياسي العالمي تستخدم الحكومات والأحزاب السياسية وحتى الجهات الخارجية هذه المنصات لتوجيه النقاش العام، والتأثير في الانتخابات، لابل دخلت

(١) زكريا المعيد، تاريخ التكنولوجيا الحديثة: من الثورة الصناعية إلى العصر الرقمي

www.bing.com.

(٢) فراس أبي مصلح سبتمبر ٢٠٢٣، العربي في عصر الثورة الصناعية الرابعة حول مستقبل العراق والعالم

www.bing.com/ck/

التقنيات التواصلية الحديثة في قلب أنظمة وهو ما شهده العالم العربي في ما بات يعرف بثورات الربيع العربي من خلال ما قدمته منصات مثل فايسبوك وإكس والتي كان لها الدور الحاسم في تحريك الاحتجاجات السياسية خلال موجة "الربيع العربي"، حيث مكّنت الناشطين من التنسيق الفوري، ونشر المعلومات، وتنظيم التظاهرات. ساعدت هذه المنصات على كسر احتكار الحكومات لوسائل الإعلام التقليدية، ما جعلها ساحة رئيسية للنشاط السياسي والتعبئة الشعبية^(١)، فالمواطن اليوم بما يملكه بين يديه من هاتف أو حاسبة يدخل مجالات ونظم محلية وحتى عالمية ويتقدم بفرص متنوعة من خلال تحديد والتعرف على أهمية التكنولوجيا التي تتوافر الآن بين يديه فالتكنولوجيا الحالية والمتوفرة تعد أحد المحركات الرئيسية للتقدم البشري بشكل عام، حيث تسهم في تحسين جودة الحياة، دفع الابتكار، وتعزيز الإنتاجية بفضل التكنولوجيا المتوفرة حالياً، يتمكن الإنسان من حل المشكلات المعقدة، تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتسهيل التواصل والتعاون على مستوى عالمي وبالمجمل، توفر التكنولوجيا الأدوات والأساليب التي تساعد في تحقيق أهداف الإنسان بكفاءة وابتكار، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من تطور المجتمع والبشرية أبرز مجالات تأثير التكنولوجيا والتي تكون من خلال تحسين الاتصالات غيرت التكنولوجيا بشكل جذري أسلوب التواصل بين الأفراد والجماعات كما وفرت الشبكة الدولية ووسائل التواصل الاجتماعي إمكانية التواصل الفوري مع أي شخص في العالم، مما يعزز العلاقات الشخصية والمهنية ويسهم في تبادل المعرفة والثقافات وحتى من جانب آخر تسهم في تطوير الرعاية الصحية ذلك لأن التكنولوجيا الحالية أحدثت ثورة في مجال الرعاية الصحية من خلال تحسين أساليب التشخيص والعلاج. الأجهزة الطبية المتطورة والتي تقدمت كثيراً في التشخيص والعلاج مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي والروبوتات الجراحية حسّنت دقة العلاجات وأسهمت في إنقاذ العديد من الأرواح وفي مجال التعليم كانت مساهمة التقدم التقني في تيسير التعليم وتبسيطها من خلال تغيير التكنولوجيا الحديثة طريقة التعلم والتعليم بحيث تمكنت من توفير وتجهيز المنصات الرقمية والتطبيقات التعليمية بمحتويات متنوعة وإمكانيات للتعلم عن بُعد، مما جعل التعليم أكثر مرونة وشمولية وفي مجال الإنتاجية قدمت التقنيات الحديثة إمكانيات تعزيز الإنتاجية من خلال أسهم التكنولوجيا في تحسين الكفاءة والإنتاجية في مختلف الصناعات، من خلال الأتمتة والذكاء الاصطناعي، بات بإمكان الشركات تقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات، أما في مجال التقدم والتطوير تدخلت التقنيات الحديثة من باب تطوير البحث والابتكار أذ وفرت التكنولوجيا الحديثة أدوات بحثية متقدمة وبيانات ضخمة، مما يعزز من قدرات البحث والاكتشاف، لتسهم هذه الأدوات في تحقيق اكتشافات جديدة وتطوير حلول لمشكلات معقدة، وفي أطار العلوم التقنية الحديثة تتقدم وتوفر التقنيات الحديثة إمكانيات تطوير تطبيقات المعرفة العلمية التي

(١) قاسم دنش، الميادين نت، 13 آذار 2025، كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة في المشهد السياسي العالمي وترسم السياسات؟

تستخدم التكنولوجيا المعرفة المستمدة من العلوم لتطوير أدوات وعمليات جديدة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الكفاءة في مختلف المجالات، مجموعة من الأدوات والأنظمة تشمل التكنولوجيا الأجهزة، البرمجيات، الآلات، والأنظمة التي تُستخدم لأداء مهام محددة أو لحل مشكلات معينة وعملية ابتكارية تتضمن التكنولوجيا عمليات التصميم، التطوير، والاختبار بهدف تقديم حلول جديدة أو تحسين الحلول الحالية تأثيرها على المجتمع التكنولوجيا تؤثر في مختلف جوانب الحياة البشرية، بما في ذلك العمل، التعليم، الصحة، الترفيه، والاتصالات. تسهم في تطوير المجتمع وتسهيل التفاعل بين الأفراد والمجتمعات الأجهزة الإلكترونية مثل الهواتف الذكية والحواسيب البرمجيات مثل تطبيقات الهواتف الذكية وأنظمة التشغيل التقنيات الطبية مثل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي وأدوات الجراحة المتقدمة وحتى في المجال الطبي وفي مجال خطوط الإنتاج والتصنيع تتقدم بأنظمة تدعم التقنيات الصناعية مثل الأتمتة والروبوتات في خطوط الإنتاج^(١)، فالانتشار الهائل والسريع للتقنيات الإلكترونية والتطبيقات البرمجية المتقدمة والحديثة عالمياً تمكن من تحقيق الكثير وبسط الكثير.

(١) أهمية التكنولوجيا في العصر الحديث،

المبحث الثاني

التقانة والوسطية

من حيث الواقع التطبيقي ان دخول عصر المعلوماتية لايمكن الاعتراف بهذا الاستخدام والدخول الى عصر المعلوماتية عبر امتلاك واستخدام جهاز وتطبيق برامج فقط فالحقيقة ابعد من ذلك فلا يكفي امتلاك جهاز كومبيوتر او امتلاك الستلايت او الاشتراك في الانترنت، نعم امتلاك هذه التقنيات والأجهزة ضروري لدخول الى مجتمع المعلوماتية ولكنه ليس بكافي لان المجتمع لايد ان يمتلك القاعدة العلمية الضرورية لهذا الدخول وهي ركائز تصاغ عن طريق السياسة التربوية ومستوى التعليم في المجتمع، ومستوى السياسة العلمية المعتمدة لجعل قطاعات المجتمع تتفاعل مع التكنولوجيا للوصول الى ما يعرف (حافات التكنولوجيا)، والمستوى الثقافي المعرفي الذي وصله المجتمع، وحجم الكوادر العلمية في العلوم المختلفة في المجتمع^(١)، ليتزامن كل هذا مع نوع جديد للتبعية المعرفية للمجتمع لنظام المعلومات الدولي وينتقل المتلقي من الخبر الى الثقافة الى الأفلام الى الدعاية والاعلان مما يؤدي الى انقطاع الوسيط القومي الذي يحكم علاقة الأفراد في الدولة مع البيئة الدولية وشيوع ثقافة التجزئة مع غياب البنى القومية القادرة على مواجهة ظاهرة القطرية التي تحتكر داخل الدولة الواحدة، ذلك لان هناك حقيقة كون التكنولوجيا لم تعد حكراً على الدولة بل أصبحت متقاسمة مع القطاع الخاص والافراد في امتلاك وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ويتحول التهديد الى ان ثورة المعلومات تسوق نظام قيمي جديد لايمت بصلة للقيم العربية والإسلامية والموروث الحضاري وتحول عصر المعلوماتية للمساس بأمن العقل والتفكير^(٢)، وهنا يأتي دور وسائل التواصل من خلال الدخول في الاعلام بما تقدمه من تشكيل الادراك للقضايا والشأن السياسي الخاصة بالفرد والمجتمع ذلك وان هذه الوسائل للأعلام الاجتماعي مصدر أساسي لزيادة وتوسيع القدرات المعرفية وبما تقدمه من فضاء للنقاش وطرح الرؤى المتباينة والتي تسهم في احداث تأثير على وعي المتفاعلين في الشأن السياسي، فهذه الوسائل التفاعلية والإعلامية اثبتت فاعليتها في توليد أفكار واره خاصة بشأن التفاعل والمشاركة السياسية خصوصاً مع تقديم خدمة اجراء استطلاع سياسي للآراء^(٣).

(١) د. عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، م.س.د، ص ٦١

(٢) نفس المصدر أعلاه، ص ٩٣-٩٤.

(٣) م.م. عيدو عبدال عبدو، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي (دراسة استطلاعية لآراء عينة من طلبة جامعة الحكومية في مدينة دهوك)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوز،

المبحث الثالث

التقانة والاستقطاب السياسي

يدخل المجتمع في أي دولة في تهديد للأمن بصور جديدة ذلك لان ثورة المعلوماتية في حقيقتها ليست ظاهرة اتصالية بقدر ما هي ظاهرة اجتماعية شمولية ذلك لان من أوجه تهديدات العولمة الحالي هي الإقليمية او تسويق مفهوم الإقليمية الجديدة والتي هي بشكل عام إعادة هيكلة النظام الإقليمي حيث يكون تفاعل النظام الإقليمي والنظام العالمي يكون بنوع من الهشاشة ليكون نشؤ خليط غير متجانس يحمل بذور الصراع أكثر من بذور التعاون فالنظام الشرق اوسطي الجديد يقدم بيئة اتصالية غير عربية شرق أوسطية مهددة للأمن مطورة لنمط جديد لثقافة وأفكار وأيدولوجيات لاتمت للهوية الثقافية للمجتمع بأي صلة^(١)، الى جانب الكثير من انهاك المجتمع والفرد بالكثير من القيود، وهو ما تقدمه الاختراقات السيبرانية على حياة ورفاهية الافراد بما يتعرض له مستخدمي الوسائل الالكترونية من رسائل المتعددة سواء كانت الموجه للجمهور او حتى الى الافراد والتي بكلا الحالتين تستهدف إرهاب وترويع الافراد والجمهور من خلال نمط من الجرائم يتم فيها الوصول الى الهوية الالكترونية بطريقة غير شرعية فيكون حساب البريد الالكتروني وحتى كلمة العبور الخاص مكشوف، فمن خلال هذا الاختراق يمكن انتحال شخصية المستخدمين ليتم الاستحواذ على ملفاتهم المخزنة والصور الموجودة في صناديقهم الالكترونية وحتى تهديدهم بها، وبما يكون من ذلك من نيل من منظومة العلاقات الاجتماعية للأفراد المجتمع وتقنيات القيم والأعراف الأخلاقية من خلال المساس بالعلاقات الاسرية لما يكون لهذه الاختراقات والجرائم من تشهير على بعض افراد الاسر ونشر للأخبار الكاذبة والاشاعات وحتى تصل الى حالات الاختطاف و التهديد لدفع فدية^(٢)، وهو ما يدخل بالتفكير المريض والذي يتسم بالطائفي حيث يستخدم فيها الإنسان نرجسيته وعدوانية ويستعمل فيها تطرفه وتشده ويتكئ على الجانب المظلم واللامعقول في شخصيته وغيرها من الخصائص البدائية العديدة التي من المفترض أنها كانت سمات الإنسان في العصور الماضي، إذ يستخدم الإنسان هذه الصفات بواسطة أحدث تكنولوجيا العصر وأرقى تطور علمي شهده هذا الزمان متجسدا في شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال أجهزة الهاتف النقال أو الأجهزة اللوحية أو الحواسيب الشخصية، فنتشكل لذلك هذه الطائفية الرقمية التي تكون فيها شكل جديد للطائفية الرقمية على المنصات الرقمية، حيث ان بعض المستخدمين الطائفيين هم من حملة الشهادات الجامعية^(٣)، وبما يمثل من تأثيرات على علاقات الانسان ليس فقط على مستوى المجتمع وانما كذلك على مستوى العائلة حيث كان للأفراط في

(١) نفس المصدر أعلاه، ص ٨٨-٩١.

(٢) م.د. علي محمد أمني الرفيعي، م.س.ذ.ص ٢٦٤.

(٣) ا.ندى احمد موسى، التفكير الطائفي والمنصات الرقمية وتأثيرها على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠١٠، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٥، العدد ١٢، ١-١٢-٢٠٢٥،

استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية تغيير في علاقات الانسان حيث تراجعت العلاقات التقليدية، في بلادنا فعلى الرغم من الفوائد التي تقدمها الشبكات الاجتماعية في تسهيل التواصل، إلا أن هناك تأثيرات سلبية على العلاقات التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع العراقي. أصبح اللقاء المباشر بين الأفراد أقل شيوعاً، حيث تراجع الاجتماع العائلي أو تجمعات الأصدقاء لصالح التواصل عبر الإنترنت. هذا الانشغال بالتقنيات الرقمية أدى إلى اختفاء بعض القيم التي كانت تعزز العلاقات الإنسانية الحقيقية، الى جانب ذلك انتشار الأخبار المغلوطة الغير مؤكدة حيث أدى الانتشار السريع للمعلومات على الشبكات الاجتماعية إلى ظهور مشكلة كبيرة تتعلق بالأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة في العراق، وهو ما شهدته العراق من خلال تزايد الواضح في تداول الشائعات عبر المنصات، سواء في قضايا سياسية أو اجتماعية أو أمنية. هذه المعلومات المغلوطة تؤدي إلى زيادة القلق الاجتماعي وزعزعة الاستقرار، حيث تساهم في نشر الخوف والشكوك بين أفراد المجتمع^(١).

فشبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك ،تويتر، يوتيوب) وسائل مهمة وفاعلة في تعبئة وتحشيد الجمهور وهو ما اثبتته احداث دولة تونس فمن خلال هذه الشبكات التي ناقشت قضايا وهموم الناس، كما وان الشعب التونسي تجاوب معها بشكل كبير وهنا تمكنت هذه الشبكات من تقديم قدرات فائقة للتعبئة والتحشيد والدعم حتى لدى الشباب والقطاعات الاجتماعية غير المسييسين^(٢)، ويتحول ذلك الى أكره وحتى تهديد للمستخدمين لابل تعدى ذلك ليأخذ شكل جرائم اجتماعية والتي تعددت مع شبكات التواصل الاجتماعي كالمساس بالآداب والأخلاق للمجتمع، فشبكات التواصل الاجتماعي لاسيما الالكترونية اقتربت من الانسان لدرجة تصل الى حد المساس بخصوصية حياة الافراد كاختراق الموقع الالكتروني للأفراد من خلال حواسيبهم الشخصية وخصوصياتهم وأسرارهم الشخصية حتى تهديدهم والمساس بسمعته^(٣)، ذلك بسبب الترويج للمفهوم الأمريكي للديمقراطية وحقوق الانسان والتي تدخل ضمن موجة العولمة السياسية وهو ما ينعكس في جعل الكثير من الأنظمة السياسية تحجم عن تحقيق تغيير حقيقي يوائم روح العصر ويزيد من عزلة المجتمع، والثورة المعلوماتية تفتح الباب على مصراعيه لطرح قضايا اضطهاد الأقليات وتفاعل هذه الأقليات مع البيئة الدولية دون الخضوع لسيطرة الدولة القطرية وبالتالي يغرق الامن بصراعات داخلية مريعة تفوت فرصة صيانة المجتمع والنهوض به^(٤)، وتطور دور

(١) م.م. أمير علي هادي، الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على العادات الاجتماعية في المجتمع العراقي قراءة سوسيولوجية، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية،

www.bing.com/ck/a?

(٢) فرحان فرع العتاي، المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية، العربي للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٧٩.

(٣) د. ناصر زين العابدين أحمد البياتي، الإرهاب المعلوماتي لتنظيم داعش الإرهابي وأثره على استقرار الدول (دراسة في الآثار وسبل المواجهة)، الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية، ط١، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٤، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) د. عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، م.س.ذ. ص ١٠١.

شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق نشر الاشاعات والاذخار المضللة وكان هذا السياق للتعتيم هو ما انتهج للحملة ضد اجهزة الدولة الأمنية والتي كان منها حملة استهدفت جهاز المخابرات الوطني للتشكيك في دورة الوطني عن طريق التشكيك بمهنية عمل جهاز المخابرات الوطني العراقي عن طريق اتهام قياداته ومنتسبيه ليقوم الجهاز بتتبع المحرضين والمتهمين^(١). كما وان التصدي للغزو المعلوماتي السلبي يمكن ان يأخذ مسار تقني ضعيف بسبب صعوبة السيطرة على التطور التقني التكنولوجي في مجال المعلوماتية كون ان الدولة تبقى محدودة القدرات التقنية في السيطرة على سيل تدفق المعلومات^(٢)، ومع ما يقدمه العراق في التنافس في المجال التقني والعلمي يظهر انه دولة بمرتبة متدنية بسبب كون العراق قد اهمل إمكانياته في مجال الابتكار والتنمية، كما وان العراق حاز في نفس الوقت درجة متدنية في مؤشر الابتكار العالمي وضعف الانتاج المعرفية والتكنولوجية والابداعية، وهو ما يتطلب وهو ما يستدعي تعزيز الاستقرار السياسي والرؤية السياسية لخلق بيئة مناسبة للابتكار والاستثمار، وتحسين البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والتكنولوجيا، وذلك لتوفير بيئة مساعدة للابتكار وتحفيز الاستثمار^(٣)، يستخدم فيها الإنسان نرجسيته وعدوانه ويستعمل تطرفه وتشدده ويتكئ على الجانب المظلم واللامعقول في شخصيته وغيرها من الخصائص البدائية العديدة التي من المفترض أنها كانت سمات الإنسان في العصور الماضية، إذ يستخدم الإنسان هذه الصفات بواسطة أحدث تكنولوجيا العصر وأرقى تطور علمي شهده هذا الزمان متجسدا في شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال أجهزة الهاتف النقال أو الأجهزة اللوحية أو الحواسيب الشخصية، فتتشكل لذلك هذه الطائفة الرقمية التي، كما يبدو من التعريف، أنها مصطلح تجمع بين مفهومين من العدوانية والكراهية.

وفي سبيل السيطرة على التهديدات التكنولوجية يمكن الاعتماد على: بناء فضاءات متعددة وفي كافة أشكال المعرفة وفي كافة القطاعات: فضاء معلوماتي لتبادل المعرفة في مجال تكنولوجيا الاتصالات، فضاء اقتصادي يساعد على تنمية التجارة الالكترونية واقتصاديات المعلومات، فضاء تربوي ينتسب اليه الافراد عبر شبكات الاتصالات الدولية لتنمية التطور العلمي والتكنولوجي والمعرفي، فضاء قانوني وهو امر ضروري في بناء مجتمع تسود فيه قيم العدالة كونها وحدها من تحمي الامن الاجتماعي، فضاء اعلامي وفني يساعد على صناعة رأي عام إيجابي، وفضاء اجتماعي يعنى بالتنمية السياسية والاندماج القومي لتعميق الوعي، وفضاء للأمن العسكري للتعرف على المعلومات المضللة^(٤)، الا ان المشكلة تكمن في عدم اكتمال الاطار القانوني

(١) كنوز ميديا - بغداد، جهاز المخابرات الوطني: سنقف ضد حملة استهداف دورنا الوطني والتشكيك بعمل مهنية الجهاز، الموقع الرسمي لجهاز المخابرات الوطني

www.knoozmedia.iq/2026/03/18/243734/

(٢) كنوز ميديا، م. س. ذ، ص ١١٨.

(٣) أ.د. محمد الربيعي، المنبر الحر، العراق في عصر التكنولوجيا: ضياع الفرص وسبات عميق، المجموعة 28 شباط/فبراير ٢٠٢٤، الحزب الشيوعي العراقي،

www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/66708-2024-02-28-13-09-

(٤) د. عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، م. س. ذ، ص ١٣٠-١٣٢.

والقوانين المنظمة لحرية التعبير عن الرأي وان كان مغل بالوحدة الوطنية لان الحرية المفرطة في إطلاق التعليقات والعبارات الطائفية والترويج لها يكمن في استغلال المادة (٣٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، فهذه المادة تتكفل الدولة في نصها حماية حرية التعبير عن الرأي: (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً: حرية الصحافة والطباعة وحرية التظاهر على أن حرية التعبير الدستوري مقيداً بحدود النظام العام والآداب التي تجعل التعبير مُصانة؛ يجعل النص عن الرأي في حالة من التناقص مع طبيعة النظام العام والآداب، والتي تعدّ قيداً على حرية التعبير التي أبحاثها المادة نفسها وغيرها من المواد بكل الوسائل المتاحة، وفي عين المجال فناشري المحتويات المضللة والتي تروج للطائفية في العراق يستغلون روح المادة (٤٠) من دستور ٢٠٠٥، والتي تعنى بحرية التعبير دون قيود واضحة وعدم وجود تشريعات خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي التي يمكن تنظم نشاطات وتصريحات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في العراق وغياب إمكانية ان تفرض عقوبات على الجرائم الالكترونية التي تحدث عبر شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية. فمؤسسات المعنية بالاتصالات الالكترونية فشلت في تنظيم وتتبع المسيئين من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي الالكترونية^(١)، وفي المجال الواقعي لم تلغي حالة الانفلات وعدم التقيد في نشر المحتويات السياسية او الطائفية فعلى سبيل المثال كان من نتائج المتابعين لتطبيق البودكاست الخاص بمقاطع الفيديو ان هناك متابعة واسعة لهذا التطبيق الا ان المشاركين في هذا التطبيق أبدوا تحفظاً واضحاً تجاه الاعتماد على الاعلام التقليدي والمعلومات السياسية من البودكاست حيث بلغت نسبة الموافقة على الاعلام التقليدي ان يكون ابلغ وأكثر مصداقية وموثوقية على البودكاست للحصول على المعلومات السياسية التي يمكن ان تحتوي عبارات وشارات ذات بعد طائفي^(٢)، ومع الانتشار الواسع لتقنيات الاتصالات الواسعة والسريعة وكان مدخل تأثير الجماعات المتطرفة ومعتنقي الأفكار المتشددة الى الدخول عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي للحدث عن معانات الشباب واهتماماتهم ومشاكلهم من خلال هذه الشبكات التواصلية الالكترونية ونشر الفكر المتطرف خاصتنا وان هذه الشبكات قد استغلت من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة والتي تحمل الفكر التكفيري والترويج لهذه الأفكار المتطرفة^(٣).

(١) مجاهد الطائي، العراق ومحاولة ضبط وسائل التواصل الاجتماعي: مبادئ ديمقراطية وإجراءات تسليطية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الشبكة الدولية:

www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2025/03/Social-media2632025.pdf

(٢) م.د. احمد كريم احمد، اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومات مقارنة بإعلام التقليدي، مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، المجلد (١)، العدد (١)، كلية العلوم السياسية، جامعة ميسان، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥، ص ١٢٣.

(٣) سارة شاكر احمد، استراتيجية مكافحة التطرف في العراق ودور تكنولوجيا المعلومات، قضايا سياسية، العدد ٧٦،

www.bing.com

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث ان نبين دور وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية كأدوات تقنية حديثة للتواصل الاجتماعي بين الافراد والجماعات عالمياً وتأثيرها المحلي فالتقنيات الافتراضية الحديثة عالمياً أعطت الكثير من الفرص للتواصل واكتساب الخبرات والمهارات وتطوير سبل للنمو الثقافي والاجتماعي والتعرف على الكثير من التجارب الناجحة عالمياً، الا ان هذه التقنيات الالكترونية الافتراضية الحديثة هي كذلك سلاح ذو حدين فهي الى جانب كونها أدوات للنمو الرقي وتطوير الذات واكتساب النافع من الخبرات هي كذلك وسيلة لنشر الانطباعات السلبية والكراهية فهي طريقة فاعلة لصناعة رأي عام بين مستخدمي هذه التطبيقات الافتراضية من مرتادي الفيسبوك وتويتر وغيرها من تطبيقات الشبكات الدولية فعلى المستوى العالمي نجد ان العالم كله قد دخل في استعمال تأثير هذه الشبكات الافتراضية كطريق لاكتساب المنافع وتكوين رأي عام عالمي في شأن بعض المسائل والأزمات العالمية، فهو يمكن ان يستخدم كوسيلة اعلام عالمية فاعلة لاكتساب التأييد وحتى الدعم وهو ما أظهرته الحرب الروسية الأوكرانية والعدوان على قطاع غزة وبادت أهلها، وعلى المستوى المحلي يلاحظ المتتبع على المستوى المحلي وجود شكل الرأي العام الذي يتولد من المقاطع المصورة والتعليقات والاحبار التي تنتشر والتي تدل على محتوى وطني انساني ديني نبيل من التعاطف الإنساني بين أبناء الوطن الواحد وهو رأي عام يمثل اغلبية للمواطنين العراقيين، كما وان هناك في نفس الوقت تعليقات وإشارات لنفس عنصري طائفي من قبل بعض الافراد للترويج لنفس عنصري طائفي لكن نسبة مثل هذه التعليقات والإشارات قليل.

الاستنتاجات:

- ١- كانت ثورت التقنيات الالكترونية الحديثة والعالم الافتراضي الحالي المتاح عبر تطبيقات الفيسبوك وتويتر وانستغرام وغيرها من التطبيقات الافتراضية فرص حقيقية لبلوغ العالمي وتطوير الذات وإيجاد الفرص الاقتصادية الحقيقية وهو ما أدركه العالم الحالي والذي اخذ يتعامل مع هذه الفرص التي تقدمها هذه التطبيقات بنجاح حقيقي لاكتساب المهارات وتكوين الرأي العام العالمي في كل قارات العالم .
- ٢- وجود نشاط يظهر دور هذه التقنيات الحديثة في تأكيد الوطنية ومحاربة الفساد وفضحة وتأكيده رأي عام وطني حقيقي يدعم اكتساب المهارات وتأكيده المشاعر الإنسانية والدينية النبيلة عند مرتادي ومستخدمي هذه التطبيقات الالكترونية في العراق .
- ٣- مع وجود نفس طائفي قرين بفساد وتعليقات تثير الكراهية والشحناء بين الافراد وهي بنسب قليلة.

المصادر

الكتب :

١. د. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، عمان الأردن.
٢. د. عبداللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، ط١، ٢٠٠٣، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
٣. جواهر الأمن، (تر) يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، ١٩٧٠.
٤. فرحان فرع العتايي، المعلوماتية وأثرها السياسي على النظم العربية، العربي للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٢٠.
٥. د. ناصر زين العابدين أحمد البياتي، الإرهاب المعلوماتي لتنظيم داعش الإرهابي وأثره على استقرار الدول (دراسة في الآثار وسبل المواجهة)، الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية، ط١، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢٤.

الدوريات:

١. عمرو عبدالعاطي، تنافس الهيمنة على التطبيقات التكنولوجية العسكرية، السياسة الدولية - العدد ٢٢٨ - أبريل ٢٠٢٢ - المجلد ٥٧.
٢. د. علي محمد أمنيف الرفيعي، الامن السيبراني وتأثيره في مستقبل الهيمنة الامريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، اذار ٢٠٢٥.
٣. صلاح سالم، جاذبية داعش. الأصولية الدينية والاعتقادات التكنولوجية في المجتمع ما بعد الصناعي، شؤون عربية، العدد ١٦٣، خريف ٢٠١٥، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ميدان التحرير، القاهرة.
٤. م.د. احمد كريم احمد، اعتماد الجمهور العراقي على البودكاست المسموع والمرئي كمصدر للمعلومات مقارنة بإعلام التقليدي، مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية، المجلد (١)، العدد(١)، كلية العلوم السياسية، جامعة ميسان، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٥.

الشبكة الدولية:

١. أهمية التكنولوجيا في العصر الحديث

www.attaasaa.com/library/view/2074، 2024/08/24

٢. محمد سعيد الكعبي، التكنولوجيا و التحول في أطار العملية السياسية، دراسة في التطورات التكنولوجية وأثرها على الأنظمة السياسية، أطروحة دكتوراة، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر الثالثة. متاح على الرابط:

www.dspace.univ-alger3.dz

٣. احصائيات ٢٠٢٣. رواد مواقع التواصل الاجتماعي في العراق نشرت في ٣٠-١-٢٠٢٤، اخر تحديث في ١٢-١٢-٢٠٢٤،

www.alssaa.com/post/show/22386

٤. أهمية التكنولوجيا في العصر الحديث،

www.attaasaa.com/library/view/2074 ، 2024/08/24

٥. حملة اعتماد اليوم العالمي للاقتصاد الرقمي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي منظمة عربية دولية، مركز معرفة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

www.arab-digital-economy.org

٦. زكريا المعيد، تاريخ التكنولوجيا الحديثة: من الثورة الصناعية إلى العصر الرقمي،

www.bing.com

٧. قاسم دنش، الميادين نت، 13 آذار 2025، كيف تؤثر التكنولوجيا الحديثة في المشهد السياسي العالمي وترسم السياسات؟

www.almayadeen.net/reports

٨. م.م. عيدو عبدال عبدو، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي (دراسة استطلاعية لآراء عينة من طلبة جامعة الحكومية في مدينة دهوك)، المجلة الاكاديمية لجامعة نورو،

www.researchgate.net

٩. ندى احمد موسى، التفكير الطائفي و المنصات الرقمية وتأثيرها على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠١٠، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٥، العدد ١٢، ١-١٢-٢٠٢٥،

www.benkjournal.com/article/view/1686/1242

١٠. م.م. أمير علي هادي، الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على العادات الاجتماعية في المجتمع العراقي قراءة سوسيولوجية، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية

www.bing.com/ck/a?

كنوز ميديا - بغداد، جهاز المخابرات الوطني: سنقف ضد حملة استهداف دورنا الوطني والتشكيك بعمل مهنية الجهاز، الموقع الرسمي لجهاز المخابرات الوطني

[www.knoozmedia.iq/2026/03/18/243734./](http://www.knoozmedia.iq/2026/03/18/243734/)

١٢. أ.د. محمد الربيعي، المنبر الحر، العراق في عصر التكنولوجيا: ضياع الفرص وسبات عميق، المجموعة 28 شباط/فبراير ٢٠٢٤، الحزب الشيوعي العراقي،

www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/66708-2024-02-28-13-09-04

١٣. مجاهد الطائي، العراق ومحاولة ضبط وسائط التواصل الاجتماعي: مبادئ ديمقراطية وإجراءات تسليطية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الشبكة الدولية:

www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2025/03/Social-media2632025.pdf

أخلاقيات الإعلام الرقمي وتقنيات التكنولوجيا الحديثة

أ. د. محمد حسين علوان

كلية الآداب / جامعة القادسية

drmohammedalsadi@gmail.com

الملخص :

قضايا مثل قضايا الأخلاق يصعب تناولها في بحث واحد أو أطروحة، لأنها تتجدد دائماً؛ كونها الأفق القيمي الذي يحفظ للإنسان وجوده وكرامته في أرجاء المعمورة، وفي ظل غزو التقنية وشيوع الآلة كان لزاماً على الأخلاق بمعناها وأبعادها الفلسفية أن تقول كلمتها الفصل، وأن توجد منهجية قيمية في ظل التعامل البشري بمستوياته كافة، وأن حاجة البشرية اليوم إلى الفلسفة هي حاجة ملحة ومركزية من أجل انتاج خطاب أخلاقي يتخلل كل اشكالات التعامل الإنسانية، ويعيد للحرية والكرامة الإنسانية ما فقد منها من جراء انزياح العقل نحو العلمنة والتقنية، ثمة حاجة اليوم إلى خطاب قيمي أخلاقي في الطب والمعلوماتية والإعلام والسياسة وغيرها من ممارسات الوجود الإنساني، مع ختام القرن العشرين، انتقل العالم الحديث إلى زمن جديد اصطلح على تسميته بـ(زمن العولمة) وقد ساد مناخ ثقافي عارم عنوانه الطاغي: تحول العالم إلى قرية كونية لم تعد الحواجز التقليدية للمجتمعات ولا الحدود الجغرافية للدول تشكل عائقاً امام التواصل بين مواطنيها، لكن العامل الأساسي الذي يقف وراء هذه النقلة الكبرى التي شهدتها الحضارة المعاصرة هو ثورة الاتصالات التي سميت اختصاراً وتكثيفاً بـ(ثورة الميديا)، وإذا كان لكل زمان ظواهره غير العادية فلاريب أن الميديا هي ظاهرة استثنائية تحمل الكثير من المميزات والخصائص التي تختصر الزمان والمكان في آن.

Abstract

Ethics impose their everlasting centrality as the highest virtue that preserves human existence and dignity in the world. In the face of unrestrained technology, the expansion of machinery, and the world's various types of consumerism, it is a must for ethics, in their philosophical meaning and dimensions, to assert their decisive stand and establish a value-based methodology within all levels of human interaction.

Today, humanity needs philosophy as a central necessity in order to bring forth an ethical discourse that permeates all the complexities of human interactions and restores the freedom and human dignity that have been lost due to the deviation of reason towards science and technology. There is need today for a value-based ethical discourse in medicine, media, and politics. Applied ethics, which first gained marked attention in the US and then spread to the Western world and subsequently to the entire world, is also referred to as new ethical thinking.

المقدمة

انتقل العالم الحديث مع نهاية القرن العشرين، إلى زمن جديد اصطلح على تسميته بـ(زمن العولمة) وقد ساد مناخ ثقافي عارم عنوانه الطاغي: تحول العالم إلى قرية كونية لم تعد الحواجز التقليدية للمجتمعات ولا الحدود الجغرافية للدول تشكل عائقاً أمام التواصل بين مواطنيها، لكن العامل الأساسي الذي يقف وراء هذه النقلة الكبرى التي شهدتها الحضارة المعاصرة هو ثورة الاتصالات التي سميت اختصاراً وتكثيفاً بـ(ثورة الميديا)، وإذا كان لكل زمان ظواهره غير العادية فلاريب أن الميديا هي ظاهرة استثنائية تحمل الكثير من المميزات والخصائص التي تختصر الزمان والمكان في آن.

فلا يقوم تواصل فعّال من دونها، ولا ترسم سياسات أو تُبنى اقتصاديات وحتى أن تنشب حروب وثورات للتغيير الاجتماعي، إن لم تُلقَ عليها تقنيات الصورة والصوت لمساتها الاثرية وتمدها. كما ينبغي لها أن تبلغه من غايات.

إنّها الميديا، ذلك التعبير السهل لفظاً، ممتنع الاستيعاب ان لم نسبر به غور الحياة بأدق تفاصيلها بل هي كما وصفها الخبراء تلك الشبكة العنكبوتية التي جعلت العالم شبه خال من صناديق الاسرار، وأصبحت المعلومات تتدفق بكل اللغات كأمواج البحر في كل أنحاء المعمورة. ومن هذه النظرة المكثفة لظاهرة الميديا سابين كيف اصبحت الميديا امبراطورية للسيطرة الناعمة على المجتمعات والدول، وصولاً إلى زمن بات الفرد فيه قادراً على صناعة عالمه المعلوماتي الخاص يُنشئه أنى شاء ومتى أراد.

وتعد الاخلاق من اهم الدراسات التي يجب على الانسان ان يهتم بها، لأنها ميزته عن بقية المخلوقات، اذ تعبّر عن سر حياة الانسان وصورته الباطنة وجوهره الحقيقي، بما يحمل هذا الجوهر من متعلقات كالخير والشر والثواب والعقاب، وبهذا فهي التي تحدد مصير الانسان من السعادة والشقاء ومن الصلاح والفساد، والنقص والكمال، فضلاً عن ان للأخلاق اثر كبير في تطور وتنظيم المجتمعات وبناء الحضارات.

لهذه الاهمية التي تتميز بها الاخلاق لانجد فيلسوفا الا وخصص لها مبحثاً متسقاً مع نظريته الفلسفية يتناول فيه كل ما يتعلق بالأخلاق من معايير اخلاقية تساعد في الحكم على السلوكيات الانسانية من حيث الخطأ والصواب، ومن مفاهيم اخلاقية كالفضيلة والرذيلة، ومحددات وقوانين للسلوك الانساني وغير هذه الامور من غائية وواجب وضمير ونية.... الخ . في محاولة للوصول بالحياة الانسانية الى ارقى مستويات الاخلاقية ومن ثم تحقيق الغاية المنشودة من السعادة المطلوبة، من خلال ايقاظ النفوس بالقيم الاخلاقية التي تعطي للحياة الانسانية معناها الحقيقي، أي بتحويل الانسان من كائن حيوي الى كائن اخلاقي، وقد بادر فلاسفة اليونان بهذه المهمة وبفلسفة السلوك الانساني، وعليه تناولنا في هذه الاطروحة دراسة وتحليل الاخلاق بما تحمل من مفاهيم وحكم، في بلاد الاغريق حيث بداية الفلسفة.

تعد الأخلاق من أهم الركائز التي تقوم عليها صياغة الواقع المعاش، إلى واقع يسير بالأمة نحو حياة أفضل، لذلك نجد الديانات والأمم والشعوب تحرص حرصاً تاماً على هذه المبادئ وتحافظ عليها من الانهيار.

الميديولوجيا:

لم يولد مصطلح (الميديا) مع الطفرة الكبرى لثورة الاتصالات التي عاصرها العالم في نهاية القرن العشرين، والتي عرفت بعصر العولمة ونستطيع القول أن البدايات الأولى لتداول المصطلح بدأت في سبعينيات القرن العشرين من خلال النقاش الثقافي الذي جرى في أوروبا، ولاسيما في فرنسا، في ذلك الحين، وقد شاع آنذاك مصطلح (الميديولوجيا) للتعبير عن الوسائل الإعلامية التي تحول الأفكار إلى أحداث، والمقصود بالميديولوجيا أو علم الوسائط الإعلامية، هي تلك النظرية التي تعنى بالوسائط التقنية والآلية والمؤسسية التي يشغلها العقل الثقافي وقد ظهر المصطلح أول مرة في عام ١٩٧٩، مع جهود المفكر الفرنسي (ريجيس دوبريه) التي أوردها في كتابه (السلطة الثقافية في فرنسا) وهو يعني بنوع خاص الوسيط الذي بواسطته تتحول الفكرة إلى قوة مادية، واستناداً إلى هذا التعريف الكلي يتكون المصطلح من كلمتين: الوسيط (medio) مجموع وسائل نقل ونشر كل ما هو رمزي من المعلومات، أما اللاحقة علم (Logie) فدالة على الاختصاص (١).

ف(الميديولوجيا) هي عبارة عن نظرية علمية تجمع بين الثقافة والتقنية وتحيل الكلمة إلى علم الوسائط، ويهتم هذا العلم بمختلف الوسائط التي تعني بنقل الرسائل من ذات إلى أخرى، أو أنها من ذات إلى آلة، أو من آلة إلى أخرى، أي تدرس وسائل الاتصال والإعلام التي تعتمد عليها الثقافة بصفة عامة، والأدب بصفة خاصة، وهذا العلم ليس مستقلاً بل يتكئ على الفلسفة، ويعتبر ريجيس دوبريه أول من تحدث عن نظرية العوالم الممكنة من الوجهة الإعلامية أو الواسائطية والدليل على ذلك قوله بتعدد الوسائط الرقمية، وتعدد عوالمها الافتراضية والإعلامية والواسائطية، من جانب آخر تستند الواسائطية إلى وجهين أساسيين: الوجه التقني، والوجه التنظيمي أو السياسي ويضم الوجه الأول كل الوسائل والأدوات والمستندات مثل الكتاب وغيره والوجه الثاني يضم المؤسسات وما هو قانوني وشرعي مثل البريد، المكتبة، المؤسسة، وهذا لايعني أن الميديولوجيا خاضعة للحتمية التكنولوجية، بل تهتم بما هو ثقافي أكثر مما هو تقني وآلي، وبعد مدة من الزمن على ظهور مصطلح الميديولوجيا، أصبح مفهوماً متداولاً ابتداءً من تسعينيات القرن العشرين، فالميديولوجيا أو الإعلاماء هو مصطلح جديد لكنه متصل بتاريخ طويل يصنفه دوبريه في كتابه علم الإعلام العام، ضمن ثلاثة عصور هي (٢):

١- عصر الانتاج الخطي، وركيزته المخطوطة.

٢- عصر الانتاج المطبوع، وركيزته الكتاب.

٣- عصر الانتاج البصري، وركيزته الصورة المتمثلة في السينما والتلفزيون والكومبيوتر.

إلا أن العصور الميديولوجية لم تتوقف عند الحد الذي وصل إليه دوبريه، حيث أننا نشهد عصرًا ميديولوجيًا جديدًا ظهر مع حضور الانترنت القوي في العالم (ما يقارب من مليارين ونصف المليار) مستخدم وهو ما يسميه علماء الاجتماع بـ(عصر الانتاج السايبري)، وركيزته المجتمعات الافتراضية والفضاء السايبري، وسمي عصر الميديا أو العصر الميديولوجي بالمجال الانترنتي أو الدائرة الانترنتية، وما يميز هذا العصر أنه يضم العصور الميديولوجية التي يوضحها دوبريه بثلاث عصور وهذه العصور هي (٣):

العصر الأول: يطلق عليه اسم المجال الكلامي أو الدائرة الكلامية وهو حوارات بشرية لنقل ما هو إلهي.

العصر الثاني: يطلق عليه اسم المجال الخطي أو الدائرة الخطية، وفيه تبعية الصورة للنص، وضمان الحقيقة عبر الانتاج الخطي ووفرته وفتح المجال للاختراعات والابداعات.

العصر الثالث: هو عصر المجال التلفازي أو الدائرة التلفازية، اذ انتقلت سلطة الإعلام إلى المرئي والمسموع، ونزول الكتاب من منصبه الرمزية.

ويتميز العصر الميديولوجي بأنه يحتوي على المجال الكلامي، لكن الكلام في هذا العصر لم يبق مجرد حوارات بشرية لنقل ما هو إلهي إنما اتخذ شكلاً جديداً من الكلام اعتمد على الحوار الالكتروني بين إنسان واله، ينقل من خلالها كل ما يريده من معلومات وكل ما يحتاجه من تواصل، كما يحتوي على المجال الخطي، حيث تبرز الصحيفة الالكترونية والكتاب الالكتروني، والمواقع الالكترونية التي اعتمدت على النص المكتوب، والاهتمام بالقراءة الالكترونية على حساب القراءة الورقية التي من المتوقع أن تزول مع ارتفاع سيطرة هذا العصر الميديولوجي الجديد، كذلك يحتوي على المجال التلفازي من خلال ما يقدمه من امكانية مشاهدة الافلام والأخبار والرياضة وغيرها من خلال المواقع الالكترونية الكثيرة، لاسيما موقع (you Tube) الشهير، وفي واقع الحال يتميز هذا العصر الميديولوجي بنشوء المجتمعات الافتراضية التي سمحت للمشاركين بتكوين المجتمع الذي يرغبون به والتواصل ضمن الفضاء السائبري الرحب من دون أي حواجز مكانية وزمانية، وهذا ما أدى إلى ولادة (نيوميديا) متقدمة عن الميديا التقليدية التلفزيونية، لتحضر المجتمعات الافتراضية، لاسيما الفاسبوك (Facebook)، وتترك أثرها البالغ في نقل الخبر بالصوت والصورة والكلام والتعليقات وردود الفعل وتفاعلات الجمهور بسرعة فائقة ومذهلة مما ساهم في تحريك ثورات وانتفاضات واحتجاجات شعبية شهدها العالم العربي في الآونة الأخيرة .

أما تاريخ الإعلام، فقد تعدد التفسيرات التي تحاول التمييز لغوياً بين مصطلحي الإعلام والميديا، غير أن مدلولات مصطلح الإعلام مختلفة ويجب وضعها في سياقاتها الاصطلاحية واللغوية والتاريخية وإذا كان الاستخدام العربي لمصطلح الإعلام يشير إلى معنى الإبلاغ والأخبار والإرسال والمعرفة، فإن مصطلح ميديا media بسبب اشتقاقه من كلمة (Medium) يشير إلى معاني الوساطة والوصل والوسط، وبهذا المعنى يبدو مصطلح ميديا أكثر دلالة على الإيفاء بثناء ظواهره الجديدة، ويعد علم الإعلام بمنزلة البناء الاجمالي لعالم الميديا وهو الاساس الذي تفرعت منه بقية الظواهر الإعلامية في ظل العولمة، وعليه كانت البداية حين استحدثت مجموعة من الباحثين والاكاديميين الجامعيين اختصاصاً علمياً أطلقوا عليه اسم علوم الإعلام والاتصال. كانت البداية لهذا العلم تقوم على أساس (الاتصال - ارسال) غير أنها واجهت معارضة من الباحثين الأميركيين، اذ اقترحوا نموذج الاتصال - مشاركة وهذا النموذج لم يكن شاملاً بل صنفوه بوصفه علم اجتماعي حديث، ثم قامت مدرسه فرانكفورت الجديدة باستبداله بنموذج الاتصال - سياقاً، فوضعت شروط نجاح الخطاب وفعاليتها بالنقاط الآتية: الوضوح، الصدق، الحقيقة، ويرى البعض أن علوم الإعلام والاتصال ظهرت لأن مجتمع الاتصال يحتاج إلى علم يدرس عمليات الإعلام أو الاتصال الناجمة عن اعمال منظمة، هادفة، مرتكزة إلى التقنيات ومشاركة في اشكال التواصل الاجتماعية والثقافية (٤).

ويصنف بعضهم بحوث الإعلام والاتصال على ثلاثة اتجاهات هي (٥):

١- يقع بين العلوم العصبية والعلوم المعرفية ويعالج الاتصال في علاقته بالدماغ، إدراك، حركة، تفكيك الصورة واللغة.

٢- يقع بين العلوم المعرفية والعلوم الطبيعية، ويرتكز إلى مشاكل الاتصال بين الإنسان والآلات.

٣- يركز على علوم الإنسان والمجتمع، ويدرس الاتصال بين الافراد والجماعات، وتأثير تقنيات الاتصال في مسار المجتمع .

ف(الإعلام) كظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، لكن كعلم دخل حقل الدراسات مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذا السبب تأخر الاهتمام بدراسته حيث كثرت الآراء وتنوعت الأفكار حوله، وأخذ موضوع أخلاقيات الإعلام مساحات واسعة لم يعرفها من قبل حتى في الدول الغربية، التي تنعم أساساً بقسط كبير من الحريات الإعلامية، وتبين أن الحرية على الرغم من أنها أساسية لوجود إعلام مسؤول لكنها غير كافية وحدها، فهي تتحول إلى فوضى تهدد الإعلام والإعلاميين، كما تسيء إلى المجتمع عموماً، إذا لم يلتزم الإعلاميون بقيم مبدئية تنظم عملهم أن الالتزام بهذه القيم يحد من جنوح الفرد واهوائه من ناحية، ويحمي من الاغراءات التي تعترض طريقه من ناحية ثانية(٦).

ويرجع الاهتمام المتزايد بموضوع أخلاقيات الإعلام في بداية القرن الواحد والعشرين إلى الثورة الكبيرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فثورة المعلومات التي يعيشها العالم في الوقت الراهن أصبحت تمثل أحد أهم مراحل التطور التاريخي الكبرى في تاريخ الإنسانية، ونتج عن هذه الثورة المعلوماتية تغيرات كبرى طالت الصناعة الإعلامية وانماط استهلاك المعلومات، وإنتاجها، ونشرها والتشارك في مضامينها (٧).

قاد هذا التطور إلى انقسام القطاع الإعلامي إلى قسمين(٨):

القسم الأول: الإعلام التقليدي، الذي يضم الصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون.

القسم الثاني: الإعلام الرقمي أو الإعلام الجديد، الذي يقوم على تدفق المعلومات عبر الانترنت نتيجة انتقال الإعلام التقليدي، بروافده المختلفة المكتوبة والمسموعة والمرئية، إلى مراحل جديدة من مراحل تطوره، بحكم الطفرة التكنولوجية التي طالت ميادين الإعلام والمعلومات والاتصال كافة وانفجار الشبكات الرقمية وفي مقدمتها شبكة الانترنت والهواتف النقالة لذلك فإن التسمية تستحضر البعد التكنولوجي، لاسيما تقنية الانترنت على وجه التحديد، يضاف إلى ذلك أن الإعلام الجديد يجري تعريفه بأنه تسخير التكنولوجيا في نشر الأخبار والمعلومات والمعارف من خلال عملية دمج وسائل الإعلام القديمة مع الأدوات الرقمية وشبكة المعلومات العالية بما يحقق الاتصال التفاعلي بين المرسل والمستقبل بسرعة فائقة وذلك عبر تكنولوجيا الانترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية التي تستخدم تقنية الويب كالفاسبوك، وتويتر، يوتيوب، انستغرام.

ونشأت مع ظهور الإعلام الرقمي وانتشاره بصورة واسعة ودخول الكثير من الإعلاميين فيه سواء اكانوا متخصصين أم غير متخصصين ظواهر عدة نذكر منها (٩):

١- كسر احتكار المؤسسات الإعلامية الكبرى وظهور طبقة جديدة من الإعلاميين وأحياناً من غير المختصين في الإعلام، إلا أنهم أصبحوا محترفين في استخدام تطبيقات الإعلام الرقمي بل يتفوقون على اهل الاختصاص الاصليين.

٢- ظهرت منابر جديدة للحوار، فقد أصبح باستطاعة أي فرد في المجتمع أن يرسل ويستقبل ويتفاعل ويعقب ويعلق بكل حرية، وبسرعة فائقة، وبذلك ظهر ما يسمى بإعلام المواطن وإعلام الجمهور إلى الجمهور، وظهرت مضامين ثقافية وإعلامية جديدة.

٣- نجح الإعلام الرقمي احياناً في تسليط الضوء بكثافة على قضايا مسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية، مما جعل هذه القضايا المهمة هاجساً للمجتمع، للتفكير فيها ومناقشتها ومعالجتها.

وأصبحنا مع الإعلام الرقمي بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مراجعة الأخلاقيات المهنية في وقت تزداد فيه الظاهرة الإعلامية تعقيداً مع غموض وعدم وضوح الشخصيات الحقيقية التي تتفاعل في إطار الإعلام الرقمي أحياناً، كما أن الحرية التي اصبحنا لاتحدها حدود الزمان والمكان والرقابة تتيح نشر أخبار غير صحيحة، وشائعات مغرضة وافكار خاطئة يمكن أن تقود إلى ارتباطات مدمرة بشبكات الجريمة المنظمة، والارهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال وغيرها من المخاطر المحتملة.

ودفع التقدم في مجال الاتصالات عجلة الإعلام إلى الامام بسرعة لم يسبق لها مثيل حتى تصدر عرش العلوم جميعها اذ بات يمثل قوة ومن يمتلكه فقد امتلك القوة التي يستطيع من خلالها أن يسخر كل شيء له، لهذا سيطرت عليه سياسات الحكم واقتصاد الشركات الرأسمالية لأنهما القوتان اللتان تتحكمان بالمجتمعات وهي بهذا اضافت قوة إلى قوتها في اقناع الجماهير بالأسلوب الإعلامي بدلاً من السوط (١٠).

ويؤسس الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلام النزيه الذي يستطيع أن يثبت دوره ومسؤوليته الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى بيان لمحة تعريفية عن الإعلام. واختلف الباحثون في مجال الإعلام بشأن وضع تعريف محدد له، وذلك لاتساع مفهومه وتداخله في كثير من مجالات النشاط الإنساني، فاختلقت تعريفاتهم بسبب كثرة وسائل الإعلام، والتقدم التكنولوجي السريع، لكن يمكن لنا على الرغم من هذا التنوع والاختلاف عند الباحثين أن نبين بعض التعريفات، اذ يقع الإعلام في اللسان العربي ضمن مادة علم والعلم نقيض الجهل وسأبين مفهوم الإعلام بالتعريف لغة واصطلاحاً.

الإعلام:

الإعلام لغة:

مصدر الفعل الرباعي اعلم، يقال اعلم يُعلم إعلاماً واعلمتهُ بالأمر ابلاغته اياه، وأطلعته عليه، واستعملني الخبر فأعلمته اياه (١١).

إنَّه تبليغ ما يراد تبليغه بوسيلة الكلام أو ما يقوم مقامه من رموز وإشارات، والإعلام مشتق أيضاً من اعلم، يقال اعلمه إعلاماً، بمعنى أخبره أخباراً، استعلمه الخبر فأعلمه اياه، قال ابن السكيت: تعلمت أن فلاناً خارج، أي علمت، وتعالمة الجميع، أي علموه (١٢).

الإعلام اصطلاحاً:

عُرف الإعلام تعريفات عديدة ومن زوايا مختلفة يفسر كل منها الإعلام من جانب معين وهذه التعريفات على النحو الآتي (١٣):

١- **الإعلام:** تلك العملية التي يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي يركز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية والارتقاء بمستوى الرأي ويقوم الإعلام على التنوير والتثقيف، مستخدماً أسلوب الشرح والتفسير والجدل المنطقي.

٢- **الإعلام:** فن استقصاء الأنباء الآتية ومعالجتها ونشرها على أوسع الجماهير بالسرعة التي تتيحها وسائل الإعلام الحديثة.

٣- **الإعلام:** هي وسيلة من وسائل الاتصال، كالصحف والمجلات والاذاعة والتلفزيون والافلام السينمائية التي يتم اعدادها للوصول إلى أكبر عدد من الناس والتأثير فيهم، وهي تؤدي دوراً مهماً في تكوين الرأي العام المحلي والعالمي وتوجيهه .

٤- **الإعلام:** هو النقل الحر والموضوعي للأخبار والمعلومات بإحدى الوسائل الإعلامية أو أنه نقل الأخبار والوقائع بصورة صحيحة.

٥- **الإعلام:** هو إحدى العمليات الاجتماعية التي تؤثر في المجتمع من خلال وسائله المختلفة (السمعي، المرئي، المكتوب) (١٤).

الإعلام عند هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت. ويتفق أغلب الباحثين المعاصرين بأن التعريف الذي وصفه العالم الألماني أوتوجرت هو محور هذه التعريفات وهو أن الإعلام هو تعبير موضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها في الوقت نفسه وقد سماها بعضهم، أوضح تعريف للإعلام، أي أن الإعلام لأبْد أن يكون صادقاً مجرداً عن الميول والاهواء غير متحيز قائماً على اساس من التجربة الصادقة متماشياً مع الجمهور الذي يوجه إليه (١٥).

أخلاقيات الإعلام:

يحتل الإعلام مكانه مهمة في مجال حقوق الإنسان ليس فقط بموقعه المركزي في منظومة الحريات العامة التي تشكل جوهر حقوق الإنسان ولكن أيضاً بتأثيره الكبير في بناء الوعي وتشكيل الرأي العام والوجدان، ودوره الرقابي وقدرته على توفير المعلومات وإثارة القضايا، وأن محاولة التطرق لانعكاسات العلاقة المتبادلة الحقيقية أو المفترضة بين النظام الإعلامي والرأي العام العالمي تستدعي طرح مجموعة من الاسئلة يفرضها الانتشار الواسع لوسائل الإعلام في العصر الحالي المتميز بثورة تكنولوجية واتصالية ضخمة (لاسيماً في السنوات الأخيرة تضاعف تأثير وسائل الإعلام بسبب التطور السريع في تقنيات الاتصال لاسيما مع توسع دائرة العنف، الحوار، النقد، العزلة، التهميش، الاغتراب الاستبعاد والاستبعاد، ودائرة الصراع الأيديولوجي)، وظهور نمط أخلاقي جديد يتحكم في حياة الافراد والمجتمعات ويساهم بشكل أو بآخر في خلق ذهنيات وايديولوجيات مغايرة لما كان عليه الوضع الثقافي والاجتماعي لقرون مضت، ومن بين الاسئلة التي تطرأ على الذهن، هل يمكن تأكيد أن الأخلاقيات التطبيقية في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة يؤثر ويشجع، ويعزز السلوك الإنساني؟ كيف يمكن فهم شغف الجمهور بمشاهدة الرعب، والعنف والقسوة التي تعرض على الشاشات الكبيرة والصغيرة؟ وكيف يمكن الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية؟ في عصر الفضاءات العديدة التي تكتظ بالأقمار الصناعية بما تحمله من تأثيرات مختلفة تشكل خطراً على الفكر والوجدان على حد سواء.

وعلى التمييز بالبداية بين ما تفرزه وسائل الإعلام الجماهيرية من برامج ومضامين إعلامية بسيطة، غامضة، محببه ومقبولة أو مرفوضة وغير مقبولة لدى بعض الجماهير (فالجماهير لا تكون متجانسة الثقافات والقيم في معظم الاحيان) وبين أخلاقيات الصحافة وأخلاق الساهرين على البث الإعلامي التقليدي أو الالكتروني عبر (النت) أو عبر الوسائل الجماهيرية المختلفة الاتجاهات من صحافة مكتوبة، اذاعة، تلفزيون، سينما وغيرها من العوامل الإعلامية المعاصرة كشبكة التواصل الاجتماعي، ولابد من التمييز بين مفهومين للسلوكيات الإعلامية (الأخلاق) و (الأخلاقيات) فتعبير الأخلاق بمعنى إتيك (ethique) يتناول التصرف الأخلاقي العام لأي إنسان بينما تعبير الأخلاقيات يستعمل بمعنى (deontologic) ديونتولوجيا أي مجموعة الواجبات والالتزامات الخاصة التي تنشأ عن ممارسة مهنة ما (١٦).

وتعد أخلاقيات الإعلام مبحثاً أخلاقياً، يعنى بالبحث في المعايير التي تجعل من الإعلام إعلاماً جيداً، أي أن المعايير الأخلاقية تمثل معيار التمييز بين الإعلام الجيد وغير الجيد، ولكونه بحث في المعايير، اذن هو بالأساس مبحث فلسفي.

الأمر الذي يشير الى أن أخلاقيات الإعلام فرعاً من الأخلاقيات التطبيقية التي تتعلق بالمعايير والمبادئ الأخلاقية الخاصة بالإعلام، وتشتمل على الإعلام الإذاعي والإعلام المطبوع، والمسرح، والأفلام، والفنون والانترنت، ويغطي هذا المجال موضوعات متنوعة وجدلية، ابتداءً من صحافة الحروب إلى مؤسسات الدعاية والاعلان، أما الأخلاقيات المهنية الخاصة بالمؤسسات الإعلامية فتعنى التزام الإعلاميين بمبادئ وقيم أساسية تجاه أنفسهم وزملائهم وجماهيرهم، ويُعدّ

هذا الالتزام نوعاً من الواجبات الشخصية ومن ثم يكون سليماً وأخلاقياً وهناك مجموعة من الأخلاقيات التي يشترك فيها العاملون في المؤسسات الإعلامية، ويمكن تشبيهها على شكل دوائر خمس، فمثلاً نجد الدائرة الأولى الموجودة في مركز الدوائر الخمس، تمثل الجانب الخاص بكل إعلامي وتميزه عن غيره، والدائرة الثانية المحيطة بالدائرة الأولى، التي تمثل القواعد الأخلاقية التي تحددها كل مؤسسة إعلامية للعاملين فيها، وعند الانتقال إلى الدائرة الثالثة الأوسع، نجدها تمثل أخلاقيات المهنة الإعلامية بشكل عام، ومثال على ذلك نقابة الصحفيين وغيرها، أما الدائرة الرابعة فإنها تمثل الاطر السلوكية المفروضة من لدن انظمة الإعلام في المجتمع، وهي مفروضة نتيجة سياسات تلك الدولة وقوانينها، وحين التوجه إلى الدائرة الأكبر المتمثلة بالدائرة الخامسة والمحيطة بكل الدوائر، نجدها تمثل الحدود الموضوعية من البشر في كل مجتمع على جميع الأنشطة الإنسانية، ولا يمكن لأي فرد أن يتعدى تلك الحدود (١٧).

وكانت أخلاقيات الإعلام وما زالت محل عناية العديد من المنظمات الدولية والعالمية، فقد ظهر العديد من التقارير التي تصدرها جهات متخصصة بما يوضح المخاطر التي تترتب على عدم الالتزام بالأخلاقيات من جانب وسائل الإعلام، ويبدو التأكيد واضحاً لأهمية الأخلاقيات وضرورة تطويرها بحيث تقابل التطورات في الممارسة وتؤثر فيها (١٨).

إن دور وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة، وفي التغيرات التي شهدتها العالم في مختلف الميادين كان بارزاً وكبيراً ومهماً جداً وذا تأثيرات في دوائر صنع القرار العالمي، أو المحلي في أي بلد من بلدان العالم، وفي حياة الشعوب ولاسيما مع الثورة الاتصالية التي حصلت في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبفضل هذا التطور أصبح العالم مجرد قرية كونية صغيرة افتراضية، حيث تصل فيها المعلومات إلى مختلف المناطق في العالم وبأقصى سرعة ممكنة، فاصبحنا نتعامل مع الصور الرقمية والكتب الرقمية والطائرات الرقمية بفضل انتشار الحواسيب الالكترونية المرتبطة بشبكة الانترنت في البيوت والشركات والمتاجر، واصبح للمدارس والمؤسسات الاكاديمية بنية معرفية رقمية، واصبحنا نكتب على شاشات رقمية كالحواسيب والهواتف وغيرها فضلاً عن التطبيقات الرقمية الاخرى التي لايمكن حصرها أو متابعة تطورها يوماً بعد يوم (١٩).

المواثيق الإعلامية:

تعد هذه المواثيق اليوم ضرورة ملحة لأنها لا تشكل صياغة للعلاقة بين الصحفيين والمجتمع فقط بل ضرورة تحدد القيم والمعايير التي يمكن أن يستخدمها الآخرون لفهم طبيعة العمل الإعلامي. الميثاق هو مجموعة مبادئ أخلاقية تنظم علاقة العاملين في مجال من المجالات وتكون ملزمة لهم ويتمتع الإعلام عالمياً بالعديد من القوانين واللوائح التي تؤكد حرية الإعلام وأخلاقياته وتدعو إلى اعطاء معنى اوسع لهذه الحرية في الحياة الإعلامية من جهة، ومن جهة أخرى اعطاء نظرة ايجابية للالتزام بالمبادئ الأخلاقية لمهنة الصحافة وتعد التشريعات الإعلامية هي كل التشريعات المتعلقة بالعملية الإعلامية برمتها تضعها السلطة المختصة في أي دولة للقواعد القانونية والدستورية وتعاقب على مخالفتها (٢٠).

وميثاق الشرف الإعلامي وثيقة استراتيجية ومحورية لأبدٍ منها للمؤسسة الإعلامية وإداة من أدوات العمل الإعلامي الناجح فكل مؤسسة إعلامية مطالبة بأن تحدد بكل وضوح ودقة المحرمات والمباحات وواجبات القائم بالاتصال وحقوقه وعادة تتحدد المحاور الرئيسة لميثاق الشرف الإعلامي بما يأتي (٢١):

- ١- المسؤولية.
 - ٢- الأخلاق.
 - ٣- الدقة.
 - ٤- الموضوعية.
 - ٥- المصادقية.
 - ٦- احترام شعور وديانات ومقدسات الآخرين، احترام خصوصية افراد المجتمع.
 - ٧- حق الجمهور في الأخبار والمعرفة والمعلومات.
 - ٨- الالتزام باحترام المهنة والدفاع عنها وحمايتها من كل من يحاول المتاجرة بها أو استعمالها لأغراض غير المصلحة العامة.
- ومن أهم موضوعات المواثيق الأخلاقية الإعلامية هي (٢٢):

- ١- مسؤولية الإعلام نحو المجتمع:
- حرية الرأي والتعبير.
- حق الجمهور في المعرفة والحصول على المعلومات.
- حق وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها.
- الجودة النوعية للمعلومات المقدمة للجمهور.
- الموضوعية وعدم التحيز.
- العدالة.
- التوازن.
- الامانة
- عدم تشويه المعلومات
- التصحيح وهو التزام الوسيلة بذاتها بتصحيح المعلومات الخاطئة وهو يختلف عن حق الرد.
- احترام حقوق كل الأطراف في التعبير عن آرائها.
- عدم التصوير النمطي لأي اتجاه فكري أو سياسي أو جماعة عرقية أو دينية.
- احترام قاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته.
- عدم تمجيد الجريمة أو الدعوة اليها أو تشجيع العنف أو المخدرات.
- عدم نشر ما يشكل اساءة للذوق العام.

- ٢- مسؤولية الإعلام نحو الدولة :
 - احترام النظام والدستور والقانون.
 - احترام مؤسسات الدولة.
 - حماية الامن القومي.
 - عدم نشر المعلومات السرية التي يشكل نشرها ضرراً بالمصلحة العامة.
 - ٣- مسؤولية الإعلام نحو الأفراد (٢٣):
 - احترام حق الخصوصية.
 - عدم انتهاك حرمة الاماكن الخاصة أو الملكية الخاصة.
 - عدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة من دون موافقته.
 - عدم استخدام اجهزة التنصت والتصوير الدقيقة.
 - عدم البحث في الاوراق الخاصة للشخص أو الوثائق أو ملفاته الالكترونية من دون موافقته.
 - تجنب ما يمكن أن يزيد معاناة الأشخاص أو آلامهم، أو يسبب لهم ضرراً مادياً أو معنوياً.
 - احترام حق الأفراد في السرد على ما ينشر عنهم.
- أما أخلاقيات المهنة التي يجب أن يلتزم بها الإعلامي فيمكن تلخيصها بالآتي:
- ١- الصدق: هو الدافع لأدبيات التعامل مع المادة الإعلامية، فالحقيقة هي المحور المحرك للإعلام والوصول إليها.
 - ٢- احترام الكرامة الإنسانية: مما يخص عرض الأخبار والصور بما لا يمس هذه الكرامة جماعية كانت (فئة أو ثقافة أو دين) أو فردية (مثل عرض صورة شخص من دون إذنه).
 - ٣- النزاهة: تعني تقديم الخبر والصور بنوع من الحياد وتجنب الخلط بين الامور مثل الخلط بين الخبر والتعليق أو الاشهار وبين الصالح العام والصالح الخاص للاعتبارات الذاتية.

وسائل الإعلام:

جاءت بدايات وسائل الإعلام على شكل تبليغ المنشورات والأوامر والرسائل الشفوية التي كان يصدرها شيخ القبيلة أو الحاكم أو السلطان، كما كانت إحدى وسائل الحرب في ذلك الوقت، وقد عرفت المجتمعات البدائية الإعلام بأساليبه البسيطة الأولى، وكان الإنسان يمارس الإعلام بطرق فطرية لم يبذل فيها مجهوداً كبيراً كالنقش على الاحجار والاشجار والمناداة في المآذن، أو في الطرقات من أعالي الجبال والتلال وعلى ظهور الدواب، وقد ظلت بعض وسائل الإعلام تستخدم في العصر الحديث بنجاح كبير ولاسيما الخطابة كما في خطب ومنابر الكنيسة والمساجد. وتعددت وسائل الإعلام نتيجة التقدم المتسارع للتكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات بعدما كانت وسائل الإعلام هي الشعر والخطابة والندوة والكتاب، أصبحت أجهزة الراديو والتلفزيون والسينما والمسرح بتكنولوجيا الاضواء والانترنت، امتلكت وسائل الإعلام الكثير من الامكانيات المتطورة التي اعطتها القدرة على التواصل والتفاعل مع الغير وبكل الاتجاهات، فعن طريق ثورة التكنولوجيا في ميدان الإعلام ترابطت الشبكات الجديدة للاتصال بصورة سهلة، إذ ألغى البث المرئي الحدود والحواجز، فما يحدث في أي بقعة من العالم يُنقل بالصوت والصورة إلى باقي المجتمعات وقت حدوثه، فضلاً عن الصورة وسرعة الخبر، فإن تقنيات التصوير والطباعة ازدادت تقدماً (٢٤).

واحتلت الحاسبات الآلية والاقمار الصناعية وشبكات المعلومات (الانترنت) من جانب آخر دوراً مهماً في حياة الافراد والمجتمعات فأصبح الانترنت وسيلة إعلامية جديدة فرضت نفسها على الوسائل الإعلامية الأخرى وتقدمتهم، تتميز وسائل الإعلام القديمة بأهميتها وتأثيرها في الافراد ومدى تقبلهم لهذه الوسائل على الرغم من اختلاف طبيعة وسيلة عن أخرى، وسأحاول أن أقف وقفة قصيرة عند كل واحدة منها (٢٥):

١- الشعر:

عرفت الجزيرة العربية الإعلام بشكل بارز وواضح، فالأمة العربية هي أمة اللغة والبلاغة والشعر، وقد اشتهرت بالمناظرات الشعرية ولاسيما سوق عكاظ الذي يُعدّ منبراً ومهرجاناً إعلامياً للشعر، فكانت القبائل ترسل ممثليها للمشاركة في فعالياته، والقصائد التي تفوز كانت تعلق على جدران الكعبة، فأصبحت ظاهرة إعلامية متميزة عرفت بالمعلقات السبع أو العشر، فكانت هذه الوسيلة من وسائل الإعلام تتلاعب بعواطف الجمهور وتزيد من حماسهم بشأن القضية المطروحة.

٢- الخطابة:

وسيلة مهمة مثلت الإعلام الديني في العصر الروماني من خلال رسائل المبشرين المسيحيين الاوائل لأنها تمثل وسيلة اقناع لاغنى عنها، وقد عرفها اليونان مع السفطائية وفي العصور الوسطى وجدت الكنيسة الكاثوليكية نفسها مضطرة إلى شن إعلام مضاد ضد الكنيسة البروتستانتية وعدتها خارجة عن الدين، وهذا الخطاب يمكن وصفه بأنه خطاب دعائي وليس إعلامياً، فكان رجال الكنيسة ينشرون الدين ويدافعون عنه، فكانت الخطابة اكثرها في خدمة الاستبداد.

٣- الكتاب:

من أهم وسائل ائصال الافكار، إذ ترجم العرب الكتب إلى اللغة العربية في عصر هارون الرشيد الذي أنشأ (بيت الحكمة)، وكانت تمثل أول مكتبة عربية بالمعنى المفهوم وقد نقل العرب صناعة الورقة بعد أن تعلموها من الصينيين إلى بلاد الاندلس بعد فتحها. ومنذ اختراع الطباعة على يد غوتنبرغ عام ١٤٥٠ انتقل الإعلام نقلة نوعية ساهمت في زيادة الوعي والتثوير في أوروبا، إذ مهدت الطريق لبروز الثورتين الصناعية والتكنولوجية، وأصبح للإعلام دور متميز في المجتمعات الغربية من خلال انتشار الكتاب والصحافة حتى وصل إلى جميع أنحاء العالم واصبحت له نظرياته وفلسفته الخاصة، فكان لاختراع المطبعة تسارع ملحوظ في انتشار الكتاب.

٤- التلفاز:

يُعدّ التلفاز من أهم الوسائل العصرية الجماهيرية وذلك لسعة انتشار ما يقدمه وسرعة هذا الانتشار وتأثيره الواسع في شرائح المجتمع المختلفة، إذ يشكل التلفاز تواصلاً واسعاً، ذلك أنه يمثل أكبر نسبة مشاهدة جماهيرية يجتذب إليها الأفراد بالصوت والصورة، إذ يمتاز بنقل الخبر حال حصوله من هنا جاءت تسمية (Television) فكلمة (Te) تعني بعد، وكلمة (Vision) تعني الرؤية، وهذا ما يحدد عمل التلفاز وأهميته الإخبارية، إذ يستطيع أن ينقل الأخبار التي تحدث في أي نقطة من العالم حال حدوثها (٢٦).

٥- الانترنت:

يتميز العصر الحديث بالتطور العلمي الهائل والثورات التقنية المتتابعة بفضل انتشار استخدامات الانترنت، فأشركت العالم بانساق الاتصال والإعلام التي أصبح من خلالها بإمكان الناس في جميع البلدان تلقي الخبر نفسه في وقت واحد، مما أدى إلى إزالة كثير من الحدود التي تفصل بين أشكال الاتصال التي أخذت تتطور وتدخل مرحلة جديدة من التحول فقد تطورت من وسائل تنقل الخبر بشكل مسموع أو مكتوب إلى وسائل تنتشر بسرعة أكبر وبطرق متطورة مستفيدة من التطورات الحاصلة في مجال الانترنت والتقدم التقني (٢٧).

الإعلام الرقمي:

أدت تكنولوجيا الاتصال في علاقتها بمجال الإعلام إلى إثارة العديد من القضايا المهمة مثل العولمة ومسألة الخصوصية وتعدد المصادر وانفجار المعلومات كما تثير تساؤلات عن هوية الصحافة والتغيرات التي طرأت على مستوى الوظائف التقليدية للعمل الصحفي، إذ قللت من الرقابة وتنوعت أنماط الكتابة الصحفية وأشكالها، فضلاً عن قضايا أخرى مثل التفاعلية وظهور صحافة المواطن (٢٨).

وظهر مفهوم الإعلام الرقمي نتيجة لهذا التطور التكنولوجي الكبير في انتاج وتوزيع المضامين الإعلامية، ويرتبط مفهوم الإعلام الجديد بالإعلام الرقمي التفاعلي الذي يشمل كل المحتويات الإعلامية عبر الانترنت من إعلام الكتروني ومواقع تواصل اجتماعي، أو ميديا اجتماعية، ويبين أيضاً هذا المفهوم مسألة توسيع مجال حرية التعبير، وذلك لما توافره هذه البيئة من قوة انتشار المضامين العابرة للحدود وهو يكرس مبدأ القرية الكونية لـ(مارشال ماكلوهان) في مقابل ذلك يرتبط مفهوم الإعلام الجديد بأنماط جديدة من الانتهاكات الأخلاقية ساهمت البيئة الالكترونية في انتشارها.

ويتميز هذا الإعلام بأنه استمرار للإعلام الكلاسيكي (القديم) إذ كانت بدايته في المانيا على يد مخترع المطبعة (جوننبرغ) عام ١٤٤٦، وهذه كانت الثورة الأولى أما الثورة الثانية فكانت باختراع الطباعة البخارية السريعة عام ١٨٣٣ وبداية الثورة الصناعية ظهرت اختراعات في عالم الاتصال كالراديو والتلفزيون لتطلق ثورة عارمة توجت في اواخر القرن العشرين بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية (٢٩).

وبعد ذلك انطلق طور جديد من أجهزة الاتصال الالكتروني عرف بعالم الميديا المعاصر، متمثلاً بتكنولوجيا المعلومات والحواسيب، وفي السبعينيات ظهرت شبكة الأنترنت فكان الإعلام الجديد أو ما يسمى بالإعلام الالكتروني أو الرقمي أو الثورة الصناعية الرابعة، ومن خلال جميع هذه الأسماء يعيش العالم الآن مرحلة اتصالية جديدة تتميز بخاصية فريدة، وهي المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية وتقنيات المعلومات من أجل هدف وحيد هو توصيل الرسالة (٣٠).

ويسمى الإعلام الرقمي أيضاً بالوسائط السيبرونية المأخوذة من الفضاء السيبراني وهذا العالم لم يأت من فراغ بل تم التمهيد له من العلماء وكتاب رواية الخيال العلمي (٣١).

تنبأ علماء المستقبلات بنشوء العالم السيبراني الذين بحثوا ما ستكون عليه التكنولوجيا وتأثيرها في المستقبل فكان لعلماء وكتاب الخيال العلمي أثر ودور كبيراً في توقع ما ستصل إليه الحضارة الإنسانية بسبب الضغط التكنولوجي ومن هؤلاء العلماء، وليام غيبسون الذي تنبأ في روايته (نيورو مانسير) ١٩٨٤، بنشوء الفضاء السيبراني بوصفه مجالا تفاعلياً بين البشر ومحيطهم والتواصل فيما بينهم افتراضياً، عبر الوسائط المنبثقة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام (٣٢).

أصبح الإعلام الجديد محورياً أساسياً في منظومة المجتمع (لقد ساد الإعلام ووسائله الالكترونية الحديثة ساحة الثقافة حتى جاز لبعضهم أن يطلق عليها ثقافة الميديا وثقافة التكنولوجيا وثقافة الوسائط المتعددة، وكما لقب ارسطو بالمعلم الاول، حاز والت دزني على لقب المعلم الأعظم) (٣٣).

وأصبح لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وانتشار استعمال شبكة الانترنت في العالم ودخول الحاسوب إلى المجتمع البشري دور بارز له في ظهور علاقة جديدة بين وسائل الإعلام والانترنت واندماج الوسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية فيما بينها، وظهور وتطوير أشكال الاتصال ومحتوياته وظهور مفاهيم وأنواع جديدة من الإعلام في تعبير عما يشهده الإعلام من مواكبة للجديد وتجديد للقيم وابتكارات جديدة، وترتبط تعريفات الإعلام القديم بنظم إعلامية اقدم منها وتكون على وفق نظام ثابت أما بطريقة الاتصال من شخص إلى آخر مثل التواصل عبر الهاتف أو اتصال من شخص إلى كثيرين مثل التلفاز والراديو، لكن ما نجده ونلاحظه في الإعلام الجديد الذي يتميز بتطبيقات مختلفة لاسيما شبكة الانترنت فهناك خاصية مهمة هي خاصية التفاعل وهذه الخاصية تتمثل بـ(الحوار بين طرفين) هما صاحب الرسالة ومستقبلها وايضاً اندماج النص والصورة والصوت فضلاً عن استعمال الحواسيب بوصفها آلية أساسية في عملية إنتاج هذا التفاعل (٣٤).

الإعلام والاتصال والتواصل :

يزود الإعلام الجمهور بالمعلومات الصحيحة والحقائق الواضحة التي تدعمها الأرقام والاحصائيات، والتجرد من الذاتية والتحلي بالموضوعية والصدق والأمانة في جميع البيانات والتعبير الصادق عن الجمهور الذي يتوجه إليه الإعلام، وهذا يعني أن الإعلام الذي لا يقوم على أساس الواقع ينتقي عنه مفهوم الإعلام، وإذا كان لا يناسب ثقافة وروح الامة فإن هذا الإعلام سوف لا يلائم جمهوره ومن ثم لا تستطيع الجماهير فهمه والتجاوب معه، على الإعلام أن يتميز بالوضوح والصراحة ودقة الأخبار وتزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة، وعليه فإن الإعلام هو نشاط اتصالي، مكوناته الأساسية مصدر المعلومة والرسالة والوسيلة التي تنقل الرسالة إلى المتلقي، وتزداد اهميته كلما زاد المجتمع تعقيداً أو تقدمت المدن وارتفع المستوى التعليمي والثقافي والفكري للأفراد والمجتمع.

وازدادت اهمية الإعلام بعد التقدم السريع المتمثل بالعامل التقني الذي وفرته تكنولوجيا الكمبيوتر للاتصال، ولاسيما فيما يتعلق بالأقمار الاصطناعية وشبكات الالياف الضوئية، التي اندمجت في توليفات اتصالية عدة افرزت شبكة الانترنت لكي يصبح وسيطاً إعلامياً يضم بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى المطبوعة والمسموعة والمرئية والجماهيرية والشخصية والعامل الاقتصادي، وما يتطلبه من اسراع حركة السلع ورؤوس الاموال الذي يتطلب بدوره الاسراع في تدفق المعلومات، فهو وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة السوق وهناك العامل السياسي المستعمل من القوى السياسية بهدف إحكام سيطرتها على سير الأمور والمحافظة على استقرار موازين القوى (٣٥).

ومصطلح الاتصال له مفهومات عدة اقربها إلى الوضوح أن الاتصال هو الطريقة التي تنتقل بها المعرفة والأفكار من شخص إلى شخص آخر يقصد التفاعل والتأثير المعرفي أو الوجداني في هذا الشخص، أو إعلامه بشيء أو تبادل الافكار والخبرات معه أو اقناعه بأمر ما.

فالاتصال عملية أساسية تسبق الإعلام لأنه يمثل لب العلاقات الاجتماعية اعتماداً على مراحل تبدأ من الفرد نفسه متى ما كان قادراً على الاتصال بذاته (وهي أول مراحل الاتصال)، كان قادراً على الاتصال بمجموعة أفراد (وهو الاتصال الجمعي) ثم يكون قادراً على الاتصال بالجمهير، ومن جهة أخرى فإن الاتصال بدأ بالإشارات ودقات الطبول والنيران والرقص بوصفها لغةً مشتركة للتفاهم بين الناس ثم تطورت إلى كلمة منطوقة ثم مكتوبة.

ومفهوم الاتصال مشتق لغوياً من كلمة تواصل، والتواصل في اللغة من الوصل، أي ربط الشيء بشيء آخر، وعلى ذلك فإن التواصل لكي يتم لابد أن يكون لدى شخصين شيء مشترك بينهما. (الفكر والاحساس) وأن تكون هناك لغة مشتركة، وهذا يدلنا على أن علاقة بين فردين على الأقل كل منهما يمثل ذاتاً نشيطة، أي أن كل طرف في العملية يفترض نشاط الطرف الآخر، ويتعين كل منهما أن يحلل الأهداف والحجج الخاص به وبالطرف الآخر (٣٦). ويتضمن الاتصال مجموعة من العوامل وهي (٣٧):

- ١- المصدر أو صاحب الفكرة.
 - ٢- التعبير عن الفكرة وصياغتها في رموز لتكوين الرسالة.
 - ٣- المستقبل الذي يفك رموز الرسالة.
 - ٤- الاستجابة، ورجع الصدى الذي قد يصل إلى انتباه مرسل الرسالة الإعلامية فإذا وصل وفُسر تفسيراً صحيحاً فإن الدورة الاتصالية تكتمل.
- ولا يختلف هذا التقسيم كثيراً عن تقسيم الموقف الاتصالي عند أرسطو، وهو على النحو الآتي:
- الخطيب، أو المرسل.
 - الجمهور، أو المستقبل.
 - الخطبة، أو الرسالة، مع ضرورة فهم الخطيب لرسائلته وجمهوره على السواء.
- ويعد الاعتراف بأهمية الشعوب وعُدّ الرأي العام هو الحكم النهائي في الشؤون العامة السياسية منها، الاقتصادية، الاجتماعية، هو من أهم سمات المجتمعات الحديثة فالرأي العام يؤدي دوراً خطيراً في التحكم، وفي العملية الإعلامية من حيث شكلها ومضمونها، تتلخص العملية الاتصالية الإعلامية في عناصر الإجابة عن الأسئلة الآتية: (من؟) يقول لماذا؟ لمن، وبأي وسيلة، وما هو التأثير؟) وتفسير هذه الأركان أو الأسئلة هي: (المرسل، الرسالة، الوسيلة، المستقبل، ثم رد الفعل (الصدى أو التغذية الراجعة) الذي ينتج عن التأثير الذي يكمل الدائرة الاتصالية (٣٨).
- ويستهدف عرض المكونات الأساسية لعملية الإعلام وتقسيمها على مجموعة من العناصر الشرح والتبسيط، وتعتمد عملية الإعلام والاتصال على مجموعة من العناصر المتصلة والمتداخلة والمتشابكة، مع ظروف نفسية واجتماعية يؤثر في انتقال الأفكار والمعلومات بين الأفراد والجماعات، ويتواصل الناس في ضمن ثلاث فئات أكثر الأحيان تكون متداخلة لكنها بالنهاية تدفعنا إلى إقامة اتصال بشخص ما، تبدأ بالتقاسم والتبادل لأن في الأمر هدفاً إنسانياً وعاطفياً، فالعيش يعني التواصل والتبادل مع الآخرين، وأخيراً الاقتناع المرتبط بكل صنوف منطق المحاجة المستعملة في التفسير للرد على الاعتراضات (٣٩).

اشكالية الواقع الافتراضي وموت الواقع:

حينما بحث العلماء مسألة نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث، كانوا يتحدثون عن امكانية نقل التكنولوجيا من دون قيم المجتمع الذي انتجها، لأن طبيعة مجتمعات العالم الثالث واعتقاداته تختلف عن مجتمعات الدول الغربية وقيمها، واليوم يمكن أن تطرح المسألة الأخلاقية والقيمية من جديد في ضوء نقل تقنيات الثورة الإعلامية بما فيها الانترنت، فهل يمكن أن تطرح المسألة الأخلاقية القيمية من جديد علماً أن هذه التقنية نفسها بدأت تعاني من فقدان سلم القيم في دول نشأتها الأولى، ولما كانت هذه التقنيات ترتبط في الجانب والممارسة الإعلامية، فإن مسألة الحرية وحدودها والمسؤولية الاجتماعية تجاهها تكون من أقوى المؤثرات فيها، وطرح الإعلام الرقمي تساؤلات جديدة على مستوى أخلاقيات العمل الإعلامي، يقول أحد الباحثين بهذا الصدد: (مع تصاعد اعداد مستخدمي الانترنت وتزايد التواجد الإعلامي على ساحتها وتنامي الاعتماد عليها كوسيلة أخباريه واتصالية وإعلامية متميزة وظهور العديد من المؤشرات من تراجع مصداقية وسائل الإعلام التقليدية، بدا الأمر وكأننا نعيش في بيئتين إعلاميتين مختلفتين: أحدهما تتعايش وتتواجد فيها وسائل الإعلام التقليدية من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها وأخرى الكترونية محصنة لها سماتها المميزة وتقنياتها الجديدة واساليب عملها الخاصة ولكل منها البيئة التقليدية والالكترونية منظومتها الخاصة فيما يتعلق بأخلاقيات الإعلام، وهو ما دعا العديد أن يتساءل عن واقع وخصائص التشابه والاختلاف بينها، هل تطرح البيئة الالكترونية منظومة أخلاقية مختلفة للإعلام عن البيئة التقليدية؟، وإلى أي مدى يمكن الانتفاع من المبادئ والأسس الأخلاقية التي تم ازاءها في البيئة التقليدية ضمن سياق العمل الإعلامي في البيئة الالكترونية؟)، إن أهم ما يميز أخلاقيات الإعلام الرقمي أنها جاءت في معترك العولمة، وفي ظل العولمة ومفاهيمها تتقارب القيم ويتم تهميش لغات وثقافات معينة على غيرها حيث تتواجد جميع وسائل الإعلام بغض النظر عن هويتها الجغرافية والثقافية والسياسية في بيئة عالمية واحدة (٤٠).

وبعد أن دخلنا عصر التكنولوجيا، أصبحت هذه التكنولوجيا تشكلنا وتؤطرنا ومن ثم جعلتنا نتساءل إلى أي مدى يمكن أن نبقى بشراً بلحمنا ودمنا بعد أن غزت تلك التكنولوجيا وأصبحت تؤثر في تشكيل رؤيتنا وإدارتنا لشؤون الحياة، فضلاً عن ذلك فقد أصبحنا محاطين بالعالم كله، فلم يعد ممكناً أن نفكر في وجودنا المحلي إلا انطلاقاً من العالم كله، أنه يؤطر طريقة ادراكنا لرؤية الحقيقة بالتكنولوجيا، والسؤال المطروح هو ما مدى دقة هذه الحقائق التي تقدم إلينا عبر تقنيات العالم السيبراني أو العالم الرقمي؟ وهل فعلاً هذا العالم يمثل الواقع حقاً؟ (٤١).

الأمر الذي يشير إلى أن العالم الرقمي الذي يمثل مجالاً جديداً للوجود الإنساني ومنتج اشكالية جديدة للنقاش الفلسفي يمكن أن نطلق عليها اشكالية الواقعي - الافتراضي، وهذه الإشكالية تبحث في الوجود الذي يعيش في عالمين، عالم طبيعي يعيش فيه بجسده وعالم افتراضي يعيش فيه بعقله (وكلا العالمين يشكلان مجالاً لوجوده، والسؤال المطروح هو أي العالمين يسيطر ويفرض وجوده على الآخر؟).

صور الواقع الافتراضي في التاريخ:

إنَّ عصور ما قبل التاريخ لم تخل من صور وأن تباينت - للواقع الافتراضي فالمثال الافلاطوني يشكل واقعاً افتراضياً، ابدعته عقلية هذا الفيلسوف من اجل مشاركته لتحقيق عالم أمثل، كذلك عالم الغيب الديني هو من أهم الوقائع الافتراضية الذي يوعد به المؤمن للعيش الأبدى بسعادة، ويُعدّ مفهوم التقدم واقعاً افتراضياً بحق وقد وضعه الفلاسفة لتحقيق الخلاص وهذا ما نجده في عصر الإنسان عند (فيكو) ، والمرحلة الوضعية عند (كونت)، وحلول الشيوعية عند (ماركس)، وكل هذه الفلسفات تمثل وقائع افتراضية تسعى لأنَّ تكسب حقيقتها عبر التوضع في العالم.

أما عصر الحقبة الرقمية فإن الواقع الافتراضي هو من نتاج ادوات الثورة العلمية المعاصرة، وهو الايديولوجية الجديدة التي تسعى البشرية لاعتناقها والعيش والتفاعل بها عبر التكنولوجيات التي وفرت امكانات جديدة لإدراك حقائق الأشياء والتفاعل معها، إذ لم نعدْ حقائق وواقعها تضع بالعقل المجرد، بل أصبحت تصنع عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإعلام ونظم المحاكاة الرقمية، ومن ثم فقد أصبح لكل إنسان حق التفاعل بأي عالم يتوق إليه أو إلى تحقيقه وبمديات ثلاثية الأبعاد وبعيداً عن قوانين عالم الطبيعة، أو العالم الحقيقي، إنها التجربة الوجودية لعالم الخيال الذي يتوسل التقنيات من أجل تحقيق تجربة الوجود، ولكن وفقاً لبعد آخر، وهو بعد الواقع الافتراضي، ذلك البعد الذي يستخدم للإيحاء بأن شيئاً ما موجود في الواقع على الرغم من أنه غير مدرك أساساً على أنه كذلك، إنَّ الواقع الافتراضي يسعى لوصول الإنسان بواقع وعوالم لا يستطيع الوصول إليها إلا بالتححرر من ريقه العالم الحقيقي، فقديمًا كان افلاطون يعلمنا أن الفلسفة هي التدريب على الموت من أجل التخلص من الجسد كسجن للنفس، كي نتحرر ونعيش في العالم المعقول، إنَّ الواقع الافتراضي الأفلاطوني يكمن في تخليصنا من العالم الحقيقي كي نعيش بحرية في عوالم افتراضية، فهل اصبحت الفلسفة التدريب على التخلص من العالم الحقيقي لكي نعيش في العالم الافتراضي (٤٢).

العالم الافتراضي أو (الواقع الافتراضي):

العالم الافتراضي نوع من الانغماس في بيئة افتراضية بهدف تحقيق التوهم بالوجود في زمن غير الزمن، وفي مكان غير المكان وفي موقف يختلف كلياً عن الموقف الذي يحتكون به في الحياة الواقعية، ولوسائل الإعلام والتكنولوجيا والشبكة العنكبوتية دور كبير في إيجاد الواقع الافتراضي أو السيرياني، أو المحاكي كما توردته بعض الترجمات، بحيث لم يعد للواقع أي حضور بقدر ما أصبح الافتراضي أكثر حضوراً وأكثر قابلية للتصديق والثقة وتتلاعب وسائل الإعلام بالأخبار ولا تقصد بذلك تشويهها وقتل الواقع، إنما تهدف إلى إيجاد واقع جديد بسيط، أكثر مصداقية يوهنا بواقعيته، فيغدو هو الواقع ذاته، وينتقل الواقع هنا من بينته التقليدية التي كان يتميز بها إلى منطق جديد يتميز به الوجود المعاصر، وهو العالم الافتراضي.

ولا يُعدّ الواقع الافتراضي صورة مشوهة للواقع إنما هو نسق له يخلصه من الهالة التي كان يحظى بها، وتتلاشى هيمنته بفعل التدخل للعالم الافتراضي الذي أصبح يحظى بالحقيقة والثقة، فالواقع الافتراضي يؤثر سلباً في الوجود البشري ويعرض وجوده لأزمات ومحن، وفي هذا العالم المصطنع أو الافتراضي يغيب الجسد وتتلاشى حدود المكان الواقعي وتفصيلاته، ولا يعود هناك اهمية للمكان ولا للأشخاص الذين يتعامل معهم افتراضياً، الأمر الذي يفصله ويعزله عن واقعه وعن المحيطين به واقعياً ليعيش في عالم افتراضي يعد نسخة مصطنعة عن الواقع الحقيقي (٤٣).

لا ينظر للعالم الافتراضي من وجهة نظر جان بودريار على أنه عالم خيالي لأنه يتغلغل في مجالات الحياة كلها ويؤثر في سلوك الأفراد ويستمد مقولاته من الواقع الحقيقي ومن ثم يتجاوزها إلى الحد الذي يغدو بذاته الواقع الحقيقي وينتج أساليب حياة مختلفة ومغايرة لما كان متعارفاً عليه في الواقع، فيتحول إلى نماذج وقوالب تحرك الواقع وتؤثر فيه بفضل الابداعات الرقمية الافتراضية. ويتصف العالم الافتراضي بأنه سطحي وزائف بلا مضمون أو أصل لأنه يخضع للبرمجيات وتتفصل عنه صفة اليقين، وهو بهذا يسعى إلى محو الواقع والغائه، بدأت تتلاشى أسس الواقع الحقيقي نتيجة لسيطرة الافتراضي ويمثل هذا الافتراضي نسخة للأصل وإعادة إنتاج لكنه نسخة رديئة عن الواقع لا تمثله بشكل حقيقي فهو سطحي ولا يحتوي على أي صفة جوهرية هو تقليد باهت للواقع الحقيقي، هو مجرد محاكاة تنزع عن الواقع صفة الحقيقة والواقعية (٤٤).

نشأة العالم الافتراضي:

لوسائل الإعلام المتطورة والتقنيات التكنولوجية والانترنت دور بارز في خلق وإيجاد العالم الافتراضي بسبب تأثيرها الكبير في حياة الفرد وقيمه حيث تعزله عن واقعه الحقيقي وتمارس عليه نوعاً من الافتتان نتيجة لما تعرضه وتنتجه، فالصورة التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة لها دور خطير في زعزعة القيم الأصيلة لدى الفرد لأنها وسائل تتبع إيديولوجيات محددة، يستهلكها المشاهدون بطريقة نمطية تجذبهم وتبهرهم إلى الحد الذي ينعدم لدى الفرد القدرة على النقد والتحليل والتمييز بين ما هو حقيقي وما هو مفبرك وهذا يولد نوعاً من الاستلاب الفردي، وفي ظل الواقع الافتراضي يصعب التمييز بين ما هو خيالي وما هو حقيقي لأنه يحل محل الواقع ويسلب الإنسان هويته. وتؤدي الصورة دوراً مهماً في تكوين الأخبار والرأي المستقبل لهذا الخبر، وللصورة التأثير الأكبر في المتلقي، على أساس أن المعلومة البصرية تواجه مباشرة المتلقي وترسخ في ذهنه أكثر من الكلمة، ولأسيما وأن المجتمع المعاصر، مجتمع صورة واشهار، مجتمع الرقمية، والانترنت التي اتاحت فرصاً للاتصال واستقبال المعلومات في وقت قصير وبحرية تامة من دون رقيب، فالصورة غزت البيوت والعقول، لأسيما الصور التلفازية الحية والناطقة، وبشكل أخص الصور الافتراضية عبر الشبكة العنكبوتية (الانترنت) التي تشكل اليوم ثورة اتصالية ضخمة من حيث حركتها وسرعتها، أو من حيث كلفة انتاجها المنخفضة أو من حيث القدرة على التلاعب بها عبر تفكيكها وإعادة تشكيلها لإيجاد عوالم افتراضية لامتناهية موازية للواقع العيني (الصورة أياً كان شكلها، هي الأقوى، من حيث مفاعيلها النفسية والإيديولوجية، وإن كانت هي الأدنى من حيث مضامينها المفهومية، إذ هي من جهة أولى الأكثر إثارة ومن جهة ثانية خادعة).

ونجد الصورة تسيطر على مجالات حياة الإنسان ونشاطاته واهتماماته إذ ترسخ الوعي الزائف بالزمن وتحول البشر إلى مصطنعات أي نسخ مستهلكة للأوهام والخيال وتعمل على نشر قيم السوق والاستهلاك، وإدراك الفرد يقتصر هنا على ما يشاهده فقط من مشاهد بصرية، لكنها صور خادعة وشبهية تخدر وعيه ويغنى كالمتلقي السلبي المفتون بما يعرض عليه، وكأنها هي الحقيقة والواقع الصادق، لاغية بذلك الواقع الحقيقي، لتأسره في ضمن واقع آخر افتراضي، لا يملك القدرة على نقده (٤٥).

وتقوم التكنولوجيا بدور في إيجاد هذا الواقع الافتراضي، فهي على الرغم من الوسائل المتطورة التي تحل كثيراً من المشكلات وتساهم في التطور إلا أنها تساعد في تحويل الوجود الإنساني الواقعي إلى وجود عديمي بلا قيم، بحيث تتحكم به المنظومات الرقمية والمفاهيم والرموز التي تفرضها التقنية الحديثة وتعمل على تدمير الوجود بقيمه ومفاهيمه وتحوله إلى مجموعة من النظم الرقمية والعلاقات فهو هنا يستبدل الواقع بآخر افتراضي قائم على الشبكات العنكبوتية المتداخلة، وهذا ما تسعى إليه التقنيات المتطورة، ولاسيما الشبكة المعلوماتية، من سلب الفرد لهويته واغترابه عن ذاته أولاً، ثم اغترابه عن الآخرين عندما يتعامل مع أشخاص مجهولين افتراضيين، تساعد التقنيات في انشاء أصدقاء افتراضيين يتعامل معهم بحرية فضلاً عن الفائدة التي يثقلها من التكنولوجيا في مساعدته على حفظ البيانات في ضمن ذواكر اصطناعية تجعله يفقد الثقة بذكائه شيئاً فشيئاً ويثق أكثر بهذا العالم الافتراضي (٤٦).

إشكالية موت الواقع:

موت الواقع إنما هو اعلان عن خللة هذا المفهوم، هو التصور التقليدي للواقع الذي تؤثر فيه وسائل الإعلام والتقنيات المعاصرة والمتطورة، بدرجة كبيرة وتؤثر في موته وفي صناعة واقع آخر مجتث من أصوله، لمرجع ولا هوية، فهو عبارة عن نماذج مصطنعة من الواقع الحقيقي، لكنها نماذج مشوهة ينفعل معها الفرد وكأنه الواقع الحقيقي الذي يمارس عليه كل وسائل الايهام، إن الواقع لم يتلاش، إنما أصبح مفرطاً في واقعيته بمعنى أنه يحمل في ثناياه كل شيء، كل الاختلافات والتمايزات وكل من كان لاينتمي له من احلام واوهام، وذلك بسبب نشأة العالم الافتراضي، بفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي طرح مفهوماً آخر للواقع يغدو معه الواقع الفائق أكثر واقعية من الواقع الحقيقي نفسه، بسبب قابليته للتصديق وجذبه للأفراد وتحقيقه لكل ما يريده الفرد، فالواقع لم يموت موتاً انطولوجياً، إنما هو توسيع لمفهوم الواقع ليشمل الوهم والزييف والافتراضي مما أدى إلى انهيار مبدأ الواقعية الذي يقوم على عزل العناصر عن الواقع، بحيث تبدو كل الصور التي تنقلها وسائل الإعلام، وشاشات التلفزة هي صور واقعية، مع أنها نسخ عن الواقع إلا أنها حلت محله وأصبحت أكثر واقعية منه، وهنا تتضح فكرة موت الواقع بوضوح بأنها تعني واقعاً مفرطاً في واقعيته، بحيث لا يوجد شيء خارج الواقع (٤٧).

ويعني موت الواقع انهيار الأسس التي كان يمكن فيها التمييز بين الحقيقة والزييف، وبين الواقعي والخيال وانهيار مفاهيم الحقيقة وموت الموضوع، ونهاية المرجعيات والضوابط الأخلاقية والقينيات التي كانت صالحة قديماً للتمييز بين الأشياء ووضع الحدود وضبطها، يقول بودريار: (مات الواقع وساعدت الصورة الإعلامية على موته)، ويقول عن هيمنة الصورة التي تحرف الأخبار وتفقد المصداقية فيما تهيئه (ناسف أن يكون الواقعي قد اختفى بذريعة أن كل شيء يمر عبر الصورة) (٤٨).

الأمر الذي يشير الى إن المشهد التواصلي الراهن سيستقطب جميع النظم والكيانات الاجتماعية مستقبلاً، وسيجعل من وجودها الافتراضي شرطاً لوجودها، فكونك موجود ينبغي أن تكون في هيئة افتراضية، إنَّ العالم الافتراضي هو فرصة وامكان جديان للوجود الإنساني الراهن، أنه فرصة لتحقيق النشاطات في صيغة جديدة تجعله يتجول في العالم برمته، أنه وجود وفرته ادوات الثورة العلمية المعاصرة، هذه الفرصة التي كانت في يوم ما محض خيال، واصبحت الآن في حيز الواقع بل إنها أصبحت أكثر واقعية من الواقع وشرطاً لوجوده، فإن تكن موجوداً وأن تكون واقعياً عليك أن تكون على الشبكة (Net) فالإنسان السيرانى الافتراضي هو من يسكن المواقع الالكترونية، لأنَّ بيته من حيث توجد البيانات الخاصة به، وفيها يقيم حضوره الافتراضي، فنحن الآن في زمن (بيل غيتس) وشبكته التي توفر واقعية من نمط جديد، وهذه الواقعية لا تتحقق إلا عبر الإقامة في العالم الافتراضي (٤٩).

الإعلام والمصالح السياسية:

يقود الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في شؤون السياسة المعاصرة، كما يقول نعوم تشومسكي إلى عرض تساؤلات عن ماهية العالم والمجتمع الذي نرغب في العيش به، ولاسيما في أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطياً، إذ يطرح تشومسكي مفهومين أو تعريفين مختلفين للديمقراطية هما (٥٠):

المفهوم الأول: يُعدّ أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في ادارة شؤونهم، وأن تكون وسائل الإعلام مفتوحة وحرّة.

المفهوم الثاني: أن يمنع العامة من ادارة شؤونهم وكذلك من ادارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المتشددة.

انتقد تشومسكي السياسة الامريكية، بسبب مواقفها المتناقضة، فهي تدعو للحرية والديمقراطية، من جهة اخرى توفر الدعم للمنظمات والدول غير الديمقراطية، وتدخلها السافر في شؤون الدول ومساعدة المتمردين، كذلك وجه نقده لإسرائيل وسياستها تجاه فلسطين ودعم امريكا لها في سياستها التوسعية، وقد ركز تشومسكي على تحليل وسائل الإعلام الجماهيرية وبين أثر الدعاية في المجتمع من خلال استعمال قوة تمكنها من السيطرة، بعكس الأنظمة الديكتاتورية التي تستعمل القوة للسيطرة على المجتمع، وسأوضح أهمية الدعاية السياسية والتضليل المعلوماتي لوسائل الإعلام، فبقدر ما تنجح السياسة باحتكار الإعلام، تكسب الدعاية فعالية هائلة، إن أول عملية دعائية حكومية في العصر الحديث، كانت في أثناء ادارة الرئيس (وودرو ويلسون) الذي انتخب رئيساً للولايات المتحدة الامريكية عام ١٩١٦، على وفق برنامج انتخابي بعنوان (سلام من دون انتصار) وكان ذلك في منتصف الحرب العالمية الأولى، في تلك الأثناء كان المواطنون مسالمين إلى أقصى الدرجات، ولم يروا سبباً للانخراط والتورط في حرب اوربية بالأساس، بينما كان على ادارة ويلسون التزامات تجاه الحرب، فقامت الادارة بإنشاء لجنة للدعاية الحكومية أطلق عليها (لجنة كريل) (وقد نجحت هذه اللجنة خلال ستة أشهر في تحويل المواطنين المسالمين إلى مواطنين تملكهم الهستيريا والتعطش للحرب، والرغبة في تدمير كل ما هو الماني، وخوض حرب، وانقاذ العالم!)، فهذا الأمر كان بداية الدعاية وهي بمثابة انجاز هائل قاد بدوره لإنجازات كثيرة، وكان هناك تأييد قوي من قبل وسائل الإعلام وكذلك من قبل مؤسسة رجال الاعمال التي نظمت بل وشجعت جلّ هذا العمل، وكان بصفه عامة بأنه نجاح عظيم (٥١).

أ. الإعلام السياسي والدعاية له:

الدعاية الإعلامية هي أحد العلوم الإعلامية وهي أداة حرب لإقناع الآخر، حين التعبئة السياسية والعسكرية، وتعتمد اليوم بصورة رئيسة على وسائل الاتصال المرئية وغير المرئية والميديا بنحو عام، ويتم توظيفها بنقل المعلومة ونشر الأفكار المغرضة، أو زيادة سعي الحروب التي تُعدّ امتداداً للسياسة بوسائل مختلفة، كما أشار إليها المؤرخ والمنظر العسكري (كارل فون كلاوز فيتز) في كتابه (في الحرب)، وهذا ما يجعل الحكومات تهتم بنحو شديد بتجنيد طاقاتها المعلوماتية والتكنولوجية للدعاية، لأي حرب تنوي الدخول فيها عن طريق تعبئة الناس ودفعهم ليكونوا جزءاً أساسياً من ادوات هذه الحرب ومادتها، أو لممارسة سياسة الرعب عن بعد، واحداث حالة من حالات الهزيمة عند الطرف الآخر، حتى قبل أن تبدأ الحرب، بين الرعب وتضخيم الامكانات والمعدات والوسائل والأسلحة وتأثيراتها وقدراتها في القتل والفتك بالآخرين، وفي السلم يمكن عدّ الدعاية هي المحرك الفعلي لوعي الإنسان، ولاسيما إذا وجهت بصورة فعالة ومؤثرة عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية من خلال الصحافة والتلفاز والاذاعة والسينما لبث الوعي الثقافي وصناعة رأي عام يخدم التوجهات مهما كانت (سياسية أو اجتماعية أو غيرها)، ومن هنا برزت أهمية الدعاية الإعلامية والامكانات التي تنطوي عليها في التأثير واحداث الفوارق وتهيئة الساحات والمناخات المناسبة لتمرير كل السياسات (السلمية والعسكرية) إنها في الحقيقة أهم الأسلحة التي تشكل العقول وتحفز النفوس لإنجاز مهام اعدت سلفاً (٥٢).

ب. حرب الدعاية الإعلامية:

تبدو الدعاية هي أحد الأسباب في شتّى الحروب، واداراتها من قبل أصحاب السلطة، الذين يحددون ما فيها من المخاطر أو المكاسب المحتملة، ومن أجل أن يحققوا غاياتهم بوسائل مختلفة، في اقناع وتقبل الآخر لدعاياتهم، وهو النهج نفسه الذي سارت عليه كل النزعات العسكرية وسياسات الحكومات الاستبدادية التي اعتمدت الحكم المطلق والشمولي، في العراق (مثلاً) انتهجت بعض وسائل الإعلام منذ الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، مبدأ الخبر المسموم المراد به زرع الفتنة الطائفية والعرقية، فكل حرب كي تنجح يعتمد في صناعتها على الفوضى في جمع المعلومات وتدويرها تقلب المفاهيم لصالحها دعائياً وإعلامياً، في عام ١٩٤٦ كلف (المركز العالمي لحكم القانون) كلاً من المهندس العام في القوات المسلحة جون هويتون والبروفيسور في القانون آرثر لاسون ان يدرسنا اسلوب الدعاية، وتقديم تقرير بها، فجاء عنوان بحثهما يحمل عبارة (الدعاية من الأسباب المؤدية إلى الحرب) وأضافا قائلين (إنّ القول بأن الدعاية في حد ذاتها من مخاطر الحرب ليس من قبيل الكلام النظري، أو الانشاء المنسق هناك دليل تاريخي مقنع يدل على التعجيل الفعلي لنشوب الحرب بواسطة وسائل دعائية معتمدة)،

توغل تشومسكي لنقد السياسات التي استغلت الإعلام لغرض السيطرة وتحقيق منافع فردية على حساب المجموع، وبين أثر الدعاية في المجتمع الديمقراطي وكيفية تحويل توجهات الناس ضد طبيعتهم، ونقد سياسة امريكا التي تجاوزت البعد الإنساني للرحمة، وفشلت في إدراك حدودها التي يجب أن نقف عندها عندما تبدأ بالتدخل في شؤون الآخرين، لهذا اطلق على الولايات المتحدة اسم الدولة الارهابية القائدة، ويبين ان النظام الدعائي الجيد هو الذي يحقق نجاحاً باهراً في اثبات الدعاية (٥٣).

وينتهم تشومسكي وزارة الدعاية البريطانية التي كان لها الأثر الأكبر في إيجاد الكثير من الاحداث، وما كانت تقرر في مداولاتها السرية في توجيه تفكير معظم العالم، (ولكن ما كانوا يسعون اليه بحسم هو الهيمنة على تفكير المزيد من المفكرين في المجتمع الامريكي)، وتجعل ممارسة الدعاية والإعلام في وقت الحرب، من الإعلام وسيلة تضليل في أغلب الأحيان، وهذا ما تقوم به بعض القنوات الفضائية العربية بحملاتها في صناعة الخبر والدعاية له بغية تضليل الناس، والتي ربما يكون تأثيرها هذه الدعاية أعمق في الروح من تأثير الحرب، فمن الضروري إذن، حضور الوعي الثقافي الذي يقرأ الحدث من كل جوانبه ليحدد ماهية الخبر المغلوط ذي المعلومة الناقصة أو المستوردة فالدعاية الإعلامية تستهدف الشعوب المنكسرة والضعيفة الارادة والتي تفتقر للتقدم العلمي مما يدفع الإعلام الموجه لخدمة قضية دعائية معينة، فاعلاً ومؤثراً في تهويل احتقان غضب الجماهير (٥٤).

واعتادت وسائل الإعلام الأمريكية وبعض وسائل الإعلام الأخرى المتماهية معها في الحرب على تسخير عدد من الأجراء تستخدمهم كرقع شطرنج تحركها على وفق مخططات تخدم مصالحها، تستخدم بعضها لنشر الاشاعات، بقوة جيش معين وتقاتل قتالاً مستميتاً لتحقيق غاياتها في داخل المدن، تعمل بعض الاذاعات على نقل الأخبار المفبركة، وتهويل الحدث بغية كسب التأييد، الرفض، لما يحدث في جبهات القتال، ولا يقل دور الصحف والمنشورات المطبوعة، في احداث هذا الأثر السلبي في المتلقين، فهذا الدور الذي تؤديه الوسائل الإعلامية والاذاعية الاميركية من تضليل إعلامي وحرب نفسية ودعائية مباشرة وغير مباشرة في حملتها الإعلامية، يمكن رصده في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في ١٩٩١، ٢٠٠٣، فمن أجل السيطرة على زمام الأمور في كل اتجاهاتها وتغيب عقول الناس وإرعابهم، جندت الولايات المتحدة الأمريكية كل وسائل الدعاية وعبر كل الوسائل الإعلامية المتاحة، التي تشمل قنوات اذاعية، وفضائية، وصحف، ووسائل تواصل اجتماعي وغيرها الكثير، بما يخدم سياسة اميركا والصهيونية العالمية وتحقيق مصالحها، فهناك دائماً هجوم ايدولوجي يؤدي في النهاية إلى إيجاد وحش وهمي يعقبه حملات للتخلص من هذا الوحش، وذلك أمر خطير جداً، ولكن إذا تأكدت من أنهم سيتحطمون، فربما سنقضي على هذا الوحش ونتنفس الصعداء (٥٥).

ج- نظرية صناعة الخوف:

نتج عن الإعلام مشكلة خطيرة هي ظاهرة التوتر والقلق العام في المجتمعات العالمية، وهذا ما يسمى باستراتيجيات صناعة الخوف، ولم يكن الخوف لينتشر بهذه السرعة في المجتمعات المعاصرة، ويتحول إلى حالة ثقافية عامة تتغلغل في تفاصيل الحياة اليومية، لولا تلك القدرة التي تتمتع بها وسائل الإعلام، إذ عملت هذه الوسائل على تصنيع الخوف، ونشره وتعميمه، وعولمته بفاعلية فائقة وبسرعة مذهلة، لم يسبق ان عرفت المجتمعات في الماضي البعيد، أو حتى القريب، مخاوف بالقدر الذي عرفت المجتمعات المعاصرة، إذ حولت هذه الوسائل الخوف من كونه حالة فردية يشعر بها الفرد إلى حالة جماعية عامة

تشمل العلاقات الاجتماعية بكل ابعادها، مشكلة ثقافة من نوع خاص اتفق على تسميتها ثقافة الخوف، ان لجوء الانظمة السياسية في بعض المجتمعات إلى افتعال الخوف بين الناس وتحويله إلى مصدر خارجي، ليس اسلوباً جديداً في التعامل مع الأزمات الحقيقية الداخلية التي تعاني منها هذه الأنظمة، بل قديماً عرفتة معظم المجتمعات، فكثيراً ما كان يُوجد من هم بالسلطة في هذه المجتمعات مصدراً خارجياً للخطر ليخيفوا به الناس من أجل كسب ولائهم وتأييدهم في ما سيقومون به من افعال عدوانية تجاه هذا الخطر المزعوم، بحجة درئه، واقصائه، وابعاده وبذا تكون هذه الأنظمة قد وجدت في التدابير الامنية والعسكرية والعدوانية التي تنتهجها في مواجهة هذا الخطر، حجة تستند إليها في هروبها من مواجهة مشكلاتها الحقيقية الداخلية من جهة، وتكون في الوقت نفسه، قد حققت اهدافها ومصالحها الخاصة من جهة أخرى (٥٦).

وفي سبيل تحقيق النظام السياسي لأهدافه السابقة جميعها سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها من المجتمعات فإنه يلجأ إلى أكثر مؤسسة يسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، من أجل إنتاج الخوف ونشره، وتكون المؤسسة الإعلامية في مقدمة هذه المؤسسات من دون منازع، إنَّ الدعاية ظهرت بشكل لافت للأنظار اثناء الحرب الباردة، حرب الإيديولوجيات، حرب اصبحت الأسلحة فيها أقل أهمية من الكلمات، وعلى الرغم من الصدام والاحتكاك المتكرر بين أمريكا والاتحاد السوفيتي من أجل السيطرة والمكانة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلم تستطع أيّاً منها البدء بحرب خوفاً من الترسانة النووية عند الأخرى، فأصبحت الدعاية، استمراراً للسياسة في سبيل المحافظة على التوازن النووي، وهذا يدلنا على أن الخوف هو اصل المعركة، إذ لا بد من صنع الخوف من العدو لتبرير الكثير من القضايا، لأنَّ السياسيين هم من يشنون الحرب وصنعتهم هي فن الاقناع، فالدعاية لاتعمل في فراغ منفصل عن الحقائق الاجتماعية أو السياسية، أنها وسيلة اساسية يكسب بها السياسيون التأييد العام من الجمهور لسياساتهم أو أن يتجنبوا بواسطتها المعارضة لتلك السياسات، ويتوقف نجاحهم في انجاز هذا الهدف على مقدار مهارتهم في استغلال الدعاية، هذا الاعتماد على الدعاية جعل منها فناً أكثر مما كانت عليه.

في عصر الميديا اليوم، نحن نعيش حرب المعلومات الإعلامية بعدما وصل حكام الدول إلى استنتاج، أن الحروب العسكرية غير كافية وحدها لبسط سيطرتها ونفوذها، فبدأت باستخدام نسق مفاهيمي للإعلام يؤثر في مشاعر وانفعالات المشاهد وتوجه عقله من خلال جملة من النشاطات الإعلامية والمعلوماتية لترسيخ أو الغاء بعض الأفكار عنده، يركز هذا النسق المفاهيمي للحروب الإعلامية المعلوماتية على نظرية (الموجه الثالثة)، التي جاء بها (الفين توفلر) والتي تقترض مرور العالم بثلاث موجات من الثورات التقنية، جاعلة تقنية المعلومات، الموجه الثالثة التي تُعدّ البؤرة الحيوية التي تركز فيها جلّ التغييرات الحاسمة، التي نجح الإنسان في تحقيقها في ضمن سجله العلمي والتقني على الأرض (٥٧).

الاستنتاجات:

- ١- بالإمكان التغلب على جموح العلم وخطر التكنولوجيا عن طريق القوانين الأخلاقية الرادعة لكل تجاوز علمي يمس بكرامة الإنسان، وعن طريق الاستخدامات المشروعة وغير المشروعة للعلم، لأن الاستخدام الخطير للعلم من دون قوانين رادعة ومن ودون شرعية ومن دون مسؤولية ستؤدي بالتأكيد إلى دمار الإنسان في نهاية المطاف، ومن ثم تبين لنا أن مجمل أفكار (فوكاياما) لم تكن تشاؤمية، بل أفكاراً محذرة للاستخدامات العلمية، ومن أجل التحكم بالعلوم والتكنولوجيا، وحتى تمنع وقوع الكارثة التي تحل بالإنسان.
- ٢- يشكل الاعلام المركز الأساس في حياة الشعوب، لأنه يسهم في نشر الأفكار والآراء بين الناس، وبفضل التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات أصبحت الشعوب كلها مترابطة بغض النظر عن اصولها العرقية واختلافاتها الإيديولوجية، أصبح الاعلام العدسة التي من خلالها نرى العالم.
- ٣- كانت وسائل الاعلام على شكل تبليغ الأوامر والرسائل الشفوية، وعرفت المجتمعات البدائية الاعلام بأساليبه البسيطة الأولى، وكان الإنسان يمارس الاعلام بطرق فطرية لم يبذل فيها مجهوداً كبيراً، كالنقش على الاحجار والأشجار والمناداة في المآذن، وظلت بعض وسائل الاعلام تستخدم في العصر الحديث بنجاح كبير، ولاسيما الخطابة في خطب منابر الكنيسة والمساجد.
- ٤- يرجع الاهتمام المتزايد بموضوع اخلاقيات الاعلام إلى الثورة الكبيرة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، فثورة المعلومات التي يعيشها العالم في الوقت الراهن أصبحت تمثل أحد أهم مراحل التطور التاريخي في تاريخ الإنسانية، ونتج عن هذه الثورة المعلوماتية تغيرات كبرى طالت الصناعة الاعلامية وانماط استهلاك المعلومات وانتاجها ونشرها، والتشارك في مضامينها، ونجد أن الاعلام الرقمي نجح في تسليط الضوء بكثافة على قضايا مسكوت عنها في وسائل الاعلام التقليدية، مما جعل هذه القضايا المهمة هاجساً للمجتمع، للتفكير فيها ومناقشتها ومعالجتها.
- ٥- تعددت وسائل الاعلام نتيجة التقدم المتسارع للتكنولوجيا الحديثة وتقنية المعلومات بعدما كانت وسائل الاعلام هي الشعر والخطابة والكتاب.
- ٦- أدى التقدم في مجال الاتصالات إلى دفع عجلة الاعلام إلى الامام بسرعة فائقة ليس لها مثيل، إذ بات يمثل قوة، ومن يمتلكه فقد امتلك القوة التي يستطيع من خلالها أن يسخر كل شيء له؛ لهذا سيطرت عليه سياسات الحكم واقتصاد الشركات الرأسمالية لأنهما القوتان اللتان تتحكمان بالمجتمعات، وهي بهذا اضافت قوة إلى قوتها في اقناع الجماهير بالأسلوب الاعلامي بدلاً من القوة.

٧- يؤسس الالتزام بأخلاقيات المهنة الى الاعلام النزيه الذي يستطيع أن يثبت دوره ومسؤوليته الاجتماعية تجاه الفرد والمجتمع.

٨- على مستوى الواقع وعلاقته بالتكنولوجيا، وجدنا أن الواقع الذي توجده التكنولوجيا ووسائل الاعلام، واقع سيتحول فيه الفرد إلى علامة أو رمز تضيق فيه هوية الإنسان الحقيقية، إذ يعمل العالم الافتراضي على القضاء على محيطه الاجتماعي، مما يجعله يتواصل مع افراد افتراضيين بطريقة جامدة تخلو من أية مشاعر إنسانية أو روابط اجتماعية، وبذلك يعيش الفرد عالماً وهمياً يعاني فيه حالة من القلق الوجودي والاغتراب الذاتي.

٩- يمثل العنف إشكالية قديمة، لكنها تتجدد باستمرار مع تطور المجتمعات، ومع تقدم الأدوات التكنولوجية التي يستخدمها ويظهر في أفكار الفلاسفة على اختلاف مذاهبهم محاولة للوصول إلى حل يقضي عليه ويخفف من آثاره، بسبب تأثيره في القيم والاخلاق.

١٠- أصاب وسائل الاعلام المعاصرة التحول والتغيير، فأصبحت تستعمل اسلوب تحوير الحقائق وتضليلها من أجل الترويج لموقف معين أو تضخيم حدث ما، وهناك علاقة وارتباط وثيق بين مشاهدة العنف المستمر عبر وسائل الاعلام وبين ارتكاب الفرد لأعمال عدوانية عنيفة في الواقع، وأن استمرار الفرد بمشاهدة صور العنف المستمرة ولوقت طويل تؤدي إلى شل تفكيره وتخدير وعيه، وغياب الحس النقدي لديه، فيعمل على تكرار اعمال العنف على أرض الواقع.

المصادر والهوامش:

- ١- خضير ابراهيم حيدر، الميديا ومفهومها المعاصر وعلاقتها بالإعلام الكلاسيكي المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة مصطلحات معاصرة، العتبة العباسية المقدسة، (د. ت)، ص ١٧.
- ٢- خضير ابراهيم حيدر، المصدر السابق نفسه، ص ١٨- ٢٥.
- ٣- المصدر نفسه، ص ٢٦- ٢٧.
- ٤- بلقاسم برون، وسائل الإعلام والمجتمع، دراسة في الابعاد الاجتماعية والمؤسسية، الجزائر: دار الخلدونية، ٢٠٠٧، ص ٢١.
- ٥- مي العبد الله، الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة، ط٢، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٧- ٣٠.
- ٦- صدقة جورج، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، بيروت: مؤسسة مهارات، ٢٠٠٨، ص ٨.
- ٧- حبيب بن بلقاسم، وآخرون: أخلاقيات الإعلام في الزمن الرقمي، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٢٠، ص ١٣.
- ٨- حسن الوز، الإعلام- ادوار وامبراطوريات، دمشق: وزارة الثقافة السورية، ٢٠١٢، ص ١٤.
- ٩- حبيب بن بلقاسم، وآخرون، المصدر السابق، ص ١٢- ١٣.
- ١٠- بهاء درويش، أخلاقيات الميديا - دعاوي التنظير ومبررات التفعيل، مجلة الاستغراب، ص ٣٥- ٥٢.
- ١١- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج ١، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص ٤١٦.
- ١٢- عبدالله العليلى، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد ٢، بيروت: دار الحضارة العربية، (د. ت)، ص ١٥١.
- ١٣- محمد جمال الفار، المعجم الإعلامي، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٢٧.
- ١٤- ابراهيم امام، العلاقات العامة والمجتمع، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٨، ص ٣١٦.
- ١٥- عبدالله قاسم الوشلي، الإعلام الإسلامي في مواجهة الإعلام المعاصر، ط٢، صنعاء: دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ١٠.
- ١٦- صدقة جورج، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، بيروت: مؤسسة مهارات، ٢٠٠٨، ص ١٤.
- ١٧- إحسان علي عبدالامير الحيدري، أخلاقيات الأوبئة وجائحة كورونا، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٤.
- ١٨- عبدالعزيز الشريف، أخلاقيات الإعلام، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٩٥.
- ١٩- طه احمد الزيدي، المرجعية الإعلامية في الإسلام، بغداد: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٦٥.
- ٢٠- بسام عبدالرحمن المشاقبة، فلسفة التشريعات الإعلامية، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٢١.
- ٢١- فهد عبدالرحمن الشمبمري، التربية الإعلامية كيف نتعامل مع الإعلام، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٠، ص ١١٢.
- ٢٢- المصدر السابق نفسه، ص ١٤.
- ٢٣- محمد الصيرفي، الإعلام، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٩، ص ٢٣٠- ٢٣١.
- ٢٤- رفيق سكري، الإعلام والإعلام العربي- دراسة في الواقع والمتغيرات، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١١، ص ٣١.
- ٢٥- خضير ابراهيم حيدر، المصدر السابق، ص ٧٧- ٧٩.
- ٢٦- محمود حسن اسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٧٠.
- ٢٧- سوزان عبدالله ادريس، لإخلافه العنف عند جان بودريار عنف التكنولوجيا، بيروت: منشورات الضفاف ومنشورات الاختلاف، ٢٠١٨، ص ١١٥.

- ٢٨- حبيب بن بلقاسم، وآخرون، أخلاقيات الإعلام في الزمن الرقمي، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٢٠، ص ١٩٠.
- ٢٩- عبد الرحمن المشاقبة، نظريات الإعلام، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٩- ٢٠.
- ٣٠- أحمد بدر، الاتصال بال جماهير بين الإعلام والدعاية والتنمية، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٢، ص ٢٦.
- ٣١- نوربرت فينر، السيبرنتيكا، تر: رمسيس شحاته، اسحق ابراهيم صفا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٢، ص ٨.
- ٣٢- آسيا بريغز، ويورك، بوتر، التاريخ الاجتماعي للوسائط، تر: مصطفى محمد قاسم، الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٥، ص ٤٠٦- ٤٠٨.
- ٣٣- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٥، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١، ص ٣٥٠.
- ٣٤- عبدالامير مويت الفيصل، الصحافة الالكترونية في الوطن العربي، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.
- ٣٥- نبيل علي، المصدر السابق، ص ٣٥١.
- ٣٦- محمود حسن اسماعيل، المصدر السابق، ص ٢٠- ٢٢.
- ٣٧- شرف عبد العزيز، الإعلام ولغة الحضارة، مجلة اللسان العربي، المغرب، العدد ١١، المجلد ١١، ١٩٧٤، ص ٣٤٧- ٣٥٧.
- ٣٨- فريدة اولمو، أخلاقيات الإعلام بين المهنية والعالمية والعولمة، بحث ضمن كتاب الأخلاقيات التطبيقية جدل القيم والسياقات الراهنة للعلم، ص ٣١٨.
- ٣٩- شرف عبد العزيز، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
- ٤٠- فريدة اولمو، ص ٢٣٦- ٢٣٧.
- ٤١- كريم حسين كريم الجاف، مشكلات الفلسفة في العصر الرقمي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨٤.
- ٤٢- المصدر السابق نفسه، ص ٩٩- ١٠٠.
- ٤٣- سوزان عبدالله ادريس، المصدر السابق، ص ٢١١.
- ٤٤- المصدر السابق، ص ٢١٤.
- ٤٥- المصدر السابق، ص ٢١٥.
- ٤٦- أدهم سامي، الواحد - الهوية - الفرد، ثقافة التكنولوجيا مجلة كتابات معاصرة، العدد ٨٦، ٢٠١٢، ص ١٢.
- ٤٧- سوزان عبدالله ادريس، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
- ٤٨- جان بودريار، التبادل المستحيل، تر: جلال بدله، دمشق: دار معابر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ١٦١.
- ٤٩- لوتشيانو فلوريدي، الثورة الرابعة- كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني، تر: لؤي عبدالمجيد السيد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٧، ص ٢٨٤.
- ٥٠- نعيم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، تر: اميمة عبداللطيف، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣، ص ٧.
- ٥١- المصدر السابق نفسه، ص ٨- ٩.
- ٥٢- يحيى اليحياوي، العولمة والتكنولوجيا والثقافة - مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢، ص ١٦.
- ٥٣- نعيم تشومسكي، المصدر السابق، ص ١٥.
- ٥٤- نعيم تشومسكي، هيمنة الإعلام، تر: ابراهيم يحيى الشهابي، بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣، ص ٧.
- ٥٥- المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.
- ٥٦- حلمي ساري، دور الوسائل الإعلامية في صناعة الخوف، مجلة المنارة، المجلد ١، العدد ٢، عمان، ٢٠٠٨، ص ١٧٢- ١٧٣.
- ٥٧- فيليب تايلور، قصف العقول، الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي، تر: سامي خشبة، عالم المعرفة، العدد ٢٥٦، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠، ص ٣٦٧- ٣٦٩.

النخب السياسية ودورها في تحقيق الاندماج المجتمعي: دراسة حالة دول ما بعد النزاع

Political Elites and Their Role in Achieving Social Integration:

A Case Study of Post-Conflict States

الباحث شاكر محمود الجبوري / كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل.

أ.م.د خيرالله سبهان عبدالله الجبوري / معاون العميد للشؤون العلمية /

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل.

الملخص:

وترتبط قدرة النخب السياسية على تحقيق الاندماج المجتمعي ارتباطاً وثيقاً بشرعيتها ومصداقيتها. فقد تواجه النخب الناشئة داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاع تحديات تتعلق بأدوارها السابقة في النزاع. لذا، يجب أن تركز جهودها لتحقيق الاندماج، على حوكمة شفافة، ومساءلة، والتزام حقيقي بالحوار الشامل. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تعتمد قدرتها في سد الفجوات على استعدادها للتفاعل مع المجتمع المدني، والحركات الشعبية، والجهات الفاعلة الدولية، مما يُشكل نهجاً شاملاً لإعادة بناء النسيج الاجتماعي في دول ما بعد النزاع. ولكن، غالباً ما يتوقف تحقيق عملية الاندماج المجتمعي على رغبة النخب السياسية وقدرتها على تجاوز المصالح الطائفية أو الحزبية الضيقة لصالح أهداف وطنية أوسع. وتعد رؤيتها وقيادتها والتزامها بالحوكمة الشاملة أمراً حيوياً لتحويل المجتمعات، التي فككتها النزاعات، إلى مجتمعات متماسكة ومستقرة وقادرة على الصمود.

Abstract:

The ability of political elites to achieve social integration is closely linked to their legitimacy and credibility. Emerging elites in conflict-affected societies often face challenges related to their previous roles in the conflict. Therefore, their efforts to promote integration must be grounded in transparent governance, accountability, and a genuine commitment to inclusive dialogue. Moreover, their capacity to bridge societal divides frequently depends on their willingness to engage with civil society, grassroots movements, and international actors—constituting a comprehensive approach to rebuilding the social fabric in post-conflict states. However, the achievement of social integration often hinges on the willingness and capacity of political elites to transcend narrow sectarian or partisan interests in favor of broader national objectives. Their vision, leadership, and commitment to inclusive governance are vital for transforming societies fractured by conflict into cohesive, stable, and resilient communities.

المقدمة

تعد النخب السياسية فاعلاً مؤثراً في تشكيل المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، لاسيما في السياقات الحساسة والمعقدة لمجتمعات ما بعد النزاع. إذ تمتلك هذه النخب السلطة والموارد اللازمة لتوجيه عمليات المصالحة الوطنية، وتنفيذ الإصلاحات، وتعزيز الاندماج المجتمعي بين المجتمعات المنقسمة. ففي مرحلة ما بعد النزاع، غالباً ما تواجه المجتمعات انقسامات عميقة، وتفككاً اجتماعياً، وشعوراً بعدم الثقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة. هذه الانقسامات، إذا تركت دون معالجة، يمكن أن تقوض جهود الاندماج المجتمعي وتعيد دورات العنف. وهنا يصبح دور النخب السياسية محورياً ومهماً في تحقيق الاندماج المجتمعي، فهي المسؤولة عن رسم السياسات العامة الشاملة التي تعزز الوحدة الوطنية، وتعيد بناء المؤسسات، وتضمن تمثيل الفئات الاجتماعية المختلفة في هياكل الحكم. فالاندماج المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع يتجاوز مجرد التعايش؛ إذ يشمل إعادة بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، والتوزيع العادل للفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وللنخب دورٌ رئيس في تكوين هذه العملية عبر آليات عدة مثل الإصلاحات الدستورية، وترتيبات تقاسم السلطة، وتدابير العدالة الانتقالية، والمبادرات المجتمعية الهادفة إلى معالجة جذور التوترات المجتمعية.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على الآليات التي يمكن للنخب السياسية عبرها التأثير على الاندماج المجتمعي، سواء بالإيجاب أم السلب. فضلاً عن ذلك، تكتسب الدراسة أهمية لاسيما بعد تزايد عدد الدول التي تواجه تحديات ما بعد النزاع. فمن أفريقيا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، تكافح دول عدة تعقيدات إعادة بناء مجتمعاتها المتصدعة. وقد تشكل نتائج الدراسة دليلاً للنخب السياسية والحكومات والجهات الفاعلة لرسم سياسات وتصميم استراتيجيات فعالة تعطي الأولوية للاندماج المجتمعي كركيزة أساسية للسلام المستدام.

ثانياً: إشكالية الدراسة

بناءً على الشعور والاحساس الذاتي للباحث، مستنداً بما توافر له من أدبيات ومراجع ودراسات مرتبطة بموضوع الدراسة؛ تنطلق الدراسة في إشكالية تحاول الإجابة على سؤال أساسي مفاده: (ما هو دور النخب السياسية في تحقيق عملية الاندماج المجتمعي لدول ما بعد النزاع؟)، أي محاولة بلورة صورة شاملة ومجردة تقترب قدر الإمكان من الواقع والحجم الحقيقي لهذا الدور.

ثالثاً: فرضية الدراسة

في ضوء إشكالية الدراسة وما تضمنته من أسئلة فرعية، وفي محاولة إلى تقديم تفسير علمي لها؛ تنهض الدراسة من فرضية مفادها: كلما تبنت النخب السياسية سياسات تشاركية وشاملة، أدى ذلك إلى زيادة فرص تحقيق عملية الاندماج المجتمعي في دول ما بعد النزاع. بينما تواجه النخب صعوبات لتحقيق هذا الهدف في حال تبنيها سياسات تعزز نفوذها أو تحمي مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات وتفاقم التحديات المجتمعية.

رابعاً: منهج الدراسة

من أجل التوصل إلى أقصى درجة يمكن بلوغها من الوضوح والموضوعية في محاولة إثبات صحة فرضية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، فقد استعانت الدراسة بمنهج التحليل النظامي، فضلاً عن ذلك كانت هناك حاجة ملحة لمنهج دراسة الحالة، لدراسة نموذج مختار لهذه الدراسة للكشف عن دور النخب السياسية في تحقيق الاندماج المجتمعي لتلك الدول.

خامساً: هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة المبحث الأول: اطار مفاهيمي، يتلوه المبحث الثاني: تحديات الاندماج المجتمعي ومتطلباته في دول ما بعد النزاع، ثم المبحث الثالث: النخب السياسية ودورها في تحقيق الاندماج المجتمعي: كولومبيا انموذجاً.

المبحث الأول

إطار مفاهيمي

يُشكل الإطار المفاهيمي حجر الأساس لفهم أي ظاهرة، بما في ذلك ظاهرتي النخب السياسية والاندماج المجتمعي. فهو بمثابة دعامة فكرية تُرشد الباحث في عملية التحليل والاستقصاء المُعقدة. لذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول

النخب السياسية

إن ظاهرة النخب السياسية ليست حديثة العهد، إذ تعود جذوره الأولى إلى العصور القديمة، حين كانت فئات معينة من الناس تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات نيابةً عن المجتمع في الحضارات القديمة، مثل الحضارة المصرية واليونانية والرومانية^(١)، في هذه الحضارات كانت هناك طبقات حاكمة تتمتع بامتيازات خاصة وتسيطر على الموارد والمؤسسات وبشكل يفوق ما يتمتع به بقية أفراد المجتمع^(٢). وقد حظيت النخب السياسية باهتمام كبير في العلوم الاجتماعية التي انطلقت في بداياتها في محاولة الإجابة على تساؤلين هما من يجب أن يحكم؟ ومن يحكم بالفعل؟. ثم بعد ذلك تطورت دراسات النخب السياسية في ظل الدراسات السياسية الحديثة، فجانبا اهتمامها بالإجابة على السؤالين السابقين اهتمت بدراسة الجوانب السيكولوجية والعوامل الاجتماعية والخلفية العلمية، والظروف والأوضاع المتعلقة بالنخب السياسية، وذلك بدوره قد أضفى قوة وعمق في دراسة النخب السياسية^(٣). هذا التطور بدوره يمكن أن يُضفي عمقاً تحليلياً في دراسة النخب، لاسيما انه نقل الدراسات المعاصرة للنخب من التركيز على السؤالين التقليديين، من هم، وماذا يفعلون؟، إلى فهم التفاعلات المعقدة بين النخب، والسياقات المؤسسية والاجتماعية التي تشكل أدائها.

وقد أنفردت النخب السياسية وهي محور الاهتمام في هذه الدراسة بمصطلح النخب عند جل الباحثين لاسيما في بدايات تداوله وطرحه على الصعيد الأكاديمي، إذ قام كل من (باريتو Pareto) و (موسكا Musca) بتقسيمهما للمجتمع إلى أقلية حاكمة وأكثرية محكومة، واقترن مفهوم النخب أساساً بممارسة الحكم، أي إلى أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، ومن هذا المنظور تقتصر

(1) Mark Cartwright, Ancient Greek Government, 20 /March/2018, WORLD HISTORY

ENCYCLOPEDIA, date of visit 13/5/2022, available on <https://n9.cl/9ymjsa>

(2) Narzulla Juraev, Nargiza Ortikova, THEORETICAL SOURCES OF THE CONCEPT OF THE POLITICAL ELITE:A COMPARATIVE ANALYSIS, (Egypt: PalArch's Journal of Archaeology, 2021), p.1956.

(٣) اسعد كاظم شبيب، مفهوم النخبة السياسية والحالة السياسية العراقية، ١٣/تشرين الثاني/٢٠٢٢، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة ١٥/٢/٢٠٢٥/ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) عبر الرابط الآتي:

<https://2u.pw/QpkQF>

النُخب على من يشغل المناصب العليا في المجتمع، مثل الوزراء ورؤساء الدول وكبار الموظفين الحكوميين في الدولة^(١). وعند الحديث عن النخب السياسية فإن أول ما يتبادر إلى اذهاننا هو السلطة الحاكمة التي بيدها مقاليد الحكم، أو تلك الأقلية القابعة على قمة الهرم في الدولة، وتعد نظرية النُخب السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، فالشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد الأمور وأغلبية محكومة ليس لها صلة بصُنع القرار السياسي متمثلة بعامّة الشعب^(٢).

ولذلك يُنظر إلى النُخب السياسية غالباً بدلالة (الفئة الحاكمة) ويرتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي عبر فهم علاقة القوة بين الحكام والمحكومين. وبشكل عام لم يتم وضع تعريف موحد جامع لمفهوم النُخب السياسية ولكن ثمة مشتركات تم ذكرها في التعريفات الرئيسية التي تناولت هذا المفهوم تظهرها آراء المختصين من العلماء الذين درسوا هذا المفهوم، وبدا عبر كتاباتهم أن النُخب السياسية هي: المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من بقية أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها، انطلاقاً من الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة، وهي بذلك تخضع لقانون التغير والتبدل وفقاً لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم عبرها استبدال نُخب وإحلال نخب جديدة وفقاً لإلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل، الذي يتضمن الواقع السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والتنظيمي وغيرها للمجتمع الواحد^(٣). ولكون أفراد المجتمع الواحد متباينون فيما بينهم من ناحية الكفاءة والمواهب، فإن ذلك سيؤدي إلى انقسام أفراد المجتمع لمرتبتين هما: المرتبة السفلى أو ما يمكن أن نطلق عليه (اللا نُخب) والمرتبة العليا أو (النُخب)، التي بدورها تنقسم إلى نخبة حاكمة ونخبة غير حاكمة، أما (موسكا Mosca) فقد فرق على نحو منهجي بين النخب والجماهير، انطلاقاً من فكرة أنه توجد في المجتمعات كافة طبقتان أحدهما حاكمة والأخرى محكومة، الأولى قليلة العدد وتقوم بأداء الوظائف السياسية جميعاً وتحتكر السلطة والنفوذ، أما الثانية فأكثر عدداً تخضع للطبقة الأولى على نحو شرعياً حيناً وتعسفياً أحياناً أخرى^(٤).

(١) عبدالله رقيق، "النخب السياسية والعمل الجمعي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ١٠، ع ١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، (٢٠٢٢)، ص ٢٠٠.

(٢) علاء الدين زردومي، "دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية الجزائر أنموذجاً"، مجلة المفكر، ع ١٦٤، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، كانون الأول، ٢٠١٧)، ص ٥٥٢.

(٣) محمد شطب عيدان، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، ع ٤، (جامعة تكريت: كلية القانون والعلوم السياسية، كانون الثاني ٢٠٠٩)، ص ١٣٥.

(٤) حيدر علي عبدالله، "مفهوم النخبة في الفكر السياسي الألماني"، مجلة كلية الإمام الكاظم، م ٤، ع ٢٤، (جامعة بغداد: كلية الإمام الكاظم، نيسان، ٢٠٢٠)، ص ٢٦٥.

ولذلك، ركز عدد من رواد علم الاجتماع الأوائل أمثال: (فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto) و (روبرت ميشل Robert Michell) على مفهوم النخب الواحدة التي غالباً ما تأخذ مكانها في البناء المجتمعي وتمارس دوراً مهماً واستراتيجياً في الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية على حد سواء^(١). وقد تبنى عدد من الدارسين منهج النظريات الاشتراكية في دراسة علاقات القوى في المجتمع، وتعد دراسة (رالف ميليباند Ralph miliband) حول نخبة الدولة مثلاً واضحاً على الفكر الماركسي المعاصر في التحليل الطبقي، ففي تحليله للنخبة في الدولة، يجادل (ميليباند) أن هذه النخب لا تمثل فقط الشريحة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً، بل تضم كل هؤلاء الأفراد الذين يشغلون مراكز مهمة في قمة مؤسسات الدولة، ويطوعون ما تتمتع به هذه المؤسسات من قوة ونفوذ لخدمة مصالحهم الشخصية، وذلك عبر تأثيرهم في عملية صنع القرار السياسي^(٢). فالنخب السياسية ببساطة تشمل كل الأشخاص الذين لهم القدرة والرغبة والمصلحة في الاضطلاع من أجل القيام بدور سياسي ملموس مهما كان شكله داخل المجتمع^(٣). وبمفهومه الراهن فإن هذا المصطلح لم يُستخدم على نطاق واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية عموماً إلا بعد عام ١٩٣٠، وذلك عبر نظرية النخب لعالم الاجتماع الإيطالي (فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto) الذي عرف النخب السياسية على أنها: تلك الشريحة المتميزة التي تمارس السلطة السياسية مباشرة أو تؤثر بقوة ولو سراً في ممارستها، ويعتري هذه الأقلية من آن إلى آخر تغيير في تركيبها سيؤدي لامحالة إلى تكريس أفراد جدد من طبقات دنيا، أو دمج فئات اجتماعية بها، أو الاستعاضة عنها تماماً بتعيين نخب مُضادة كما في الثورات^(٤).

وبناءً على ذلك يمكن القول: أن النخب السياسية تشير عموماً إلى فئة من الأفراد تتمتع بسلطة ونفوذ واسع يفوق ما يتمتع به بقية أفراد المجتمع، وهذا يعني أن المشاركة السياسية الفعالة لا تتساوى بين جميع أفراد المجتمع السياسي، إذ أن النخب تحتفظ بقدر أكبر من التأثير على صنع القرار، فضلاً عن ذلك تختلف درجة المشاركة في السلطة باختلاف المواقف والظروف في كل مجتمع، وهي لا تقتصر على شاغلي المناصب الرسمية فحسب، بل إنها تشمل أي فرد قادر على التأثير الفاعل في العملية السياسية بصرف النظر عن موقعه الرسمي، وهي بذلك تتجاوز الأبعاد التقليدية للعمل السياسي لتشمل كل من يمتلك المؤهلات والمعرفة اللازمة للأسهام في صياغة الرؤية المجتمعية ومن ثم في تحقيق الاندماج المجتمعي اثناء الأزمات والنزاعات.

(١) رشيد عمارة ياس، فاروق عبدول المولود، "دور النخب السياسية في تأزيم السلم الأهلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، مجلد ٢، ع ٤، (جامعة السليمانية: مجلة الدراسات السياسية والأمنية، ٢٠١٩)، ص ١٥. ينظر أيضاً: John Higley, Elite Theory In Political Sociology,

1. (University of Austin: SSOAR CiteSeerX, 2012), p.

(٢) مایسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٢٢.

(٣) خيرة قول، دور النخب المحلية في تفعيل المشاركة السياسية داخل المجتمع المحلي، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٤) علاء الدين زردومي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٢.

المطلب الأول

مفهوم الاندماج المجتمعي

يكاد يجمع غالبية رواد علم الاجتماع السياسي بأن الاندماج المجتمعي عموماً هو عملية تفاعلية وتكاملية بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل مجتمع واحد، بصرف النظر عن أصولهم الدينية أو الاجتماعية أو العقائدية، وهو يشير إلى حالة من الترابط والتعاون والقبول المتبادل بين جميع أفراد المجتمع، إذ يشعر كل فرد بأنه جزء لا يتجزأ منه وله حقوق وواجبات متساوية، ونظراً لأهمية موضوع الاندماج المجتمعي في حياة الدول عموماً، ودول ما بعد النزاع على وجه الخصوص.

من الناحية الاصطلاحية يُقصد بالاندماج الصيرورة التي تمكن شخصاً أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع، وذلك عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده، ولذلك يستلزم الاندماج شرطين أساسيين، هما إرادة الإنسان وسعيه الشخصي للاندماج، أي التعبير الطوعي عن اندماجه، ومن ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتميزاتهم، لاسيما تمكين الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، ويكون ذلك إما أفقياً بتمثل قيمه وعاداته وأنماط عيشه، أو عمودياً باكتساب هوية سياسية تُعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة، وتوطد ولاءهم لها^(١). ومفهوم (الاندماج integration) مفهوماً متعدد الأوجه بامتياز ويكتنفه الكثير من الغموض، وذلك نابع من كونه مرتبط بالمارسات السياسية والنقاشات المجتمعية المثارة حول عدد من القضايا المعاصرة مثل الهجرة والتعدد الثقافي وإدماج المهاجرين، والهوية الثقافية، لاسيما في بعض المجتمعات الغربية التي سنت تدابير وإنشأت وزارات أو هيئات حكومية خاصة بالهجرة والاندماج المجتمعي^(٢). فالاندماج المجتمعي في علم الاجتماع عملية اجتماعية تأخذ صورتين في الوقت ذاته، فهي هدف (سياسات الاندماج) من جهة ورهان سياسي (أزمة الاندماج) من جهة أخرى^(٣). لذلك يبدو البحث في الاندماج الاجتماعي بحثاً في درجة تلاحم المجتمع وطريقة تضامنه، وهذا ما دفع عالم الاجتماع الفرنسي (ديفيد إميل دوركايم David Émile Durkheim) إلى التمييز بين نمطين من الاندماج الاجتماعي عرفتاهما المجتمعات البشرية جمعاء، الأول ميكانيكي (آلي) يجري على قاعدة التشابه في الأدوار والوظائف، والثاني عضوي تتمايز فيه الأدوار والتخصصات بفعل التقدم الصناعي وتقسيم العمل وتطور مستوى الحريات والنشاط الاقتصادي^(٤). ووفقاً لذلك يُعرف الاندماج المجتمعي بأنه مفهوم يُنشأه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والنزاع إلى حالة العيش معاً، وهو بذلك يمثل صورة من صور القدرة على الوصول إلى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً. وهو بهذا المعنى عكس الاستبعاد الاجتماعي الذي عرفه (ماكس فيبر) بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي

(١) محمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية (الدوحة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٣)، ص ٥.

(٢) فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠٢١)، ص ٥.

(٣) كاظم حبيب حميد، "التماسك الاجتماعي ماهيته وابعاده"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦، العدد ١، (جامعة القادسية: كلية الآداب، ٣١ آذار/٢٠٢٣)، ص ١٩٨.

(٤) هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، مجلد ١، ع ١٤، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٣)، ص ص ١٠٧-١٠٨.

وبهذا فإن مفهوم الاندماج المجتمعي مفهوم أخلاقي في جوهره، نابع من حقوق الإنسان التي تتادي بعدم التمييز أو العزل لبعض الفئات أو الشرائح الاجتماعية عن سائر أفراد المجتمع^(١). وطبقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) يُعرف الاندماج المجتمعي بأنه: نظام اجتماعي يهدف إلى ضمان المشاركة الفعالة لجميع أفراد المجتمع، بصرف النظر عن خلفياتهم وأوضاعهم. وهذا المجتمع يتميز بتبني مبادئ أساسية مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي، والمشاركة الديمقراطية، وسيادة القانون، وصولاً إلى غاية أساسية وهي توافر بيئة تمكن جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم^(٢).

وتُعرف الباحثة في جامعة (نيو هامبشاير، New Hampshire كريستينا كالديران Cristina Calderan) الاندماج المجتمعي بأنه: مزيج من المشاركة الفعلية للأفراد وشعورهم بالترابط والانتماء مع المجتمع الذي يعيشون فيه^(٣). فالاندماج وفقاً لذلك هو تلك العملية التي تخص الفرد وترتبط بدرجة قبوله بالجماعة التي يريد أن يكون جزءاً منها وتلك التي تتطلب منه التكيف مع ظروف الحياة أولاً. وطبيعة العلاقة الوطيدة بين الاندماج والفرد متأنية من أن الاندماج المجتمعي يُسهم بشكل مباشر في تسهيل عملية تكيف الفرد مع النسق الاجتماعي السائد، وغياب هذا الاندماج يؤدي حتماً إلى نشوء ظاهرة الانعزال الاجتماعي، مما يفضي إلى تكوين مجتمعات فرعية مغلقة تتفاعل بشكل محدود مع بعضها البعض، وهذا التجزؤ المجتمعي يؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي والثقافي، ويحد من فرص تطور الفرد ونموه، ويُعيق تحقيق الرفاهية المجتمعية^(٤). ولكن تلك العلاقة الوثيقة بين الاندماج والفرد لاتعني خضوع الفرد وانصهاره بشكل كلي في الجماعة وغياب إرادته بقدر ما تعني توزيع الأدوار والوظائف بين الأفراد، ومن ثم فإن الاندماج المجتمعي هو المحصلة والنتيجة المباشرة لمجموع الأفراد عبر تفاعلهم وتضامنهم في حدود قيم ومعايير الجماعة أو في حدود القانون^(٥).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الاندماج المجتمعي عملية اجتماعية الهدف منها خلق مجتمع متجانس ومتكامل، عبر اندماج وتوحيد مختلف العناصر والأجزاء، وهذه العملية تهدف إلى إزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية وتوحيد الهويات المتعددة في إطار وحدة اجتماعية واحدة، وذلك لتشكيل كيان واحد متجانس ومتكامل وهذه العملية ليست تلقائية، بل تتطلب تظافر الجهود من الأفراد والمؤسسات الحكومية.

-
- (١) علي زيد الزعبي، "ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية"، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، ٥٤، (الجزائر: جامعة ابن خلدون تيسرت، ٢٠١٣)، ص ٢٠-٢١.
- (٢) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، الادماج الاجتماعي و الديمقراطية والشباب في العالم العربي، (بيروت: مكتب بيروت، ٢٠١٣)، ص ٨.

(3) Calderan, "the effect of social integration on stress and risk of depression in college student", University of new hampshire repository, vol 4, No 1, (durham:hampshire repository, spring 2012), pp. 121_124.

- (٤) ماري مارديني، الفيس بوك بين الاندماج والتفكك الاجتماعي، ٢٥ تموز ٢٠١٧، شبكة الأنباء المعلوماتية، تاريخ الزيارة ٢٢ كانون الاول ٢٠٢٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) عبر الرابط الآتي:

<https://2u.pw/gZ0XI>

- (٥) فوشان عبدالقادر، أحمد العلاوي، "الاندماج الاجتماعي المفهوم والابعاد والمؤشرات"، مجلة الراصد العلمي، العدد ٤، (الجزائر: جامعة وهران، شباط/ ٢٠١٧)، ص ٣٨.

المبحث الثاني

تحديات الاندماج المجتمعي ومتطلباته في دول ما بعد النزاع

يُعد الاندماج المجتمعي ركناً أساسياً في المجتمعات المتماسكة والمرنة، ونعني بذلك أن تلك المجتمعات تتمتع بدرجة عالية على التكيف مع التحديات، إلا أنه غالباً ما يُقوض بفعل مجموعة من التحديات الهيكلية والبنوية المستمرة، فضلاً عن متطلبات تحقيق الاندماج المجتمعي. لذا سنتناول هذا المبحث في مطلبين وفق الآتي:

المطلب الأول

تحديات الاندماج المجتمعي

إن التحديات الهيكلية، تُنشئ عوائق نظامية مُتجذرة تُعزز الأقصاء لفئات مُعينة، مما يُصعب عليها المشاركة الكاملة في المجتمع. مما يجعل من تحقيق هذا الاندماج، لاسيما في دول ما بعد النزاع، امرأً معقداً جداً، وذلك بسبب تحديات عدة، أهمها:

أولاً- ضعف مؤسسات الدولة (Weak state institutions):

يمكن أن يُشكل ضعف مؤسسات الدولة عقبة رئيسية أمام تحقيق الاندماج المجتمعي بعد انتهاء مرحلة النزاع. ففي (افغانستان) و(هايتي) على سبيل المثال، شكل ضعف مؤسسات الدولة بعد النزاع تحدياً كبيراً أمام تحقيق الاندماج المجتمعي، وذلك عبر خلق حوكمة مُجزأة، وترسيخ أوجه التفاوت المنهجي بين الأفراد والجماعات، والذي أدى إلى أضعاف جهود التعافي. والحالة مُماثلة في (هايتي)، إذ يُفاقم الضعف المؤسسي الانقسامات المجتمعية⁽¹⁾. وبذلك فإن خلق توازن بين الدعم الخارجي وتمكين فاعلية المؤسسات المحلية، والتنظيم الذاتي ضرورية لتجنب الاعتماد على الآخرين وتعزيز السلام المستدام. لذا يمكن القول إن ضعف مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد النزاع يُعد تحدياً أساسياً كونه يُقوض الشرعية، ويُعمق الانقسامات الاجتماعية، ويُعقد المصالحة التي هي آلية ضرورية لتحقيق الاندماج المجتمعي.

ثانياً- ضعف المسألة والعدالة الانتقالية (weak of transitional justice and Accountability):

إن ضعف العدالة الانتقالية والمساءلة في مجتمعات ما بعد النزاع قد يُنشئ حواجز منهجية أمام جهود تحقيق الاندماج المجتمعي، تتمثل في ضعف الثقة بين الحكومة والشعب من جهة، وبين أفراد المجتمع الواحد من جهةٍ أخرى، وهو ما يُديم الانقسامات ويقوض الاستقرار المجتمعي طويل الأمد⁽²⁾. وإذا ما اخفقت المجتمعات في معالجة مظالم الماضي، فإنها تُخاطر بترسيخ المظالم وانعدام الثقة والتفاوتات الهيكلية التي تُعيق المصالحة والتعافي من آثار النزاعات الأهلية. فمثلاً عندما لا يواجه مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان أي عواقب، فإن ذلك يُرسخ في المجتمع ثقافة الإفلات من العقاب⁽³⁾. وهذا بدوره يُقوض ثقة

(1) Lakhdar Brahimi, Former Special Adviser of the Secretary-General of the United Nations, (Geneva: United Nations, 2007), p. 16

(2) Roger Duthie, Transitional Justice and Prevention summary findings from five country case studies, (New York: International Center for Transitional Justice, 2021), p.4.

(3) Post-conflict Reconstruction and Reconciliation In Rwanda and Sri Lanka, accord.org, 31/may/2018, date of visit 22/5/2025, available on <https://2u.pw/G2ZVi>

المواطنين في مؤسسات الدولة، لاسيما بين الضحايا والفئات المهمشة، الذين سينظرون إلى الدولة لامحالة على أنها متواطئة أو غير مبالية بمعاناتهم. وفي غياب الملاحقات القضائية أو إجراءات التدقيق، قد يحتفظ المعتدون السابقون بمواقع السلطة، مما يزيد من استقطاب المجتمعات ويثني السكان عن المشاركة الفعلية في مبادرات إعادة الاندماج. كما أن غياب التعويضات أو آليات كشف الحقيقة يترك الضحايا دون اعتراف أو إنصاف، مما يزيد حدة الاستياء الشعبي. لذا فإن ترسيخ أوجه عدم المساواة والمظالم التاريخية غير المُعالجة، يُقلل التعاون بين الجماعات ويُغذي دورات الانتقام، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة خطر تكرار النزاع⁽¹⁾.

ثالثاً. سياسات إعادة الإعمار غير الشاملة أو المنحازة

:Non-inclusive or biased reconstruction policies

تعد سياسة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع حلقة أساسية مهمة في تحقيق الاندماج المجتمعي، وعلى العكس من ذلك يمكن أن تُصبح سياسات إعادة الإعمار غير الشاملة أو المتحيزة عقبة رئيسية أمام تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك إما اخفاقها في معالجة الأسباب الجذرية للانقسام، أو بترسيخها لأوجه عدم المساواة والمظالم القائمة⁽²⁾. فعندما لا تكون السياسات شاملة، فقد يتم إقصاء فئات معينة مثل النساء والشباب والجماعات المهمشة بفعل النزاعات المسلحة، والتي لا تتلقى الدعم اللازم لإعادة اندماجها بشكل هادف، مما يؤدي إلى استمرار الإقصاء وعدم الاستقرار، أو حتى تجدد العنف. على سبيل المثال، أعاقَت سياسات إعادة الإعمار غير الشاملة أو المُتحيزة في منطقة (تيغراي Tigray) الإثيوبية جهود اندماج المجتمعات المحلية بعد انتهاء النزاع بشكل كبير. إذ واجهت (اتفاقية برينوريا)، التي كان من المقرر أن تُنهي هذا النزاع، تحديات كثيرة، لاسيما فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها وعملية التنفيذ التمييزية، فضلاً عن التوزيع غير العادل للخدمات الحكومية ليؤدي ذلك إلى تجدد النزاعات مرة أخرى، مما أعاق جهود إعادة بناء السلام الشامل. وبعد انتهاء النزاع، انخرطت الحكومة في جهود إعادة البناء وتوزيع المساعدات. إلا أن هذه الجهود اتسمت بالانتقائية وعدم المساواة، إذ ركزت الحكومة على مناطق معينة دون أخرى، مثل (عفرار) و (أمهرة) التي حظيت بالقدر الأكبر من إعادة الإعمار وتوزيع المساعدات. بينما عانى إقليم (تيغراي) الذي كان مركزاً أساسياً للنزاع من الإقصاء والتهميش ونقص المساعدات وإعادة الإعمار⁽³⁾. كل تلك الأسباب كانت كافية لتمزيق النسيج المجتمعي عبر زرع بذور التمييز والتهميش، وهو ما أثر سلباً على جهود تحقيق الاندماج المجتمعي. وعلى النقيض من ذلك أسهمت استراتيجيات المبادئ الثلاثة

(1) Luke Moffett and James Gallen, From Truth to repair Implementing Truth Commissions' Recommendations On Reparations, (Queen's University Belfast: Arts and Humanities Research, 2020),p.4.

(2) African union, Policy on Post conflict Reconstruction and development, (Peace and Security Department, Commission of the African Union: Conflict Management Division, 2006),p.8.

(3) Sarah Miller, An Urgent Call to Reverse Tigray's Humanitarian Crisis, (USA:Refugees International, march/2020), p.10.

(إعادة بناء المنازل، وبناء الثقة، والمصالحة) في إعادة بناء النسيج المجتمعي في (بوروندي)، كونها سياسات هادفة وعادلة إلى حد ما^(١). لذا عندما تكون سياسات إعادة الإعمار غير هادفة، أو قصيرة الأمد أو تعتمد على الجهات المانحة، فإنها غالباً ما تفنقر إلى الموارد والاستدامة اللزمتين لتعزيز الاندماج المجتمعي الفعال، مما يجعل المجتمعات عرضة لتكرار العنف والنزاعات^(٢). ومن ثم فإن السياسات الشاملة والجامعة تشكل أهمية بالغة لمعالجة احتياجات الفئات المتضررة، وبناء مجتمعات متكاملة، وقادرة على الصمود.

رابعاً. التفاوت الاقتصادي (Economic inequality):

هناك علاقة ديناميكية متبادلة بين التماسك المجتمعي والعدالة الاقتصادية، فالمجتمعات التي تُعطي أهمية للعدالة التوزيعية، تكون غالباً مجتمعات قوية ومتماسكة، وعلى النقيض من ذلك فإن غيابها يجعل المجتمعات تفقد تماسكها. لذا فإن التفاوت الاقتصادي في مجتمعات ما بعد النزاع يُقوض عملية تحقيق الاندماج المجتمعي بشكل كبير، لاسيما إنه يُفاقم الانقسامات المجتمعية القائمة أصلاً، ويزيد المظالم، ويُعيق التعافي الجماعي، ويخلق حالة من التمييز المجتمعي^(٣). وغالباً ما يتداخل التفاوت الاقتصادي مع التفاوتات العرقية أو القائمة على الهوية (التفاوتات الأفقية)، وهي أسباب جذرية للعديد من النزاعات^(٤). لذا تُخاطر النخب السياسية التي تُخفق في معالجة هذه الفجوات الاقتصادية بإعادة تأجيج التوترات والنزاعات مرة أخرى. على سبيل المثال تضمنت اتفاقيات السلام المُتفاوض عليها في كل من (النيبال بوروندي)^(٥) تدابير للحد من الاختلالات العرقية والإقليمية الناتجة عن التفاوت الاقتصادي والذي اسهم في تعزيز عملية تحقيق الاندماج المجتمعي. في المقابل، شهدت (وييرو) استمرار النزاع لمدة أطول، كون ذلك النزاع قد خلق فرصاً لتحقيق مكاسب اقتصادية عبر ما يُسمى (اقتصاد الحرب War economy) إذ انخرطت العديد من الجماعات المتمردة، في الابتزاز والاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة لتمويل عملياتها^(٦). لذا تكون معالجة هذه التفاوتات عبر سياسات قائمة على التعاون والمشاركة المجتمعية الهادفة والشاملة أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الاندماج المجتمعي والاستقرار الدائمين.

(1) Sunnie chae, Service as a Strategy Post Conflict Reconstruction,

(Washington:ICINNOVATIONS IN CIVIC PARTICIPATION, 2007),p.5

(2) Burundi Astrid Jar, Burundi Case Study Negotiating Inclusion – The Role of Human Rights & Strategies for Change, (THE UNIVERSITY of EDINBURGH: Edinburgh Research Explorer, 2025), p.4.

(3) German Development Institute, Social cohesion and economic development unpacking the relationship, (Bonn: German Institute for Development and Sustainability, 31/July/2019), p.1.

(4) Robert Manduca, Income Inequality and the Persistence of Racial Economic Disparities, In Jesper Sørensen, Sarah Soule (Editors), (Sociological Science: Society for Sociological Science, 12/march/2018), p. 184.

(5) ARUSHA PEACE AND RECONCILIATION AGREEMENT FOR BURUNDI (ARUSHA): government Burundi, 2000, p. 39.

(6) WILL KENTON, War Economy: Definition, Priorities, Example, 6/August/2024, Investopedia, date of visit 18/5/2025, available on <https://n9.cl/18x3l>

خامساً. غياب الإرادة السياسية (Absence of political will):

للإرادة السياسية دوراً محورياً ومهماً في رسم سياسات وخطط التنمية الشاملة وتنفيذها، لاسيما أنها تمكن النازحين والمهمشين أن يندمجوا ويصبحوا جزءاً من مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبدون إرادة سياسية يصعب وضع سياسات شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما ينطبق على تحقيق الاندماج المجتمعي^(١). وعلى العكس من ذلك يُمثل غياب الإرادة السياسية عقبة رئيسية أمام تحقيق الاندماج المجتمعي، في مجتمعات ما بعد النزاع، لاسيما أن ذلك يُعطل تنفيذ السياسات، والإصلاحات اللازمة للاندماج والمصالحة والسلام المستدام^(٢). وبدون إرادة سياسية قوية، تظل القوانين والسياسات المُصممة لتعزيز الاندماج المجتمعي غير فعالة. هذا النقص في العمل يحول دون تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي اللازم للاستقرار والتنمية على المدى الطويل. وحتى في ظل الدعم الدولي، يمكن لغياب الإرادة السياسية المحلية أن تُعرق جهود إعادة الإعمار وبناء السلام، وتحقيق الاندماج المجتمعي^(٣). لذا يمكن القول إن الإرادة السياسية الفاعلة عنصراً أساسياً مهماً في تحقيق الاندماج المجتمعي، وغيابها يقوض الحوكمة، يؤدي إلى استمرار هياكل الإقصاء وتعثر الإصلاحات، ومن ثم يوجب الانقسامات المجتمعية، وكلها عوامل قد تؤدي بدورها إلى حدوث واستمرار النزاعات أو تفاقمها.

سادساً. التفاوت المكاني (spatial disparity):

يمكن أن يُشكل التفاوت المكاني أي التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص والبنية التحتية بين مختلف المناطق، عقبة رئيسية أمام تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهما أمران أساسيان لتحقيق الاندماج المجتمعي^(٤). فالتفاوت المكاني غالباً يرتبط بالانقسامات وعدم المساواة والتوزيع غير المتكافئ، المتكافئ، التي خلفتها النزاعات المسلحة، والتي غالباً ما تكون مُتجذرة بعمق في خضم النزاع السابق، مثل الفصل العنصري أو العرقي أو الديني^(٥). مما يؤدي إلى ترسيخ عدم المساواة والشعور بالإقصاء بين الأقليات والفئات المهمشة. كل تلك الأسباب أدت إلى عدم تحقيق اندماج مجتمعي ناجح.

(1) Hauke hartmann and Daniel schraad, Social Exclusion and Political Change, 24/april /2012, Americas QUARTERLY, date of visit 7/4/2025, available on <https://n9.cl/b28jq>

(2) International Idea, Revenue Allocation Mechanism In Post-Conflict Countries Challenges For Yemen, Policy Paper No.29, (Strömsborg: International, Institute For Democracy And Electoral Assistance , August/2023), p.11

(3) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), The Role Of Political Will In Enabling Long term Development Approaches To Forced Displacement, (Centre for Policy Research: OECD Development Policy Papers, 2024), p.14.

(٤) جمهورية العراق، تقرير التنمية المكانية ٢٠١٣-٢٠١٧، (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠١٢)، ص ٣.

(5) Sukkoo Kim, Spatial Inequality and Economic Development: Theories, Facts, and Policies, Working Paper No. 16, (Washington : The World Bank, 2008), p.29.

سابعاً- الأقصاء وعدم الاعتراف بالهويات (Identity exclusion):

الأقصاء الهوياتي واحداً من أهم عوائق تحقيق الاندماج المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع، لاسيما إنه يُكرس تهميش فرد أو جماعة، بناءً على هويتهم أو انتمائهم العرقي أو الثقافي. وهذا الأقصاء يُعيق إعادة بناء القيم الاجتماعية المشتركة، والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع^(١). إذ غالباً ما تُشكل الجماعات الفرعية هوياتٍ حصرية، تلك الهويات توفر الأمن والانتماء، لكنها تُعمّق أيضاً الانقسام والانشقاق الاجتماعي، ومن ثم تُشكّل هذه الهويات الحصرية تحدياتٍ لإعادة الاندماج المجتمعي. ففي سياق دول ما بعد النزاع، يفقد المقاتلون السابقون والفئات المهمّشة شبكاتهم الاجتماعية، ويواجهون الوصمة وانعدام الأمن والإقصاء الاقتصادي والهوياتي، وهذا يحدّ من قبولهم مجدداً في المجتمع. مما يُعقد ذلك إرساء معايير مشتركة للتعايش السلمي، والتماسك المجتمعي^(٢).

(1) Jieyi Hu and Chau Kiu Jacky Cheung, Social Identity and social Integration: a meta-analysis exploring the relationship between social identity and social integration, (Switzerland: Frontiers in Psychology, 4/april/2024), p.3.

(٢) حسين قاسم محمد الياسري، حقوق الأقليات في التشريعات العراقية وتأثيرها في تحقيق السلم الأهلي بعد عام ٢٠٠٣، ١٢/تموز/٢٠٢١، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٢١، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) عبر الرابط الآتي

<https://n9.cl/zpwwr>

المطلب الثاني

متطلبات تحقيق الاندماج المجتمعي

يقتضي تحقيق الاندماج المجتمعي في البلدان الخارجة من النزاعات عدداً من الاستراتيجيات المتكاملة والمتربطة، والتي تتجسد في مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك في ظل سعي النخب السياسية لإعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وهذا ما سنتناوله وفق الآتي:

أولاً. المتطلبات السياسية:

يمكن أن تُشير المتطلبات السياسية لتحقيق الاندماج المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع إلى عدد من تدابير السلطة الرسمية، وغير الرسمية وعمليات الحوكمة اللازمة التي تُنشئ إطاراً سياسياً شاملاً، يُمكن الفئات المجتمعية المتنوعة والمتنازعة من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار، وبناء الثقة وتقاسم السلطة^(١). ولذلك فإن تحقيق اندماج مجتمعي يتطلب أطراً سياسية محددة، تُعالج الانقسامات الهيكلية، وتُرسّي حوكمة شاملة. ولطالما كان تعزيز وإعادة بناء سلطة الدولة الشرعية مسألة ملحة طوال القرن العشرين، ولا يزال عنصراً مهماً في نزاعات عديدة ومصدراً للتوتر على سبيل المثال لا الحصر في كل من (أوكرانيا) و(فلسطين) و(اسكتلندا) و(أيرلندا) و(أفغانستان) و(تايوان). وغالباً ما ينظر إلى الشرعية على أنها تسهل النظام الاجتماعي والاستقرار السياسي^(٢). ولذلك فإن توطيد وإعادة بناء السلطة الشرعية في مرحلة ما بعد النزاع يعني قدرة الحكومة على استعادة سيطرتها الفعلية على أراضيها، وتوفير الأمن والعدالة والخدمات العامة بطريقة تتمتع بالمقبولية من قبل أفراد المجتمع^(٣). ولذا تُعد هذه الشرعية بالغة الأهمية لأنها تُنشئ حلقة تغذية راجعة إيجابية، فوظائف الدولة الفعالة تزيد من الشرعية، وهذه الأخيرة بدورها تُعزز قدرة الدولة على الحكم بفعالية^(٤). وبذلك فإن تحقيق الشرعية في مرحلة ما بعد النزاع يُعد شرطاً جوهرياً لتحقيق الاندماج المجتمعي، ذلك لأنه يُدعم العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، والعدالة والمساواة، وهي شروط أساسية لتحقيق السلام المستدام والاندماج المجتمعي في تلك المرحلة، فبدون شرعية، قد تفشل مؤسسات الدولة في توحيد الجماعات المتنوعة، مما يؤدي إلى استمرار الانقسام السياسي وعدم الاستقرار.

(1) Sara Wallace Goodman, "Integration Requirements for Integration's Sake? Identifying, Categorising and Comparing Civic Integration Policies", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol.38, No.1, (London: Routledge, May 2010), p.4.

(2) Paddy Dolan and (others), "Theorizing political legitimisation: From stasis to processes", *European Journal of Social Theory*, Vol.27, No.1, (London: SAGE Publications Ltd, march/2024), p.23.

(3) Imran Arif and Nabamita Dutta, *Legitimacy of government and governance*, (Cambridge University Press: *Journal of Institutional Economics*, 2023), p.3.

(4) Edoardo Ongaro, *Political philosophy and public governance: the quest for justification in 'common good' and in 'social contract' arguments and their significance for the debate on the organization of the public sector*, P.1, (london: Edward Elgar Publishing, 2025), p.162.

ثانياً. المتطلبات الاقتصادية:

يُمكن أن تُشير المتطلبات الاقتصادية في هذا السياق إلى الظروف والسياسات الاقتصادية اللازمة التي تُمكن جميع الأفراد والفئات المجتمعية من المشاركة الفاعلة، المتساوية والهادفة في إعادة بناء المجتمع، وذلك عبر خلق فرص اقتصادية شاملة يمكن أن تُقلل من الفقر والتفاوتات الاقتصادية^(١)، وهي متطلبات أساسية وضرورية لتحقيق الاستقرار والاندماج المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع. وبذلك يُمكن القول أن دور هذه السياسات ومدى فعاليتها يعتمد بشكل أساسي على الاسباب الكامنة وراء حدوث النزاع؛ فإذا كانت النزاعات غير عقلانية أو ناجمة عن صدمات عرقية حتمية، فلن يكون لهذه السياسات دور بارز، أو أن دورها سيكون محدوداً جداً، والحالة السائدة ستكون القمع العرقي أو فصل الناس عن جماعاتهم المختلفة كما حدث في (رواندا) عام ١٩٩٤. ولكن بقدر ما تكون النزاعات نتيجة أسباب اقتصادية، فستكون السياسات الوقائية فعالة في قدرتها على الحد من تكرار حدوثها.

ثالثاً. المتطلبات الاجتماعية:

تُشير المتطلبات الاجتماعية لتحقيق الاندماج المجتمعي إلى مجموعة من الإجراءات والشروط اللازمة لضمان المشاركة الفاعلة لجميع الأفراد والجماعات على قدم المساواة وبصورة هادفة ومؤثرة في المجتمع. وهذه العملية تتطلب نهجاً متكاملًا من الدولة ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى التي تعمل على إعادة الأفراد ودمجهم في المجتمع مرة أخرى^(٢). وفي هذا السياق تُشكل برامج إعادة الإدماج متطلبات أساسية في تحقيق الاندماج المجتمعي الشامل، عبر تجاوز العقبات المعقدة التي يواجهها الأفراد في أتون النزاعات المسلحة وبعد انتهاء النزاع، وعقب أي عملية انعزال أو انفصال عن المجتمع بفعل تلك النزاعات. لذا فإن عملية إعادة الاندماج هي برامج متعددة الأبعاد تضم عدداً من الجوانب والروابط السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي ربما تكون قد انقطعت أو أنها تلاشت بفعل النزاعات.

(١) الأمم المتحدة، السياسات الاجتماعية المتكاملة من المفهوم الى الممارسة، التقرير الثاني، (الامم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكوا، ٢٠٢٣)، ص ٢٩.

(2) Духіна В.с and Кисельов В.м, "ПРИНЦИПИ ОБ'ЄМНО-ПЛАНУВАЛЬНОЇ ОРГАНІЗАЦІЇ РЕАБІЛІТАЦІЙНИХ ЦЕНТРІВ ДЛЯ ВІЙСЬКОВИХ З УРАХУВАННЯМ СОЦІАЛЬНОЇ РЕІНТЕГРАЦІЇ", РЕГІОНАЛЬНІ ПРОБЛЕМИ АРХІТЕКТУРИ ТА МІСТОБУДУВАННЯ, №18., (Ukraine: РЕГІОНАЛЬНІ ПРОБЛЕМИ АРХІТЕКТУРИ ТА МІСТОБУДУВАННЯ:РЕГІОНАЛЬНІ ПРОБЛЕМИ АРХІТЕКТУРИ ТА МІСТОБУДУВАННЯ, 2024),p.190.

المبحث الثالث

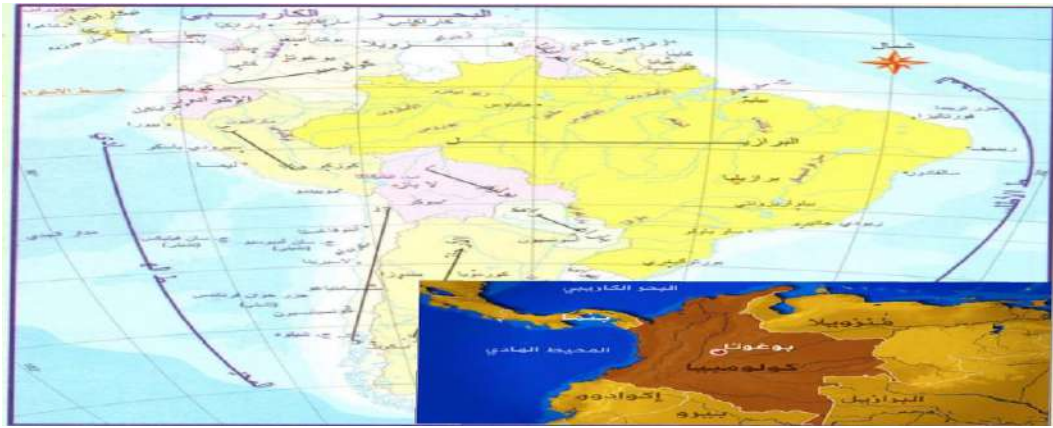
النخب السياسية ودورها في تحقيق الاندماج المجتمعي: كولومبيا انموذجاً

يُعد النزاع في (كولومبيا) واحداً من أطول النزاعات المسلحة في (أمريكا اللاتينية)، إذ بدأ هذا النزاع في مطلع ستينيات القرن الماضي، واستمر لقاربة الستة عقود من العنف المسلح بين الحكومة الكولومبية وجماعات مُسلحة اهمها القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك Farc) مما جعل هذا النزاع يوصف بأنه معقداً للغاية، بسبب تداخل عوامل عدة، تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية. ولأجل فهم الديناميات الرئيسة في هذا النزاع ودور النخب السياسية في إدارته، سنعمد على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وفق الآتي:

المطلب الاول

السياق التاريخي للنزاع المسلح

تقع جمهورية (كولومبيا) في شمال غرب (أمريكا الجنوبية). يحدها من الشمال البحر الكاريبي ومن الشمال الغربي (بنما) ، ومن الشرق (فنزويلا) و(البرازيل)، ومن الجنوب الغربي (بيرو) و(الإكوادور). وهي الدولة الوحيدة في (أمريكا الجنوبية) التي تمتلك عدد من السواحل على المحيط الهادئ والبحر الكاريبي^(١). وتتمتع (كولومبيا) بموقع جغرافي استراتيجي، فسواحلها الواسعة المطلة على المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وفرت مزايا استراتيجية واقتصادية مهمة، ونقاط ضعف في آن واحد، فبينما سهّلت هذه السمات الجغرافية الفرص الاقتصادية، كون الساحل الكاريبي منحها قريباً من ممرات الشحن التجارية الرئيسية كأسواق (أمريكا الشمالية)، بينما مكنها ساحل المحيط الهادئ الوصول إلى الأسواق الآسيوية^(٢). وكما في الشكل رقم (١).



الشكل رقم (١): خارطة كولومبيا

المصدر: نزار النداف، أطلس الوطن العربي والعالم، ط ٢١، (حلب: دار القلم العربي، ٢٠١٢)، ص ٩١.

(1) Mohsen Zamani, Analyzing the Geoeconomic and Geostrategic Position of Colombia in the Geopolitical Equations of the Latin American Region, (kuwait: Middle East Research Journal of Economics and Management, 2025), p.9.

(2) Victor Cohen, What are Colombia's Top Exports?, 3/april/ 2025, colombia, date of visit 29/6/2025, available on <https://n9.cl/5rad3>

وتاريخياً قد أسهم هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي، في وضعها بمركز تجاري مهم، غير ان ذلك الموقع قد أسهم أيضاً في تشكيل نزاعاتها الداخلية المسلحة، وذلك عبر انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مثل تجارة السلاح والمخدرات، والذي ساعد على توطيد الجماعات المسلحة، مثل القوات المسلحة الكولومبية (فارك FARC)، التي فرضت سيطرتها على مناطق واسعة من هذه السواحل. مما منح هذه الجماعات القدرة على تمويل نفسها من التجارة في هذه المناطق من جهة، والحصول على الدعم الخارجي لأنشطتها غير المشروعة من جهة أخرى^(١). وسياسياً تعكس التجربة الكولومبية إشكالية الدولة التي تتمتع بمؤسسات تشريعية قوية، ذات إطار ديمقراطي رسمي، لكنها تعاني من غياب السيطرة الفعلية على اراضيها بشكل كامل، وهذا ما جعل منها نموذجاً للدولة ذات السيادة المجزأة^(٢). ولمعالجة هذا العجز في السلطة، لجأت الحكومات المتتالية إلى اعلان (حالة الطوارئ) كوسيلة للحفاظ على النظام العام^(٣). ويُعد النزاع الكولومبي أحد أطول النزاعات المسلحة الداخلية المستمرة في العالم، إذ تتنازع داخل حدود (كولومبيا) ثلاث جماعات مسلحة رئيسة غير نظامية، أبرزها القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك FARC) و(جيش التحرير الوطني) وكلاهما تأثر بالأفكار الشيوعية اللينينية في أوائل الستينيات^(٤). أما الجماعة الثالثة فهي جماعة شبه عسكرية يمينية تُعرف باسم (قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية)، التي تأسست عام (١٩٩٧)، وتم حلها رسمياً بموجب الاتفاق الذي عُقد مع الحكومة الكولومبية عام (٢٠٠٦). وإلى جانب انخراط هذه الجماعات في قتال مباشر مع الجيش الوطني، ترتكب أيضاً جرائم ضد السكان المدنيين، وتدمير للبنية التحتية العامة. ولتمويل أنفسها والسعي إلى السلطة السياسية تقوم هذه الجماعات بعمليات اختطاف للحصول على الفدية أو لتحقيق أغراض سياسية، كما إنها تشارك في إنتاج المخدرات والاتجار بها^(٥).

ولذلك فإن الأسباب الرئيسية للنزاع المسلح في (كولومبيا) تعود إلى مجموعة من العوامل المعقدة التي تداخلت على مدى عقود من الزمن. وأهما الفروقات الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، والتوزيع غير العادل للثروات. إذ شهدت (كولومبيا) تهميشاً متزايداً للفئات الفقيرة، على أثر تبني السياسات الاقتصادية غير المنصفة التي أدت لنقشي الجهل والفقر، وهو ما خلق بيئة ملائمة لنمو الجماعات المسلحة. فضلاً عن ذلك، أدى ضعف دور الدولة القوية والفاعلة، إلى ترك فراغاً، استغلته العديد من الجماعات المسلحة. وغالباً كان النزاع يحدث بين مجاميع مسلحة، أحدها فريق يميني يسعى لتطبيق أكثر الأنظمة الرأسمالية تطرفاً متجاهلاً في ذلك وضع المجتمع في كونه يصلح لتطبيق هذا النمط أم لا، وبما يحمي مصالح الطبقة الثرية وحدها، وفريق آخر يُقدم بديلاً إصلاحياً يدافع عبره عن تكافؤ الفرص بين الأفراد، ومصالح التجار والفئات الأخرى في المجتمع. هذه النزاعات بين القوى المختلفة جعلت الدولة في تضخم وأزمات اقتصادية وسياسية متفاقمة^(٦).

(1) Thomas R. Cook, "The Financial Arm of the FARC: A Threat Finance Perspective", *Journal of Strategic Security*, Vol.4, No.1, (University of South Florida: Journal of Strategic Security, 2011), p.22.

(2) Mainwaring Scott, "The Continuity of Democracy in Latin America," in Howard Handelman and Mark Tesler (eds.), *Democracy and Its Limits: Lessons from Asia and Latin America* (Notre Dame, IN:University of Notre Dame Press), p.p. 12–19.

(3) María Victoria Uribe, "Violence as a Symptom: The Case of Colombia", (Universidad del Rosario: Violence: An International Journal, 2020), p.3.

(4) Richard Skretteberg, The conflict In Colombia is one of the longest Internal armed conflicts, 1/December/2015, NRC Colombia, date of visit 30/6/2025, available on <https://n9.cl/3cfhr>

(5) Andriana Camacho and Catherine Rodriguez, "Firm Exit and Armed Conflict In Colombia", *Journal of Conflict Resolution*, no.94, (2010), p 6.

(6) Andriana Camacho and Catherine Rodriguez, "Firm Exit and Armed Conflict In Colombia", *Journal of Conflict Resolution*, no.94, (2010), P. 6

المطلب الثاني

النخب السياسية ودعم الاندماج المجتمعي في كولومبيا

تبقى عملية إعادة الاندماج المجتمعي تحدياً رئيساً يواجهه دول ما بعد النزاع عموماً (لاسيما) كولومبيا، إذ واجه المجتمع الكولومبي معضلة في إعادة الاندماج المجتمعي، وذلك في سعي النخب السياسية لإزالة آثار النزاع، لاسيما لأولئك الذين نشأوا في بيئة شديدة العنف، ولم يتم إعادة اندماجهم في المجتمع التقليدي، ولأجل تحقيق ذاك الاندماج فقد اعتمدت النخب السياسية الكولومبية على مجموعة من الاستراتيجيات والأليات أهمها:

أولاً. مبادرة الرئيس (أوريبي) لنزع السلاح والتسريح ٢٠٠٢-٢٠٠٦:

تعد مبادرة الرئيس الكولومبي (الفارو أوريبي Álvaro Uribe) أول مبادرة حقيقة لنزع السلاح، والتي أسهمت فيما بعد، في تعزيز جهود تحقيق الإندماج المجتمعي. إذ راهن الرئيس (أوريبي) على أنه في حال نجاح ولايته الثانية كرئيس لكولومبيا، بقدرته على تسريح جماعة واحدة على الأقل، وربما اثنتين من الجماعات الثلاث المنظمة للجهات المسلحة غير الحكومية، التي تهدد السلام في (كولومبيا) منذ خمسة عقود من الزمن. وهو ما تم فعلاً، إذ أطلقت الحكومة الكولومبية عام (٢٠٠٣)، عملية واسعة عرفت ب(السلام مع الميليشيات اليمينية)، والتي تضمنت نزع السلاح وتسريح القوات المسلحة، ومن ثم اندماجها مع القوات النظامية، أدى ذلك إلى تسريح أكثر من (٤٠,٠٠٠) ألف مقاتل، سلموا ما يقرب من (١٨,٠٠٠) ألف قطعة سلاح لقوات النظام. على اثر الضمانات التي قدمتها حكومة الرئيس (أوريبي) للجماعات المسلحة، شهدت كولومبيا، لأول مرة في تاريخها خمسة عمليات نزع سلاح متكررة، سواء بشكل فردي أم جماعي^(١).

ثانياً: مبادرة (التعاون الاقتصادي التضامني ECOMUN):

هي مبادرة تعاونية اقتصادية أطلقتها (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR) بالشراكة مع الحكومة الكولومبية والمنظمات المحلية عام ٢٠١٦، الهدف منها دعم اللاجئين والنازحين داخلياً، لاسيما أولئك الذين نزحوا بسبب العنف النزاعات المسلحة، عبر تعزيز الاقتصاد التضامني والإدماج المالي^(٢). وتُعنى هذه المبادرة بجمع آلاف من النازحين والمقاتلين السابقين المنتمين إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك FARC) ودمجهم في مشاريع إنتاجية مستدامة، مثل الزراعة والانتاج الاقتصادي، وتمكين فرص العمل والتدريب الفني للمجتمعات المحلية، لاسيما أولئك الذين رُجوا في النزاع لأغراض اقتصادية أو معيشية. وهو ما أدى إلى إعادة بناء الثقة والتماسك المجتمعي بعد سنوات طويلة من النزاعات المسلحة. كما ركزت هذه المبادرة على تمكين فرص العمل وتوفير التدريب

(1) Noria del Viso, paramolization of demobilization in Colombia: The International Community in the encounter, Work Document No. 2, (Portugal: Center for Investigation for the Paz, 2005), pp.5_13.

(2) Diana Ramírez Sarmiento, Solidarity Economy in Post-Conflict Contexts: Transformation of Ex-Combatants in Colombia, 4/February/2022, Institute of Development Studies, date of visit

1/7/2025, available on <https://n9.cl/8p3zco>

الفني للمجتمعات المحلية، سعياً منها إلى ترسيخ عملية السلام والاستقرار عبر اقتصاد التضامن الذي يشمل الأطراف المتضررة من النزاع جميعاً^(١). ومنذ عام ٢٠١٦، تمكنت هذه المبادرة من دمج ما يُقارب (١٣,٠٠٠) مقاتل سابق من القوات المسلحة (فارك FARC) في مشاريع إنتاجية، لمناطق عانت تاريخياً من إهمال الدولة. وقد ركزت هذه المبادرة على الأقاليم الأكثر فقراً، والمتأثرة بالنزاع، والتي كانت تاريخياً موطناً للأنشطة غير المشروعة، كالجرائم المنظمة وتجارة الممنوعات. مما جعل من هذه المبادرة وسيلة فاعلة لتحقيق الاندماج المجتمعي عبر إنشاء مساحات مشتركة لتعزيز المصالحة المجتمعية، بدلاً من مخيمات مؤقتة غالباً ما تكون هشة وغير مستقرة^(٢).

ثالثاً: مبادرة (سيوداديلاس دي باز Ciudadillas de Paz):

أسهمت مبادرة مدن السلام في تحقيق اندماج المجتمعات المحلية في بيئات ما بعد النزاع، وذلك عبر تعزيز الاعتراف القانوني، والتماسك المجتمعي، والتنمية الحضرية التشاركية في المجتمعات المهمشة. وتضمنت هذه العملية ورش عمل شاملة ونهجاً متعدد الجوانب لمعالجة أشكال التمييز داخل المجتمع، وتعزيز الهوية والمشاركة والروابط الاجتماعية بين السكان. كما أسهمت هذه المبادرة في تعزيز فرص العمل والتدريب، وحماية البيئة، وإعادة الاندماج المجتمعي بين الحضر والريف، بهدف تحويل المستوطنات العشوائية التي عانت من سنوات النزاع إلى أحياء حضرية مستقرة ومعترف بها^(٣).

رابعاً: برنامج تحالفات المصالحة في كولومبيا:

كان برنامج تحالفات المصالحة في كولومبيا أول مبادرة مجتمعية ممولة من (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID)، أطلق هذا البرنامج في المدة بين عامي (٢٠١٦-٢٠٢٢)، وشمل (٢٠) بلدية كانت تُعاني من آثار النزاعات المسلحة، ولتعزيز المصالحة المجتمعية في تسع مقاطعات. إذ اسهم هذا البرنامج وبشكل كبير ببناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز بناء السلام، وكشف الحقيقة، والمصالحة الوطنية في المجتمعات المحلية. كما تضمن هذا البرنامج دعم لجنة كشف الحقيقة وإنشاء مركز الذاكرة التاريخية لتوثيق ما حدث، ورفع مستوى الوعي العام عبر حملات متعددة الوسائط، وتطوير أنشطة الحوار وبناء الثقة على مستوى المجتمع المحلي. كما ركز هذا البرنامج بشكل كبير على الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد، لاسيما اندماج الفئات المُستضعفة، مثل النساء والأطفال والجماعات العرقية التي تأثرت بالنزاع. وأحدثت بذلك تحولات ملحوظة في آراء الجمهور بشأن المصالحة وبناء الثقة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص^(٤).

(1) Diana Ramírez Sarmiento, Solidarity Economy in Post-Conflict Contexts: Transformation of Ex-Combatants in Colombia, 4/ Feb/2022, Institute of Development Studies, date of visit 16/5/2025, available on <https://2u.pw/6pEtm>

(2) Carolina Jaramillo Contreras, The Collective Initiatives of FARC-EP Ex-Combatants in Reincorporation: Challenges to Contribute to Peacebuilding in =Colombia, vol.16, (University of Granada: Revista de Paz y Conflictos, 2023), p.74.

(3) Ciudadelas de Paz- Building for Peace, architectureindevelopment.org, 12/August /2021, date of visit 25/5/2025, available on <https://2u.pw/tY1PM>

(4) Strengthening communities capacity mitigate conflict and advance Reconciliation ,ACDI VOCA, 2017, date of visit 26/5/2025, available on <https://2u.pw/mOODm>

خامساً: العودة إلى التلال (Volver al Monte):

إحدى العبارات التي تتردد دائماً بين المقاتلين المنشقين عن الجماعات المسلحة هي (volver al monte) وتعني هذه العبارة (العودة إلى التلال)، أو (هل تريد العودة إلى التلال)؟ فمصطلح التلال هو مصطلح غني بالرمزية، أكثر من كونه مجرد موقع جغرافي، إذ يصف المقاتلون السابقون الحياة في (التلال) أي في جبهة القتال وما تتضمنه من جوع وبرد قارس؛ أيام بلا نوم، ومرض دون الحصول على رعاية طبية أو أدوية، والعيش في خوف دائم؛ والاضطرار إلى القتل أو مشاهدة الآخرين باستمرار، وازهاق أرواح الناس. لقد أسهمت هذه العبارة في تحفيز المقاتلين على التسريح، إذ أشار غالبية المقاتلين السابقين إلى أنهم تخلوا عن الحرب لأنهم تأثروا بهذه العبارة، أو لأنهم سئموا من القتال^(١). فضلاً عن ذلك، أعربت الغالبية العظمى من أعضاء حرب العصابات السابقين عن خيبة أملهم، وشعورهم بالخداع تجاه كل من جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك FARC)^(٢). فضلاً عن ذلك أوضح عدد كبير من المقاتلين السابقين، ان عبارة (العمل لصالح الفقراء)، أو الدفاع عن (حقوق الفقراء)، كانت غير موجودة في الواقع، فالقادة يحصلون على المال من تجارة المخدرات، والعامّة يموتون الواحد تلو الآخر، هذه الحرب كانت مجرد عمل تجاري بالنسبة لهم^(٣).

سادساً: لجان الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commissions:

أسهمت لجان الحقيقة والمصالحة في معالجة آثار النزاع المسلح الذي استمر لسنوات طويلة^(٤). ومن أبرز هذه اللجان لجنة (توضيح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار)، التي أنشئت كجزء من اتفاق السلام لعام ٢٠١٦ بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك). وتُعد هذه اللجنة واحدة من الركائز الأساسية لعملية بناء السلام المعقدة، لاسيما ان هدفها الأساسي كان توضيح ملامسات عقود من النزاع المسلح، الذي تكبدت عبره البلاد خسائر بشرية كبيرة ودمار على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة^(٥). وعملت هذه اللجنة، برئاسة (فرانسيسكو دي روكس Francisco de Roux)، منذ عام ٢٠١٨، وقدمت تقريرها النهائي بعنوان (هناك مستقبل إذا وجدت الحقيقة There is a future if there is truth) في عام (٢٠٢٢). كما تعهدت هذه اللجنة في كشف مصير المفقودين بفعل النزاعات المسلحة^(٦). إذ عقدت هذه اللجنة (٣٠,٠٠٠) لقاء مع ضحايا النزاعات المسلحة في انحاء البلاد كافة، غير أن هذه اللجنة لم تحقق المستوى المطلوب في سياق العدالة الانتقالية والاندماج المجتمعي، ونعني بالمستوى المطلوب وصول هذه اللجان الى دور مؤثر في كشف الحقيقة وتحقيق المصالحة، كما هو الحال

(1) Kimberly Theidon, "Transitional Subjects: The Disarmament, Demobilization and Reintegration of Former Combatants in Colombia", The International Journal of Transitional Justice, Vol.1, (Bruxelles: International Center for Transitional Justice, 2007), pp.76_77.

(2) Executing in The Guajira Valley decides that climbing the mountain is not an option, SANTAVARTA ALDIA, 30/August/2019, date of visit 15/5/2025, available on <https://n9.cl/2yu7c>

(3) Ibid, p. 75.

(٤) الأمم المتحدة، التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق في كولومبيا، (جنيف: مكتب المفوض السامي، ٢٠٢٢)، ص ٣.

(5) Ingrid Marisol Ortiz Acosta, "SEEKING TRUTH IN COLOMBIA: PERSPECTIVES ON A TRUTH COMMISSION", Revista Razón Crítica, vol.2, (pogota :University of Bogota, 2017), p. 29.

(6) Rev. Francisco de Roux Shares the Challenges and Achievements of Colombia's Truth Commission, Georgetown Americas Institute, 11/april/2023, date of visit 22/5/2025, available on <https://2u.pw/FsaAV>

مع اللجان في دول شهدت نزاعات مماثلة، مثل رواندا وجنوب أفريقيا وسيراليون^(١). وقد واجهت هذه اللجان تحديات تنظيمية، لاسيما أن عملية البحث عن المفقودين مسألة معقدة، وتتطلب تمويل مالي وخبرة فنية كبيرة، إذ كان هناك قصور في الدعم الاقتصادي والسياسي للهيئات المختصة، مما أدى إلى نتائج ضعيفة وغير مقنعة إلى حد ما، فضلاً عن القيود القانونية والسياسية التي أثرت على عمل هذه اللجان، كل تلك العوامل مجتمعة كانت كافية في عدم تحقيق هذه اللجان للمستوى المطلوب في كشف الحقيقة^(٢).

سابعاً. نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد عام ٢٠١٦:

في سياق عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام في مجتمعات مع بعد النزاع، هناك ثلاثة مصطلحات متداخلة مع بعضها، يتم الحديث عنها بشكل دائم وهي: (نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، إذ يشمل نزع السلاح جمع الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة، ومراقبتها والحد من تواجدها بيد المقاتلين، والسكان المدنيين، حسب الظروف، وهي أدوات أساسية لبناء السلام^(٣). وتهدف عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إعادة استقرار الدول المتصدعة عبر نزع الأسلحة من الجنود السابقين ومنحهم القدرة على العودة إلى ديارهم بعيداً عن بيئة القتال، والعودة إلى الحياة الطبيعية، عبر منحهم إمكانية الوصول إلى المعسكرات، والغذاء، والمأوى والتعليم، والتدريب، وحتى المال، شريطة أن يتخلوا عن أسلحتهم^(٤). وقد واجهت عملية نزع السلاح والتسريح في (كولومبيا) تحديات كثيرة، أهمها نقص الضمانات الأمنية، فحين وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك FARC) على وقف إطلاق النار وأعلنت عن تأسيس حركة (الاتحاد الوطني) لإضفاء الشرعية على تواجدهم، أدى ذلك إلى موجة اغتيالات واسعة طالت (٣٠٠٠) من أعضاء هذه الحركة على يد الجماعات شبه العسكرية، أو على يد الحكومة، وبذلك أثبتت الحكومة عجزها عن ضمان أمن المقاتلين السابقين وحمايتهم^(٥). وفي عام ٢٠١٧، أعلنت كولومبيا رسمياً انتهاء عملية نزع سلاح متمردي (فارك FARC)، إذ تم جمع أكثر من (٧٠٠٠) قطعة سلاح، وتم صهرها لاحقاً، لصنع نصب تذكارية في كل من (كوبا ونيويورك وكولومبيا)، كخطوة رمزية لإنهاء النزاع المسلح الأطول في أمريكا اللاتينية، والذي أسفر عن مقتل أكثر من (٢٦٠,٠٠٠) شخص ونزوح الملايين^(٦).

(1) Onur Bakiner, Truth Commission Impact on Policy, Courts, and Society, (Seattle University: Annual Review of Law and Social Science, 2021), p. 74.

(2) Seeking Truth: The Challenges and Achievements of Colombia's Truth Commission, KROC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL PEACE STUDIES, 11/april/2023, date of visit 10/5/2025, available on <https://2u.pw/69exi>

(٣) عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، موقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ب ت، تاريخ الزيارة ١١/٥/٢٠٢٥، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) عبر الرابط الآتي

<https://2u.pw/4Wxo6>

(4) Jennifer Pedersen, Handbook on Gender and War, (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2016), p. 411.

(5) Juana Garcia Duque, Peace Advancements and Challenges In Colombia Reincorporation of the Ex-FARC-EP Combatants, 27/Jan /2025, Revista HARVARD REVIEW OF LATIN AMERICA, date of visit 17/5/2025, available on <https://2u.pw/vEQWl>

(٦) محمد فهمي، رسمياً انتهاء تسليم سلاح متمردي {فارك} في كولومبيا، ٢٧/تموز/٢٠١٧، موقع صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ الزيارة ٢٤/٥/٢٠٢٥، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) عبر الرابط الآتي

<https://2u.pw/QMOmQ>

ثامناً. اندماج المقاتلين السابقين Reintegration of Former Combatants

حسنت اتفاقية السلام عام (٢٠١٦)، النزاع بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية (فارك FARC)، تلك الاتفاقية التي تضمنت حل الجماعة المسلحة، لتنتهي بذلك حقبة أطول حرب أهلية في تاريخ أمريكا اللاتينية. ولتسهيل إعادة اندماج مقاتلي فارك السابقين اتبعت الاتفاقية نهجاً غير مألوف، إذ كان جوهر اتفاقية السلام عملية جماعية تسمى إعادة الدمج، إذ كان من المقرر أن تتجمع مجموعات من أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية المسرحين في ما يسمى (مناطق الانتقال) إذ ركز تدريب وتأهيل المقاتلين للانتقال بشكل مشترك إلى الحياة المدنية. ولتحقيق ذلك أنشئت كولومبيا أكثر من (٢٠) مركزاً تدريبياً وتأهيلياً من هذا النوع لما يقرب من (١٠,٠٠٠) مقاتل سابق في تلك القوات^(١). وكانت هذه المساحات في البداية معسكرات مؤقتة، إلا أن العديد منها أصبحت مواقع دائمة، مما يسمح للمقاتلين السابقين بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والهوية المشتركة عبر انتقالهم إلى الحياة المدنية. وأهمية هذا النموذج الجماعي الرائد أنه يُقلل من خطر العزلة، كما يُؤدّد الدعم المتبادل، وهو أمر بالغ الأهمية، نظراً لأن (٩٧%) من المقاتلين السابقين يؤكدون على أهمية الشعور بالنشاط الاجتماعي داخل مجتمعاتهم، وأهمية هذا النشاط تكمن في كونه الضمانة الحقيقية للانتقال الناجح من حياة العنف والنزاع إلى الحياة المدنية^(٢). وعلى الرغم من فعالية عدد من هذه الاستراتيجيات والأليات التي اتبعتها النخب السياسية الكولومبية في سعيها لتحقيق الاندماج المجتمعي، إلا أنها لم ترتقي إلى المستوى المطلوب^(٣). وهكذا أصبحت كولومبيا في مرحلة ما بعد النزاع مصدراً لأنواع أخرى من العنف بدلاً من السيناريو السلمي^(٤). كل تلك الأسباب مجتمعة جعلت من تجربة الاندماج المجتمعي في كولومبيا معقدة معقدة ومتناقضة، تتراوح بين إنجازات محدودة وإخفاقات كبيرة.

وذلك يدفعنا إلى القول: إن النخب السياسية في كولومبيا لم تسعى لتطوير استراتيجية رسمية لتحقيق الاندماج المجتمعي، فطالما كانت المفاوضات متضاربة، ولم تُحدد ما هو قابل للتفاوض وما هو غير قابل. ومن ثم ظلت جهات خارج السلطة التنفيذية ثابتة في معارضتها لأي إصلاح قد يُسهم في إيجاد حل مجتمعي حقيقي. فضلاً عن ذلك، اختارت بعض النخب السياسية الكولومبية غالباً مساراً لا يتضمن التسامح مع أطراف النزاع، وهذا يشمل القوات المسلحة والجيش وكذلك حركات التمرد، لذا كانت الحالة الغالبة السير في طريق يجمع بين القمع والتسامح، مما جعل الاستراتيجية بلا هدف. وفي المقابل أدت استقلالية الجيش وانتهاكاته المستمرة، إلى صعوبة تنفيذ التسامح السياسي بالكامل، أو التفاوض عليه مع جميع أطراف النزاع، مما أدى إلى اخفاق الدولة في توافر الحماية للمشاركة السياسية، أو تقديم إصلاحات لجذب المشاركة.

(1) Sandra Baez, and (others), "Disarming Ex-Combatants' Minds: Toward the Situated Reintegration Process In Post-conflict Colombia", *Frontiers In Psychology*, vol. 10, No. 73, (Université libre de Bruxelles: Frontiers Media, jun/2019),p.2.

(2) Ibid.

(3) Naomi Roht-Arriaza, MEASURES OF NON-REPETITION IN TRANSITIONAL JUSTICE: THE MISSING LINK?, (UNIVERSITY OF CALIFORNIA:HASTINGS COLLEGE OF THE LAW, 2021),p.36.

(4) Adam Isacson, A Long Way to Go: Implementing Colombia's peace accord after five years, 23/November /2021, WOLA org. data of visit 21/5/2025,available on <https://n9.cl/ro4389>

الخاتمة

لقد بات واضحاً مدى تأثير النزاعات المسلحة على طبيعة النسيج المجتمعي، ففي عالمنا المعاصر وفي ظل تطوره السريع، أصبح فهم ضرورة تحقيق اندماج مجتمعي شامل أكثر أهمية من أي وقت مضى، لاسيما مع تزايد عدد النزاعات الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الإثنية. لذلك فإن دراسة مدى قدرة وتأثير النخب السياسية في تحقيق الاندماج المجتمعي يُعد أمراً بالغ الأهمية، لفهم الديناميكيات المُعدّة للمجتمعات المعاصرة، ولوضع سياسات فعالة تُعزّز الاندماج المجتمعي. وعلى الرغم من تمتعها بالنفوذ الكبير تواجه النخب السياسية تحديات كبيرة في أداء أدوارها القيادية لتعزيز تحقيق الاندماج المجتمعي.

ولكي تتمكن النخب السياسية من سد هذه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بفعالية، لاسيما في بيئات ما بعد النزاع، فإن ذلك يوجب عليها تبني سياسات وطنية شاملة. لذا ينبغي أن تركز هذه السياسات على المساواة والعدالة، مع إعطاء الأولوية للتنمية الشاملة والتوزيع العادل للموارد، تتجاوز المصالح الفئوية الضيقة. هذا الاندماج ليس مجرد استراتيجية يراود منها تحقيق العدالة والإنصاف بين فئات المجتمع المتأثر بالنزاع؛ بل هو أساس لتعزيز الاندماج المجتمعي وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات التي مزقتها النزاعات. لاسيما إن جوهر هذه الرؤية يتجسد في ضمان وجود آليات لمعالجة انتهاكات ومظالم الماضي بشفافية وإنصاف وبما يمنع تجدد العنف وتكرار حالات الانتقام.

إذ يُعد دور النخب السياسية في تحقيق الاندماج المجتمعي بمرحلة ما بعد النزاع في (كولومبيا) دوراً محورياً ومُعقداً في الوقت ذاته، لاسيما إنه يتضمن قيادة شاملة، وتقاسماً للسلطة، وإصلاحات اجتماعية وسياسية لإعادة الاندماج المجتمعي، واستناداً إلى تطور آلياتها في إعادة الاندماج المجتمعي، وتنوع استراتيجيات النخب ومدى تأثيرها على هذه العملية. لذا فإن نجاح عملية تحقيق الاندماج المجتمعي بعد النزاع يتوقف وبشكل كبير على إرادة النخب السياسية، ومدى قدرتها على تبني سياسات شاملة تعزز الشعور بالانتماء المشترك. وبذلك فقد خلصت هذه الدراسة إلى صحة الفرضية التي جاءت بها؛ إذ إن النخب السياسية في دول ما بعد النزاع تُسهم في تحقيق الاندماج المجتمعي عندما تتبنى سياسات شاملة قائمة على الشراكة المجتمعية، وتتجاوز المصالح الفئوية الضيقة. وعلى العكس من ذلك تواجه النخب صعوبة في تحقيق هذا الهدف عندما تكون مشغولة بتوطيد نفوذها وحماية مصالحها الخاصة وسيؤدي ذلك إلى تعميق الانقسام المجتمعي، وهو ما يزيد من امكانية تكرار النزاع.

التوصيات:

١. إشراك النخب السياسية والمجتمع ككل في عملية إعادة بناء النسيج المجتمعي الممزق يعد أمراً بالغ الأهمية لاستدامة تحقيق اندماج مجتمعي. لاسيما إن ذلك يضمن فرص أكبر لتنفيذ اتفاقات السلام، ويقلل من حالات الفساد، ويُعزز الشمول المجتمعي الثقة والشعور بالمسؤولية والانتماء الوطني، وهي أمور أساسية ومهمة لتحقيق الاندماج المجتمعي.
٢. ينبغي على النخب السياسية العراقية الاستفادة من السياسات والآليات التي اتبعتها النخب السياسية في (كولومبيا) وتكييف تلك السياسات والآليات بما يتوافق مع القيم المجتمعية العراقية.

التنافس التكنولوجي العالمي وإعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية

Global technological competition and the reshaping of economic power balances

م. م. شيماء رسول طه

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – العراق

Shaima.rasool@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يشهد النظام الاقتصادي الدولي بفعل الثورة التكنولوجية المتسارعة تحولات هيكلية عميقة إذ أصبحت التقنيات الحديثة المختلفة مثل (الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الفائقة، البيانات الضخمة، وأشباه الموصلات) عناصر أساسية في تحديد موازين القوة الاقتصادية العالمية، من جانب آخر لم يعد التنافس بين الدول قائماً على الموارد الطبيعية أو القدرات الصناعية التقليدية فقط ، إنما أصبح يركز في السيطرة على سلاسل القيمة التكنولوجية، كذلك القدرة على الابتكار، فضلاً عن ذلك التحكم في البنية التحتية الرقمية العالمية.

في هذه الدراسة نحاول الوقوف على محاور عدة ، ابرزها توضيح طبيعة التنافس التكنولوجي العالمي فضلاً عن ذلك تحليل الأدوات عبر الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدول الكبرى لتحقيق التفوق التكنولوجي، مثل سياسات الحماية التقنية، وإعادة توطين الصناعات الاستراتيجية، التحالفات التكنولوجية، كذلك توضح كيفية وقوع هذا التنافس الذي يؤثر في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي عن طريق العولمة الانتقائية، وتحول مركز الثقل من التجارة التقليدية إلى السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة، مما يعيد توزيع النفوذ الاقتصادي بين الدول.

فضلاً عن النظر في السيناريوهات المستقبلية للتنافس التكنولوجي العالمي، والتي تشمل: الهيمنة الأحادية للتكنولوجيا، الثنائية القطبية التكنولوجية، والتعددية التكنولوجية التعاونية، مع تحليل انعكاساتها على الدول النامية والاقتصادات العالمية، وتخلص الدراسة إلى أن التنافس التكنولوجي يمثل محوراً أساسياً في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية، والذي يحتم العمل على استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا، عبر الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز قدراتها الابتكارية لضمان مشاركتها الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: (التنافس التكنولوجي، الاقتصاد الرقمي، القوة الاقتصادية، النظام الدولي، الابتكار، السيادة الرقمية).

Abstract:

The international economic system is undergoing profound structural transformations due to the accelerating technological revolution. Various modern technologies, such as artificial intelligence, supercomputing, big data, and semiconductors, have become fundamental elements in determining the global balance of economic power. Furthermore, competition between nations is no longer based solely on natural resources or traditional industrial capabilities, but rather on control of technological value chains, the capacity for innovation, and control of the global digital infrastructure.

This study attempts to address several key aspects, most notably clarifying the nature of global technological competition. It also analyzes the tools and strategies employed by major powers to achieve technological supremacy, such as technological protection policies, the relocation of strategic industries, technological alliances, and the global technological standards war. The study further explains how this competition is restructuring the international economic system through selective globalization and the shift in the center of gravity from traditional trade to control of advanced technology, thus redistributing economic influence among nations.

In addition to considering future scenarios for global technological competition, which include: technological unipolarity, technological bipolarity, and cooperative technological pluralism, while analyzing their implications for developing countries and global economies, the study concludes that technological competition represents a key axis in reshaping the balance of economic power, which necessitates working on national technology strategies, through investment in research and development, and enhancing their innovative capabilities to ensure their effective participation in the future international economic system

keywords: (Technological competition, digital economy, economic power, international system, innovation, digital sovereignty)

المقدمة

إن النظام الاقتصادي الدولي في العقود الأخيرة يشهد تحولات عميقة ولا سيما في ميادين الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة عميقة نتيجة التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والابتكار، وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل طبيعة التنافس بين الدول، فلم تعد القوة الاقتصادية تعتمد على الموارد الطبيعية أو القدرات الصناعية التقليدية فقط، إنما أصبحت ترتبط بدرجة متزايدة بامتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على الابتكار وتطوير الصناعات المتقدمة، ففي ظل ذلك ظهر ما يمكن تسميته بالتنافس التكنولوجي العالمي فقد تسعى الدول الكبرى إلى تعزيز تفوقها في المجالات التكنولوجية الاستراتيجية بهدف تحقيق مزايا تنافسية في الاقتصاد العالمي.

ويُعد هذا التنافس أحد أبرز مظاهر التحولات التي يشهدها النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، فالتحكم في التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل القيمة المرتبطة بها أصبح عاملاً مهماً في تحديد موازين القوة الاقتصادية بين الدول، وفقاً لذلك يسعى البحث إلى تحليل طبيعة التنافس التكنولوجي العالمي، واستكشاف دوره في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية في النظام الدولي، فضلاً عن استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذا التنافس في ظل التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أبرز التحولات في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، والمتمثل في تصاعد دور التكنولوجيا والابتكار في تحديد موازين القوة الاقتصادية بين الدول كما يسهم في تحليل طبيعة التنافس التكنولوجي العالمي وتأثيره في إعادة توزيع القوة الاقتصادية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل التحول في مفهوم القوة الاقتصادية في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة.
2. دراسة أدوات التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى في النظام الدولي.
3. توضيح تأثير التقدم التكنولوجي في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية.
4. استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل التنافس التكنولوجي العالمي وانعكاساته في النظام الاقتصادي الدولي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: كيف يسهم التنافس التكنولوجي العالمي في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية في النظام الدولي المعاصر؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنافس التكنولوجي العالمي أصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية في النظام الدولي، فالقدرة على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها تؤثر في تعزيز النفوذ الاقتصادي للدول وزيادة قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مطالب، **المطلب الأول** يبحث التحول البنيوي للقوة في الاقتصاد السياسي الدولي في ظل الثورة التكنولوجية، أما **المطلب الثاني** يسلط الضوء على أدوات التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى، ويخصص **المطلب الثالث** لدراسة السيناريوهات المحتملة لإعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية في ظل تصاعد التنافس التكنولوجي، عن طريق تحليل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي الدولي وانعكاسات التحولات التكنولوجية في موازين القوة بين الدول.

المطلب الاول

التحول البنيوي للقوة في الاقتصاد السياسي الدولي في ظل الثورة التكنولوجية

أنّ تحليل التنافس التكنولوجي في النظام الدولي المعاصر يستند إلى أطار نظري يفسر طبيعة العلاقة بين القوة والتكنولوجيا، إذ تقدم مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي لاسيما الواقعية والليبرالية أدوات تفسيرية مهمة لفهم هذا التنافس، فالمقاربة الواقعية ترى أن الدول التي تسعى إلى تعظيم قوتها وضمان أمنها من السيطرة على الموارد الاستراتيجية، حتى أصبح التفوق التكنولوجي احد اهم هذه الموارد نظراً لدوره في تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية، من جانب اخر تؤكد المقاربة الليبرالية ان تشكيل بنية الاقتصاد العالمي تستند على دور الاسواق والشركات التكنولوجية لما لها من دور حيوي في انتاج المعرفة والتحكم في سلاسل القيمة العالمية، وأن هذ التنافس لا يقتصر على الدول فحسب بل يمتد ليمثل فاعلين غير حكوميين ايضاً، مما يعكس صورته على تعقيد بنية النظام الاقتصادي الدولي المعاصر نتيجة لذلك يمكن القول ان التنافس التكنولوجي يمثل تداخلاً بين منطق القوة الواقعي ومنطق السوق الليبرالي وهو ما يفسر طبيعته المركبة في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية^(١)، ووفقاً لذلك يمثل التحول التكنولوجي احد أهم المتغيرات البنيوية التي أعادت تشكيل بنية النظام الاقتصادي الدولي وطبيعة توزيع القوة داخله، فلم تعد القوة الاقتصادية تُقاس بحجم الناتج القومي أو الموارد الطبيعية أو التفوق الصناعي التقليدي فحسب، بل أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتقدمة، والتحكم في سلاسل القيمة الرقمية، وامتلاك البنية التحتية المعرفية والبيانية وعليه، فإن فهم التنافس التكنولوجي العالمي يقتضي تحليل التحول البنيوي الذي طرأ على مفهوم القوة ذاته داخل الاقتصاد السياسي الدولي.

أولاً: من القوة الصناعية إلى القوة المعرفية

يعدّ نظام إنتاج المعلومات وتكنولوجيا المعلومات عاملاً مهماً و أساسياً في الحياة العملية، الاقتصادية منها والاجتماعية لأيّ مجتمع معاصر فهي تؤثر على أنماط تفكير وعادات جميع فئات المجتمع فيما يتعلّق بالمعارف والخبرات، التي تعزز اداء الاعمال وحلّ المشكلات واتخاذ القرارات على المستويات كافة، كون الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تدخل في انتاج السلع والخدمات، وهذه الأصول الرأسمالية لم تعد مجرد موجودات اي مادية فقط، إنما امتدت في اقتصاد المعرفة لتضمن استثمار المعرفة بغية تكوين راس مال معرفي لانتاج منتجات معرفية اهمها المنتجات غير المادية كالبرامج والتصاميم وغيرها التي تتصل بمضامين اقتصاد المعرفة مما ادى الى تحوّل هيكلي في تكوين راس المال فضلاً عن الاستثمار المادي والملموس لتكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة الآت ومكائن وغيرها كذلك تضمن قدراً مهماً من الاستثمار غير المادي وغير الملموس لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تسهم في توسيع الانتاج وزيادة الانتاج والاسهام في تحقيق نمو كبير للاقتصاد^(٢).

(١) احمد عبدالفتاح عطية، التنافس التكنولوجي ودوره في تغيرات النظام الدولي للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٥)، مجلة ابداع في الآداب والدراسات السابقة والانسانية العامة، مقال متاح على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/altnafts_alknwlwjv_wdwrh_fv_tghyvat_alnzam_aldwly_m2025_alv_am_2001_drast_halt_altnafts_alsvny_alamryky_fv_alftrt_mn_am_397724798

(٢) كريم زرمان، حرنان نجوى، اهمية اقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات مؤشرات ومنهجية قياسه، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد الرابع، العدد (١٢) أبريل ٢٠٢٠، ص ٧٦ - ٧٧.

شهدت القوة المعرفية نمواً واضحاً في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من وجود بعض الصعوبات التي تعترض عملية تقدير حجم تلك القطاعات، إلا أن معظم الدراسات قدرت ذلك الحجم باستخدام نسبة اسهام قطاعات الاقتصاد المعرفي في الناتج المحلي الاجمالي ووفق تقديرات الامم المتحدة، فهي تسهم بما لا يقل عن ٧% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، أما نموها فلا يقل عن ١٠% سنوياً، وتجدر الإشارة إلى أن ٥٠% من نمو الانتاجية في الاتحاد الاوربي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وانتاج تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك كان سبباً في ان يطلق الاقتصاد المعرفي في بعض الأحيان (الاقتصاد الجديد)، أو اقتصاد المعلومات، الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر او غير مباشر، اذ تُعد المعرفة المحرك الاساس للنمو الاقتصادي وتعتمد على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات كما تستخدم الابتكار والرقمنة لانتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة^(١).

من جانب اخر فان الاقتصاد المبني على القوة المعرفية له دور في خلق الثروة، أما في الوقت الحاضر هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد إذ أصبحت أكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل، فضلاً عن ان المعرفة تعد عنصراً حاسماً في التنمية كون مانفعله يبني على المعرفة، ويشمل الاقتصاد المبني على المعرفة الكثير من التغيرات والنشاطات بدءاً من عولمة التجارة والمال والانتاج الى ظهور الاندماج بين المنشآت العملاقة، وانتشار الاستثمار في انحاء العالم، إذ تمثل تكنولوجيا المعلومات والتي أساسها الالكترونيات المنطلق الرئيس لحدوث هذا التغيرات المساعدة وتنفيذها، ويرتكز هذا الاقتصاد المبني على المعلومة العلمية والتكنولوجية فضلاً عن أنّ هذه المعلومات خلقت سلعاً وخدمات جديدة فحوّلتها معرفي أكثر منه مادي^(٢).

كذلك أصبح الاقتصاد المعرفي الجديد واقعاً ملموساً، اذ يتفوق على الاقتصادات الاخرى وبشكل غير مسبوق، ومن ثم فهو يتميز بخصائص عدة اهمها^(٣):

١. انه اقتصاد عالي الجودة، فهو يركز على الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها راس مال فكري ومعرفي.
٢. هو اقتصاد مفتوح بالكامل، فلا توجد حواجز للدخول الى اقتصاد المعرفة، وكلّ ما يحتاج اليه معرفة عقلية وإدارة تشغيلية ووعي بجوانب هذا الاقتصاد.
٣. يعدّ مرناً شديداً السرعة والتغير، فله القدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات.
٤. يركز هذا الاقتصاد على اللاملموسات بكونه شبكياً ورقمياً، وفي الوقت نفسه هو افتراضي يركز على التكنولوجيا، والاسواق الالكترونية الجديدة.
٥. انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج وصناعة سلع الى انتاج وصناعة الخدمات المعرفية.

(١) علة مراد، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة - دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة، قطر، ٢٠١١، ص ٢.

(٢) احمد عبدالونيس، مدحت ايوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٣) لوره باسم بشير، سعد محمود خليل طارق نوري ابراهيم، انعكاسات الاقتصاد المعرفي على اداء راسمال البشري في العراق انموذجاً، مجلة تنمية الرافيدين، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد ٤٣،

عدد ١٤١، اذار ٢٠٢٤، ص ٨٢.

ومما لاشك فيه ان تكون هناك تنمية فعلية دون الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد العصب الرئيس في أية عملية تنموية مهما كان نوعها، فقد اختلفت مكونات رأس المال المعرفي وفقاً لتوجهات عدة، فمن جهة هناك الكثير ممن اختلف في تقسيم هذه المكونات، وهناك بعض من اتفق على ان تتوفر مكونات أساسية ومشاركة لرأس المال المعرفي، تتمثل برأس المال البشري، وأن أهميته لا تكمن في مدخلاته وإنما في مخرجاته، وأن البعد الكمي في عدد العاملين وسنوات الخدمة يكونان حاسمين في التميز ما بين اعمال الشركات والشركات المنافسة، بل يكون من الضروري البحث عن الاشخاص الموهوبين، وهو ما يعد سبباً في دقة اختيار المتعنيين في الشركات، أما المكون الآخر فهو رأس المال الهيكلي والذي يشير الى جميع الأبعاد التنظيمية والإدارية للشركة، وتتكون من الهيكل التنظيمي نظم وأساليب العمل، التكنولوجيا، والمعدات^(١).

ثانياً: التكنولوجيا كأداة للهيمنة الاقتصادية

يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات بنيوية عميقة أعادت تشكيل مفهوم القوة الاقتصادية وأدواتها ومصادرها، فقد أصبح التفوق التكنولوجي اليوم يمثل الركيزة الأساسية لإعادة توزيع القوة داخل الاقتصاد العالمي، إذ إن الهيمنة في المراحل الصناعية السابقة كانت قد ارتبطت بالقدرة على التحكم في الموارد الطبيعية، والطاقة، والقدرات التصنيعية الثقيلة، كذلك فالثورة الرقمية، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وانتشار البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود، كلها عوامل أسهمت في تحويل التكنولوجيا من مجرد أداة إنتاج إلى بنية هيكلية تحدد موقع الفاعلين داخل النظام الدولي^(٢)، فالتكنولوجيا اليوم لم تعد قطاعاً اقتصادياً فحسب، بل أصبحت إطاراً هيكلياً يعيد تشكيل قواعد السوق العالمية، فالدولة أو الكيان الذي يمتلك القدرة على إنتاج المعرفة وتحديد المعايير التقنية وتنظيم تدفقات البيانات يمكنه التأثير في أنماط التبادل الدولي دون الحاجة إلى أدوات الإكراه التقليدية^(٣). ويمكن تصنيف مدى أهمية التكنولوجيا وفقاً لما يأتي:

أولاً: التكنولوجيا بوصفها بنية هيكلية للقوة الاقتصادية يشير التحول البنيوي في مفهوم الهيمنة الاقتصادية إلى انتقال أدوات السيطرة من الاعتماد التقليدي على الموارد الطبيعية، ورأس المال الصناعي، والقوة الإنتاجية الكلاسيكية، إلى أدوات جديدة قائمة على المعرفة والبيانات والتكنولوجيا الرقمية، إذ إن البيانات أصبحت مورداً استراتيجياً ذا طبيعة اقتصادية وسياسية في آن واحد، كما أن قدرتها على إعادة تشكيل عمليات صنع القرار والسياسات العامة جعلتها ركيزة من ركائز الاقتصاد المعاصر.

(1) Navarro Gonzalez & Medina Jimenez. (2025). Relationship of intellectual capital with human, structural and relational capital, Available at the following link : https://www.researchgate.net/publication/387305494_Relacion_del_Capital_intelectual_con_el_capital_humano_estructural_y_relacional Relationship of intellectual capital with human structural and relational capital

(٢) نزار طاهر حسين، صعود القوى الآسيوية واثره في موازين القوى العالمية، صحيفة التاخي، ٢ آذار-٢٠٢٦، متاح على الرابط التالي

: <https://altaakhi.net/230039/03/2026>

(3) Huei-Wen Teng , Digital assets: risks, regulations, mitigation , The article is available at the following link : <https://link.springer.com/article/10.1186/s00848-025-00854-y>

من جانب آخر فإن مفهوم العقد الاجتماعي للبيانات، بوصفه إطاراً تنظيمياً فهو يهدف إلى تحقيق توازن بين تعظيم القيمة الاقتصادية للبيانات وحماية الحقوق الفردية والجماعية، هذا التصور إنما يبنى على تنظيم عمليات جمع البيانات، ومشاركتها، وتأمينها، بما يضمن الثقة بين أطراف العملية أي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع، ومن ثم فإن الهيمنة الاقتصادية في صورتها الجديدة لم تعد قائمة فقط على التفوق الصناعي أو المالي، بل توسعت إلى القدرة المؤسسية والقانونية في إدارة البيانات وتوظيفها ضمن بيئة رقمية آمنة ومنظمة فالبيانات تحولت من مجرد مخرجات ثانوية للنشاط الاقتصادي، إلى سلعة استراتيجية يمكن تطويرها إلى معرفة قابلة للتوظيف في تحسين السياسات العامة، ورفع كفاءة الأسواق، وتعزيز النمو الاقتصادي، ولا سيما في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وهذا التحول يعكس انتقال مركز الثقل في الهيمنة الاقتصادية من السيطرة على وسائل الإنتاج المادي إلى السيطرة على تدفقات المعلومات وأنماط استخدامها^(١).

ومن ذلك يمكن القول أن التحول البنيوي في مفهوم الهيمنة الاقتصادية يتمثل في انتقالها من السيطرة في الموارد المادية إلى السيطرة في المعرفة الرقمية، ومن احتكار أدوات الإنتاج إلى احتكار البنى التحتية المعلوماتية وسلاسل القيمة الرقمية، فالدول التي تمتلك القدرة على إنتاج البيانات وتحليلها وتوظيفها في صياغة سياسات ذكية، تكون أكثر قدرة على تعزيز تنافسيتها، وإعادة تشكيل مواقعها داخل النظام الاقتصادي الدولي، وهنا تتجلى التكنولوجيا والبيانات كأدوات للهيمنة الاقتصادية الحديثة، في إطار اقتصاد عالمي يتجه بصورة متسارعة نحو الرقمنة، ليؤكد على أن التحول البنيوي في مفهوم الهيمنة الاقتصادية يعتمد على انتقال مركز القوة من السيطرة المادية إلى السيطرة الرقمية، ومن الاحتكار الصناعي إلى الاحتكار المعرفي^(٢).

ثالثاً: الملكية الفكرية كآلية قانونية للهيمنة الاقتصادية

يمثل نظام الملكية الفكرية أحد التحولات البنيوية في أدوات الهيمنة الاقتصادية المعاصرة، إذ انتقل مركز السيطرة من امتلاك وسائل الإنتاج المادي إلى احتكار المعرفة ذاتها عبر آليات قانونية منسجمة، فبراءات الاختراع تمنح صاحبها حقاً حصرياً في استغلال الابتكار لفترة زمنية محددة، بما يتيح له التحكم في شروط الاستخدام والتسعير والنقل التقني، وبهذا المعنى، تتحول التكنولوجيا من مجرد أداة إنتاج إلى أصل قانوني احتكاري يعاد من خلاله تنظيم الأسواق الدولية وفق قواعد يضعها المنتج المعرفي الأصلي، مما يعزز موقعه التنافسي ويمنحه قدرة تنظيمية عابرة للحدود الوطنية^(٣).

اذ هذا التنظيم القانوني يؤدي إلى تكريس تركيز ملكية الابتكار على المستوى العالمي، فقد تُسجل ملايين طلبات البراءات سنوياً مع تركزها في عدد محدود من الاقتصادات ذات القدرات البحثية المرتفعة، هذا التركيز لا يعكس تفاوتاً في الإنفاق على البحث والتطوير فقط، إنما يُنتج فجوة معرفية مستدامة بين منتجي التكنولوجيا ومستهلكيها، فالدول أو الاقتصادات التي لا تمتلك قاعدة

(١) محسن حسن المعموري، الاقتصاد الرقمي وفرص انعاش الاقتصاد العراقي، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد ٨، عدد (١) ٢٠٢٦.

(٢) عبد الحميد عبد المجيد، اقتصاد المعرفة ودوره في إعادة تشكيل القدرة التنافسية للدول، مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، العدد ١٢ (٢٠٢٢).

(٣) رعد فوزي الطائي، الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، عدد (١٠)، ٢٠٠٨.

كما تمتد أبعاد الهيمنة التكنولوجية إلى المجال التنظيمي عبر وضع المعايير التقنية التي تنظم استخدام التكنولوجيا وتحدد شروط الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، فالمعايير الرقمية سواء كان الأمر متعلقاً بحماية البيانات أو أمن الشبكات أو التجارة الإلكترونية فلم تعد مسألة فنية محايدة، إنما أصبحت أداة استراتيجية تمنح الجهة التي تضعها قدرة طويلة الأمد على التأثير في بنية السوق الدولية، فقد يؤدي التحكم في صياغة القواعد التنظيمية إلى تكريس أنماط إنتاج وتبادل تتوافق مع المصالح الاقتصادية للفاعل المهيمن، بما يطور ذلك من تفوق تقني إلى نفوذ مؤسسي مستدام داخل منظومة الحوكمة الرقمية العالمية^(١).

وعليه، يمكن فهم الهيمنة التكنولوجية بوصفها بنية مركبة تتداخل فيها ثلاثة أبعاد مترابطة يتصدرها: البعد الإنتاجي المتمثل في السيطرة على البحث العلمي والابتكار، ثم البعد القانوني المرتبط باحتكار حقوق الملكية الفكرية، والبعد الشبكي القائم على التحكم في البيانات والبنية الرقمية والمعايير التنظيمية، وتجدر الإشارة إلى أن تفاعل هذه الأبعاد يُنتج نمطاً من الهيمنة الهيكلية يختلف عن الهيمنة الصناعية التقليدية، لأنه يقوم على التحكم في المعرفة والرمز والمعلومة، لافي المادة الخام أو القدرة التصنيعية وحدها^(٢)، يظهر جلياً أنّ التحول البنيوي الذي شهده مفهوم القوة الاقتصادية في ظل الثورة التكنولوجية، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل الأدوات التي تستخدمها الدول لتعزيز تفوقها التكنولوجي، وإن فهم طبيعة هذه الأدوات يمثل مدخلاً أساسياً لتفسير ديناميات التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى في النظام الدولي.

(١) منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية ٢٠٢٠: السياسات الحكومية والتجارة في عصر الجائحة (جنيف: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٠)، النسخة العربية متاح على الرابط التالي:

<https://www.wto.org/error/error.htm?04>

(٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سياسات الاقتصاد الرقمي، تقارير مترجمة إلى العربية ضمن منشورات المنظمة، متاح على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/en/regions/middle-east-and-north-africa.html>

المطلب الثاني

أدوات التنافس التكنولوجي بين القوى الكبرى

إنّ بنية النظام الاقتصادي الدولي في القرن الحادي والعشرين يمثل التنافس التكنولوجي أحد محاورها المركزية إذ أصبح معيار القوة الاقتصادية في كثير من الحالات يُقاس بقدرة الدولة على توليد التكنولوجيا، واستثمارها، والتحكّم في شبكات المعرفة العالمية، ويتخذ هذا التنافس أشكالاً متعددة من الأدوات التي تستخدمها القوى الكبرى لتعزيز مواقعها وتقليص فرص المنافسين، ومن ذلك يمكن تقسيم هذه الأدوات إلى أربعة محاور أساسية هي: القيود التصديرية والعقوبات التقنية، إعادة توطین الصناعات الحساسة، والتحالفات التكنولوجية التي يمكن تناولها وفق ماياتي:

أولاً: القيود التصديرية والعقوبات التقنية

لقد اضحت القيود التصديرية والعقوبات التقنية إحدى الأدوات المركزية في إعادة هندسة موازين القوة الاقتصادية في النظام الدولي. فمع تصاعد أهمية القطاعات المعتمدة على المعرفة بما فيها أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الفائقة، والبنية التحتية الرقمية تحولت التكنولوجيا إلى عنصر حاسم في تحديد القدرة الإنتاجية للدول وموقعها في سلاسل القيمة العالمية، وفي هذا السياق، لم تعد العقوبات تركّز على السلع التقليدية، بل اتجهت نحو تقييد الوصول إلى البرمجيات المتقدمة، وتصاميم الرقائق، وآلات الطباعة الضوئية المتقدمة، بما يعكس انتقال الصراع الاقتصادي من مستوى التجارة إلى مستوى التحكم في المعرفة الإنتاجية ذاتها^(١)، إذ يصبح الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) مؤشراً حاسماً لقياس قدرة الدولة على الصمود أمام العقوبات التقنية، فالدول ذات القاعدة البحثية المتقدمة تستطيع تعويض القيود عبر تطوير بدائل محلية، بينما تعاني الدول منخفضة الاستثمار في البحث العلمي من هشاشة تقنية واضحة. ووفق بيانات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، تنصدر الدول الآتية من ناحية نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (١)

نسب الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي)

الدولة	نسبة R&D من الناتج المحلي
كوريا الجنوبية	5.0%
الولايات المتحدة	3.5%
اليابان	30%
ألمانيا	3.1%
السويد	306%
الصين	2.7%
فرنسا	202%

Source: Ranked: countries in vesting the most in R and D Available at the following link <https://www.visualcapitalist.com/ranked-countries-spending-most-on-r-and-d/>

(1) World Semiconductor Trade Statistics (WSTS), Semiconductor Market Forecast 2025,

إذ يُظهر الجدول فجوة واضحة بين الدول الرائدة تكنولوجياً والدول النامية، فالدول التي تتجاوز نسبة (٣%) من الناتج المحلي في الإنفاق على البحث والتطوير تُصنّف ضمن الاقتصادات الابتكارية عالية الكثافة المعرفية، بينما الدول التي تقل عن (١.٥%) تواجه صعوبة في بناء قاعدة صناعية تقنية مستقلة، وهنا يتضح أثر القيود التصديرية في أن الدول ذات الإنفاق المرتفع تستطيع امتصاص الصدمة التقنية وإعادة إنتاج التكنولوجيا محلياً، بينما الدول ذات الإنفاق المحدود تصبح أكثر اعتماداً على الاستيراد، ومن ثم تكون أكثر عرضة للضغط الاقتصادي. فالتكنولوجيا لم تعد مجرد قطاع اقتصادي، إنما تمثل قاعدة إنتاجية تتحكم في بقية القطاعات الصناعية والخدمية، ما يجعل فرض قيود عليها بمثابة إعادة رسم لخريطة النفوذ الاقتصادي تجسّد ذلك بوضوح في القيود التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٢٢ على تصدير الرقائق الإلكترونية المتقدمة إلى الصين، ولا سيما تلك المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحوسبة الفائقة، وقد أدت هذه القيود أثر في إبطاء قدرة الشركات الصينية على الوصول إلى أحدث تقنيات التصنيع دون ٧ نانومتر، وهو ما انعكس مباشرة على تنافسية الصناعات الرقمية الصينية، إلى أن قطاع أشباه الموصلات يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الرقمي العالمي الذي تجاوز إسهامه نسبة (١٥%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام ٢٠٢٤، ما يعني أن تعطيل الوصول إلى هذه التكنولوجيا يؤثر في مسار النمو الاقتصادي للدول المستهدفة^(١).

فقد اتخذت العقوبات التقنية بُعداً أوسع عن طريق إدراج شركات تكنولوجيا كبرى في قوائم الكيانات بما يمنعها من الحصول على برمجيات أو معدات أمريكية المنشأ هذا النمط من العقوبات يعكس انتقال الصراع من مستوى الرسوم الجمركية إلى مستوى التحكم في سلاسل القيمة التكنولوجية، إذ إن القيود التقنية تمثل مرحلة متقدمة من أدوات الضغط الاقتصادي، كونها تستهدف القدرة الإنتاجية المستقبلية للدولة وليس تجارتها الحالية فقط، وهو ما يفسّر خطورة هذا النوع من العقوبات في إعادة توزيع القوة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل^(٢).

ثانياً: إعادة توطين الصناعات الحساسة

تُعد إعادة توطين الصناعات الحساسة من الأدوات الاستراتيجية الرئيسة التي تعتمد عليها القوى الكبرى في سياق التنافس التكنولوجي الدولي والتي لا تقل شأنًا عن القيود حيث لم يعد التنافس محصوراً في امتلاك التكنولوجيا المتقدمة أو التفوق في البحث العلمي فحسب، بل امتد ليشمل السيطرة على سلاسل القيمة المرتبطة بهذه التكنولوجيا الحيوية، ويعني هذا التوجه إعادة تمركز القدرات الإنتاجية داخل الحدود الوطنية أو ضمن نطاقات جغرافية موثوقة، بهدف تقليل الاعتماد على الأطراف المنافسة وتعزيز الاستقلالية التكنولوجية، وضمان تدفقات الإمداد في القطاعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والصناعات الدفاعية، والتقنيات الحيوية، إذ يمثل التحكم في مراحل الإنتاج الحساسة ضماناً لموقع القوة والتفوق الصناعي والسياسي^(٣).

(١) صراع الزعامة بين واشنطن وبكين تحسمه رقائق إلكترونية تصنعها تايوان، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية مقال منشور على الرابط التالي:

<https://rawabetcenter.com/archives/160129> ١٦٠١٢٩

(٢) هاله سالم خلف محمد، الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد، مجلة اتجاهات جديدة سياسية، المجلد الثامن، عدد ٣٢، أيلول، المركز الديمقراطي العربي، ص ١٤٨.

(٣) فلاح خلف علي، دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ١٤، عدد ٥٠٠، ٣١/ تشرين الأول، عام ٢٠٢٠.

إن من بين الدول التي لجأت الى دعم تصنيع أشباه الموصلات محلياً لعام ٢٠٢٢ هي الولايات المتحدة، فقد ركزت على حوافز مالية ضخمة واستثمارات بحثية وتقنية، بهدف تقليص الاعتماد على شرق آسيا، ولاسيما تايوان وكوريا الجنوبية، وذلك ربط التصنيع المحلي مع القيود التصديرية على بعض التقنيات المتقدمة الموجهة إلى الصين، وفي المقابل، تبنّت الصين استراتيجية الاعتماد الذاتي التكنولوجي ضمن خططها الخمسية، وسعت لتعزيز قدراتها في تصنيع الرقائق الإلكترونية والبرمجيات والذكاء الاصطناعي، بما يتيح لها الحفاظ على مرونتها في مواجهة القيود الغربية وفرض قيود اختيارية على التكنولوجيات الحيوية^(١).

ولا يقتصر هذا التوجّه على الولايات المتحدة والصين، إنما امتدّ ليشمل الاتحاد الأوروبي، والذي بدوره أطلق مبادرات لتعزيز ما يسمى بالسيادة التكنولوجية الأوروبية، وركز على إنشاء مصانع متقدمة محلياً في مجالات الرقائق والطاقة المتجددة والبطاريات، ضمن برامج دعم مالي وتشريعي، لتقليل الاعتماد على الموردين الآسيويين ورفع مستوى الاستقلالية التكنولوجية في مواجهة تقلبات النظام الدولي اذ يعكس هذا التوجه تحولاً في منهجية العولمة الصناعية، حين تتحوّل القرارات الاقتصادية من نموذج الكفاءة القصوى إلى نموذج يوازن بين الكفاءة والأمن، مما يستدعي من الدول الاستعداد لتحمل تكاليف إنتاج أعلى مقابل ضمان الاستقلالية والسيطرة على التقنيات الحيوية، ويؤكد عودة الدولة كعنصر محوري في توجيه النشاط الصناعي بعد عقود من الاعتماد على آليات السوق الحرة^(٢)، غير أن إعادة توطين الصناعات الحساسة تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية والبحث العلمي والموارد البشرية، فضلاً عن تأمين المواد الخام التي قد تكون متركزة جغرافياً في دول أخرى، ولهذا السبب، تميل بعض الدول إلى تبني نموذج إعادة التوطين الانتقائي، الذي يركّز على المراحل الأكثر حساسية في سلسلة الإنتاج، مع الإبقاء على الانفتاح التجاري في المراحل الأقل استراتيجية، ما يسمح بموازنة الأمن الصناعي مع الاستفادة من الكفاءة الاقتصادية العالمية وفي سياق هذا التنافس، تتكامل سياسات إعادة التوطين مع أدوات أخرى مثل القيود التصديرية، والعقوبات التقنية، والرقابة على الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية، لتشكيل منظومة شاملة تهدف إلى إعادة رسم الخريطة الصناعية والتكنولوجية العالمية وفق معايير القوة والنفوذ^(٣).

ووفق ذلك يمكن النظر إلى إعادة توطين الصناعات الحساسة ليس كسياسة اقتصادية داخلية فقط، بل كأداة مركزية في إدارة الصراع الدولي على التكنولوجيا، فقد توفّر للقوى الكبرى القدرة على بناء حصون صناعية وطنية تحميها من الضغوط الخارجية وتمكنها من فرض شروطها على النظام الدولي، ومع التسارع المتواصل للابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والتقنيات الحيوية، سيستمر توطين الصناعات الحساسة كعنصر حاسم في تحديد مواقع القوة العالمية والسيطرة على مستقبل التكنولوجي^(٤).

(1) Henry Farrell and Abraham L. Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion," *International Security* 44, no. 1 (2019): 42–79.

(٢) علي عبدالحسين، أزمة سلاسل التوريد العالمية بعد جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٢٩ (٢٠٢٢)، ص ١٠١.

(3) Pol Antras, De-Globalisation? Global Value Chains in the Post-COVID-19 Age, NBER Working Paper No

:<https://www.nber.org/papers/w28115>

(4) Karlmontevirgen, what is reshoring , and why are American companies shifting toward it , globalization in reverse ? deglobalization , Available at the following link:

<https://direct.mit.edu/isec/article/44/1/42/12237/Weaponized-Interdependence-How-Global-Economic>

ثالثاً: التحالفات التكنولوجية وانعكاسات التنافس التكنولوجي على النظام الدولي والدول النامية

تعد التكنولوجيا عاملاً محورياً في إعادة تشكيل النظام الدولي، كونها وسيلة استراتيجية لبناء تحالفات جديدة تُعيد توزيع مراكز النفوذ بين الدول وليس أداة اقتصادية أو عسكرية فحسب، وهذه التحالفات تمثل آليات تعاون بين دول أو جهات متعددة تهدف إلى تنسيق السياسات التقنية، تبادل المعرفة، وإدارة الوصول إلى الموارد والابتكارات الحيوية، بما يتجاوز التحالفات التقليدية العسكرية أو الاقتصادية المستخدمة في القرنين الماضيين، وفي سياق التنافس المتصاعد بين القوى الكبرى، كالولايات المتحدة والصين، تظهر التحالفات التكنولوجية على رأس أدوات الصراع في السيادة الرقمية والاقتصادية، مما يخلق ديناميات جديدة في بنية النظام الدولي تتراوح بين المنافسة والتحالف المشترك لتحقيق منافع استراتيجية^(١).

يظهر جلياً أثر التنافس التكنولوجي عبر دفع القوى الكبرى إلى تشكيل مجموعات تكنولوجية متعددة الأطراف، تميز نفسها عن التحالفات التقليدية وذلك بتركيزها على القضايا الرقمية والابتكار التكنولوجي المتقدم بدلاً من الأهداف الأمنية البحتة، فإن الولايات المتحدة عملت عبر ما يُعرف بـ التحالفات الرقمية digital (coalitions) والتي تشمل مبادرات مثل مجموعة (Chip4)* ومجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز التعاون في سلاسل توريد التكنولوجيا المتقدمة، بوضع معايير موحدة، وتنسيق الردود على المنافسة الصينية في مجالات مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، وتشتمل هذه التحالفات على أعضاء من اليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي وغيرها، وتُظهر عن طريقها مدى توجّه الدول إلى بناء شبكات متعددة الأطراف للتنافس بشكل جماعي في الساحة التقنية العالمية بدلاً من المنافسة الفردية^(٢).

إنّ العلاقات بين الدول وتوزيع القوة على مستوى عالمي تتغير طبيعة وفق ما تعكسه التحالفات التكنولوجية ومدى تأثيرها على النظام الدولي، فلم تعد هذه التحالفات تُبنى على القرب الجغرافي أو المصالح الأمنية التقليدية فقط، بل أصبحت تعتمد على درجة التكامل التكنولوجي ومستوى الاعتماد على موارد ومعرفة متقدمة، ويتسبب هذا التحول في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، لدرجة تتبلور معها مراكز نفوذ تقنية متعددة، ما يضع الدول النامية أمام تحديات وفرص في آن واحد، فمن جانب، قد تفتح هذه التحالفات قنوات جديدة للتعاون التكنولوجي ونقل المعرفة، مما يسهم في تطوير قدرات الدول ذات الأنظمة الصناعية الناشئة، ومن جانب آخر، قد تؤدي التحالفات إلى استقطاب النظام الدولي إلى مجموعات متنافسة، مما يوسع من فجوة عدم المساواة التقنية بين الدول المتقدمة والنامية ويضع الأخيرة أمام خيارات صعبة تتعلق بالانضمام إلى أحد المعسكرين أو السعي لتحقيق استقلال تقني محدود^(٣).

(1) Xinghua Liu , Coalition Building and Sino-US Competition in the Digital Era , The Chinese Journal of , International Politics 17, no. 4 (2024).

(*) تهدف هذه المجموعة الى تعزيز امن سلاسل توريد اشباه الموصلات وتصدير التكنولوجيا المتقدمة وحماية الملكية الفكرية ، اذ تضم الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان . للمزيد ينظر: <https://iasexampportal.com/the-gist/pib-what-is-the-chip-4-alliance>

(2) John minnich, trump, us- china a competition, and the future of technology transfer, Article published at the following link

https://link.springer.com/article/10.1007/s-٠٢٥-٤٣٥٠٨00125-9?utm_source=chatgpt.com

(٣) زينة مالك عربي، اثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وامريكا على مستقبل النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أما على مستوى الدول النامية، فقد تبرز آثار التنافس والتحالفات التكنولوجية في أبعاد رئيسة عدة منها أولاً، يمكن أن تُسهم الديناميات التنافسية بين القوى الكبرى في دفع تدفقات التكنولوجيا والاستثمارات إلى تلك الدول كجزء من استراتيجيات إشراكها في شبكات القيمة العالمية، مما يتيح فرصاً للتنمية الاقتصادية والتحول الصناعي كما أنّ التنافس المتواصل بين الولايات المتحدة والصين يمكن أن يُحدث نوافذ للتعاون التكنولوجي مع الدول النامية عن طريق بعض أدوات السياسة التجارية وتدفقات التكنولوجيا، بما يمكن أن يعود بالفائدة على عملية تنمية القدرات التقنية في تلك الدول، وعلى الرغم من تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في الاندماج في هذه التحالفات التكنولوجية بسبب الفجوة التكنولوجية وعدم التكافؤ في الموارد والقدرات البحثية، حيث غالباً ما تتحكم الدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات في التكنولوجيا الحيوية، إذ يتضح في مجال التنمية التكنولوجية أن الاختلاف في إنتاج المعرفة والقدرة على الابتكار يؤدي إلى تكوين مجموعات تكنولوجية متباينة، مما يحدّ من فرص الدول النامية نحو الاسهام الفعّال في سلاسل التكنولوجيا المتقدمة دون سياسات مؤسسية قوية ونقل تكنولوجيا مستدام^(١).

الى جانب ذلك، تؤدي تحالفات القيم والمعايير الرقمية دوراً مهماً في التأثير على النظام الدولي، إذ تستخدم القوى الكبرى التحالفات التقنية لتعزيز نماذج حوكمة التكنولوجيا حول القيم التي ترغب في نشرها، كديمقراطية وحرية الإنترنت، في مقابل نماذج أخرى تسعى إلى التحكم والسيطرة المركزية، وقد أثار هذا التباين في الأيديولوجيات التقنية جدلاً واسعاً حول المستقبل التنظيمي للتكنولوجيا العالمية، وما إذا كانت التحالفات التقنية ستقود إلى نظام دولي أكثر تقسيماً وتباعداً في السياسات الخاصة بالإنترنت، البيانات، والذكاء الاصطناعي بناءً على ذلك، يمكن القول أنّ التحالفات التكنولوجية أصبحت إحدى أهم أدوات الإدارة الاستراتيجية في عصر التنافس التكنولوجي، فلم تعد الوسائل التقليدية للتحالف كافية لمواجهة التحديات الجديدة المتصلة بالرقمنة والابتكار، بل أثّرت هذه التحالفات بعمق في شكل العلاقات الدولية، من إعادة بناء التحالفات العسكرية والاقتصادية على أساس تقني، إلى خلق فرص وتحديات جديدة للدول النامية، التي باتت مضطرة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في سياق نظام دولي متغير بقيادة متغيرات التكنولوجيا والتحالفات القائمة عليها^(٢).

(١) رائد فاضل جويد، التكنولوجيا في البلدان النامية بين النقل وسياسة التوطين، مجلة كلية الامام الجامعة، القانون - الادارة، العلوم السياسية واللغة العربية، مجلد ١، عدد ٥، ٢٠٢١.

(2) Diwany, xuefengshao, research on the impact of digital transformation on the production efficiency of manufacturing enterprises: institution based analysis of the shold effect international review of economics and finance, volume91, march, 2024.

كذلك، فإنّ لتحالفات القيم والمعايير الرقمية دور مهم في التأثير على النظام الدولي، كون القوى الكبرى تتخذ من التحالفات التقنية أداة لتعزيز نماذج حوكمة التكنولوجيا حول قيم كالديمقراطية وحرية التعامل مع الانترنت تهتم بنشرها مقارنة بنماذج تسعى فيهل للتحكم والسيطرة، وهوما أثار جدلاً واسعاً حول المستقبل التنظيمي للتكنولوجيا العالمية، وما إذا كانت التحالفات التقنية ستقود إلى نظام دولي أكثر تقسيماً وتباعداً في السياسات الخاصة بالإنترنت، البيانات، والذكاء الاصطناعي، ووفقاً لذلك فإنّ التحالفات التكنولوجية هي إحدى أدوات الإدارة الاستراتيجية في عصر التنافس التكنولوجي، إذ لم تعد الوسائل التقليدية للتحالف كافية لمواجهة التحديات الجديدة المتصلة بالرقمنة والابتكار، وقد أثّرت هذه التحالفات بعمق في شكل العلاقات الدولية، من إعادة بناء التحالفات العسكرية والاقتصادية على أساس تقني، إلى خلق فرص وتحديات جديدة للدول النامية، التي باتت مضطرة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها في سياق نظام دولي متغير بقيادة متغيرات التكنولوجيا والتحالفات القائمة عليها، ورغم الطابع الحاسم للتكنولوجيا بوصفها أداة للهيمنة الاقتصادية، إلا أن هذا الدور لا يخلو من حدود وتحديات، إذ إن الاعتماد المتبادل في سلاسل القيمة التكنولوجية يحد من قدرة أي دولة على تحقيق هيمنة مطلقة، في ظل تشابك الإنتاج العالمي وتعقيد شبكات الابتكار، وأنّ انتشار التكنولوجيا وتزايد قدرات الدول الصاعدة يسهم في تقويض الاحتكار التكنولوجي تدريجياً، الأمر الذي يعزز من احتمالات التعددية في مراكز القوة التكنولوجية، نتيجة لذلك فإنّ الهيمنة التكنولوجية في النظام الدولي المعاصر تتسم بكونها هيمنة نسبية ومتغيرة، وليست مطلقة، وهو ما يعكس طبيعة التوازنات الديناميكية في الاقتصاد السياسي الدولي.

المطلب الثالث

السيناريوهات المحتملة لإعادة توزيع القوة الاقتصادية العالمية في عصر التنافس التكنولوجي

يشهد النظام الاقتصادي الدولي في العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة، نتيجة التسارع الكبير في الابتكار التكنولوجي، ولا سيما في مجالات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تعريف مصادر القوة الاقتصادية في النظام الدولي، فلم تعد القوة الاقتصادية تعتمد على الموارد الطبيعية أو القدرات الصناعية التقليدية فقط، بل تعدت إلى امتلاك المعرفة التكنولوجية والقدرة على الابتكار والتحكم في سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بالصناعات المتقدمة، إذ إنّ التكنولوجيا وما وصلت إليه من محددات القوة الاقتصادية العالمية، بالنسبة للدول التي تمتلك قدرات التعامل معها منحها ميزة تنافسية كبيرة في الاقتصاد العالمي، فالدول التي تتمكن من تطوير الابتكار التكنولوجي والتحكم في الصناعات الاستراتيجية مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية تكون أكثر قدرة على تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في النظام الدولي^(١)، وقد أدى هذا التحول إلى تصاعد التنافس التكنولوجي بين القوى الاقتصادية الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين فكل منهما يسعى لتعزيز قدراته في القطاعات التكنولوجية المتقدمة، يُنظر إلى هذا التنافس بوصفه أحد أهم العوامل التي قد تُسهم في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية، وفي ضوء هذه التحولات يمكن الاعتداد بمجموعة من السيناريوهات المحتملة يمكن أن تحدد طبيعة توزيع القوة الاقتصادية العالمية في عصر التنافس التكنولوجي، والتي نوجزها بالآتي:

أولاً: سيناريو استمرار الهيمنة التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة

ويُبنى على افتراض استمرار تفوق الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة في قيادة الابتكار التكنولوجي العالمي، ويعتمد هذا الاحتمال على امتلاك هذه الدول منظومات متكاملة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فضلاً عن سيطرتها في الشركات التكنولوجية الكبرى التي تؤدي دوراً محورياً في الاقتصاد الرقمي العالمي، كما أن هذه الدول المتقدمة تستثمر بشكل كبير في البحث العلمي والتطوير، الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر على تطوير التقنيات المتقدمة وتعزيز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، وتشير بعض الدراسات إلى أن السيطرة على التكنولوجيا المتقدمة تمكّن الدول من تعزيز نفوذها الاقتصادي العالمي عبر التحكم في سلاسل القيمة العالمية وتحديد المعايير التقنية التي تحكم الأسواق الدولية^(٢)، وفي حال تحقق هذا السيناريو فمن المرجح أن يستمر النظام الاقتصادي العالمي في الحفاظ على قدر من الهيمنة التكنولوجية للدول الصناعية الكبرى، وهو ما قد يؤدي إلى استمرار الفجوة التكنولوجية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية.

(١) شذا خليل، اقتصاد ما بعد الاستقرار: من يقود العالم في عصر الذكاء الاصطناعي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

(2) Robert Gilpin, Global Political Economy: Understanding the International Economic Order (Princeton: Princeton University Press, 2001)

ثانياً: سيناريو التعددية التكنولوجية القطبية

يفترض هذا السيناريو انتقال النظام الاقتصادي الدولي نحو نمط أكثر تعددية، فقد تتوزع مراكز القوة التكنولوجية بين عدد من القوى الاقتصادية الكبرى، ويعتمد ذلك على الارتفاع المتسارع لبعض الاقتصادات الناشئة، ولاسيما الصين، التي تمكنت في السنوات الأخيرة من تعزيز قدراتها في مجالات الابتكار التكنولوجي والصناعات الرقمية، كما شهدت في العقدين الأخيرين زيادة ملحوظة في استثماراتها في البحث والتطوير، كما وحقت تقدماً كبيراً في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات الرقمية، وتشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أن هذا التقدم قد يسهم في تعزيز مكانة الصين كأحد الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد التكنولوجي العالمي⁽¹⁾، ومن ثم فإن استمرار هذا الاتجاه قد يؤدي إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب التكنولوجية، تتوزع فيه مراكز الابتكار بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وبعض الاقتصادات الآسيوية المتقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية، وقد يسهم هذا السيناريو في تحقيق قدر أكبر من التوازن في توزيع القوة الاقتصادية العالمية، لكنه قد يؤدي إلى تصاعد المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى في مجالات التكنولوجيا المتقدمة أيضاً.

ثالثاً: سيناريو الانقسام التكنولوجي للنظام الاقتصادي العالمي

يفترض هذا السيناريو أن يؤدي التنافس التكنولوجي المتصاعد بين القوى الكبرى إلى انقسام النظام الاقتصادي العالمي إلى كتل تكنولوجية متنافسة، ففي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الدول الكبرى بدأت بعض الدول إعادة تنظيم سلاسل التوريد العالمية، وتقليل اعتمادها على المنافسين الاستراتيجيين، ولاسيما في الصناعات الحساسة كأشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية وهوما أدى إلى بروز اتجاه متزايد نحو إعادة توطين الصناعات الاستراتيجية أو نقل بعض الأنشطة الصناعية إلى دول حليفة أو قريبة جغرافياً بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية، وتشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن استمرار هذا الاتجاه قد يؤدي إلى ظهور منظومات تكنولوجية منفصلة تقودها قوى مختلفة، الأمر الذي قد ينتج عنه تقليص درجة الترابط في الاقتصاد العالمي وظهور أنماط جديدة من المنافسة الاقتصادية بين الكتل التكنولوجية الكبرى⁽²⁾، وفي مثل هذا السيناريو قد تجد كثيراً من الدول النامية نفسها مضطرة إلى الاصطفاف مع إحدى هذه المنظومات التكنولوجية، وهوما قد يؤثر في خياراتها الاقتصادية والتكنولوجية المستقبلية، كما يحدّ من قدرتها على تحقيق استقلالية في سياساتها التنموية.

في ضوء ما تقدّم، أنّ تحقق هذه السيناريوهات يستند على مجموعة من المحددات الأساسية، أهمها حجم الاستثمار في البحث والتطوير، وطبيعة السياسات الصناعية والتكنولوجية، ومستوى التعاون أو الصراع بين القوى الكبرى، فسيناريو الهيمنة التكنولوجية يرتبط بقدرة الدولة في الحفاظ على تفوقها الابتكاري، وسيناريو التعددية التكنولوجية يتطلب استمرار صعود قوى جديدة قادرة على المنافسة، أما سيناريو الانقسام التكنولوجي فيرتبط بتصاعد النزعات الحمائية والتوترات الجيوسياسية، ومن ذلك فأن انعكاسات هذه السيناريوهات على الدول النامية، إذ يمنحها سيناريو التعددية فرصاً أكثر للاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن جانب آخر فأن سيناريو الانقسام يؤدي إلى تقييد خياراتها التنموية وإخضاعها لاصطفافات تكنولوجية قسرية.

(1) Technology and Innovation Report 2025 'Inclusive Artificial Intelligence for Development ' , Available at the following link : https://unctad.org/system/files/official-document/tir2025ch1_en.pdf

(2) Geopolitical risks in technology supply chain, sia partners , Available at the following link: https://www.sia-partners.com/system/files/document_download/file/2025-03/Geopolitical%20Risks%20in%20Technology%20Supply%20Chain.pdf

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم، يتّضح أنّ النظام الاقتصادي الدولي يشهد تحولات جوهرية، نتيجة التقدم التكنولوجي المتسارع، وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى على امتلاك التقنيات المتقدمة، وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل موازين القوة الاقتصادية العالمية، حتى أصبحت التكنولوجيا والابتكار والمعرفة من أهم محددات القوة في النظام الدولي المعاصر، ووفق ذلك يتضح أنّ هذا التنافس التكنولوجي لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية، الأمر الذي يعكس طبيعة التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، وفي هذا السياق، فإن قدرة الدول على التكيف مع هذه التحولات واستثمار الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي ستحدد إلى حد كبير موقعها في النظام الاقتصادي العالمي مستقبلاً، ومن ثم فإن تبني سياسات اقتصادية وتكنولوجية فاعلة يمثل ضرورة استراتيجية للدول الساعية إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية في ظل عالم يتجه بشكل متزايد نحو اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

١. احمد عبدالفتاح عطية، التنافس التكنولوجي ودوره في تغيرات النظام الدولي للفترة (٢٠٠١ - ٢٠٢٥)، مجلة ابداع في الآداب والدراسات السابقة والانسانية العامة، مقال متاح على الرابط التالي:
<https://www.researchgate.net/publication/39397724798>
[altnafs altknwlwly wdwrh fy tghyrat alnzam aldwlly drast halt altnafs alsynv
alamryky fy alfttr mn am 2001 aly am 2025m](https://www.researchgate.net/publication/39397724798)
٢. احمد عبدالونيس، مدحت ايوب، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨.
٣. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢١: البيانات من أجل حياة أفضل (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٢١)، النسخة العربية الرسمية، متاح على الرابط التالي:
<https://www.albankaldawli.org/libs/granite/core/content/login.html?resource>
٤. دافيد بوناجليا وساشا وونش، المدفوعات عبر الحدود لاستخدام الملكية الفكرية، مقال منشور على الرابط التالي:
<https://www.wipo.int/ar/web/global-innovation-index/w/blogs/2023/cross-border-payments>
٥. رائد فاضل جويد، التكنولوجيا في البلدان النامية بين النقل وسياسة التوطين، مجلة كلية الامام الجامعة، القانون - الادارة، العلوم السياسية واللغة العربية، مجلد ١، عدد ٥، ٢٠٢١.
٦. رغد فوزي الطائي، الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، عدد (١٠)، ٢٠٠٨.
٧. زينة مالك عربي، اثر التنافس التكنولوجي ما بين الصين وامريكا على مستقبل النظام الدولي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
٨. شذا خليل، اقتصاد ما بعد الاستقرار: من يقود العالم في عصر الذكاء الاصطناعي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
٩. صراع الزعامة بين واشنطن وبكين تحسمه رقائق إلكترونية تصنعها تايوان، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية مقال منشور على الرابط التالي:
<https://rawabetcenter.com/archives/160129>
١٠. عبدالحميد عبدالمجيد، اقتصاد المعرفة ودوره في إعادة تشكيل القدرة التنافسية للدول، مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، العدد ١٢ (٢٠٢٢).
١١. علة مراد، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة - دراسة نظرية تحليلية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة، قطر، ٢٠١١، ص ٢.
١٢. علي عبدالحسين، أزمة سلاسل التوريد العالمية بعد جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٢٩ (٢٠٢٢)، ص ١٠١.
١٣. فلاح خلف علي، دور السياسة الصناعية في التنويع والتحول الهيكلي في البلدان العربية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد ١٤، عدد ٥٠٠، ٣١/ تشرين الاول، عام ٢٠٢٠.
١٤. كريم زرمان، حرنان نجوى، اهمية اقتصاد المعرفة في عصر تكنولوجيا المعلومات مؤشرات ومنهجية قياسه، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد الرابع، العدد (١٢) أبريل ٢٠٢٠، ص ٧٦-٧٧.
١٥. منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية ٢٠٢٠: السياسات الحكومية والتجارة في عصر الجائحة (جنيف: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٢٠)، النسخة العربية متاح على الرابط التالي:
https://www.wto.org/error/error_404.htm
١٦. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سياسات الاقتصاد الرقمي، تقارير مترجمة إلى العربية ضمن منشورات المنظمة، متاح على الرابط التالي:
<https://www.oecd.org/en/regions/middle-east-and-north-africa.html>

تحديث التكنولوجيا الأمنية والعسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣ (الواقع، التحديات، الفرص) م.د عبد الرحمن محمد عيسى

الملخص

يعالج هذا البحث التحول البنيوي الذي تشهده المنظومة الأمنية والعسكرية في العراق في ظل الانتقال نحو بيئة أمنية رقمية تتجاوز منطق القوة التقليدية إلى إدارة المعرفة والبيانات، إذ يكشف التحليل أن إدخال التكنولوجيا لم يكن كافياً بذاته لإنتاج تفوق عملياتي مستقر، بسبب غياب التكامل بين مكونات المنظومة وضعف الربط بين البنى التقنية والقدرات البشرية والتنظيمية، كما يبرز البحث أن التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص الوسائل بقدر ما يتمثل في محدودية القدرة على توظيفها ضمن إطار شبكي موحد قادر على إنتاج قرار سريع ودقيق، وفي مقابل ذلك يحدد البحث مسارات تحول ممكنة تركز على إعادة بناء العلاقة بين التكنولوجيا والمؤسسة من خلال توحيد الأنظمة، وتطوير الكفاءات، وتعزيز الاستقلالية التقنية، بما يسمح بالانتقال من نمط أمني قائم على الاستجابة إلى نموذج أكثر قدرة على التوقع والتكيف.

Abstract

This study explores the structural transformation of Iraq's security and military system within an increasingly digital security environment that prioritizes data and knowledge over conventional power. The analysis reveals that the mere introduction of advanced technologies has not resulted in sustainable operational superiority, primarily due to the lack of integration between technical systems, human capabilities, and institutional frameworks. The core challenge lies not in the absence of tools, but in the limited capacity to employ them within a unified, network-centric structure capable of generating rapid and accurate decision-making. In response, the study outlines potential transformation pathways focused on aligning technology with institutional capacity through system integration, human capital development, and enhanced technological autonomy, enabling a shift from reactive security practices toward a more adaptive and predictive security model.

الكلمات المفتاحية: (التكنولوجيا الأمنية، التحول الرقمي، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، العراق)

المقدمة

تشهد البيئة الأمنية المعاصرة تحولات عميقة أعادت تعريف مفهوم القوة من الاعتماد على الوسائل التقليدية إلى منظومات رقمية مترابطة تقوم على إدارة البيانات والاتصالات الذكية والاستخبارات التقنية، وفي هذا السياق يواجه العراق تحدياً مركباً يتمثل في الانتقال من نموذج أمني تشكّل في ظل ظروف عدم الاستقرار بعد عام ٢٠٠٣ إلى نموذج أكثر تطوراً يستجيب لمتطلبات الأمن التكنولوجي، إذ لم يعد التهديد مقتصرًا على المواجهات المباشرة، وإنما امتد ليشمل الفضاء السيبراني وحروب المعلومات والطائرات المسيّرة والأنظمة المؤتمتة، وهو ما فرض على المؤسسات الأمنية إعادة بناء بنيتها التكنولوجية وتحديث أدواتها وأساليب عملها، إلا أن هذا التحول لم يكن متوازناً، حيث ترافق إدخال التكنولوجيا مع فجوات في التكامل والقدرات البشرية والتنظيم المؤسسي، مما جعل المنظومة الأمنية في حالة انتقال مستمر بين نمطين، أحدهما تقليدي قائم على الخبرة الميدانية، والآخر حديث يعتمد على التحليل الرقمي والأنظمة الذكية.

وفي ضوء هذا الواقع، يبرز موضوع تحديث التكنولوجيا الأمنية والعسكرية في العراق بوصفه إشكالية تحليلية تتداخل فيها الأبعاد التقنية والبشرية والمؤسسية، إذ لا يكفي امتلاك الوسائل التكنولوجية لتحقيق التفوق ما لم تقترن بقدرة على إدارتها ضمن إطار استراتيجي متكامل، كما أن التحديات التي تواجه العراق لا تنفصل عن السياق الإقليمي والدولي الذي يشهد سباقاً متسارعاً في توظيف الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في المجال العسكري، الأمر الذي يجعل من دراسة الواقع والتحديات والفرص ضرورة لفهم موقع العراق ضمن هذا التحول، وتحديد المسارات الممكنة لتعزيز استقلاله التكنولوجي وبناء منظومة أمنية قادرة على التكيف مع التهديدات المتغيرة، ومن ثم فإن هذا البحث يسعى إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة تربط بين الواقع القائم وآفاق التطوير المستقبلية في ضوء الإمكانيات المتاحة والقيود البنيوية.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يعالج أحد أهم مرتكزات الأمن الوطني المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة وتأثيرها في كفاءة الأداء الأمني، كما يساهم في تقديم رؤية تحليلية تساعد صناع القرار على فهم التحديات ووضع سياسات تطوير واقعية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واقع التكنولوجيا الأمنية والعسكرية في العراق وتحديد نقاط القوة والضعف في بنيتها الحالية، كما يسعى إلى استشراف الفرص المستقبلية واقتراح مسارات عملية لتطوير المنظومة الأمنية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول مدى قدرة المؤسسات الأمنية العراقية على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بفاعلية، وكيف يمكن تجاوز التحديات البنيوية والبشرية لتحقيق تكامل تكنولوجي يعزز الأمن الوطني.

فرضية البحث

يفترض البحث أن تطوير التكنولوجيا الأمنية في العراق يتوقف على تكامل العوامل التقنية والبشرية والمؤسسية ضمن إطار استراتيجي موحد، كما يفترض أن غياب هذا التكامل يؤدي إلى بقاء التكنولوجيا دون استثمار فعلي في تحقيق التفوق الأمني.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة واقع التكنولوجيا الأمنية والعسكرية وتفكيك عناصرها الأساسية، كما يوظف المنهج الوصفي لتشخيص التحديات واستشراف الفرص والسياسات المستقبلية المناسبة.

هيكلية البحث

تقوم هيكلية هذا البحث على أربعة محاور مترابطة تبدأ بتحليل بنية التكنولوجيا الأمنية في العراق من حيث البنى الرقمية والاتصالات والاستخبارات والتسليح، ثم تنتقل إلى دراسة واقع القدرات البشرية والمؤسسية بما يشمل الكفاءات والتدريب والتنسيق البحثي، يلي ذلك تناول التحديات التكنولوجية على المستويين التشغيلي والبنوي مثل ضعف القيادة والسيطرة والتهديدات السيبرانية وتعدد مصادر التسليح، وأخيراً يستعرض البحث الفرص والسياسات المستقبلية المرتبطة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتصنيع العسكري، مع طرح سياسات تطويرية تهدف إلى بناء منظومة أمنية متكاملة قائمة على التكنولوجيا والمعرفة.

أولاً: بنية التكنولوجيا الأمنية في العراق

تُعد بنية التكنولوجيا الأمنية الإطار الذي تُبنى عليه كفاءة العمل الأمني وتكامل عملياته، ومن ثم فإن فهم مكوناتها يقود إلى الانتقال نحو تحليل القدرات البشرية والمؤسسية التي تدير هذه البنية، وتبرز بنية التكنولوجيا الأمنية في العراق من خلال الآتي:

١. واقع البنى التحتية الرقمية والاتصالات العسكرية

تُظهر البنى التحتية الرقمية والاتصالات العسكرية في العراق مساراً انتقالياً تشكّل بعد انهيار منظومات القيادة والسيطرة عقب عام ٢٠٠٣، حيث أدى غياب الشبكات المؤمنة إلى خلل في التنسيق العملياتي ظهر بوضوح خلال مواجهة الجماعات المسلحة، ومع بدء عمليات إعادة البناء بعد ٢٠١٤ تم تطوير شبكات اتصال تربط المستويات القيادية بالميدان وتعزز تدفق المعلومات، إلا أن هذا التطور بقي جزئياً ولم يتحول إلى منظومة متكاملة قادرة على إنتاج صورة عملياتية موحدة، إذ ما تزال بعض الوحدات تعمل ضمن بيئات اتصال متفاوتة، مما يضعف سرعة نقل البيانات ويحد من كفاءة اتخاذ القرار في الزمن الحقيقي^(١)، ويتجسد الخلل البنوي في اعتماد المؤسسة العسكرية على منظومات مستوردة متعددة المصادر، وهو ما أوجد بيئة تقنية غير متجانسة تفقر إلى معيار موحد للتشغيل والتكامل، كما أن عدم الإحاطة الكاملة بالبنى البرمجية لهذه الأنظمة يقيّد القدرة على إدارتها وصيانتها ويجعلها عرضة للاختراق أو الأعطال المعقدة، وبإضافة إلى ذلك ضعف التكامل بين شبكات الاتصال المختلفة وصعوبة دمجها ضمن إطار قيادة وسيطرة موحدة، وفي المقابل ظهرت محاولات لبناء مراكز بيانات وطنية تهدف إلى دعم تحليل المعلومات العسكرية والاستخبارية، إلا أنها ما تزال محدودة التأثير بسبب نقص الكفاءات التقنية وضعف الحماية السيبرانية وعدم اكتمال الربط بينها وبين الوحدات الميدانية^(٢).

(١) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٤٠.

(٢) زهير خضير عباس الزبيدي، ظفر عبد مطر التميمي، العراق والأمن السيبراني... الفرص والتحديات، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٥٥.

يعكس هذا الواقع حالة ازدواجية واضحة بين توسع استخدام التقنيات الحديثة وبين استمرار القيود البنيوية التي تعيق فاعليتها، حيث تتداخل مشكلات التمويل والتدريب وتعدد مصادر التجهيز مع غياب رؤية استراتيجية طويلة الأمد لبناء منظومة اتصالات وطنية مستقلة، كما أن البيئة الإقليمية المعقدة تفرض الحاجة إلى شبكات مؤمنة قادرة على مواجهة التشويش والهجمات السيبرانية، الأمر الذي يجعل تطوير هذه البنية مرهوناً بالانتقال نحو نظم رقمية متكاملة تعتمد على التحليل اللحظي والذكاء الاصطناعي وتعزيز القدرات الوطنية في إدارة وتشغيل وصيانة الأنظمة بعيداً عن الاعتماد الخارجي^(١).

٢. واقع أنظمة المعلومات والاستخبارات التقنية

تشكل أنظمة المعلومات والاستخبارات التقنية ركناً حاسماً في إعادة تشكيل الأمن العراقي بعد عام ٢٠١٤، حيث أظهرت معارك تحرير الموصل والأنبار أن التفوق العملياتي بات يعتمد على سرعة تحليل البيانات ودقة المعلومات اللحظية، وقد أسهمت تقنيات مثل الطائرات المسييرة وأنظمة المراقبة الحرارية في تقليص زمن الاستجابة وتحسين الاستهداف^(٢)، إذ أن جزءاً كبيراً من الضربات الدقيقة خلال عمليات التحرير اعتمدت على معلومات جوية رقمية وتحليل اتصالات مشفرة، إلا أن هذا التطور ظل محدوداً بسبب غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة، حيث تعمل الأجهزة الأمنية ضمن منظومات منفصلة، الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجية الجهد وتأخير تداول المعلومات^(٣).

كما أن الاعتماد على أنظمة مستوردة من الولايات المتحدة ودول أخرى جعل جزءاً من هذه التقنيات خارج السيطرة التشغيلية الكاملة للكوادر العراقية، وفي الجانب البشري تظهر فجوة واضحة، إذ لا تتجاوز نسبة المختصين في مجالات تحليل البيانات والأمن السيبراني مستويات محدودة مقارنة بحجم المؤسسات الأمنية، وهو ما انعكس في صعوبة استثمار الكم الهائل من البيانات التي وفرتها الطائرات المسييرة خلال الحرب على داعش، كما أن استمرار استخدام أنظمة قديمة تعود إلى ما قبل ٢٠٠٣ إلى جانب الأنظمة الحديثة خلق بيئة تقنية غير متجانسة يصعب دمجها^(٤). ويضاف إلى ذلك ضعف الحماية السيبرانية في ظل تصاعد الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنى الأمنية في المنطقة، وفي مقابل هذه التحديات تبرز مؤشرات تقدم من خلال تطوير بعض الأجهزة لقدرات التحليل الرقمي والتعاون مع شركاء دوليين، إلا أن الفجوة بين طبيعة التهديدات مثل الطائرات المسييرة الهجومية والهجمات السيبرانية وبين القدرات التقنية المتاحة ما زالت قائمة، مما يجعل الحاجة ملحة لإصلاح هيكلية شامل يقوم على توحيد قواعد البيانات وتطوير القدرات البشرية واعتماد أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على توفير إنذار مبكر وتحليل فوري للمخاطر^(٥).

(١) ثابت سلطان محمد، تعزيز استراتيجيات الأمن السيبراني في العراق والدول العربية وموائمتها مع أهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، ملحق العدد ٨٥، ٢٠٢٥، ص ٧٢.

(٢) علاء عبد الخالق، الأمن السيبراني: المبادئ والممارسات لضمان سلامة المعلومات، بغداد، دار السرد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص ٨٨.

(٣) مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٤) محمد منذر جلال، تكنولوجيا الحروب السيبرانية واستراتيجيات المواجهة الدولية، بغداد، دار ومكتبة العدنان، ٢٠٢١، ص ١٠١.

(٥) جمهورية العراق، وزارة الاتصالات، الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني العراقي، بغداد، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، ٢٠٢٢، ص ١٢.

٣. واقع التسليح والتجهيز المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة

يعكس واقع التسليح العسكري في العراق تحولاً تدريجياً من منظومة تقليدية إلى بنية أكثر اعتماداً على التكنولوجيا الحديثة، حيث أدت المواجهة مع التهديدات غير المتماثلة إلى إدخال منظومات متقدمة مثل الطائرات المقاتلة والدبابات الحديثة والطائرات المسيّرة وأنظمة الرصد والمراقبة، إلا أن هذا التحديث بقي جزئياً من حيث القدرة على دمج هذه الوسائط ضمن منظومة عملياتية موحدة، إذ إن تعدد مصادر التسليح بين الولايات المتحدة وروسيا ودول أخرى أوجد بيئة تقنية غير متجانسة تعيق التكامل بين الأنظمة وتضعف التنسيق الميداني، كما أن جزءاً كبيراً من هذه القدرات يرتبط بتكنولوجيا خارجية تتطلب صيانة مستمرة ودعماً فنياً أجنبياً، مما يحد من الاستقلالية التشغيلية ويجعل كفاءة الاستخدام مرهونة بعوامل خارجية، وعلى الرغم من إدخال تقنيات حديثة مثل الطائرات المسيّرة والمركبات الذكية، فإن محدودية التحكم البرمجي والقيود التقنية المفروضة على بعض الأنظمة تقلل من فاعليتها العملية^(١).

وتظهر الفجوات بشكل أوضح في مجالات التجهيز الفردي والدفاع الجوي، حيث لاتزال التقنيات الحديثة مثل أجهزة الرؤية الليلية والاتصالات المتقدمة محصورة في وحدات محددة دون تعميمها على جميع التشكيلات، كما يعاني العراق من ضعف في منظومات الدفاع الجوي الحديثة نتيجة تأخر بناء قدرة وطنية مستقلة واعتماده السابق على التحالف الدولي، في وقت تتزايد فيه تهديدات الطائرات المسيّرة والهجمات الدقيقة في البيئة الإقليمية^(٢)، ويضاف إلى ذلك أن ضعف الصناعات العسكرية الوطنية يجعل الدولة تعتمد بشكل كامل على الاستيراد، وهو ما يفرض كلفة مالية عالية ويحد من القدرة على الصيانة الذاتية والتطوير المحلي، كما أن غياب رؤية استراتيجية متكاملة يربط بين التسليح ومنظومات القيادة والسيطرة والاستخبارات يقلل من العائد العملي للتكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي يجعل تطوير التسليح مرتبطاً بضرورة بناء قاعدة صناعية وطنية وتوحيد مصادر التجهيز وتعزيز نقل التكنولوجيا لضمان تحقيق استقلالية دفاعية مستدامة^(٣).

ثانياً: واقع القدرات البشرية والمؤسسية

تمثل القدرات البشرية والمؤسسية العامل الحاسم في توظيف التكنولوجيا وتحويلها إلى قوة فعلية، وهو ما يفضي إلى استكشاف التحديات التكنولوجية التي تعيق هذا التوظيف في الواقع العملي ويمكن إيجازها بالآتي:

١. مستوى الكفاءات والمهارات التقنية داخل الأجهزة الأمنية

يمثل مستوى الكفاءات والمهارات التقنية داخل الأجهزة الأمنية في العراق عنصراً حاسماً في تحديد كفاءة الأداء الأمني في بيئة تتسم بتصاعد التهديدات الرقمية وتداخلها مع الأنماط التقليدية للصراع، إلا أن الواقع يعكس تبايناً واضحاً بين وحدات تمتلك قدرات تقنية متقدمة نسبياً مثل جهاز مكافحة الإرهاب وبعض تشكيلات الاستخبارات، وأخرى ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الأساليب التقليدية في

(1) Imad Moayed Jasim Al-Marsoumi, Security Sector Reform in Iraq: Past Experiences and Current Realities, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2024, p.57.

(٢) محمد حميد السامرائي، دور التدريب الأمني في رفع كفاءة الأجهزة الأمنية العراقية، مجلة العلوم الأمنية – كلية الشرطة العراقية، المجلد ٥، العدد ٩، ٢٠٢١، ص ٢٨.

(3) United Nations Development Programme (UNDP), Evaluation of the Security Sector Reform (SSR) Programme – Iraq (2015–2018), New York, UNDP, 2019, p.114.

جمع المعلومات وتحليلها، ويرتبط هذا التباين بمرحلة ما بعد ٢٠٠٣ التي لم تشهد إدماجاً مبكراً للتكنولوجيا في العقيدة الأمنية،^(١) فضلاً عن محدودية البرامج التدريبية المتخصصة، أن نسبة محدودة من الكوادر تمتلك القدرة الكاملة على التعامل مع الأنظمة الرقمية المتقدمة، في حين يتركز الجزء الأكبر ضمن فئة المهارات التقليدية أو المتوسطة، وهو ما انعكس ميدانياً خلال الحرب ضد تنظيم داعش عندما واجهت بعض الوحدات صعوبة في استثمار البيانات التي وفرتها الطائرات المسييرة وأنظمة المراقبة الحديثة، كما يظهر نقص واضح في التخصصات الدقيقة مثل الأمن السيبراني وتحليل البيانات نتيجة ضعف التنسيق مع المؤسسات الأكاديمية وقلة الحوافز المهنية^(٢).

ولا يقتصر هذا القصور على المستوى العملي، إذ يمتد إلى البنية القيادية التي ما تزال في كثير من الأحيان تعتمد على أنماط تقليدية في اتخاذ القرار ولا تستفيد بشكل كاف من نظم المعلومات والتحليل الرقمي، مما يضعف القدرة على التخطيط الاستراتيجي والاستجابة السريعة للتهديدات، كما أن غياب ثقافة التحول الرقمي داخل بعض المؤسسات أدى إلى مقاومة التغيير وبطء التكيف مع التقنيات الحديثة، وقد برزت مؤشرات تحسن نسبي بعد عام ٢٠١٤ نتيجة برامج التدريب الدولي والتجارب الميدانية التي فرضت استخدام تقنيات متقدمة مثل الاستشعار الحراري والطائرات المسييرة^(٣)، فضلاً عن دخول جيل جديد من الضباط يمتلك تأهيلاً أكاديمياً أفضل، إلا أن هذا التطور ما زال محدوداً قياساً بطبيعة التهديدات المعاصرة التي باتت تعتمد على أدوات رقمية معقدة حتى لدى الجماعات غير النظامية، الأمر الذي يجعل تطوير الكفاءات التقنية ضرورة استراتيجية تتطلب مشروعاً وطنياً شاملاً يقوم على تحديث التعليم الأمني، واستحداث تخصصات في الأمن الرقمي العسكري، وربط المسار المهني بالمهارات التكنولوجية، وتعزيز بيئة الابتكار داخل المؤسسات الأمنية بما يضمن الانتقال الفعلي نحو نموذج أمني قائم على المعرفة والتكنولوجيا^(٤).

٢. واقع التدريب والتأهيل في المجالات التكنولوجية

يمثل واقع التدريب والتأهيل التكنولوجي في العراق أحد أبرز نقاط الاختلال في منظومة الأمن المعاصر، إذ تكشف الممارسة الفعلية عن فجوة واضحة بين إدخال التكنولوجيا الحديثة وبين القدرة على تشغيلها بكفاءة، ويرتبط ذلك بطبيعة العقيدة التدريبية التي تأسست بعد عام ٢٠٠٣ على أسس تقليدية لم تدمج البعد الرقمي بشكل مبكر، مما أدى إلى بطء تراكم المهارات التقنية داخل المؤسسات الأمنية، وعلى الرغم من وجود مراكز تدريب متعددة فإن معظمها ما زال يعتمد مناهج غير محدثة تفتقر إلى التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية، حيث تركز الدورات على

(1) Olga Oliker et al., Developing Iraq's Security Sector: The Coalition Provisional Authority's Experience, RAND Corporation, Santa Monica, MG-365, 2005, p.7.

(2) Middle East Research Institute (MERI), Modernisation and Reform of Iraqi Security and Armed Forces in Theory and Practice, Erbil, MERI, 2023, p.29.

(3) C. Salamacha, "C4ISRT in an Operational Context," Johns Hopkins APL Technical Digest, Vol.21, No.3, 2000, p.41.

(٤) عبد الأمير الأسدي، التطوير المهني للعاملين في المؤسسات الأمنية العراقية في ظل التحول الرقمي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٢، ٢٠٢٢، ص ٤٣.

التشغيل الأساسي دون بناء فهم عميق للأنظمة المعقدة مثل القيادة والسيطرة أو التحليل الاستخباري الرقمي، كما أن غياب معايير موحدة للتدريب أدى إلى تباين كبير في مستوى الكفاءات بين الوحدات، ويظهر هذا القصور بشكل أوضح في ضعف القدرة على استثمار البيانات التي توفرها الأنظمة الحديثة، وهو ما يعني أن التكنولوجيا المتاحة لا تتحول إلى تفوق عملياتي فعلي بسبب محدودية التأهيل البشري^(١).

وتتعمق هذه الفجوة في المجالات المتقدمة مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، حيث يتطلب التدريب فيها برامج طويلة قائمة على المحاكاة والتجريب العملي، بينما يعتمد الواقع العراقي على دورات قصيرة غالباً ما تكون خارجية وموجهة لعدد محدود من الأفراد، مما يمنع تكوين قاعدة مؤسسية واسعة للخبرة التقنية، كما أن ضعف البنية التحتية التدريبية وغياب المختبرات الرقمية ونقص المدربين المتخصصين يحد من نقل المعرفة وتوطينها، ويضاف إلى ذلك ضعف التنسيق مع الجامعات التي تخرج سنوياً آلاف الطلبة في مجالات تقنية دون دمجهم ضمن مسارات أمنية واضحة، ورغم وجود تحسن نسبي نتيجة الخبرة الميدانية بعد الحرب على داعش وتطور التدريب على الطائرات المسييرة وأنظمة المراقبة، إلا أن هذا التحسن لا يزال غير كاف، الأمر الذي يفرض ضرورة تبني استراتيجية وطنية شاملة تقوم على إنشاء مراكز تدريب متخصصة، واعتماد المحاكاة الرقمية، وربط التدريب بالمسار المهني، بما يضمن بناء قدرات بشرية قادرة على قيادة التحول التكنولوجي في المؤسسة الأمنية^(٢).

٣. واقع التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الأمنية والبحثية

يشكل التنسيق المؤسسي بين المؤسسات الأمنية والبحثية أحد المرتكزات الأساسية لبناء منظومة أمنية حديثة وفعالة، إذ أصبح البحث العلمي جزءاً لا يتجزأ من تطوير القدرات العسكرية وتحديث العقيدة الأمنية وفي العراق، يتسم هذا التنسيق بوجود جهود متفرقة لكنها غير مؤسسية ولا تستند إلى إطار استراتيجي موحد فعلي الرغم من وجود جامعات ومراكز بحثية تمتلك خبرات في مجالات الأمن الرقمي والتحليل السياسي والذكاء الاصطناعي، إلا أن العلاقة بينها وبين المؤسسات الأمنية ما تزال محدودة وغير منتظمة.

وتعود جذور هذا القصور إلى أن معظم المؤسسات الأمنية العراقية لا تمتلك إدارات بحث علمي داخلية قادرة على تحليل التهديدات، أو تصميم حلول تكنولوجية، أو تطوير سياسات أمنية قائمة على البيانات ونتيجة لذلك تحرم هذه المؤسسات من توظيف الخبرات البحثية الهائلة المتاحة على المستوى الوطني كما يغيب إطار تشريعي يلزم المؤسسات الأمنية بالتعاون مع الجامعات، مثلما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة التي تعتمد على نموذج الأمن المبني على المعرفة^(٣).

(١) منى خليل الربيعي، تحليل فجوات المهارات الرقمية في المؤسسات العسكرية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ١٠١.

(2) Ralph D. Thiele, Building C4ISR Capabilities in and for the Gulf, CSS, ETH Zurich, 2013, p.9.

(٣) زيد عدنان العلوان، الأمن السيبراني في العراق: التحديات والجاهزية الوطنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٤٧، ٢٠٢٣، ص ٦٣.

كما أن الجامعات العراقية، رغم امتلاكها قدرات بشرية كبيرة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، لا تقوم بدور فعال في دعم المؤسسات الأمنية بسبب غياب مشاريع بحثية مشتركة، وضعف التمويل، وعدم وجود آليات واضحة لاستثمار البحث العلمي في تطوير الأنظمة الأمنية وفي الوقت نفسه، لانتوفر مبادرات تكامل بين المؤسسات الأمنية ومراكز الأبحاث المستقلة مثل مراكز الدراسات الاستراتيجية التي يمكنها تقديم تحليلات معمقة وبيانات ميدانية تدعم القرار الأمني، وقد حاولت بعض الوزارات الأمنية سد هذه الفجوة عبر توقيع مذكرات تفاهم مع جامعات عراقية، إلا أن هذه المذكرات لم تتحول إلى مشاريع بحثية فعلية ذات تأثير مباشر كما أن التنسيق غالبا ما يكون شخصيا أو مرتبطا بقيادة معينة، وليس جزءا من إطار مؤسسي ثابت وتتعزز هذه المشكلة بفعل العقلية التقليدية لبعض القيادات الأمنية التي لاتزال ترى أن العمل الأمني يجب أن يظل بعيدا عن الأكاديميا، متجاهلة التحولات العالمية التي جعلت البحث العلمي محورا رئيسا في تطوير الأمن القومي^(١).

كما يواجه التنسيق المؤسسي تحديا إضافيا يتمثل في نقص البيانات المتاحة للباحثين، إذ تعتبر الكثير من المعلومات الأمنية سرية ولا يتم إتاحتها للباحثين حتى لو كانت ضرورية لتطوير الحلول التكنولوجية وهذا يضعف قدرة الجامعات على تقديم منتجات بحثية قابلة للتطبيق في المقابل لاتمتلك المؤسسات الأمنية القدرة على تطوير أدوات تحليلية متقدمة دون دعم أكاديمي متخصص، مما يجعل فجوة التنسيق تتسع بمرور الزمن، ورغم هذه التحديات، هناك فرص كبيرة لتعزيز التنسيق المؤسسي، خصوصا مع التطور الملحوظ في التعليم العالي العراقي ووجود مخرجات علمية عالية المستوى في مجالات التكنولوجيا، إضافة إلى وجود جيل جديد من الضباط يمتلك وعيا بأهمية البحث العلمي كما أن التهديدات التكنولوجية المتزايدة مثل الهجمات السيبرانية والطائرات المسييرة الهجومية تجعل من التعاون مع المؤسسات البحثية ضرورة وليس خيارا فهذه التهديدات تتطلب حولا مبنية على تحليل البيانات والتعلم الآلي وأنظمة المحاكاة، وهي مجالات تمتلك فيها الجامعات العراقية خبرة لا بأس بها^(٢).

ولكي يتحقق التنسيق المؤسسي المطلوب، يجب على الحكومة إنشاء "مجلس وطني للبحث الأمني والتكنولوجي" يكون مسؤولا عن ربط المؤسسات الأمنية بالجامعات ومراكز البحوث، وتحديد أولويات البحث الأمني، وتمويل المشاريع ذات الصلة، وتأسيس منصات تبادل بيانات آمنة كما ينبغي تطوير تشريعات تفرض التعاون وتمنح الباحثين صلاحيات الدخول إلى البيانات غير السرية اللازمة لإنتاج معرفة أمنية إضافة إلى ذلك، يجب إنشاء وحدات بحث داخل كل مؤسسة أمنية تعمل بالتنسيق مع الجامعات، وإدراج الباحثين الأكاديميين ضمن لجان التحليل الأمني، وبذلك يمكن للعراق أن ينتقل من نموذج الأمن التقليدي إلى نموذج الأمن المعزز بالبحث العلمي، وهو ما يشكل شرطا أساسيا لمواجهة التهديدات المعقدة التي تتطلب قدرات تحليلية وتكنولوجية متقدمة^(٣).

(١) كريم محمود البياتي، العلاقة بين المؤسسات الأمنية والجامعات في العراق: قراءة في واقع التعاون البحثي، مجلة المستنصرية للدراسات الإنسانية، العدد ٨٩، ٢٠٢١، ص ٩٠.

(٢) حسن غانم الطائي، إدارة الموارد البشرية في القطاع الأمني ومتطلبات الكفاءة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة بابل، المجلد ٢٦، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص ١٣٤.

(٣) جمهورية العراق - وزارة الداخلية، الخطة الوطنية لتطوير القدرات الأمنية والتكنولوجية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٥.

ثالثاً: التحديات التكنولوجية والتقنية للمؤسسات الأمنية والعسكرية

تكشف التحديات التكنولوجية عن فجوة هيكلية بين الإمكانيات المتاحة ومتطلبات البيئة الأمنية المعاصرة، كما تعكس هذه التحديات اختلالات في التكامل التقني والقدرة على الاستجابة الفعالة للتهديدات المتطورة، ومن ثم يفرض ذلك الانتقال إلى تحليل الفرص والسياسات المستقبلية القادرة على معالجة هذه الاختلالات وتعزيز كفاءة المنظومة الأمنية، وتتلخص هذه التحديات بالآتي:

١. التحديات التشغيلية والعملياتية

تمثل التحديات التشغيلية والعملياتية عاملاً حاسماً في تحديد جاهزية المؤسسات الأمنية في العراق في ظل تصاعد الاعتماد على التكنولوجيا وتغير طبيعة التهديدات المعاصرة، ويكشف الواقع عن فجوات في منظومات القيادة والسيطرة وصعوبات في توظيف التقنيات الحديثة إلى جانب مخاطر سيبرانية متزايدة تؤثر على كفاءة الأداء الأمني، وتتطلب معالجة هذه التحديات تبني رؤية استراتيجية شاملة تركز على تطوير القدرات المؤسسية والتدريب المتخصص وتعزيز التكامل التكنولوجي داخل المنظومة الأمنية، ويمكن اجمال هذه التحديات من خلال الآتي:

أ. ضعف منظومات القيادة والسيطرة

يكشف ضعف منظومات القيادة والسيطرة في العراق عن خلل بنيوي يتجاوز الجانب التقني إلى غياب التكامل العملي الذي يفترض أن يربط بين جمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرار في الزمن الحقيقي، إذ أظهرت التجارب الميدانية خلال الحرب على تنظيم داعش أن المشكلة لم تكن في نقص الوسائل بقدر ما كانت في عدم قدرتها على إنتاج صورة عملياتية موحدة، نتيجة تعدد الأنظمة واختلاف مصادرها وتباين مستويات تطورها بين الوحدات، مما أدى إلى بطء انتقال المعلومات وضعف التنسيق بين القوة الجوية والبرية والاستخبارات^(١).

كما أن اعتماد بعض الشبكات العسكرية على بنى اتصالات مدنية أو شبه مدنية جعل أمن الاتصالات عرضة للأعطال والهجمات السيبرانية، وهو ما يضعف استمرارية القيادة في ظروف القتال، وفي السياق ذاته تعاني مراكز القيادة من محدودية دورها التحليلي حيث تظل في كثير من الأحيان نقاط نقل معلومات أكثر من كونها مراكز دمج ومعالجة بيانات قادرة على دعم القرار الفوري، ويزداد هذا الخلل بفعل غياب معيار موحد للأنظمة البرمجية وعدم ترابطها داخل إطار شبكي متكامل^(٢) الأمر الذي يحد من بناء منظومات إنذار مبكر فعالة قادرة على استشعار التهديدات قبل وقوعها، كما يرتبط الضعف بعامل بشري يتمثل في نقص الكفاءات المتخصصة في إدارة الشبكات وتحليل البيانات وضعف التدريب العملي الذي لا يرتقي إلى مستوى توظيف التكنولوجيا ضمن بيئة قتالية معقدة، إضافة إلى استمرار بعض القيادات في اعتماد نماذج تقليدية في إدارة العمليات، مما يعيق التحول نحو القيادة الشبكية، وفي ظل تصاعد التهديدات المعاصرة التي تعتمد على السرعة والمناورة والتقنيات الذكية، يصبح تطوير منظومات القيادة والسيطرة ضرورة استراتيجية تتطلب توحيد الأنظمة وبناء بنية رقمية متكاملة وتعزيز القدرات البشرية لضمان فعالية الاستجابة العملياتية^(٣).

(1) Republic of Iraq – Ministry of Defence, Annual Report on Military Training and Capacity Building, Baghdad, 2023, p. 41.

(2) NATO Defense College, Enhancing Cyber Defence Capabilities in Partner States, Rome, 2020, p. 52.

(3) RAND Corporation, Linda Robinson et al., Improving Strategic Competence: Lessons from 13 Years of War, RAND Report RR-816, 2014, p. 77.

ب. تحديات دمج الذكاء الاصطناعي والطائرات المسييرة

تكشف تحديات دمج الذكاء الاصطناعي والطائرات المسييرة في البيئة الأمنية العراقية عن فجوة عميقة بين امتلاك الوسائط التكنولوجية وبين القدرة على توظيفها ضمن منظومة قتالية متكاملة، إذ إن المشكلة لا ترتبط فقط بالاعتماد على مصادر خارجية للتجهيز، وإنما بغياب القدرة على التحكم الكامل بدورة البيانات التي تنتجها هذه الوسائط بدءاً من الجمع وصولاً إلى التحليل واتخاذ القرار، فالمعلومات التي توفرها الطائرات المسييرة لا تتحول في كثير من الأحيان إلى معرفة عملياتية قابلة للاستخدام الفوري بسبب ضعف البنى الرقمية وعدم تكاملها مع مراكز القيادة، كما أن غياب منظومات تحليل تعتمد على الذكاء الاصطناعي يجعل التعامل مع البيانات الضخمة عملية بطيئة ومجزأة^(١).

ويزداد هذا الخلل تعقيداً مع تعدد نماذج الطائرات المستخدمة واختلاف برمجياتها، الأمر الذي يعيق بناء بيئة تشغيلية موحدة ويحد من إمكانية دمجها ضمن منظومات القيادة والسيطرة، وفي الوقت نفسه تفرض التهديدات المتصاعدة من الطائرات المسييرة المعادية واقعاً جديداً يتطلب أنظمة دفاعية قائمة على الاستشعار الذكي والتحليل اللحظي وهو ما لم يتحقق بعد بشكل فعلي^(٢). كما أن الجانب البشري يمثل نقطة ضعف حاسمة حيث يقتصر التدريب غالباً على الجوانب الفنية دون تطوير فهم عملياتي عميق لكيفية دمج هذه التقنيات في التخطيط والتنفيذ، فضلاً عن محدودية التخصصات المرتبطة بتطوير الخوارزميات وتحليل الصور والبيانات، وفي ظل هذا الواقع يبقى الذكاء الاصطناعي والطائرات المسييرة أدوات غير مستثمرة بالكامل، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء المنظومة على أساس تكامل البيانات وتوحيد الأنظمة وتطوير قدرات تحليل متقدمة قادرة على تحويل المدخلات الرقمية إلى قرارات ميدانية سريعة ودقيقة^(٣).

ج. التهديدات السيبرانية والهجمات الإلكترونية المتطورة

تمثل التهديدات السيبرانية تحدياً بالغ الخطورة للأمن الوطني العراقي في ظل تحول الهجمات الإلكترونية إلى أداة استراتيجية تستخدمها الدول والجهات غير النظامية لتحقيق أهداف أمنية دون مواجهة مباشرة، وقد شهدت المؤسسات العسكرية والأمنية تصاعداً في محاولات الاختراق التي استهدفت شبكات القيادة والسيطرة بهدف تعطيل الاتصالات أو الوصول إلى بيانات حساسة، مما كشف عن ضعف تصميم العديد من الشبكات واعتمادها على أنظمة غير مهيأة للبيئة العسكرية^(٤)، ويزداد هذا التهديد بفعل نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات التحليل الجنائي الرقمي وحماية الشبكات، حيث ما تزال القدرات البشرية محدودة وتعتمد في كثير من الأحيان على دعم خارجي أو حلول جاهزة لاتعالج جذور المشكلة، كما أن غياب مراكز عمليات سيبرانية موحدة

(1) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Capacity-Building for Counter-Terrorism and Cybercrime in Iraq, Vienna, 2021, p. 29.

(٢) سليم فارس العبيدي، تكنولوجيا الاتصالات العسكرية وأثرها في كفاءة العمليات، مجلة جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص ٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٤) محمد منذر جلال، ثورة الطائرات المسييرة وتطبيقاتها الأمنية، مجلة العلوم الأمنية - كلية القيادة والأركان، العدد ١٢، ٢٠٢٢، ص ٨١.

يؤدي إلى تشتت الجهود وتأخر الاستجابة وضعف تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية، في وقت تعتمد فيه الهجمات الحديثة على أساليب اختراق متدرجة تتطلب قدرات تحليل متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهو ما لم يتحقق بشكل كاف، إضافة إلى ذلك فإن ارتباط بعض الهجمات بجهات خارجية يعكس بعداً استراتيجياً يهدف إلى اختبار قدرة العراق الدفاعية أو إرباك منظوماته الأمنية، ويعزز هذا الخطر غياب إطار تشريعي وتنظيمي متكامل للأمن السيبراني، فضلاً عن تصاعد تهديدات الطائرات المسييرة وحرب البرمجيات الخبيثة، الأمر الذي يجعل تطوير منظومة دفاع سيبراني وطنية تشمل مراكز عمليات مشتركة وتدريب متخصص وبنى تحتية متطورة ضرورة حتمية لضمان استمرارية الأداء العملياني وحماية الأمن الوطني^(١).

٢. التحديات البنيوية والمؤسسية

أ. فجوة التشريعات المنظمة للتكنولوجيا الأمنية

تعكس فجوة التشريعات المنظمة للتكنولوجيا الأمنية في العراق اختلالاً واضحاً بين سرعة التطور التقني وبطء التكيف القانوني، حيث دخلت تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والطائرات المسييرة إلى العمل الأمني من دون إطار تشريعي متكامل ينظم استخدامها ويحدد حدودها، الأمر الذي أدى إلى اعتماد إجراءات غير موحدة وفتح المجال أمام تباين التفسيرات الإدارية، كما أن القوانين القائمة ما تزال تستند إلى مفاهيم تقليدية لا تستوعب طبيعة التهديدات الرقمية، مما يخلق صعوبة في تحديد المسؤوليات القانونية المتعلقة بإدارة الأنظمة التكنولوجية أو التعامل مع الاختراقات وحماية البيانات الحساسة، ويزداد هذا الخلل بفعل غياب سياسة وطنية موحدة للأمن التقني حيث تعمل المؤسسات الأمنية ضمن أطر متفرقة ومعايير مختلفة، فضلاً عن استخدام أنظمة مستوردة بقواعد تشغيل أجنبية، مما يسبب تضارباً في الصلاحيات وضعفاً في الانسجام المؤسسي، كما أن عدم وجود تشريعات واضحة لتنظيم استخدام الطائرات المسييرة والأنظمة الذكية يزيد من مخاطر سوء الاستخدام، ويجعل سد هذه الفجوة ضرورة تتطلب بناء إطار قانوني حديث يواكب التحولات التكنولوجية ويعزز فعالية العمل الأمني^(٢).

ب. قصور البنى التحتية الرقمية وضعف شبكات الدعم

تعد البنى التحتية الرقمية الركيزة الأساس التي تعتمد عليها المؤسسات الأمنية في تشغيل أنظمة القيادة والسيطرة، وتجميع المعلومات، وتبادل البيانات، وإدارة العمليات إلا أن البنية الرقمية في العراق لا تزال تعاني من قصور بنيوي يؤثر بصورة مباشرة على الكفاءة العملياتية فالكثير من شبكات الاتصال العسكرية تعتمد على تجهيزات قديمة أو شبكات مدنية ليست مصممة لتحمل ضغط الأنظمة العسكرية، ما يجعلها عرضة للأعطال والانقطاعات المتكررة، ويظهر هذا القصور أيضاً في ضعف مراكز البيانات المؤمنة، إذ تقتصر العديد من المؤسسات الأمنية على منشآت رقمية قادرة على تخزين ومعالجة

(١) محمد منذر جلال، ثورة الطائرات المسييرة وتطبيقاتها الأمنية، مجلة العلوم الأمنية - كلية القيادة والأركان، العدد ١٢، ٢٠٢٢، ص ٨٣.

(٢) عماد حسن العامري، تداعيات الثورة التكنولوجية على العقيدة العسكرية العراقية، مجلة العلوم السياسية - جامعة النهرين، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ٢٩.

البيانات الحساسة وفق معايير الحماية الحديثة كما أن جزءا من قواعد البيانات الأمنية يعمل على أنظمة قديمة لا توفر المرونة المطلوبة لإدارة البيانات الضخمة أو التكامل مع أنظمة التحليل الآلي والذكاء الاصطناعي، وتعاني البنى التحتية الرقمية كذلك من ضعف شبكات الدعم التقني سواء تلك المرتبطة بالصيانة أو بمتابعة الأعطال أو بإدارة الأنظمة التشغيلية فالقدرات الوطنية المتخصصة في إدارة الشبكات العسكرية محدودة وغالبا ما تعتمد المؤسسات الأمنية على خبراء خارجيين أو على عقود صيانة أجنبية، مما يقلل من الاستقلالية التكنولوجية ويزيد التكلفة التشغيلية^(١).

وتبرز الإشكالية بصورة أوضح عند إدارة العمليات المشتركة إذ تحتاج القوات إلى شبكات اتصالات مستقرة وذات سرعة عالية، وإلى قدرة على الربط بين وحدات مختلفة في الجغرافيا والاختصاص لكن ضعف البنية الرقمية يؤدي إلى تأخير في نقل المعلومة أو فقدان بعض البيانات، ما يؤثر على دقة التقدير العملياتي ويحد من سرعة الاستجابة الميدانية، كما أن البيئة الرقمية المدنية التي تعمل عليها بعض الأنظمة الأمنية تتعرض باستمرار إلى هجمات سيبرانية، وهو ما يجعل أي خلل فيها ينعكس مباشرة على المنظومة العسكرية ولذا فإن بناء بنية تحتية رقمية مستقلة، محمية، ومتطورة، يعد شرطا ضروريا لتعزيز الأمن الوطني.

ويتطلب تجاوز هذا القصور إطلاق مشروع وطني لتحديث البنى الرقمية الأمنية، يشمل تطوير مراكز بيانات سيادية، بناء شبكات اتصالات عسكرية مستقلة تعتمد على الألياف الضوئية والتقنيات المشفرة، وتوسيع قدرات الصيانة الوطنية، بما يضمن استدامة العمل الأمني دون الاعتماد على الخارج.

ج. التباين في المعدات العسكرية وتعدد مصادر التسليح

يمثل التباين الكبير في المعدات العسكرية وتعدد مصادر التسليح تحديا بنويا يؤثر بعمق في كفاءة أداء القوات العراقية فمنذ عام ٢٠٠٣ اعتمدت المؤسسات العسكرية على منظومة تسليح متنوعة تجمع بين المعدات الأمريكية والروسية والإيرانية والصينية وحتى الأوروبية، وهذا التعدد خلق بيئة تشغيلية معقدة يصعب فيها تحقيق التنسيق الفني والعملياتي المطلوب، ويظهر أثر هذا التباين في اختلاف معايير التشغيل، وتباين أنظمة الاتصال، وعدم انسجام البرمجيات المستخدمة في الإدارة والسيطرة، فضلا عن اختلاف أساليب الصيانة والتدريب المطلوبة لكل منظومة فعلى سبيل المثال تحتاج المعدات الغربية إلى تقنيات صيانة وقطع غيار لا تتوافق مع المعدات الشرقية، بينما تتطلب الأنظمة الروسية مشغلين ذوي تدريب خاص لا يتوفر لدى كل الوحدات وهذا التباين يؤدي إلى بطء في العمليات، وصعوبة في الدمج بين الوحدات، وانخفاض في الجاهزية الفنية للمعدات، كما يؤدي هذا التنوع إلى مشكلات في الإمداد اللوجستي، إذ تحتاج كل منظومة إلى خط إمداد خاص بها، مما يتقل كاهل الجهد اللوجستي للقوات المسلحة وتتعازز المشكلة عند استخدام تقنيات حديثة مثل الطائرات المسييرة أو الرادارات المتطورة، والتي تحتاج إلى انسجام تكنولوجي مع أنظمة القيادة والسيطرة، وهو انسجام يصعب تحقيقه في ظل تعدد المصادر^(٢).

(١) حيدر كريم اللامي، الهجمات الإلكترونية وأثرها في الأمن الوطني العراقي، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد ٤٢، ٢٠٢١، ص ١٠١.

(2) NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence (CCDCOE), Cyber Threats and Military Readiness, Tallinn, 2020, p. 58.

ويضاف إلى ذلك أن تعدد مصادر التسليح يجعل العراق معتمداً على جهات خارجية في الصيانة والتحديث، ما يمنح هذه الجهات نفوذاً على القدرات العسكرية ويحد من الاستقلالية الدفاعية كما يخلق هذا التعدد تفاوتاً بين الوحدات العسكرية نفسها، إذ تمتلك بعض الوحدات معدات متطورة بينما تستخدم وحدات أخرى تجهيزات أقدم وأقل كفاءة، ومن بين آثار هذا الواقع أيضاً أن التدريب يصبح مجزأً، إذ يحتاج كل نوع من الأسلحة إلى برنامج تدريب خاص، مما يحد من قدرة العراق على بناء قوة موحدة ذات عقيدة تدريبية متجانسة كما يصعب توحيد التكتيكات العملية بسبب اختلاف خصائص المعدات، إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب وضع استراتيجية وطنية لتوحيد مصادر التسليح تدريجياً، وتطوير الصناعات العسكرية المحلية، وتحسين عمليات الدمج بين الأنظمة المختلفة عبر حلول برمجية، إضافة إلى بناء منظومة لوجستية موحدة تعزز التوافق العملي بين الوحدات المختلفة.

رابعاً: الفرص والسياسات المستقبلية لتطوير التكنولوجيا الأمنية والعسكرية

تُحدد الفرص والسياسات المستقبلية الاتجاهات العملية لتحديث المنظومة الأمنية وتجاوز القيود القائمة بما يعزز فاعلية الأداء المؤسسي ويقود إلى بناء نموذج أمني أكثر استجابة واستدامة، وانطلاقاً من ذلك يركز هذا المحور على تحليل أهم الفرص المتاحة والسياسات المقترحة التي يمكن أن تشكل أساساً لعملية التطوير الشامل في المرحلة المقبلة.

١. الفرص المتاحة لتحديث المنظومة الأمنية

تتمثل أبرز الفرص التي يمكن توظيفها لتحديث المنظومة الأمنية وتعزيز كفاءتها بالاتي:

أ. إمكانات التحول الرقمي وبناء مراكز بيانات وطنية

يمثل التحول الرقمي أحد أهم المسارات التي يمكن للعراق أن يعتمد عليها لإعادة بناء منظومته الأمنية على أسس حديثة تستجيب لمتطلبات البيئة التكنولوجية المعاصرة فقد أصبحت البيانات أحد أهم موارد الدولة، وأصبحت قدرتها على جمعها وتنظيمها وتحليلها شرطاً أساسياً لتعزيز الأمن الوطني وفي السياق العراقي، تتوفر مجموعة من الفرص الحقيقية التي يمكن أن تدعم عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية إذا ما جرى استثمارها وفق رؤية استراتيجية واضحة إذ يمتلك العراق مقومات بشرية وتقنية يمكن البناء عليها لتأسيس منظومة أمنية رقمية تعتمد على مراكز بيانات وطنية مؤمنة تعمل على مدار الساعة.

أولى هذه الإمكانيات تتعلق بالبنية التشريعية التي بدأت تتجه نحو الاعتراف بأهمية الأمن الرقمي رغم وجود فجوات واضحة، إلا أن الإرادة السياسية لتطوير الإطار القانوني أصبحت أكثر حضوراً، وهو ما يتيح إمكانية صياغة تشريعات تدعم التحول الرقمي داخل المؤسسات الأمنية كما أن اعتماد الحكومة على أنظمة إلكترونية في مجالات أخرى مثل الجمارك والضرائب والتعليم يوفر أساساً يمكن البناء عليه لإطلاق تحول شامل في المجال الأمني^(١).

(١) مروان سالم العلي، التحديات الهيكلية في القطاع الأمني العراقي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٢، العدد ٢١، ٢٠٢٠، ص ٣٣.

وتبرز أهمية مراكز البيانات الوطنية بوصفها العمود الفقري لهذا التحول فالدولة تحتاج إلى منظومة تخزين ومعالجة وطنية قادرة على استيعاب البيانات العسكرية والاستخبارية، وربطها بالوحدات الميدانية والقيادات العليا وتمثل هذه المراكز فرصة مهمة لتقليل الاعتماد على الخوادم الأجنبية أو الشركات الخاصة، مما يعزز السيادة الرقمية كما أن إنشاء مراكز بيانات سيادية يفتح الباب أمام تطوير أنظمة متقدمة لإدارة قواعد البيانات الأمنية، ونشر برمجيات وطنية تعتمد على التحليل الآلي للتهديدات، ويمتلك العراق فرصة مهمة تتمثل في توفر جيل جديد من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات ممن يمكن دمجهم داخل المؤسسات الأمنية فالكليات والجامعات العراقية تخرج آلاف الطلبة سنويا في مجالات البرمجة والشبكات والهندسة الإلكترونية، ويمكن تحويل جزء من هؤلاء إلى قوة عمل متخصصة في بناء البنى الرقمية الأمنية كما أن التعاون القائم بين الجامعات والوزارات الحكومية يمكن من إنشاء مختبرات بحثية مساندة لعملية التحول الرقمي العسكري^(١).

وتتمثل إحدى الفرص المهمة أيضا في توفر بنية تحتية اتصالية قابلة للتطوير، إذ يمتلك العراق شبكة ألياف ضوئية واسعة يمكن ربطها بمنظومات اتصالات عسكرية مؤمنة، مما يسمح بإنشاء شبكة قيادة وسيطرة موحدة تعتمد على نقل البيانات بشكل فوري بين مستويات القرار المختلفة كما يمكن للدولة الاستثمار في الأقمار الصناعية والاتصالات المشفرة لتأمين تدفق المعلومات بعيدا عن مخاطر الاختراق، ويتيح التحول الرقمي كذلك فرصة لإعادة هندسة العمليات الأمنية، إذ تسمح الأنظمة الرقمية بمتابعة العمليات الميدانية عبر بيانات حية، وتتيح تحديد مواقع الوحدات، وتسهيل جمع المعلومات، وتدعم اتخاذ القرار على أساس تحليلات دقيقة كما أن بناء مراكز بيانات سيادية يفتح المجال لإطلاق منصات استخبارية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وتحويل التقارير التقليدية إلى منظومة تحليل رقمي متكامل^(٢).

ولا يقتصر التحول الرقمي على البنية التقنية فقط، بل يمتد إلى تحديث الثقافة المؤسسية فاعتماد التكنولوجيا يتيح فرصة لتغيير أنماط الإدارة، وإنهاء البيروقراطية، وتطوير مهارات العاملين داخل المؤسسات الأمنية، وتبني نماذج إدارة تعتمد على النتائج والكفاءة كما أن وجود بنية رقمية قوية يسهل آليات الرقابة والمساءلة، ويحسن جودة المعلومات المتاحة لصانع القرار، ومن بين الفرص المتاحة أيضا إمكانية التعاون مع المؤسسات الدولية التي تمتلك خبرات واسعة في مجال التحول الرقمي الأمني إذ يمكن الاستفادة من برامج الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والوكالات الأمنية لتطوير مراكز البيانات وتحديث الأنظمة الرقمية كما يمكن للعراق أن يستفيد من التجارب الناجحة في المنطقة مثل التجربة الإماراتية والسعودية في بناء مراكز بيانات سيادية^(٣).

إن إمكانات التحول الرقمي تمثل فرصة تاريخية للعراق لإعادة بناء منظومته الأمنية على أسس عصرية قادرة على مواجهة التهديدات الحديثة وهذه الفرصة تحتاج إلى إرادة سياسية داعمة، وخطة استراتيجية متكاملة، واستثمار مستمر في البنى التحتية والموارد البشرية، لضمان انتقال فعلي نحو منظومة أمنية رقمية عالية الكفاءة.

(١) زهير خضير عباس، إصلاح القطاع الأمني في العراق: إشكاليات البنى التشريعية، مجلة جامعة النهريين للعلوم السياسية، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣) علاء عبد الخالق، الأمن السيبراني وإدارة المخاطر التشريعية، المجلة العراقية لبحوث الحاسبات، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٤٤.

ب. فرص الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

يمتلك العراق فرصة استراتيجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحويل الكم الكبير من البيانات الأمنية اليومية إلى أدوات تحليلية تدعم القرار، إذ تنتج نقاط التفنيس وكاميرات المراقبة والاتصالات الميدانية آلاف المدخلات التي يمكن عبر خوارزميات التعلم الآلي تحليلها لاكتشاف الأنماط الإجرامية والتنبؤ بالتهديدات، وقد أظهرت تجارب دولية أن استخدام هذه التقنيات يقلل زمن الاستجابة الأمنية ويرفع دقة التنبؤ بالمخاطر، كما يمكن استثمار الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور الجوية وإدارة الطائرات المسيرة وتحديد الأهداف بدقة أعلى، وهو ما يعزز كفاءة العمليات ويقلل الاعتماد على التقدير البشري، إضافة إلى إمكانية استخدامه في بناء نظم إنذار مبكر تعتمد على تحليل البيانات اللحظي وربطها بمؤشرات التهديد^(١).

تقرض التهديدات السيبرانية المتصاعدة ضرورة إنشاء مركز وطني للأمن السيبراني يعمل بشكل دائم لرصد الهجمات والاستجابة لها، خاصة مع تسجيل آلاف المحاولات اليومية عالمياً لاستهداف البنى التحتية الحيوية، ويمكن للعراق تطوير فرق متخصصة في الأمن السيبراني قادرة على حماية شبكات الطاقة والاتصالات والمطارات من الاختراق، كما أن التعاون مع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي يوفر فرصة لبناء مختبرات تحليل رقمية وأنظمة محاكاة للهجمات الإلكترونية، ويسهم في نقل المعرفة التقنية، فضلاً عن إمكانية استيعاب آلاف الخريجين سنوياً من تخصصات الحاسبات والهندسة ضمن برامج تدريبية مرتبطة بالأمن الوطني، مما يعزز بناء قاعدة بشرية متخصصة^(٢).

يمكن توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو تطوير حلول الأمن الرقمي مثل أنظمة المراقبة الذكية والحوسبة السحابية وتحليل البيانات، حيث أظهرت تجارب إقليمية أن هذا القطاع يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد الرقمي، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تأمين الحدود عبر أنظمة استشعار متقدمة قادرة على تحليل حركة الأفراد والمركبات بدقة عالية، إضافة إلى تطوير قدرات سيبرانية تتيح حماية البنى التحتية الحيوية وتعزيز الردع الرقمي، وفي المدى البعيد يمكن لهذا التوجه أن يدعم بناء اقتصاد تكنولوجي مرتبط بالأمن ويعزز الاستقلالية التقنية ويحول التكنولوجيا إلى عنصر قوة استراتيجية داخل الدولة^(٣).

ج. تعزيز التصنيع العسكري والشراكات التقنية الدولية

يتسم مستوى التصنيع العسكري في العراق بالحدودية والاعتماد شبه الكامل على الاستيراد، إذ تتركز القدرات الحالية في مجالات التجميع والصيانة وبعض الصناعات الخفيفة مثل الذخائر والإصلاحات الفنية داخل منشآت تابعة لوزارة الصناعة ووزارة الدفاع، في حين تفتقر البلاد إلى إنتاج منظومات متقدمة مثل الطائرات المسيرة القتالية أو أنظمة الرادار أو البرمجيات العسكرية المعقدة، كما أن البنية الصناعية التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٣ تعرضت للتفكك ولم تُعاد

(١) نورس محمد الربيعي، تحليل البنى التحتية الرقمية في الدولة العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ١١٨.

(٢) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، التشريعات الأمنية والتطور التكنولوجي: فجوة التطبيق والتنظيم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٤٠.

(٣) نورس محمد الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

هيكلتها بشكل استراتيجي، مما جعل القدرات المحلية غير قادرة على تلبية احتياجات القوات المسلحة، ويظهر هذا الضعف أيضاً في استمرار الاعتماد على الخبراء الأجانب في الصيانة والتشغيل وفي غياب التكامل بين الإنتاج الصناعي والاحتياجات العملية، وهو ما يعكس أن العراق ما يزال في مرحلة أولية من بناء قاعدة تصنيع عسكري فعالة^(١).

يحتاج العراق إلى مجموعة متطلبات أساسية للانتقال إلى مستوى أكثر تقدماً في التصنيع العسكري، يأتي في مقدمتها بناء قاعدة بشرية متخصصة في مجالات الهندسة العسكرية والبرمجيات والأمن السيبراني، إلى جانب تطوير البنية التحتية الصناعية من خلال تحديث المصانع القائمة وإنشاء خطوط إنتاج حديثة، كما يتطلب الأمر وضع إطار تشريعي وتنظيمي يدعم الاستثمار في الصناعات الدفاعية ويشجع الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى تأمين التمويل المستدام للمشاريع الصناعية وربطها بخطط التسليح الوطنية، ويبرز أيضاً ضرورة نقل التكنولوجيا عبر اتفاقيات شراكة مع دول متقدمة بدلاً من الاكتفاء بشراء المعدات، فضلاً عن تعزيز دور الجامعات ومراكز البحث في تطوير حلول تقنية محلية تتناسب مع طبيعة التهديدات في البيئة العراقية^(٢).

يتطلب تطوير التصنيع العسكري اعتماد استراتيجية تدريجية تبدأ بالصناعات القابلة للتنفيذ مثل الذخائر والعربات الخفيفة وأنظمة المراقبة، ثم التوسع نحو مجالات أكثر تقدماً مثل الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية، مع التركيز على توحيد المعايير التقنية داخل القوات المسلحة لضمان تكامل المنتجات المحلية مع المنظومات التشغيلية، كما ينبغي إنشاء مراكز بحث وتطوير مرتبطة مباشرة بالمؤسسات الأمنية لتصميم البرمجيات والأنظمة الذكية، إلى جانب بناء شراكات دولية تقوم على نقل المعرفة والتصنيع المشترك داخل العراق، ويعد تطوير قدرات الصيانة المحلية خطوة محورية لتقليل الاعتماد الخارجي، وفي المدى البعيد يمكن للعراق أن يحقق نقلة نوعية إذا نجح في تحويل التصنيع العسكري إلى قطاع اقتصادي منتج يدعم الأمن الوطني ويعزز الاستقلالية الاستراتيجية^(٣).

٢. السياسات المقترحة للارتقاء بالتكنولوجيا الأمنية

أ. سياسات بناء القدرات البشرية والتدريب المتخصص

إن تطوير التكنولوجيا الأمنية في العراق يعتمد في جوهره على العنصر البشري، إذ لا يمكن لأي بنية تقنية مهما بلغت من تطور أن تحقق أهدافها ما لم تساند بكفاءات بشرية قادرة على إدارتها وتشغيلها وتطويرها ويستلزم ذلك اعتماد سياسات واضحة لبناء القدرات تعتمد على التدريب التخصصي المستمر، وتطوير منظومة التعليم الأمني، وإيجاد مسارات مهنية تشجع على اكتساب المهارات التقنية الحديثة وتمثل الخطوة الأولى في هذه السياسات ضرورة إنشاء برامج تدريب وطنية طويلة المدى، تستند إلى تقييم دقيق لاحتياجات المؤسسات الأمنية، وتعمل على صقل مهارات العاملين في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والقيادة والسيطرة

(١) سليم فارس العبيدي، البنى الرقمية وأثرها في فاعلية منظومات القيادة والسيطرة، مجلة الدفاع والدراسات العسكرية، العدد ١٥، ٢٠٢٠، ص ٧٦.

(٢) نوري محمد الربيعي، تحليل البنى التحتية الرقمية في الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٣) مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، التشريعات الأمنية والتطور التكنولوجي: فجوة التطبيق والتنظيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

والطائرات المسييرة ومنظومات الاتصالات المشفرة، كما تبرز أهمية تحديث مناهج الكليات الأمنية والعسكرية لدمج مفاهيم الأمن الرقمي، وتحليل البيانات، وإدارة التهديدات السيبرانية، حتى تصبح جزءا من التدريب الأساسي للضباط والمنتسبين ويضاف إلى ذلك الحاجة إلى إنشاء مراكز تدريب تقنية داخل المؤسسات الأمنية نفسها، بحيث تتولى هذه المراكز إجراء دورات تخصصية وفق معايير عملية تعكس واقع الميدان ويمكن تعزيز ذلك عبر توسيع برامج التدريب الخارجي مع الشركاء الدوليين، وتوظيفها في بناء خبرات وطنية قادرة على نقل المعرفة داخل العراق^(١). ومن السياسات الضرورية أيضا تبني منظومة حوافز تستقطب الكفاءات التقنية من الجامعات، من خلال برامج توظيف مشجعة، وعقود بحثية، ومسارات للترقى الوظيفي تعتمد على المهارات التكنولوجية كما يجب دعم ثقافة التعلم المستمر داخل المؤسسات الأمنية، وتشجيع العاملين على الحصول على شهادات تقنية متقدمة، وربط التدريب بالأداء وبالتطور المهني إن هذه السياسات ستوفر قاعدة بشرية قادرة على قيادة التحول التكنولوجي وتعزيز جاهزية المنظومة الأمنية في مواجهة التهديدات الحديثة.

ب. سياسات الإصلاح التشريعي والتنظيم المؤسسي

يمثل الإصلاح التشريعي والتنظيم المؤسسي ركنا أساسيا في تحديث التكنولوجيا الأمنية، إذ لا يمكن تطوير الأنظمة التقنية في ظل تشريعات قديمة أو غائبة أو غير متناسقة مع التهديدات المعاصرة ويتطلب هذا الإصلاح حزمة من القوانين الجديدة التي تنظم إدارة البيانات الأمنية، وحماية المعلومات الحساسة، ومكافحة الهجمات الإلكترونية، وضبط استخدام الطائرات المسييرة، وتعزيز أمن الاتصالات العسكرية كما يتطلب وضع إطار تشريعي واضح يعرف المسؤوليات بين المؤسسات الأمنية، ويمنع التداخل في الصلاحيات، ويحدد آليات الرقابة والمساءلة على استخدام التكنولوجيا، وتبرز الحاجة كذلك إلى تأسيس هيئة وطنية للتكنولوجيا الأمنية تتولى تنظيم العمل بين الجهات الأمنية المختلفة، وتعمل على وضع معايير تشغيل موحدة للأنظمة الرقمية، وتضمن مواءمة الاستثمارات التقنية مع السياسات الوطنية ويمكن لهذه الهيئة أن تكون الجهة المسؤولة عن مراجعة العقود التقنية، والإشراف على عمليات تطوير البنية التحتية، وتقييم جاهزية الأنظمة الأمنية كما يجب تحديث التعليمات الداخلية للمؤسسات الأمنية بما يتماشى مع المعايير الدولية، خصوصا في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات^(٢).

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي صياغة سياسة وطنية للابتكار الأمني تشجع على استخدام التقنيات الحديثة، وتضع أطر تنظيمية لتبني الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني، وتحدد قواعد لاستخدام الأنظمة المؤتمتة كما يتطلب الإصلاح التشريعي تعزيز التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لضمان تبني قوانين قابلة للتطبيق، بعيدة عن الجمود المؤسسي، تستجيب للتطورات المتسارعة في البيئة الأمنية العالمية ومن دون هذه الإصلاحات سيظل إدخال التكنولوجيا الحديثة رهنا بالاجتهادات الفردية وغير قادر على تحقيق أثر استراتيجي طويل الأمد.

(١) أحمد محمد العاني، التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية العراقية: الواقع والفرص، مجلة الإدارة العامة - جامعة بغداد، المجلد ٤٥، العدد ٣، ٢٠٢٢، ص ٧٨.

(٢) زينب عبد الكريم الجميلي، إدارة البيانات الضخمة في البيئة الحكومية وتأثيرها على كفاءة المؤسسات، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية - جامعة القادسية، المجلد ١٩، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٥٥.

ج. سياسات التكامل بين المؤسسات الأمنية والبحث العلمي

إن الارتقاء بالتكنولوجيا الأمنية يتطلب بناء منظومة تكامل فعال بين المؤسسات الأمنية والجامعات ومراكز البحث العلمي، لأن تطوير الأنظمة الحديثة وتحسين الأداء العملياتي يعتمد بدرجة كبيرة على المعرفة العلمية والبحث التطبيقي ويستلزم ذلك وضع سياسة وطنية واضحة تنظم التعاون الاستراتيجي بين الطرفين عبر برامج بحثية مشتركة تركز على الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وأنظمة القيادة والسيطرة، والتصنيع العسكري كما يجب تضمين هذا التعاون في خطط الوزارات الأمنية، وليس الاكتفاء بمبادرات فردية أو اتفاقيات شكلية لا تتحول إلى برامج تنفيذية، ويمكن للمؤسسات الأمنية الاستفادة من القدرات الأكاديمية عبر إنشاء مراكز بحثية مشتركة تستضيف فرقاً من الباحثين والضباط للعمل على تطوير حلول أمنية ميدانية كما يمكن للجامعات أن تسهم في تحليل التهديدات الجديدة، وتطوير البرمجيات الأمنية، وتصميم أجهزة استشعار، وتقديم تقييمات استراتيجية مبنية على منهجيات علمية ويعد إنشاء منصات بيانات مشتركة أحد أهم أدوات التكامل، إذ يتيح للباحثين الوصول إلى بيانات غير سرية تساعد في بناء نماذج تحليلية تدعم صانع القرار الأمني.

وتمثل برامج الزمالة والبحث التطبيقي فرصة لتعزيز هذا التكامل، حيث يمكن للعراق أن يرسل باحثين أمنيين إلى مختبرات متقدمة في دول تمتلك خبرة رائدة، ثم يعيد دمج هذه الخبرات داخل المؤسسات الأمنية كما يمكن إنشاء حاضنات تقنية داخل الجامعات لدعم الابتكار في التكنولوجيا الأمنية، وربطها مباشرة بالوزارات الأمنية لتطبيق المشاريع الناجحة ولا بد من تأسيس آليات تمويل مشتركة تضمن استدامة البحث العلمي الأمني، وتمنحه الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المتسارعة، إن نجاح سياسات التكامل بين الأمن والبحث العلمي سيمنح العراق قدرة أكبر على إنتاج حلول وطنية، وتقليل الاعتماد على الشركات الأجنبية، وتعزيز استقلالية القرار الأمني، وإرساء بيئة معرفية قادرة على إنتاج تكنولوجيا أمنية عراقية متقدمة

الخاتمة

يتضح من العرض التفصيلي أن المؤسسات الأمنية والعسكرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وجدت نفسها أمام بيئة تكنولوجية معقدة تتجاوز منطق التسليح التقليدي إلى منظومات رقمية مترابطة تقوم على الاتصالات الآمنة، وإدارة البيانات، والاستخبارات التقنية، والأمن السيبراني، وقد أظهر التحليل أن الدولة حققت تقدماً حقيقياً في مجالات محددة مثل إعادة بناء شبكات القيادة والسيطرة، وتحديث جزء من منظومات التسليح، وتبني بعض التطبيقات الرقمية والأنظمة الاستخباراتية الحديثة، إلا أن هذا التقدم ظل جزئياً وغير متوازن بين الأجهزة والوحدات، كما ظل مشروطاً بالدعم الخارجي وبطء تراكم الخبرة الوطنية، الأمر الذي جعل المنظومة الأمنية في موقع "الانتقال" أكثر من كونها في موقع "الاستقرار التقني".

في المقابل برزت مجموعة من التحديات البنيوية والتشغيلية والبشرية التي تحول دون استثمار كامل للطاقة الكامنة في التكنولوجيا الأمنية فالفجوة التشريعية، وقصور البنى التحتية الرقمية، وتفاوت الكفاءات التقنية، وضعف التدريب المتخصص، وتعدد مصادر التسليح، ومحدودية التكامل مع الجامعات ومراكز البحث، كلها عوامل تقلل من عائد الاستثمار الأمني في التكنولوجيا، ومع ذلك فإن الدراسة أظهرت أيضاً أن العراق يمتلك فرصاً واسعة للتحويل إذا ما أحسن توظيف إمكانات التحول الرقمي والاستثمار في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وتعزيز التصنيع العسكري، وبناء شراكات تقنية قائمة على نقل المعرفة لا على استيراد المعدات فقط، ومن ثم فإن نجاح الدولة في إدارة هذا التحول سيسهم في نقل المنظومة الأمنية من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة المبادرة والقدرة على تشكيل بيئة التهديد نفسها.

الاستنتاجات

١. يتسم الواقع التكنولوجي للأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق بطابع انتقالي؛ إذ توجد جزر من التحديث في بعض الوحدات المتقدمة مقابل استمرار أساليب تقليدية في وحدات أخرى مما يخلق بيئة غير متجانسة تقلل من الفاعلية الشاملة.
٢. ما زالت منظومات القيادة والسيطرة تعاني من فجوات عميقة على مستوى الربط بين المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية؛ بسبب عدم توحيد الشبكات والأنظمة وضعف مراكز العمليات المؤهلة في الميدان.
٣. أنظمة المعلومات والاستخبارات التقنية حققت تقدماً ملحوظاً بعد تجربة مواجهة داعش إلا أن غياب قواعد بيانات موحدة، واستمرار إدارة جزء من المعلومات بأساليب ورقية، يجعل الجهد الاستخباري أقل كفاءة مما تسمح به الإمكانيات الحالية.
٤. يعتمد العراق بصورة واسعة على التكنولوجيا والتسليح المستورد من مصادر متعددة ما أدى إلى تباين واضح في المعدات والبرمجيات وأنظمة الاتصالات؛ وبالتالي تعقيد كبير في الصيانة والتدريب والتشغيل المشترك.
٥. القدرات البشرية التقنية داخل المؤسسات الأمنية لا تزال دون مستوى التحديات؛ فعدد المختصين في الأمن السيبراني وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي محدود، كما أن برامج التدريب لم تتحول بعد إلى منظومة وطنية متكاملة.
٦. الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بالتكنولوجيا الأمنية يعاني من قصور واضح؛ فلا توجد حتى الآن منظومة قوانين متخصصة تنظم الأمن السيبراني العسكري وإدارة البيانات واستخدام الطائرات المسييرة والأنظمة الذكية.
٧. على الرغم من هذه التحديات يملك العراق رصيداً مهماً من الفرص يتمثل في تطور التعليم العالي التقني، وتزايد الوعي بأهمية البحث العلمي، ووجود تعاون دولي يمكن توجيهه نحو بناء قدرات ذاتية لاتبعية تقنية دائمة.

التوصيات

١. تبني استراتيجية وطنية شاملة للتكنولوجيا الأمنية ترتبط بالأمن القومي وتحدد الأهداف والأولويات والجدول الزمني بحيث تتوحد جهود الوزارات والأجهزة تحت إطار تخطيطي واحد بدلاً من المبادرات المتفرقة.
٢. جعل بناء القدرات البشرية التقنية أولوية قصوى عبر إدماج مساقات الأمن الرقمي والذكاء الاصطناعي والاتصالات العسكرية في مناهج الكليات الأمنية والعسكرية، وربط الترقية الوظيفية بمستوى الكفاءة التقنية.
٣. العمل على توحيد منظومات القيادة والسيطرة تدريجياً ووضع معيار وطني للاتصالات العسكرية، وتقليل الاعتماد على أنظمة متنافرة في المصدر والبنية، بما يضمن انسجاماً أفضل في العمليات المشتركة.
٤. إعادة هيكلة الإطار التشريعي المنظم للتكنولوجيا الأمنية من خلال إصدار قوانين خاصة بالأمن السيبراني العسكري، وحماية البيانات، وتنظيم استخدام المنظومات الذكية بما يقلل من التداخل في الصلاحيات ويحسم المسؤوليات.
٥. تعزيز الاستقلالية التكنولوجية عبر توسيع دور الصناعات العسكرية الوطنية وتوجيه العقود الخارجية نحو نقل المعرفة وبناء القدرات المحلية للاكتفاء بتوريد المعدات الجاهزة.
٦. تطوير ثقافة مؤسسية داعمة للتحويل الرقمي داخل الأجهزة الأمنية؛ تقوم على تشجيع الابتكار، وتقليل مقاومة التغيير وإشراك القيادات الوسطى في صياغة مشاريع التحديث لضمان استدامتها.
٧. توجيه التعاون الدولي نحو بناء منظومات مستدامة داخل العراق؛ مثل مراكز تدريب سيبراني ومختبرات اختبار برمجيات ومراكز بيانات سيادية بدلاً من الاكتفاء بدورات قصيرة الأجل أو تجهيزات يصعب صيانتها محلياً.

المقترحات

١. إنشاء "أكاديمية وطنية للتكنولوجيا الأمنية" تتبع وزارة الداخلية ووزارة الدفاع معاً؛ تتخصص في الأمن السيبراني والاستخبارات التقنية والذكاء الاصطناعي العسكري وتمنح شهادات عليا مرتبطة بالمسار الوظيفي الأمني.
٢. تأسيس "مركز وطني موحد لعمليات الدفاع السيبراني العسكري" يعمل على مدار الساعة، يرتبط بكل الوزارات الأمنية والعسكرية ويتولى الرصد الفوري للهجمات الإلكترونية وتحليلها وبناء قاعدة بيانات وطنية للتهديدات.
٣. إطلاق مشروع حكومي لبناء مراكز بيانات عسكرية سيادية موزعة جغرافياً داخل العراق ومتصلة بشبكة ألياف ضوئية خاصة بالقوات المسلحة، مع اعتماد بروتوكولات تشفير وطنية وتدريب كوادر محلية على إدارتها.
٤. عقد برنامج شراكات تقنية مع الجامعات العراقية يقوم على تمويل سنوي لمشاريع بحثية تطبيقية في مجالات الطائرات المسييرة، وأنظمة الاستشعار، وتحليل البيانات الأمنية، مع ضمان تبني النتائج من قبل الأجهزة المعنية.
٥. إنشاء "هيئة تنظيم التكنولوجيا الأمنية" تكون مسؤولة عن اعتماد الأنظمة الرقمية المستخدمة في المؤسسات الأمنية، ومراجعة العقود التقنية، وتقييم المخاطر، وتوحيد المواصفات الفنية للتجهيزات والبرمجيات.
٦. إطلاق خطة تدريجية لتقليل تشتت مصادر التسليح عبر تحديد سلالات أساسية للمعدات (جوية وبرية وبحرية)، والتفاوض على اتفاقيات طويلة الأمد مع عدد محدود من الشركاء، بالتوازي مع توسيع التصنيع والتجميع المحلي.

أثر التحديات السياسية في ظل التطور التكنولوجي على التنمية في العراق بعد عام ٢٠١٩

The impact of political challenges in light of technological development on Iraq's development after 2019.

م . م . رياض جليل جمعة حسون

علوم سياسية — جامعة بابل — كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة.

riadjalel7@gmail.com

الملخص

شهد العراق بعد عام ٢٠١٩ موجة من التحديات السياسية، والتي تجسدت في الاحتجاجات الشعبية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، والفساد الإداري والمالي، إذ أدت تلك التحديات إلى إعاقة التحول التكنولوجي وعرقلة التشريعات القانونية وجهود التنمية المستدامة، على الرغم وجود بعض الإمكانيات التقنية المتاحة، مما تسببت بأزمة من النزاعات الداخلية في تأخير مشاريع البنية التحتية الرقمية، وضعف تنفيذ الحوكمة الإلكترونية وترسيخ مقوماتها، وتزامنت تلك التحديات مع كوفيد ١٩ الذي ألقى بدوره ثقلًا وعائقًا جديدًا في مسار التنمية في العراق، وشل تنفيذ معظم الإستراتيجيات الوطنية للدولة في تسخير التكنولوجيا لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي حقيقي، وتوفير فرص عمل مستدامة وتحسين الإنتاجية، وهذا بدوره قلل من فرص جذب المستثمرين الأجانب، وتدني ثقتهم في المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتعطيل العديد منها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، وتدهور البنية، والخدمات الأساسية المآسة.

Abstract :

After 2019, Iraq witnessed a wave of political challenges, which were embodied in popular protests, political and security instability, and administrative and financial corruption. Available technical capabilities, causing a crisis of internal conflicts to delay digital infrastructure projects, weak and consolidation of e-governance projects, and those challenges coincided with Covid-19, which in turn cast a new weight and obstacle in the development process in Iraq, and paralyzed implementation. Most of the state's national strategies in harnessing technology to achieve real economic and social growth, provide sustainable job opportunities and improve productivity, which in turn reduced the chances of attracting foreign investors, decreasing their confidence in various economic projects, and disrupting many of them, which led to an increase in rates. Unemployment is significantly, infrastructure degradation, and basic tragic services.

المقدمة

شكلت التحديات السياسية في العراق بعد عام ٢٠١٩، أزمة كبيرة من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي تمثلت في الاحتجاجات الشعبية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وكوفيد ١٩، فضلاً عن الفساد المالي والإداري، والتي بدورها تسببت في انخفاض مستوى إداء بيئة الأعمال وانتشار الفساد المالي والإداري، فضلاً عن تحول العراق إلى بيئة سلبية طاردة للمستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسية في الشرق الأوسط، وتعطيل المشاريع الاقتصادية الهامة في عدة قطاعات هامة، مما انعكست سلباً على المواطن ودخله اليومي، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية.

ثانياً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في التعرف، على بنية التحديات السياسية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠١٩، والتي تركت تداعيات كبيرة على جميع المستويات، إضافة إلى التعرف عن آثار تلك التداعيات على خطط التنمية في البلاد، والإستراتيجيات الوطنية التي وضعت من أجل ذلك، ولم ترى النور بسبب الأزمات التي واكبت العراق في تلك الفترة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول ماهية التحديات السياسية، وأثارها على خطط التنمية في العراق بعد عام ٢٠١٩، ومنها تطرح التساؤلات الآتية:

- ١- ماهية التحديات السياسية ..؟
- ٢- ماهي آثار الاحتجاجات الشعبية والفساد المالي والإداري على التنمية في العراق ..؟
- ٣- ماهي آثار عدم الاستقرار السياسي والأمني وكوفيد ١٩ على التنمية في العراق ..؟

رابعاً: فرضية الدراسة:

للبحث فرضية مفادها: أنَّ للتحديات السياسية في العراق بعد عام ٢٠١٩، المتمثلة في الفساد المالي والإداري والاحتجاجات الشعبية، وعدم الاستقرار السياسية، إضافة إلى كوفيد ١٩، أثراً كبيراً على التنمية في البلاد تجسدت في شلل التخطيط طويل الأمد، وأستنزاف الموارد في الأستهلاك لا في الأستثمار، فضلاً عن الفجوة الرقمية السياسية وزعزعة البيئة الأستثمارية.

خامساً: منهج البحث:

تناولنا في هذا البحث المنهج التاريخي، وذلك بذكره التحديات السياسية بعد عام ٢٠١٩، إضافة على المنهج الوصفي بوصف تلك التحديات بشكل دقيق، فضلاً عن ذلك أستخدمنا المنهج التحليلي وذلك بعرضنا وتحليلنا للآثار على التنمية في العراق بعد عام ٢٠١٩.

سادساً: هيكلية البحث:

تكون البحث من مبحثين أساسين وعلى أربعة مطالب، إذ تناول المبحث الأول: ماهية التحديات السياسية، وتكون من مطلبين، تطرق المطلب الأول إلى: الأحتجاجات الشعبية والفساد المالي والإداري، وتناول المطلب الثاني: عدم الاستقرار السياسي والأمني وكوفيد ١٩، وتناول المبحث الثاني: الآثار على التنمية وهو على مطلبين، إذ تطرق المطلب الأول إلى: زعزعة البيئة الأستثمارية والتخطيط طويل الأمد، إضافة إلى ذلك تناول المطلب الثاني: أستنزاف الموارد في الأستهلاك والفجوة الرقمية السياسية.

المبحث الأول

ماهية التحديات السياسية

نعني بالتحديات السياسية بصورة عامة على أنها الأحداث والصعوبات والمخاطر الداخلية والخارجية، التي تشل وتعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية، وعلى تحقيق الإستراتيجيات والأهداف والخطط، سواء كانت الداخلية أو الخارجية، والتي بدورها تنعكس آثارها سلباً على جميع القطاعات والمجالات الحياتية، الاقتصادية والسياحية والبيئية والمجتمعية^(١).

وتعد التحديات السياسية الداخلية، الجذر الأساس الذي يؤثر على بنية الدول التحتية، وتقدها التكنولوجي، فكلما كان هناك نوع من الاستقرار والثبات في السياسات الداخلية للدول، كلما انعكس على العامل الخارجي لها، والذي يؤثر على وضعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي وغيرها، ولقد أصبح من الجوب على الدول إعادة صياغة أوضاعها الداخلية وسياساتها بما يتلاءم مع علاقاتها الدولية^(٢). وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول: الاحتجاجات الشعبية والفساد المالي والإداري، أما المطلب الثاني فسوف نتناول فيه عدم الاستقرار السياسي والأمني وكوفيد ١٩.

المطلب الأول

الاحتجاجات الشعبية والفساد المالي والإداري

شكلت الاحتجاجات الشعبية التي عرفت بثورة تشرين عام ٢٠١٩، تحداً سياسياً كبيراً، إذ أدت إلى حدوث نقطة تحول مفصلية في مسار النظام السياسي العراقي في تلك الفترة، والتي تجسدت بإستقالة رئيس مجلس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، وتزامن ذلك مع المشاكل المالية والإدارية التي يعاني البلد، على مر الحكومات المتعقبة، إذ أصبح الفساد عائقاً متجذراً يصعب قلعه، مما عرقل طريق التنمية في البلاد، وعطل سياسات التحول الرقمي فيها.

أولاً: الاحتجاجات الشعبية (حركة تشرين ٢٠١٩)

تميزت الحركة الاحتجاجية العراقية المعاصرة، منذ مطلع الألفية الثالثة، بالتنوع والتعدد والفاعلية على المستوى الوطني، إذ وجدت لها أفاقاً واسعة، وتوافرت لها إمكانيات مهمة لبلورة ورفع مطالبها وعرض قضاياها، بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتقدم الذي شهدته وسائل الإعلام وأتاحتها لجميع شرائح المجتمع عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التي كانت أفضل الوسائل للتواصل السريع بين الأفراد، وتوظيفها لإستمرار الاحتجاجات وبلورة المطالب العامة، واستطاعت خلخلت الطوق السلطوي الذي صادر جهود الحركات الاجتماعية الحديثة منذ تأسيس الدولة العراقية، التي تهتم بالشأن العام وتوظيفها لمصالح الأحزاب السياسية، وساهمت الاحتجاجات في ترسيخ قاعدة اجتماعية واعية تشترك بالأهداف انطلاقاً من الشعور بأنّ المسؤولية المجتمعية، ووحدة المعاناة تسترعي التواصل الحر والمباشر بين الأفراد لتكوين مجال عام فاعل وسياسي، من شأنه إحداث التغيير وأستكمال تنمية المجتمع^(٣).

(١) أسامة أحمد محمد الشركسي، "التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ٢٠١١ - ٢٠١٦"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) ايمن احمد محمد الشمري، "أثر الحراك الاجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١ (بغداد: ٢٠٢١)، ص ٣٦٥.

وجسدت ثورة تشرين التي بدأت في ١ تشرين الأول هام ٢٠١٩، تلك الحركة الشعبية إذ تمكنت من هز النظام السياسي واربأكه، وأرغمت القوى السياسية الحاكمة على تبني بعض من مطالبهم، في محاولة لتهدئة الاحتجاجات والسيطرة عليها، واضطر رئيس مجلس الوزراء الأسبق عادل عبدالمهدي بفعل تلك الاحتجاجات على الإستقالة، وتنصيب رئيس وزراء من خارج إطار الكتل السياسية، وهيكله مجلس المفوضين وأستبدلهم بمجموعة من القضاة، وإعادة تنظيم عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتحديد موعد لإجراء ما سمي بالانتخابات المبكرة في ١٠ تشرين الأول عام ٢٠٢١، والقيام بأجراء تعديلات بنوية في قانون الانتخابات، وتبني نظام انتخابي جديد^(١*) (نظام الفائز الأول) الذي ساهم في أستبعاد الكثير من القيادات التقليدية والكيانات التي طغت على المشهد السياسي، وظهرت من رحم الاحتجاجات قوى سياسية جديدة سعيًا منها إلى تحويل الفعل المجتمعي إلى واقع سياسي معارضاً ورافضاً، للمحاصصة وتقسيم موارد الدولة قسمة الغرماء، والقضاء على الفساد ومحاسبة الفاسدين، وأستعادة هبة وسيادة الدولة، ورفض تكتل المجتمع وتضييق نطاق السلاح وجعله بيد الدولة، وأمثال الجميع للقانون وترسيخ مؤسسات حقيقية تمتاز بالاستقلالية والموضوعية بعيداً عن الشخصية، وأختيار أصحاب الخبرة والكفاءة والنزاهة بعيداً عن نفوذ وسلطة الأحزاب السياسية المتنفذة^(٢).

إضافة إلى ذلك شكلت احتجاجات تشرين، أنموذجاً إضافياً لقدرة شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات العشرة الماضية (مثلاً: بلدان الربيع العربي، وإسبانيا، وأيسلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا والبرازيل والمكسيك وشيلي) على تنظيم احتجاجات واسعة تسعى لإتجاز تحولات ديمقراطية وعدلوية في البنى السلطوية، إذ باتت الحركات الاجتماعية الشبكية في العصر الرقمي تمثل نوعاً جديداً من الحركات الاجتماعية، إذ عملت هذه الشبكات بوصفها فضاءات مستقلة ذاتياً وبعيدة إلى حد كبير عن سيطرة الحكومات التي أحتكرت على مر التاريخ قنوات الاتصال كمرتكز لسلطتها، فالفضاء السيبراني في ظل التطور التكنولوجي الفائق وبقدرته على النشر السريع للصور والأفكار، أصبح محفزاً لتحريك الناس من مختلف الأعمار والأوضاع، والسماح لهم بتشارك أحزانهم وآمالهم في تلك المساحة العمومية من شبكة الإنترنت، وهذا ما أدى إلى تسريع عملية الاتصال وجعلها أكثر تفاعلية، وتساهمية في تشكيل فعل جماعي موجهاً بالحماسة ومدفوعاً بالأمل تجاه السلطة السياسية^(٣).

(١*) نظام الفائز الواحد: هو نظام جاء نتيجة انتخابات عام ٢٠٢١، والذي انقسم العراقيون فيه بشأن الصوت الواحد غير المتحول، وأعتمد هذا النظام على تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متعددة تساوي مقاعد كوتا النساء في مجلس النواب، بمعنى (٨٣) دائرة انتخابية، إذ يرى المدافعون أنه يتمتع بمقدار مقبول من الشفافية. للمزيد ينظر إلى: عبدالعزيز عليوي العيساوي، "تعدد الدوائر الانتخابية في العراق محنة أجتياز الأختبار الأول"، مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد)، ١٧/١٢/٢٠٢٢. في:

<https://2u.pw/pAaIny>

تاريخ الإطلاع ٢٠٢٥/٣/١٥.

(٢) ايمن احمد محمد الشمري مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٥.

(٣) فارس كمال نظمي، مازن حاتم، احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من منظور المشاركين فيها دراسة ميدانية في فينومينو لوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة، ط ١، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢)، ص ١٧.

إذ كان للتحشيد الأفقي الذي مارسه الناشطون العراقيون في وسائل الاتصال الاجتماعي، في الدعوة للتظاهر في ١ تشرين الأول ثم بعدها في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩، للأحتجاج بسبب المطالب الشعبية المتراكمة غير الملباة، تأثير حاسم في إطلاق حركة أحتجاجية واسعة النطاق، تحظى بدعم لوجستي شعبي كبير، وامتلكت زخماً متجدداً بالرغم من قطع شبكة الإنترنت في معظم مناطق البلاد والعنف المفرط للقوات الأمنية ووعود الحكومة بتوفير مئة ألف فرصة عمل، فما بدأ بكونه مطالب محدودة النطاق تنادي بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، سرعان ما تطور إلى حركة سياسية ذات حضور شبابي طاغي ومشاركة غير مسبوقة في نسب النساء المشاركات تطالب باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة أنقالية وأجراء انتخابات مبكرة، وإلى جانب الفضاء السيبراني التحفيزي الذي يجمع الحركة الأحتجاجية النشربية بحركات أخرى مماثلة شهدتها العالم في العقد الأخير (بضمنها أحتجاجات لبنان والجزائر والسودان ٢٠١٩) فإنها ترتبط معها بنوياً وتنظيمياً، بنمط أحتجاجي عام يتسم بغياب القيادة المركزية العمودية وبالطابع الأفقي - اللامركزي للنشاط الأحتجاجي، وبالحضور الكبير للشباب، وبالتنوع الداخلي وبالتوجس من الظاهرة الحزبية، وبغياب الأيديولوجية السياسية الناطمة الخطاب للفئات المحتجة، ويكون هذه الحركات تقوم بصقل وتحديد هويتها على أساس التعبير عن الإرادة الخيرة للأغلبية التي تم حرمانها عبر الفعل الاستثنائي الاقصائي للأوليغارشية الحاكمة^(١).

ثانياً: الفساد المالي والإداري

شكل الفساد المالي والإداري في العراق بعد عام ٢٠١٩ تحدياً سياسياً ووجودياً، إذ تفاقم ليرتبط مباشرة بإضعاف شرعية الدولة وعرقلة التنمية، وتغذية الاضطرابات الاجتماعية (أحتجاجات تشرين)، وتنامى الفساد المالي والإداري في هذه البيئة، إذ أصبح السعي وراء أكتساب السلطة والنفوذ متداخلاً مع المكاسب الشخصية، إذ أن الأفراد سعوا إلى أستغلال مواقعهم ومناصبهم السياسية بهدف تحقيق مكاسب مالية، وتطور النفوذ السياسي بتحوله الى وسيلة من أجل تكديس الثروات، وتأمين العقود المربحة والسيطرة على الموارد، كما أدى عدم الاستقرار السياسي، إلى تقويض فعالية المؤسسات لمكافحة الفساد، إذ أن القضاء ووكالات تطبيق القانون والهيئات التنظيمية، وأجهت في أحيان كثيرة التدخل والتلاعب والترهيب في مناخ سياسي غير مستقر، ما عرقل قدرتهم على ملاحقة الفاسدين قضائياً ومحاسبتهم، وشل مسار التنمية الوطنية في البلاد، إضافة إلى ذلك أثر عدم الأستقرار السياسي سلباً على أستمرارية وفعالية آليات الحكم، إذ أن التغييرات المتكررة في القيادة والهيكل الحكومي، أدت إلى عرقلة تنفيذ سياسات مكافحة الفساد والإصلاحات، والبنية الرقمية في البلد، كما ساهمت ظاهرة المحسوبية في الحكومة العراقية في أنتشار الفساد، إذ أنه في كثير من الأحيان، يتم أشغال المناصب النافذة على أساس العلاقات الشخصية، بدلاً من الكفاءات، وهو ما عزز فرص أزدهار وانتشار الفساد المالي والإداري^(٢).

(١) فارس كمال نظمي، مازن حاتم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) مؤسسة شفق للثقافة والإعلام، منظمة دولية تشخص أسباب الفساد المالي في العراق وتحذر يهدد العملية السياسية، (بغداد: ١٢ / ٧ / ٢٠٢٣). في:

١- أشكال الفساد المالي والإداري في العراق

من أبرز السلوكيات التي عبرت ولازالت تعبر عن ظاهرة الفساد في العراق، هي كالاتي: ^(١)

أ- الرشوة: الحصول على أموال ذات منفعة من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة.

ب- المحسوبية: القيام بأعمال لصالح فرد أو جهة حزبية، دون أن تكون مستحقة لها.

ت- المحاباة: تعني تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق، للحصول على مصالح معينة.

ج- الوساطة: التدخل لصالح فرد ما أو جماعة، دون الإلتزام بأصول الكفاءة اللازمة.

د- الأبتزاز: ويعني الحصول على أموال من طرف أو جهة معينة في المجتمع، مقابل القيام بتنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

و- نهب المال العام: أي بمعنى الإسراف في استخدام المال العام وتبديده.

ز- اللامبالاة وإضاعة الوقت عند الموظفين.

ر- سوء استعمال السلطة: ومن صورها تقديم الخدمات الشخصية، وتسهيل أمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية، في منح أقارب المسؤولين ومعارفهم ما يطلب منهم.

ي- عدم احترام العمل: ويتجسد ذلك في التأخر عن العمل أو الحضور صباحاً، الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي، والتنقل من مكتب إلى آخر، وقراءة الجرائد وأستقبال الزوار.

٢- مدركات الفساد (الرشوة) في بعض الدوائر والمؤسسات لعام ٢٠١٩

قامت هيئة النزاهة العراقية في عام ٢٠٢٠، بتنفيذ أستبانة (مدركات الرشوة في القطاع العام)، بتوزيع أستمارة على المراجعين؛ بهدف تشخيص اتجاهات تعاطي الرشوة، وشملت الأستبانة كل محافظات العراق، ما عدا محافظات إقليم كردستان، إذ وزعت الأستمارة على مراجعي هيئة التقاعد الوطنية، والفروع التابعة لها في المحافظات (٢٠) دائرة (٧١٤٦) أستمارة، كما هو موضح في الجدول أدناه ، وكانت النتائج كالاتي ^(٢).

أ - بلغت نسبة إدراك الرشوة ١٠.٧٥%

ب - بلغت نسبة الدفع ٤.٨%

ج - السبب في الدفع هو الإسراع في إنجاز المعاملة.

(١) سوسن كريم الجبوري، "الفساد الإداري والمالي وأهم أثاره الاقتصادية في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ٢١ (العراق، الكوفة: ٢٠١٤)، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) حسين عليوي ناصر الزبيدي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، ط ١، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣)، ص ٣٢.

الجدول (١ - ٠) مدركات الرشوة في بعض الدوائر والمؤسسات لعام ٢٠١٩.

ت	الاستبانة	الأستمارات الموزعة	نسبة إدراك الرشوة من %	نسبة حالات الدفع من %	سبب الدفع
1	مدركات الرشوة في دوائر التسجيل العقاري	1767	22.1	18.39	الإسراع في الإنجاز
2	مدركات الرشوة في هيئة الضرائب	3733	22.0	14.25	الإسراع في الإنجاز
3	مدركات الرشوة في دوائر المرور	4574	10.0	4.46	الإسراع في الإنجاز

المصدر: حسين عليوي ناصر الزيايدي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، ط ١، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣)، ص ٣٢.

المطلب الثاني

عدم الاستقرار السياسي والأمني وكوفيد ١٩

يعد الاستقرار الأمني والسياسي عاملاً مهماً في مسار التنمية والنهوض الاقتصادي، وجذب الاستثمارات في أي بلد، أما في العراق فعلى العكس تماماً، إذ خلق نوعاً من القلق الاجتماعي والسخط الشعبي لدى كثير من شرائح المجتمع، مما انعكس على الإنتاجية والإبداع العام، قابله غياب المعالجة الصحيحة من الجهات المختصة ذات العلاقة لتلك الظواهر، والذي رافقه أنتشار جائحة كورونا التي ألقت ثقلًا وعبئاً جديداً على البلاد، إذ شهدت انخفاض أسعار النفط وتعطيل المنافذ الحدودية والموانئ، وتعطيل التجارة في البلد.

أولاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني

قدر تعلق الأمر بحالة بلد مثل العراق، الذي تعرض الى هجمات بربرية من قبل التنظيمات الإرهابية، امتدت آثارها على السنوات والمراحل اللاحقة، تبعتها حركات شعبية وأعمال عنف داخلية وعلى مستويات عدة، شكلت جميعها حالة من عدم الاستقرار الداخلي والأمني والسياسي، ولأسيما عقب احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩، إذ أدت إلى تعميق وزيادة الأزمات الهيكلية، وتذبذب السياسات الاقتصادية، وإعاقة الاستثمار، لذا فإن حالة عدم الاستقرار هذه أثرت على التنمية فيه بشكل كبير، لدرجة التراجع الذي شهده البلد على مستوى تقديم الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية التي عانت كثيراً بسبب الحروب^(١).

وكان من المفترض أن يحقق العراقي طفرة واسعة في التنمية الاقتصادية، نابعة من ارتفاع مستوى الدخل الإجمالي ورفع العقوبات الدولية عنه بعد الحصار الدولي الذي استمر منذ العام ١٩٩٠ ولغاية ٢٠٠٣، ولأسيما مع انفتاح الدول على العراق، لكن الذي حصل هو العكس المتوقع تماماً، إذ عانى العراق من تراجع كبير في عملية التنمية، كان سببه الأساس الاضطرابات الداخلية التي أدت إلى أنعدام الاستقرار الأمني، والفساد الذي أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وبعد العجز الكامل من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة عن تحقيق التنمية في المجالات الرئيسية الثلاث، وهي التعليم والصحة ودخل الفرد، حاولت وضع إستراتيجيات وخطط لتجاوز تلك العقبات، لكنها لم تنجح إلى الآن في تجاوز الأزمات المتكررة^(٢).

إلى جانب ذلك خلق عدم الاستقرار السياسي، نوعاً من القلق الاجتماعي والسخط الشعبي لدى كثير من شرائح المجتمع، مما انعكس على الإنتاجية والإبداع العام، قابله غياب المعالجة الصحيحة من الجهات المختصة ذات العلاقة لتلك الظواهر، ففي ظروف من الركود الاقتصادي تجد أن الأجهزة الأمنية تعاملت بقسوة مع مشاكل وقضايا الوضع الأمني العام، الناجمة بسبب الأعداد الكبيرة من العراقيين الساخطين العاديين، في حين أن المطلوب هو اتباع نهج متوازن مع التركيز على قدم المساواة في إعادة تطوير الاقتصاد المحلي، فضلاً عن إعادة بناء قوات الأمن الداخلي^(٣).

(١) عمر هاشم عواد، "عدم الاستقرار وأثره في التنمية العراقية أنموذجاً"، مجلة المعهد، العدد ٧ (بغداد: ٢٠٢١)، ص ٤٨.

(٢) عمر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٣) رشيد باني الظالم، غسان طارق ظاهر، "إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية العراقية أنموذجاً"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٥، العدد ١ (العراق، المثنى: ٢٠١٥)، ص ٩٥.

فضلاً عن ذلك هنالك ارتباط وثيق بين الوضع السياسي المتدهور والنمو الاقتصادي في العراق، إذ أنَّ حالة التدهور في الوضع الأمني، انعكست سلباً على الاقتصاد ككل، بسبب توقف التركيز والأهتمام بالحركة الإستثمارية فيه رغم توفر بعض امکانات التقنية، والأنشغال بالتداعيات السياسية والأمنية فيه، إلى جانب تراجع الثقة بالآقتصاد سواء من قبل المستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي، وعليه ومع تصاعد تدهور الأوضاع الأمنية، وتفاقم الصراعات السياسية، يمكن أن نلاحظ تحقق حالة الأنكماش في الآقتصاد العراقي، بسبب توقف غالبية النشاطات الاقتصادية فيه ولأسيما الصناعية والزراعية، وتتعرز حالة الأنكماش وضوحاً، اذا ما أمعنا التدقيق فيها على مستوى بعض المحافظات التي شهدت تعطلا كاملاً للنشاط الاقتصادي فيها، بسبب ما شهدته من ظروف أمنية غير مستقرة^(١).

ثانياً: كوفيد ١٩

شكل كوفيد ١٩ عاملاً مهماً في تفاقم المشاكل المختلفة للنظام السياسي في العراق، فمن ناحية، شهد العراق احتجاجات شعبية وأسعة النطاق، باسم الحراك الشعبي منذ تشرين الأول العام ٢٠١٩م، والذي لم يسبق له مثيل من حيث مدتها، والموقف الحضاري الذي أظهره المتظاهرون، داعية إلى القضاء على الفساد، ومطالبة أن تنجز وتؤدي الدولة وظائفها السياسية، إذ لا يمكن للفشل ولالإخفاقات المتعددة للحكومات المتعاقبة في الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م، من ندرة القادة السياسيين ذوي القدرة على حل المشاكل الهائلة التي تواجهها الدولة العراقية المتآكلة والتي سببها المحسوبية والطائفية، كما إنَّ الأنخفاض الحاد في أسعار عائدات النفط في النظام الريعي الذي يعتمد على الدخل الناتج القومي العراقي، وبسبب حرب الأسعار التي شهدتها في تلك الفترة، أدت إلى أزمات متزامنة وعميقة، في ذروة جائحة كورونا من ناحية ثانية، الأمر الذي عمل على شل الميزانية العامة للدولة، وهذا بدوره أثر بشكل مباشر على الوضع العام في البلاد^(٢).

إذ الإحصائيات تشير إلى أنَّ أنخفاض دولاراً واحد من سعر البرميل يفقد العراق سنوياً ما بين (١٠٤-١) مليار دولار سنوياً، لأسيما عندما أخفق أجتتماع أوبك زائداً الحفاظ على الأنفاق النفطي، لتتحدّر أسعار النفط بشكل مخيف، ويخسر نفط البصرة أكثر من ٥٠% بالمتوسط، لينذر بتفشي أزمة صدمة قوية لآقتصاد يرتكز بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، الشكل التالي يوضح أنخفاض أسعار نتيجة لهبوط الطلب العالمي على النفط وزيادة العرض بسبب الجائحة^(٣).

(١) حنان عبدالخضر الموسوي، عبدالوهاب محمد جواد الموسوي وآخرون، "أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار

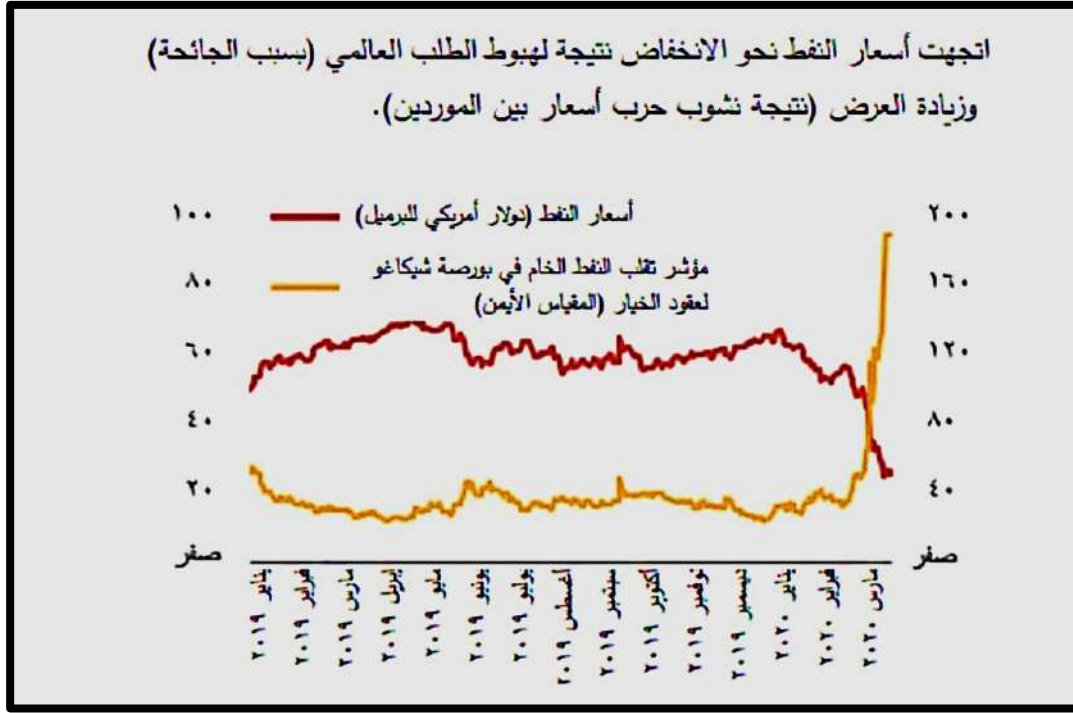
التنموي في العراق"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ١، العدد ٣ (السليمانية: ٢٠١٧)، ص ٤٩٤.

(٢) هدى هادي محمود، "جائحة كورونا وأبعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي"، مجلة جامعة الأنبار

للغات والآداب، عدد خاص (العراق: ٢٠٢١)، ص ٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

الشكل رقم (١) انخفاض أسعار النفط نتيجة لهبوط الطلب وزيادة العرض بسبب الجائحة.



المصدر: هدى هادي محمود، "جائحة كورونا وأبعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي"، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، عدد خاص (العراق: ٢٠٢١)، ص ٨.

إلى جانب ذلك اظهر أنتشار جائحة كورونا، هشاشة الوضع وتفاقت أبعاد الأزمات الداخلية بكافة جوانبها بعد أنتشار جائحة كورونا، إذ ازدادت معدلات الوفيات، وأخذت الجائحة بالانتشار، فبحسب البيانات الرسمية توفي بنحو (١٠٠) شخص، وأصيب قرابة (٢٠٠٠) شخص، وذلك في نهاية شهر نيسان للعام ٢٠٢٠ م، من جانب آخر رافق ذلك نقص حاد في المعدات الأساسية للتعامل مع الأزمة في الوقت الذي حذرت فيه منظمة الصحة العالمية عدم قدرة العراق على تحمل تبعات الفيروس^(١).

إضافة إلى ذلك تسبب الحظر الشامل بارتفاع أسعار المواد الغذائية، نتيجة لتوقف حركة التجارة مع دول العالم، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء فإن أستيراد العراق من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية يبلغ ما يقارب (١٢) مليار دولار سنوياً، من أجمالي أستيراده الذي يتجاوز (٤٠) مليار دولار، وتوقف حركة التجارة بإغلاق الحدود والمنافذ البحرية وتوقف حركة الطيران، في الوقت الذي تفتقر فيه القطاعات الإنتاجية في العراق، القدرة على توفير تلك البضائع المستوردة، الأمر الذي أدى إلى قلة المواد المعروضة في السوق نتيجة، لأحتكار بعض التجار وأستغلالهم لتلك الأوضاع، ورفع الأسعار الأمر الذي أدى بدوره إلى تهديد الأمن الغذائي في البلاد^(٢).

(١) هدى هادي محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٦.

(٢) علي سعدي عبد الزهرة جبير، "تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي"، مجلة حمورابي، العدد ٣٥ (بغداد: ٢٠٢٠)، ص ٥٧.

المبحث الثاني

الآثار على التنمية

تركزت التحديات السياسية المتمثلة بكوفيد ١٩ والأحتجاجات الشعبية، إضافة إلى هشاشة الوضع السياسي والأمني وغيرها، أثاراً كبيرة على مستوى ومسار التنمية في العراق، إذ تجسدت في انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلاد، وشلل التخطيط طويل الأمد على مراحل مختلفة، فضلاً عن الاستنزاف الكبير للموارد، التي شلت مقومات التنمية وضاعفت العجز المالي في العراق، وكذلك الفجوة الرقمية السياسية التي ساهمت في تدني الوعي الرقمي وغياب المشاركة السياسية؛ وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث على مطلبين يتناول الأول: زعزعة البيئة الاستثمارية وشلل التخطيط طويل الأمد، ويتطرق المطلب الثاني إلى: استنزاف الموارد في الاستهلاك والفجوة الرقمية السياسية، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول

زعزعة البيئة الاستثمارية وشلل التخطيط طويل الأمد

لاشك أن البيئة الاستثمارية تحتاج إلى المقومات والمستلزمات الضرورية لنجاح عملية الاستثمار، والمتجسدة بالجوانب التشريعية والقانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية والتي تؤمن المستثمر الأجنبي على مستقبل استثماراته، لكن في العراق هو خلاف ذلك، إذ تسببت الأزمات الأمنية والسياسية في انخفاض الاستثمار الأجنبي في البلد وهروب رأس المال، إضافة تباين ملامح الفجوة الرقمية السياسية، والتي أدت إلى ضعف وغياب المشاركة السياسية، وعرقلة الانتقال إلى الحوكمة الإلكترونية، وتحقيق تنمية مستدامة، وتلكؤ المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى معوقات التحول في البنية التحتية المالية الإلكترونية.

أولاً: زعزعة البيئة الاستثمارية

من الواضح أن الاستثمار يتوجه إلى البلدان التي تتوفر فيها المقومات والمستلزمات الضرورية لنجاح عملية الاستثمار، والمتجسدة بالجوانب التشريعية والقانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية والتي تؤمن المستثمر الأجنبي على مستقبل استثماراته، وتضمن حصوله على أعلى معدلات تمكنه من الأرباح، وفيما يتعلق بالعراق، فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفض نسبياً بعد عام ٢٠١٩، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية السيئة السائدة في تلك الفترة، فبعد أن تحول إلى الارتفاع في السنتين ٢٠١٨ و ٢٠١٩، حتى ظهرت أزمة انتشار (فيروس كورونا COVID ١٩)، بالإضافة إلى تراجع الوضع السياسي، بسبب التظاهرات والأحتجاجات الشعبية التي بدأت في تشرين الأول من سنة ٢٠١٩، وأجبار الحكومة على تقديم الاستقالة وتشكيل حكومة إنتقالية، والتي أدت إلى انخفاض حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي منذ سنة ٢٠٢٠ وأستمر بالانخفاض إلى أن، وصل إلى (٢٠٨٨) مليون دولار سنة ٢٠٢٢، والذي يعد أقل مستوى له منذ سنة ٢٠١٢، الجدول التالي يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٢)^(١).

(١) محسن أبراهيم أحمد، "مؤشرات البيئة الطارئة للاستثمار في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)"، مجلة التنمية البشرية، المجلد ١٠، العدد ٤ (السليمانية : ٢٠٢٤)، ص ٧٥.

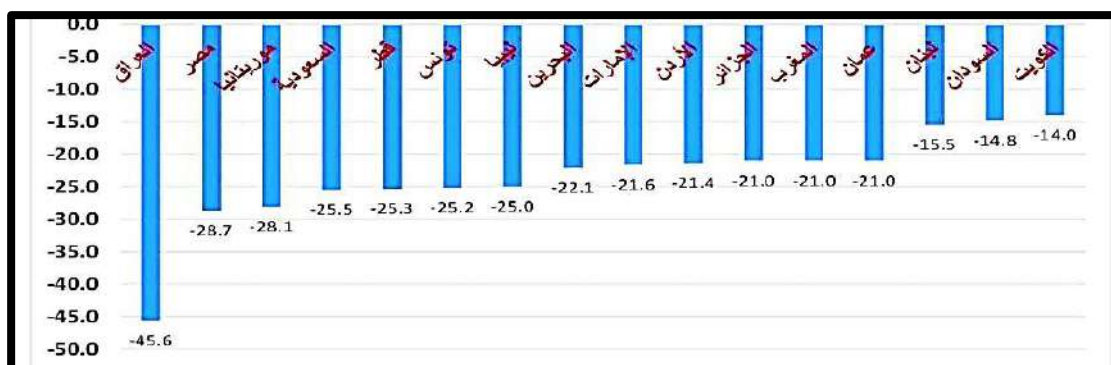
الجدول (١-١) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى العراق للمدة (٢٠١٩ - ٢٠٢٢).

ت	السنوات	حجم التدفقات الواردة (مليون دولار)	معدل التغير السنوي %
1	2019	3508	23.0
2	2020	2859	18.5
3	2021	2613	8.6
4	2022	2088	20.1

المصدر: محسن أبراهيم أحمد، "مؤشرات البيئة الطارئة للاستثمار في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)"، مجلة التنمية البشرية، المجلد ١٠، العدد ٤ (السليمانية: ٢٠٢٤)، ص ٧٥.

أما فيما يتعلق بمؤشر بيئة الأعمال في العراق، إذ شهدت انخفاض شديد ومستمر حتى سنة ٢٠٢٠، إذ احتل العراق وفق مؤشر بيئة الأعمال الترتيب (١٧٢) من أصل (١٩٠) دولة مشمولة بالتصنيف، على مستوى دول العالم، وهذا الأمر يشير بوضوح إلى سوء وضع العراق بالنسبة لمؤشر بيئة أداء الأعمال، وبالنسبة للاستثمار سواء الاستثمار المحلي أو الأجنبي، ويعد هذا الوضع هو الأسوأ في مسار التنمية في العراق خلال الحكومات المتتالية، عدا عام ٢٠١٤ والذي شهد فيها هذا المؤشر تحسناً نسبياً، حسب البيانات المنشورة في تقارير بيئة الأعمال عالمياً، رغم سوء الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدتها العراق في تلك الفترة، من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، على مساحات واسعة من البلاد، ودخولها مرحلة حرجية من المواجهة والحروب، التي أستهزفت الكثير من طاقته وموارده^(١). وتجدر الإشارة إلى أن أزمة كوفيد ١٩، سببت أنكماشاً اقتصادياً كبيراً على الكثير من دول العالم، إذ أثرت على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة، التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية، في منطقة الشرق الأوسط، إذ كان من المتوقع انخفاض حجم الاستثمار في كافة الدول، وأن أكثر الدول تضرراً كانت بسبب الجائحة هي العراق وجمهورية مصر العربية، وموريتانيا والمملكة العربية السعودية، والشكل أدناه يوضح ذلك^(٢).

الشكل رقم (٢) تأثير كوفيد ١٩ على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية:



المصدر: نوزاد عبدالرحمن الهيتي، "تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٢، العدد خاص (بغداد: ٢٠٢١)، ص ٨.

(١) محسن أبراهيم أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
(٢) نوزاد عبدالرحمن الهيتي، "تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٢، العدد خاص (بغداد: ٢٠٢١)، ص ٨.

ثانياً: شلل التخطيط طويل الأمد

لكي نفهم ونبين واقع الأداء التنموي في العراق، لابد لنا الغوص في خطط التنمية التي وضعها العراق منذ أعوام سابقة وعلى مراحل مختلفة، ومنها خطة التنمية الوطنية الخمسية والتي أعدتها وزارة التخطيط، وهي خطة شاملة لاتستهدف مجال محدد ومعين، بل جميع القطاعات تقريباً، وعموماً فإنّ المحاولة الأولى لوضع خطة تنموية كانت عام ٢٠١٠ عند صياغة خطة للأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤)، والتي لم تصل الى نتائج مرغوب فيها^(١).

ولهذا تم ووضع خطة تكميلية لها للفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧)، وفيها شهد العراق صدمات كبيرة، والتي كانت في الحقيقة أزمات مركبة من أبرزها، دخول عصابات داعش الإجرامية الى بعض محافظات العراق الشمالية، علماً أن هذه الأزمة جاءت ضمن أزمات متنوعة ومتعددة، ومنها الأزمة المالية التي شهدها العالم (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، وتلاها بعد ذلك انخفاض في أسعار برميل النفط، وانخفاض في واردات العراق الربعية من النفط، وفي الوقت ذاته يواجه العراق فيه أكبر أنفاق عسكري له في تاريخه المعاصر مع نهاية هذه الخطة الأخيرة، وبداية الشروع في تنفيذ الخطة التنموية الجديدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، ومنها أيضاً تحدي جائحة كورونا، والتي زادت من الصدمات غير المتوقعة التي شهدها العراق في خطته السابقة، اذ بدى من الصعوبة جداً، تحقيق أهداف الخطة التنموية الجديدة والتي يمكن القول إنها ولدت في بيئة غير ملائمة للتحقق والتطبيق، وهو ما سعت اليه الخطة الجديدة التي وضعها العراق للأعوام (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨) في محاولة تلافي الصدمات التي واجهتها الخطط السابقة، ووضع خطط بديلة مرتكزة على مجال السياسيات في رسم وتخطيط الأهداف والغايات التنموية، وعليه وعند محاولة التطرق الى تقرير المتابعة السنوي الأخير لخطة التنمية الخمسية في عام ٢٠٢٠، يمكن أن نلاحظ أن هناك تحسن في قيم ونسب أغلب المؤشرات التنموية مع تراجع وجمود القليل منها، ولكون التقرير التنموي لخطة التنمية الوطنية وأوسع وشامل، سنحاول التعرف على واقع ثلاثة أهداف تنموية من مجالات مختلفة اقتصادية و اجتماعية وبيئية، وهي على النحو الآتي^(٢):

١- **مستوى القطاع الاقتصادي:** في التقرير الذي إعدته وزارة التخطيط العراقية، وتحديدًا فيما يخص مجال عمل القطاع الخاص في العراق، أشار التقرير إلى أنه قد ارتفعت أسهمات القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، إذ وصل إلى حدود ٥٧% عام ٢٠٢٠، بعد أن كان لايتجاوز حدود (٢٩.١٦) في عام ٢٠١٩؛ ويعود ذلك إلى الاعتماد على القطاع الخاص في توفير السلع الضرورية مع إجراءات الحظر وإغلاق الحدود والتبادل التجاري، نتيجة أنتشار جائحة كورونا، وهو ما يسري على مؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص، اذ شكل رأس المال الثابت له من إجمالي تكوين رأس المال الثابت حوالي ٤٩.٧% عام ٢٠٢٠، بعد أن كان لايتجاوز الـ (٢١.٧٦) في عام ٢٠١٩ وهو ما يشير إلى، وجود تحسن نسبي في بعض المؤشرات عالية الأهمية في القطاع الاقتصادي الخاص في العراق.

(١) عمار جعفر مهدي العزاوي، أسيل فخري محمد وآخرون، التنمية المستدامة في العراق المؤشرات الفرص التحديات، ط١، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١١.

٢- **المستوى الاجتماعي:** شمل هذا المستوى تنمية واقع ذوي الإعاقة والأحتياجات الخاصة فقد شهد تحسناً ملحوظاً أيضاً في عدد وحدات الرعاية الاجتماعية، وهي إحدى مؤشرات التنمية المهمة في هذا القطاع، اذ حققت الخطة زيادة في عدد وحدات الرعاية الأخيرة لتصل إلى ما يقارب (١٢٤) وحدة عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت لا تتجاوز الـ (٩١) وحدة في عام ٢٠١٩، وهو ما انعكس على عدد المستفيدين من هذه الوحدات، فقد وصل عدد المستفيدين حدود (٤٣٣٥) عام ٢٠٢٠، بعد أن كان فقط (٣٦٧٠) في عام ٢٠١٩، حتى أن المبالغ المصروفة للرعاية الاجتماعية بلغت (٢.٤١٨) مليار دينار عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت (٢.١٩٢) مليار في عام ٢٠١٩.

٣- **مستوى القطاع البيئي:** شهد هذا القطاع المستدام أيضاً تحسناً نسبياً، ففي مؤشر كمية المياه العادمة المعالجة في الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٠)، أشار التقرير إلى أن كمية المياه العادمة المعالجة بلغت (١٥٥٠٣٣٠، ١٨٣٥٥٦٨، ١٩٦٥٢٣٠)، في الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) على التوالي، أي ما يعادل ٥٥% و ٦٠.٣% و ٦٠.٥% على التوالي في الأعوام الأخيرة نفسها؛ وبهذا يمكن أن نفهم أن العراق رغم تحدياته الأمنية المختلفة والصدمات الاقتصادية والصحية المستمرة، التي شهدتها بعد عام ٢٠١٩ فقد حقق التقدم التنموي النسبي وفي مجالاته المتنوعة عموماً.

المطلب الثاني

أستنزاف الموارد في الاستهلاك والفجوة الرقمية السياسية

شهد العراق بعد عام ٢٠١٩ أستنزافاً كبيراً للموارد في الاستهلاك لافي الأستثمار، والتي تفاقم معها عجز كبير في انجاز معظم المشاريع التنموية، إذ برزت صعوبات كبيرة في تسديد الفاتورة السنوية لتمويل المؤسسات الحكومية المثقلة بالبطالة المقنعة، إضافة إلى مشاكل البنية التحتية الرقمية، وغياب الكوادر المتخصصة ومواكبة التطور التكنولوجي، الذي عطل التنمية في البلاد وأغرقها بالبطالة والفقر، والعزوف عن المشاركة السياسية، التي بدورها تركت فجوة كبيرة بين النظام السياسي والمجتمع.

أولاً: أستنزاف الموارد في الاستهلاك

وأجّه العراق بعد عام ٢٠١٩ صعوبة كبيرة، في تسديد الفاتورة السنوية لتمويل المؤسسات الحكومية المثقلة بالبطالة المقنعة وتعيينات الخريجين الجدد على وفق تقاسمات سياسية، بغاية احتواء الغضب الشعبي على الفشل الحكومي والغرق بالفساد وأستنزاف الموارد بشكل متصاعد، إذ أقر مجلس النواب الموازنة العامة للحكومة، بعد خلافات عميقة بين الأحزاب المشكلة للنظام بشأن أستثمار التخصيصات سياسياً لدعم خطط التوظيف، وحصص الوزارات، والمدن المدمرة، والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وبلغت موازنة عام ٢٠١٩ نحو (١١٢) مليار دولار، بعجز وصل إلى (٢٣) مليار دولار، يجري تسديده من قروض أجنبية (١٨ قرصاً) وديون داخلية مدورة (لخمس جهات محلية) مستحقة الدفع أو مؤجلة بفوائد، إضافة إلى ذلك برنامج^(١) (السندات الوطنية)، والأستمرار بـ الاقتراض بضمانة مؤسسة الصادرات الدولية، لشراء الأسلحة (بضمنها تلك القمعية) والدعم اللوجستي لوزارة الدفاع والداخلية و"الحشد الشعبي" وجهاز مكافحة الإرهاب وكل ذلك بلغت تكلفته نحو (٩٠٦) مليون دولار، وضاعفت موازنة عام ٢٠١٩ من الأستنزاف المالي للدولة العراقية، بخلاف ما كانت عليه في العام ٢٠١٨، إذ كان العجز المالي آنذاك (١١) مليار دولار^(٢).

(١*) برنامج السندات الوطنية: هو أداة استثمارية آمنة تطلقها وزارة المالية العراقية، بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، لتتيح للمواطنين والشركات إقراض الحكومة مقابل فائدة سنوية مجزية تصل إلى ١٠% مع ضمان أستعادة رأس المال، وتمثل هذه السندات الوطنية خطوة إستراتيجية نحو تحسين البنية التحتية المالية للعراق، مما يساهم في تقديم الدعم اللازم للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. للمزيد ينظر إلى: البورصة العراقية الإخبارية، إصدار السندات الوطنية ودورها في تعزيز الاقتصاد العراقي، (بغداد: ٢٠٢٥/٢/١٧)، في:

<https://2u.pw/UIdmJA>

تاريخ الإطلاع ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٦.

(٢) الموقع الرسمي لديوان محافظة البصرة، اقتصاد العراق حصاد ٢٠١٩، (البصرة: ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١)، في:

<https://2u.pw/pwTSEW>

تاريخ الإطلاع ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٦.

إلى جانب ذلك، وأجهت الحكومة معدل بطالة بنسبة ١٦% من حجم السكان المتزايد، في حين أنَّ نسب الفقر مرتفعة ٢٢.٥% على المستوى الوطني، وأما في المحافظات التي تأثرت "بانتظام الدولة الإسلامية" (داعش) فتصل إلى ٤١.٢%، والعراق صنف بين البلدان الأكثر فساداً محتلاً المرتبة (١٦٩) من أصل (١٨٠) بلداً (بحسب منظمة الشفافية العالمية في تقريرها الأخير)، وبالرغم من أنَّ مبيعات النفط تتراوح شهرياً بين (٦-٧) مليار دولار، إلا أنَّ فاتورة توفير الوقود والغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء تستنزف أرباح النفط، فمثلاً يستورد العراق ما بين (٥٠٠ و ١٢٠٠) ميغاواط من الكهرباء من إيران حسب فصول السنة بتكلفة تبلغ (١.٢) مليار دولار في السنة، وهو يهدر حالياً ما يقرب من (٢.٥) مليار دولار من الغاز الطبيعي سنوياً، نتيجة لحرقه ما يعادل (١.٥٥) مليار قدم مكعب يومياً، وهي عشرة أضعاف الكمية المستوردة من إيران^(١).

وفي السياق ذاته واجه قطاع الكهرباء الهش في العراق، أوجه قصور هيكلية في جميع مراحل التوليد والنقل والتوزيع، وتعقد القيود المالية وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الأمنية وخطط التوسع والتحديث، كما عملت زيادة الاعتماد على الوقود أو الطاقة المستوردة من إيران والأردن وإقليم كردستان العراق من تعقيد الوضع، في حين أنَّ الدعم الحكومي لمواد توليد الطاقة (الغاز الطبيعي والسوائل النفطية) وتعريفات بيع الكهرباء المخفضة، قد حفزت زيادة الطلب على الطاقة، مما أضعف الجدوى الاقتصادية لتوسيع الشبكة، وما زاد الأمر تعقيداً، أنَّ نسبة كبيرة من الأسر العراقية تفتقر إلى عدادات كهرباء عاملة، مما يجعل إصدار الفواتير بدقة أمراً مستحيلاً، وحتى عند إصدار الفواتير، تبقى معدلات التحصيل منخفضة، إذ لا تدفع سوى ٢٠% منها بالكامل، وذلك بسبب ضعف تطبيق القوانين وانتشار الاعتقاد العام بأن الكهرباء يجب أن تكون خدمة عامة مجانية، وهذا سبب استنزاف كبير للطاقة الكهربائية في العراق، وبدون إصلاح التعرفة وتحسين تحصيل الإيرادات، أستمّر العجز المالي في قطاع الكهرباء بالتفاقم، مما يحول دون الاستثمارات الضرورية في الشبكة، وإذا ما أجريت تحسينات على التوليد والنقل دون رفع التعرفة، فسيستمر نمو الطلب بنسبة ١٠% سنوياً تقريباً في تجاوز الزيادة في القدرة الإنتاجية، مما يؤدي إلى استمرار تخفيف الأحمال، أي قطع الكهرباء عمداً عن مناطق أو عملاء معينين لمنع التحميل الزائد على شبكة الكهرباء، الجدول أدناه يوضح تعريفات الكهرباء في العراق عام ٢٠٢٥^(٢).

(١) الموقع الرسمي لديوان محافظة البصرة، اقتصاد العراق حصاد ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره، في:

<https://2u.pw/pwTSEW>

تاريخ الإطلاع ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٦.

(2) Jim Krane, Kristian Coates, and others, "Iraq's Electricity Shortage and the Paradox of Gas Flaring", Baker Institute for Public, (Texas, united states: 17\6\2025), in:

<https://2u.pw/CRnIWB> ,

View Date 23 \ 3 \ 2026.

الجدول (٢-١) تعريفات الكهرباء في العراق عام ٢٠٢٥.

مستوى الاستهلاك (كيلوواط ساعة)	الدعوى (ديار عراق)	الدعوى (دولار امريكي)	تكلفة كيلوواط ساعة (دولار امريكي)
منازل			
1-1500	10	0.0076	0.008
1501-3000	35	0.027	0.03
3001-4000	80	0.06	0.06
أكثر من 4000	120	0.09	0.09
تجاري			
1-1000	60	0.05	0.05
1001-2000	80	0.06	0.06
أكثر من 2001	120	0.09	0.09
صناعي			
جميع الاستخدامات	60	0.05	0.05
حكومي			
جميع الاستخدامات	120	0.09	0.09
زراعي			
جميع الاستخدامات	60	0.05	0.05

The Source : Jim Krane , Kristian Coates , and others , “Iraq’s Electricity Shortage and the Paradox of Gas Flaring” , Baker Institute for Public , (Texas , united states : 17 \ 6 \ 2025) , in :

<https://2u.pw/CRnIWB>, View Date 23 \ 3 \ 2026.

ثانياً: الفجوة الرقمية السياسية

شهدت عملية التحول الرقمي في العراق ، بعد عام ٢٠١٩ العديد من التعقيدات، ساهمت في تفاقم الفجوة الرقمية السياسية، إذ واجه العراق مشاكل كبيرة تجسدت في ضعف استخدام التكنولوجيا المالية، وغياب البنية التحتية الرقمية، وقلة الكوادر المتخصصة في إدارة نظام حكومي إلكتروني ناجح في العراق، على الرغم من أنتشار استخدام الهاتف النقال بشكل واسع، إذ بلغت نسبة مستخدمي الهاتف النقال أكثر من ٩٦%، لعام ٢٠١٩، بينما بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت ما يقارب ٥٠% من إجمالي السكان، لكن لازال استخدام التكنولوجيا المالية محدوداً قياساً إلى عدد مستخدمي الهاتف النقال^(١).

إلى جانب ذلك برز التحدي الحقيقي الذي يقف أمام تطبيق الحوكمة الرقمية في العراق هو النظام البيروقراطي المعمول به، ووجود النظام القانوني الذي عفى عليه الزمن، هذا النظام في الكثير من مفاصله يقف بالصد من الانتقال إلى الحوكمة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال البطاقة الوطنية إصدار حكومي، لكن النظام المعمول به في الدولة يرفض التعاطي مع هذا النموذج الجديد، ويسعى أيضاً إلى محاولة التشبث بمشروع جلب المستمسكات الرسمية الأربعة، هذا الأمر يحتاج إلى إعادة النظر بسلة القوانين التي تحكم الوزارات العراقية جميعاً، وأيضاً الجهات غير المرتبطة بوزارة، بل الأدهى من ذلك هو عدم وجود تشريع حكومي يهتم بتطبيق الحوكمة الرقمية في العراق، كما عد أنتشار الفساد الإداري والمالي، من أبرز المسببات لكثير من الأزمات في العراق، وعادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة الرقمية، والذي أنعكس آثاره على الأداء المؤسسي الحكومي، والمشاركة السياسية وعلى كفاءة تنفيذ برامج التنمية، ونتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة الرقمية، عمل على هروب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة معدلات البطالة، وانتشار الأمية وتدني الوعي الرقمي^(٢).

(١) مروان سالم العلي، "محددات وإستراتيجيات التحول نحو الحوكمة الرقمية في العراق حلول أمام صناع القرار"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد: ٢٠٢٤)، ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨.

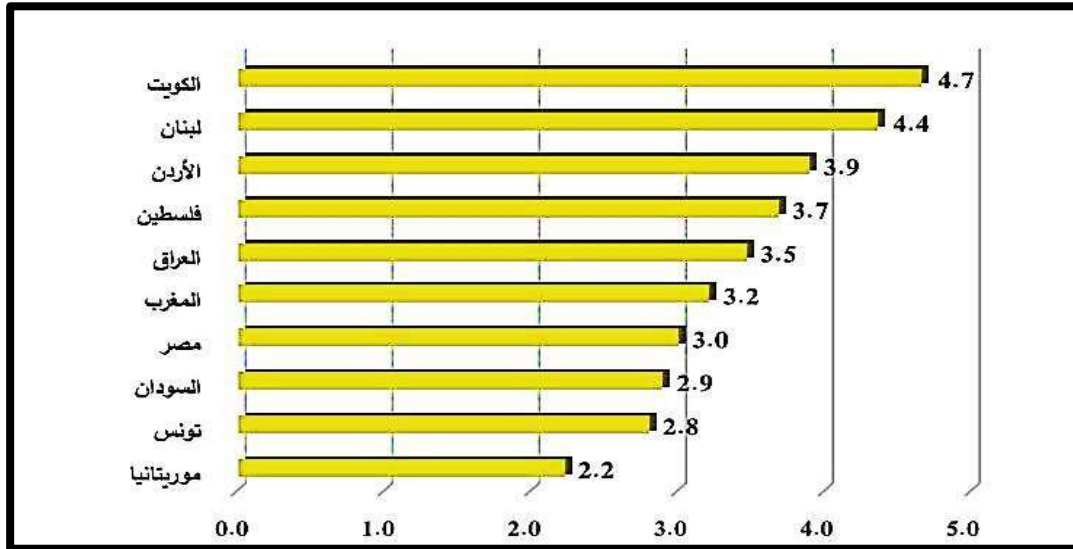
وفي السياق ذاته ترى بعض الدراسات ، أنَّ المشاركة السياسية في العالم العربي ومنها العراق، لم تتحسن على نحو ملحوظ عبر الوسائل التي توفرها الإنترنت، إذ تشير الإحصائيات إلى أنَّ هذه المشاركة تقتصر أساساً على استخدام الشبكة للحصول على خدمات حكومية أو إجراءات إدارية أو نشاطات ذات طابع محلي، في حين لم تعرف المشاركة السياسية (في شكل انتخابات أو نشاطات مع أحزاب سياسية... إلخ) تقدماً كبيراً، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين هما^(١):

١- عدم وجود اهتمام بالقنوات المحلية تحت هيمنة وسائل الإعلام والشركات العالمية الكبرى التي تحتكر المجال الإعلامي (بما في ذلك الإعلام الإلكتروني).

٢- العديد من المواطنين داخل العالم العربي ، لديهم المرجعية الأساسية للحصول على المعلومات السياسية هي القنوات الرسمية التابعة لوسائل الإعلام الجماهيري.

وقد يشعر المواطن في القنوات، بغياب التنوع في الآراء، وهذا الشعور لا يؤدي بالضرورة إلى الرفع من المشاركة السياسية، مما يدفعه نحو البحث عن فرص التواصل الرقمية المتنوعة واللامتناهية في مجالات أخرى خارجة عن السياسة، كالمجال المهني أو الاستعمالات الشخصية والترفيهي، الشكل أدناه يوضح مقارنة الدول العربية ومن ضمنها العراق من حيث مستوى استخدام الإنترنت^(٢).

الشكل رقم (٣) مقارنة الدول العربية ومن ضمنها العراق من حيث مستوى استخدام الإنترنت.



المصدر: هشام رائق، "الفجوة الرقمية والعزوف عن المشاركة السياسية تحليل انحدار لوجستي ثنائي الاستجابة لعينة من بيانات المؤشر العربي"، مجلة سياسات عربية، المجلد ١٠، العدد ٥٦ (الدوحة: ٢٠٢٢)، ص ١٤٥.

(١) هشام رائق، "الفجوة الرقمية والعزوف عن المشاركة السياسية تحليل انحدار لوجستي ثنائي الاستجابة لعينة من بيانات المؤشر العربي"، مجلة سياسات عربية، المجلد ١٠، العدد ٥٦ (الدوحة: ٢٠٢٢)، ص ١٤٤.

(٢) هشام رائق مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

الخاتمة

في الختام يتضح أنَّ للتحديات السياسية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠١٩، أثراً كبيراً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إضافة إلى الأمني، إذ عدت تلك التحديات الداخلية، الجذر الأساس الذي أثر على بنية الدولة التحتية، وتقدمها التكنولوجي، والتي زعزعت بدورها عامل الاستقرار والثبات في السياسات الداخلية للعراق، مما انعكس على العامل الخارجي للبلاد، والذي ترك تداعيات على وضعها الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الدولة عاجزة عن إعادة صياغة أوضاعها الداخلية وسياساتها بما يتلاءم مع متطلبات شعبها، وكذلك عجزت عن صياغة الإستراتيجيات الوطنية للتنمية في البلاد، ومستقبل ازدهارها الاقتصادي، مما شل قدرة الحكومة على التخطيط بعيد الأمد وزعزعة البيئة الاستثمارية، والتي رافقها هروب رأس المال، والمستثمرين الأجانب من البلاد.

ومن خلال دراسة موضوع البحث توصلنا إلى الآستنتاجات والتوصيات الآتية:

أولاً: الآستنتاجات:

- ١- شكلت التحديات السياسية التي واجهتها البلاد بعد عام ٢٠١٩، عائقاً كبيراً أمام مسارات التحول التنموية والاستثمارية في العراق.
- ٢- غياب التخطيط طويل الأمد، وفشل الإستراتيجيات الوطنية للدولة في تحقيق أهدافها، نتيجة الأزمات والمشاكل المتكررة، فاقم مستوى تلك التحديات وتداعيات على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية.
- ٣- تآكل بنية المؤسسات الحكومية، وشلل خططها وبرامجها، نتيجة الفساد المالي والإداري.
- ٤- عدم احتواء الأحتجاجات الشعبية في تلك الفترة، وأستخدام أدوات مختلفة في قمعها، سببت أزمة وعزوف كبير عن المشاركة السياسية في الأنتخابات، وفجوة ثقة كبيرة بين النظام السياسي وفئات المجتمع.
- ٥- أنتشار مظاهر البطالة والفقر، والمحسوبية في توزيع الوظائف، ترك فئات كبيرة مهمشة ذات كفاءة وأداء ومعطلة عملياً وفنياً.
- ٦- وجود فجوة رقمية سياسية كبيرة، وتدني الوعي المجتمعي الرقمي في التعامل معها، فضلاً عن تلكؤ التحول الكامل نحو البنية التحتية الإلكترونية، رغم التطور التكنولوجي والتقني الحاصل، عطل عجلة التقدم والأزدهار للبلاد والأنفتاح على العالم.

ثانياً: التوصيات:

- ١- يجب أن تكون للدولة إستراتيجيات أحترازية، للتعامل مع الأزمات والتحديات السياسية الداخلية والخارجية والتعامل معها وفق منطق الإدارة الحكيمة والقانون.
- ٢- تفعيل برامج حكومية ذات نزاهة وشفافية، لمعالجة تآكل المؤسسات الحكومية الرئيسة، نتيجة الفساد المالي والإداري.
- ٣- معالجة الوضع الأمني في البلاد، وتهيئة بيئة أستثمارية آمنة لغرض جذب المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية المختلفة، من أجل النهوض بالوضع الأقتصادي والتنموي للبلاد.
- ٤- تقليل أستنزاف الموارد الحيوية في البلاد، وتفعيل قطاعي الصناعة والزراعة، ودعم القطاع الخاص.
- ٥- معالجة الفجوة الرقمية السياسية، وتوجيه الوعي المجتمعي تجاه الحفاظ على الدولة ومؤسساتها، والمشاركة السياسية في الميدان الانتخابي.
- ٦- تشكيل لجان نخبوية في السلطات الثلاثة وعلى مستوى المؤسسات الحكومية، من أجل التكون المناصب الإدارية المختلفة وفق الكفاءة والنزاهة، وأيجاد الحلول عند حدوث عجز مالي، أزمة معينة.

المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب:

- ١- الزيايدي، حسين عليوي ناصر. الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية سياسية، ط ١، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣).
- ٢- العزاوي، عمار جعفر مهدي، محمد وآخرون، أسيل فخري. التنمية المستدامة في العراق المؤشرات الفرص التحديات، ط ١، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤).
- ٣- نظمي، فارس كمال، حاتم، مازن. احتجاجات تشرين ٢٠١٩ في العراق من منظور المشاركين فيها دراسة ميدانية في فينومينو لوجيا الاحتجاج المقاوم لعنف السلطة، ط ١، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢).

ثانياً/ الرسائل العلمية:

- ١- الشركسي، أسامة أحمد محمد. "التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ٢٠١١ - ٢٠١٦"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٧.

ثالثاً/ الدوريات والدراسات العلمية:

أ. الدوريات /

- ١- أحمد، محسن أبراهيم. "مؤشرات البيئة الطارئة للأستثمار في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٢)"، مجلة التنمية البشرية، المجلد ١٠، العدد ٤ (السليمانية: ٢٠٢٤).
- ٢- الهيتي، نوزاد عبدالرحمن. "تقييم بيئة الأستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٢، العدد خاص (بغداد: ٢٠٢١).
- ٣- الشمري، ايمن احمد محمد. "أثر الحراك الأجتماعي العام على المجال السياسي العراقي بعد تظاهرات ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٩"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ١١ (بغداد: ٢٠٢١).
- ٤- الجبوري، سوسن كريم. "الفساد الإداري والمالي وأهم أثاره الأقتصادية في العراق"، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والإدارية، المجلد ٧، العدد ٢١ (العراق، الكوفة: ٢٠١٤).
- ٥- الظالمي، رشيد باني، ظاهر، غسان طارق. "إشكالية العلاقة بين التنمية الأقتصادية وعدم الأستقرار السياسي في البلاد النامية العراق أنموذجاً"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والأقتصادية، المجلد ٥، العدد ١ (العراق، المثنى: ٢٠١٥).
- ٦- الموسوي، حنان عبدالخضر، الموسوي وآخرون، عبدالوهاب محمد جواد. "أثر عدم الأستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق"، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد ١، العدد ٣ (السليمانية: ٢٠١٧).
- ٧- جببر، علي سعدي عبدالزهرة. "تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي"، مجلة حمورابي، العدد ٣٥ (بغداد: ٢٠٢٠).
- ٨- رائق، هشام. "الفجوة الرقمية والعزوف عن المشاركة السياسية تحليل انحدار لوجستي ثنائي الأستجابة لعينة من بيانات المؤشر العربي"، مجلة سياسات عربية، المجلد ١٠، العدد ٥٦ (الدوحة: ٢٠٢٢).
- ٩- عواد، عمر هاشم. "عدم الأستقرار وأثره في التنمية العراق أنموذجاً"، مجلة المعهد، العدد ٧ (بغداد: ٢٠٢١).
- ١٠- محمود، هدى هادي. "جائحة كورونا وأبعادها الداخلية في النظام السياسي العراقي"، مجلة جامعة الأنبار للغات والأداب، عدد خاص (العراق: ٢٠٢١).

ب. الدراسات/

- ١- العلي، مروان سالم. "محددات وإستراتيجيات التحول نحو الحوكمة الرقمية في العراق حلول أمام صناع القرار"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، (بغداد: ٢٠٢٤).

رابعاً/ المصادر الإلكترونية:

أ. العربية /

١- مؤسسة شفق للثقافة والإعلام. منظمة دولية تشخص أسباب الفساد المالي في العراق وتحذر يهدد العملية السياسية، (بغداد: ١٢ / ٧ / ٢٠٢٣) . في:

<https://2u.pw/aazlt6>

تاريخ الإطلاع ١٦ / ٣ / ٢٠٢٦.

٢- الموقع الرسمي لديوان محافظة البصرة. اقتصاد العراق حصاد ٢٠١٩، (البصرة: ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩)، في:

<https://2u.pw/pwTSEW>

تاريخ الإطلاع ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٦.

ب. الأجنبية/

1- Krane, Jim, Coates, Kristian, and others. "Iraq's Electricity Shortage and the Paradox of Gas Flaring", Baker Institute for Public, (Texas, united states: 17\6\ 2025), in:

<https://2u.pw/CRnIWB>

View Date 23 \ 3 \ 2026.

توجه الدولة لأستخدام الطاقة الكهربائية المستدامة وبمساهمة الذكاء الأصطناعي / الطاقة الحرارية الجوفية أنموذجاً / يساهم بتعزيز بناء قوة الدولة المستقبلية " دراسة في الجغرافيا السياسية "

**The state's Orientation towards using sustainable electrical energy
with the contribution of Artificial Intelligence (AI) / Geothermal energy As
a model / contributes to strengthening the building of a future the state's
strength "A study in political geography"**

**عمار شريف كاظم جلود العظماوي
قسم الجغرافية / كلية التربية للبنات / جامعة بغداد**

المستخلص:

هناك مشكلة تعاني منها الدولة وهي الاعتماد على الطاقات التقليدية الملوثة والغير متجددة وعدم اكتشاف واستغلال مصادر منها المستدامة كالطاقة الحرارية الجوفية، وللبحث فرضية هل توجه الدولة المعاصرة نحو استغلال مصدر طاقة حديث كالطاقة الحرارية الجوفية يساهم نوعاً ما بتحقيق مصدر آخر للطاقة والاستفادة منها لتعزيز بناء نوع جديد من قوة الدولة من مصادر الطاقة الدفينة؟ وهل تساهم تقنية الذكاء الاصطناعي بحل مشكلة معينة باستغلال الطاقة الحرارية الجوفية؟ وذلك كون يهدف البحث الى توجه الدولة الحديثة نحو استغلال مصادر الطاقة الكهربائية النظيفة والمستدامة الغير تقليدية والغير مكتشفة ومنها الطاقة الحرارية الجوفية الدفينة، لأهميتها بتشكيل حاجة أساسية ملحة لمساهمتها بتوفير مصدر آخر مساعد لتوليد الطاقة الكهربائية النظيفة الغير ملوثة بغية تطوير توجهات الدولة المعاصرة بالحد من التلوث البيئي ولسد حاجتها من الطاقة الكهربائية المتزايدة الطلب عليها والحد من استيراد الطاقة والاكتفاء الذاتي لبناء قوتها الاقتصادية، ومعرفة مدى الاستفادة من دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لاستغلال تلك الطاقة ومعرفة أماكن نشأتها وتواجدها واطمئنانها، ويبرر البحث الأهتمام بهذه الدراسة كون هنالك دول سلكت هذا المسار وأصبحت من الدول المتقدمة بهذا المسار والرائدة وسط أقليمها الدولي، وبأهتمام من منظمة الأمم المتحدة باستغلال مصادر الطاقة النظيفة كبديلة للطاقة التقليدية الملوثة، مما يعزز مكانتها الجيوسياسية وسط دول العالم التي تتجه صوب التقدم الفكري والتقني في عصر البدائل والذكاء الاصطناعي، وللبحث منهجية فأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي "DESCRIPTIVE APPROACH" لمصدر الطاقة الحرارية الجوفية الدفينة وانعكاسيته على فائدة الدولة، أما هيكلية البحث فتشمل مبحثين وعدة محاور، المبحث الأول بعنوان (الإطار النظري)، والمبحث الثاني: الطاقة الكهربائية المستدامة يعزز أستدامة قوة الدولة، ويضم بدوره محورين المحور الأول: الطاقة الكهربائية المستدامة ويشمل أولاً: مفهوم الطاقة المستدامة، ثانياً: الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة، ثالثاً: دور تقنية الذكاء الاصطناعي تجاه الطاقة الحرارية المتجددة، رابعاً: الاستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة، أما المحور الثاني فهو: استغلال الطاقة المستدامة يعزز أستدامة قوة الدولة مستقبلاً، ويشمل أولاً: توجه الدولة نحو بناء استراتيجية واسعة النطاق للطاقة المستدامة، ثانياً: تحقيق تنمية اقتصادي مستدامة للدولة من الطاقة المستدامة، ثالثاً: الأبعاد الجيوستراتيجية للدولة المعاصرة من الطاقة المستدامة، وأخيراً الأستنتاجات.

مفتاح الكلمات: الطاقة الحرارية الجوفية، الاستراتيجية، الدولة، الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

The country suffers from a problem which is the reliance on traditional polluting and non-renewable energies and the failure to discover and exploit sustainable sources such as geothermal energy. The research hypothesis is whether the modern state's orientation towards exploiting a modern energy source such as geothermal energy contributes in some way to achieving another source of energy and benefiting from it to enhance the building of a new type of state power from buried energy sources? And does artificial intelligence technology contribute to solving a specific problem by exploiting geothermal energy? This research aims to guide modern states towards utilizing clean, sustainable, unconventional, and undiscovered sources of electricity, including buried geothermal energy. This is crucial because it represents a pressing need, providing an additional source for generating clean, non-polluting electricity. This aligns with the modern state's efforts to reduce environmental pollution, meet its growing electricity demand, decrease energy imports, achieve self-sufficiency, and build its economic strength. The research also explores the potential of artificial intelligence in predicting the use of this energy, identifying its origins, presence, and depletion. The research justifies this focus by noting that some countries have already pursued this path and become leaders in this field within their respective regions. Furthermore, the United Nations has expressed interest in utilizing clean energy sources as an alternative to polluting traditional energy sources, which enhances their geopolitical standing among nations striving for intellectual and technological advancement in the era of alternatives and artificial intelligence. The research methodology relied on the descriptive approach to the buried geothermal energy source and its impact on the state's benefit. The research structure includes two sections and several axes. The first section is entitled (Theoretical Framework), and the second section: Sustainable Electricity and the Role of Artificial Intelligence, which includes two main points. The first point: Sustainable Electricity, which includes: firstly: the concept of sustainable energy; secondly: sustainable geothermal energy; thirdly: the role of artificial intelligence in renewable geothermal energy; and fourthly: utilizing sustainable geothermal energy. The second point: Utilizing sustainable energy enhances the future sustainability of the state's power, which includes: firstly: the state's direction towards building a comprehensive strategy for sustainable energy; secondly: achieving sustainable economic development through sustainable energy; thirdly: the geostrategic dimensions of sustainable energy for the modern state, and finally, conclusions. Keywords: Geothermal energy, strategy, state, artificial intelligence.

Key words: Geothermal Energy, Strategy, State, Artificial Intelligence.

المبحث الأول

الإطار النظري

أولاً: المقدمة:

تعد الطاقة محركاً أساسياً لمخرجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشهد الجيوسياسي أكثر من أي قطاع آخر، إذ أن الدور المحوري اليوم للطاقة المتجددة أكثر وضوحاً وفائدة في العالم الجديد حيث تتوجه الدول نحو تبني الأنظمة الطاقوية الأكثر شمولية والأكثر استدامة من الطاقوية الأخرى الملوثة الضارة التقليدية، والدول تتطلع الى التوجه لتحقيق نقلة نوعية جذرية طويلة الأمد بتحقيق المنفعة الكاملة من الطاقة المستدامة للمجتمع والدولة، وأثبتت الأعوام المنصرمة كيف تتداخل أنظمة الطاقة العالمي الاستراتيجية بشكل وثيق ومعقد مع علم الجغرافيا السياسية، وبدأت المنظمة العالمية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة أبحاثها العلمية والعملية والتطبيقية من خلال تشكيل التحول في مجال الطاقة النظيفة المستدامة الخالية من الانبعاثات الكربونية الضارة، وبداءة دول العالم تتوجه صوب استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لجعل الطاقة أكثر ميسورة من خلال التنقيب والاستكشاف والاستخراج والتخزين الذكي لطاقة المستدامة النظيفة وكذلك إيجاد الحلول الاستباقية لكل مجريات التنقيب والاستخراج والأنتاج، كما أن تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة أحدثت نقلة نوعية كبيرة بقطاع الطاقة الكهربائية المستدامة الخالية من الانبعاثات الكربونية الملوثة للبيئة وذلك من خلال توظيف أنظمة وبرامج تقنية عالية الكفاءة لتحليل واستخراج البيانات الرقمية والمعلومات الدقيقة القيمة التي تشير الى حقول مصادر الحرارة الجوفية أو الأرضية ولأعماق قد تصل الى مئات الأمطار تحت الارض مثل الصور والتحسس النائي الضوئي والأرقام البيانية ومقاطع التصوير للفيديوهات وكل ذلك عبر الصور الضوئية، وهذه التطورات الدقيقة تجعل عمليات استخدام الطاقة المتجددة أكثر كفاءة ومصدراً موثوق به وفعالية للانتقال الى عصر العولمة للطاقة الصديقة للبيئة.

ثانياً: الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة

- ١ - الحدود المكانية: أشارت الدراسة الأكاديمية بالحدود المكانية لنموذج من دول العالم المستغلة تلك الطاقة.
- ٢ - الحدود الزمانية: يهتم البحث بالتطرق للأعوام المعاصرة إذ ظهر الاهتمام بالطاقة المستدامة ودور الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تزايدت مشاكل الدول من استخدام الطاقات التقليدية من جراء الانبعاثات والبقايا المحروقات الملوثة مما يؤدي الى تهالك سياسية الدول المتبعة القديمة وعدم مواكبة التطور العالمي صوب الانتقال بأستخدام وأستثمار الطاقات البديلة والمستدامة المتوفرة بكثرة وسهولة وذات مقدرة قد تضاهي الطاقات التقليدية المحدودة التواجد المكاني، ومن الضروري أظهر تلك الطاقات الدفينة بالأبحاث العلمية.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة عددة تساؤلات من خلال فرضية عامة وهي من الممكن الاستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة كطاقة بديلة عن الطاقة الاحفورية التقليدية، وفرضية خاصة وهي للتكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالذكاء الاصطناعي دوراً مهماً وفعالاً يؤمن البيانات الرقمية ويحدد مناطق تواجد الطاقة الحرارية الجوفية داخل الارض، وهذا يعزز بناء نوع جديد من قوة الدولة من مصادر الطاقة الدفينة الغير مستغلة.

خامساً: منهجية الدراسة:

لأهمية الجغرافيا السياسية ودورها في الأهتمام بالثروات الطبيعية تتطلب الدراسة اتخاذ المنهج الوصفي (DESCRIPTIVE APPROACH) والمنهج التحليلي (Analytical approach) لبيان الطاقة الحرارية الجوفية وأماكن تواجدها وأماكن دورها.

سادساً: هدف الدراسة:

معرفة الطاقات المستدامة المتجددة الغير نابضة وذات الخاصية النظيفة والصديقة للبيئة على العكس من الطاقات التقليدية الأحفورية الملوثة للبيئة القديمة، ومدى الاستفادة منها للمجتمع والدولة المعاصرة لتحقيق بيئة متكاملة خالية من الانبعاثات الملوثة، حيث ان الدول بداءت تتسابق للتطور السريع ومع استخدام التقنيات الحديثة والمتمثلة بدور الذكاء الاصطناعي وأبرز دورها وقيمتها الجيوسياسية المتميزة وسط الدول المتطورة في عالمنا المعاصر.

سابعاً: أهمية الدراسة:

بداء العالم اليوم باتخاذ الخطوة الصحيحة نحو استخدام الطاقة النظيفة الخالية من الانبعاثات الكربونية الملوثة والمستدامة الغير نابضة ومن مصادر متوفرة بشكل واسع وبقدرة كبيرة من الإنتاج، والتوجه نحو أظهار دور البحث العلمي الرصين من خلال الدراسات واستخدام الدول لتلك الطاقة النظيفة المستدامة. والوصول للاكتفاء الذاتي لبناء القوة الاقتصادية للدولة، ومعرفة مدى الاستفادة من دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ لاستغلال تلك الطاقة ومعرفة أماكن نشأتها وتواجدها واضمحلالها.

ثامناً: هيكلية الدراسة:

يتشكل البحث من مبحثين، المبحث الأول بعنوان (الإطار النظري)، المبحث الثاني: الطاقة الكهربائية المستدامة يعزز أستدامة قوة الدولة، ويضم محورين المحور الأول: الطاقة الكهربائية المستدامة ويشمل أولاً: مفهوم الطاقة المستدامة، ثانياً: الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة، ثالثاً: دور تقنية الذكاء الاصطناعي تجاه الطاقة الحرارية المتجددة، رابعاً: الاستفادة من الطاقة المستدامة الحرارية الجوفية، أما المحور الثاني فهو: استغلال الطاقة المستدامة يعزز أستدامة قوة الدولة، ويشمل أولاً: توجه الدولة نحو بناء أستراتيجية واسعة، ثانياً: تحقيق تنمية أقتصادي مستدامة من الطاقة المستدامة، ثالثاً: الأبعاد الجيوستراتيجية للدولة المعاصرة من الطاقة المستدامة، وأخيراً الأستنتاجات.

تاسعاً: مبررات الدراسة:

أن لأختصاص الجغرافيا السياسية دوره المتميز بالأهتمام بشؤون مفاصل الدولة الحيوية وخصوصاً الناتجة من الثروات الطبيعية والمخزونة فيها كأن كانت على سطح الأرض أو في جوف الأرض كالطاقة الحرارية الجوفية أو الباطنية الدفينة، وهذا ما سيبحث الباحث لأظهار أهمية المصادر المستدامة مع التركيز على الطاقة الحرارية الجوفية الباطنية ومدى الاستفادة الطاقوية منها، وأنعكاسها على فائدة الدولة مما يعزز مكانتها الدولية.

المبحث الثاني الطاقة الكهربائية المستدامة يعزز أدامة قوة الدولة

المحور الأول

الطاقة الكهربائية المستدامة

أولاً: مفهوم الطاقة المستدامة:

يقصد بالطاقة المستدامة (Energy Sustainable) هي الطاقة التي تتجدد دوماً وذاتياً باستمرار من مصادر البيئة الطبيعية، أو هي مصادر الطاقة الطبيعية الدائمة الإنتاج والغير ناضبة من الطبيعة وتتواجد بشكل محدود أو غير محدود لكنها متجددة دائماً، وأن الطاقة المستدامة يعبر عنها هي الطاقة التي تلبي احتياجات الحاضر من دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية وتلبية احتياجاتهم الخاصة، وإن مصادر الطاقة المتجددة وفيرة وموجودة في كل مكان حولنا، واستخدامها تلك الطاقة المستدامة هو خالي من التلوث وتعرف ايضاً بالطاقة النظيفة أو الصديقة للبيئة، إذ لا تترك تلوث بيئي بعد أنتاجها^(١)، كما أن مصادر الطاقة المستدامة متعددة وعلى سبيل المثال (الطاقة الحرارية الجوفية او الباطنية الأرضية، الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية)، أهتمت المراكز البحثية من خلال إنشاء الندوة والأبحاث العلمية التي تعمل على استكشاف مصادر تلك الطاقة والعمل على أنتاجها بالتعاون مع الطاقم الهندسي المختص بعمل الأجهزة لتوليد تلك الطاقة ومعرفة المعوقات التي تواجهها عند الإنتاج وبعد الإنتاج ومعالجة مشاكل وتوصلت المراكز البحثية الى عمل البطاريات بسعات انتاجية كبيرة وبطاقات تحمليه عالية^(٢). أما المنظمة الدولية للأمم المتحدة فقد عرفت عام ١٩٩٩م (هي الطاقة المتوفرة والمتنوعة والمتجددة دوماً وفي كل أنحاء للأرض ولها صفة الوفرة و القدرة على الإنتاج)^(٣)، تتضمن استدامة الطاقة توفير خدمات الطاقة بطريقة متجددة وغير نابضة، الأمر الذي ينعكس بدوره على توفير خدمات الطاقة لكافة المجتمع وبطرق كافية في الحاضر والمستقبل بغية توفير الضروريات الأساسية وبأسعار مناسبة وغير ضارة للبيئة^(٤)، وظهرت في الأونة الأخير أن أهمية الطاقة المستدامة او النظيفة بكل أنواع مصادرها بتوليد الطاقة الكهربائية وسد النقص الناتج من الطلب المتزايد من جراء ارتفاع الكثافة السكانية وتنوع المجالات باستخدام الطاقة المتجددة ومنها صناعة السيارات الكهربائية خصوصاً في الوقت الحاضر، إذ نالت الأقبال من قبل الدول التي تسعى للانتقال نحو مجالات العولمة الجديدة من استخدام الطاقة المستدامة بشتى مجالات المشاريع لدعم القطاعات المنتجة للنمو والاستدامة الاقتصادية، وأخيراً تعتبر تحقيق احتياجات العالم من الكهرباء والطاقة الضرورية النظيفة ولانتقال بطريقة مستدامة هي خطوة من أهم التحديات لدول العالم في القرن الحادي والعشرين.

(١) مرفت محمد عبد الوهاب، ٢٠١٧م، الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد ١٧ / يناير / ٢٠١٧م، ص ٤٩٢.

(2) <http://www.UN.ORG-The United Nations News,2023>.

(3) <https://Ar.wikipedia.org/wiki/year,2023>.

(4) <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy,2024>.

ثانياً: الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة (Geothermal Energy):

تتواجد الطاقة الحرارية الجوفية الأرضية في باطن الأرض وبأعماق متباينة، وتعرف بالخرانات الساخنة الطبيعية الدفينة، حيث أن الطاقة الحرارية متواجدة مع السوائل والقابلة للنفاذ من خلال الخزانات الحرارية المائية تحت الأرض، أي أن مصدر الطاقة الحرارية الجوفية متوفر في جوف باطن الأرض وعلى أعماق متباينة، ومنها الحرارة المذابة داخل المياه الساخنة وكل السؤال الأخرى وكذلك البخار التي يحتويها وداخل الصخور الحارة الجوفية، ومكتسبة تلك الحرارة من حرارة جوف الأرض، وأشكال نقل الطاقة يكون عن طريق التوصيل أو الحمل، حيث تنتقل الحرارة من السؤال الساخنة إلى السؤال الباردة^(١)، إذ يتم بواسطة أجهزة الذكاء الاصطناعي (الاستشعار عن بعد) اكتشاف واستخراج الحرارة من الخزانات الحرارية المائية الجوفية باستخدام حفر آبار ومن خلال أجهزة الضغط الخاصة يتم استخراج المياه أو السؤال الساخنة والتي يتم تحسينها بعملية التحفيز الهيدرولي للسؤال وهو أسم أنظمة الطاقة الحرارية الجوفية المحسنة، وبمجرد وصولها إلى السطح تخضع تلك السؤال عمليات هندسية معينة للحصول على الحرارة المخزونة من خلال الحقن، وقد تخضع إلى رفع درجات حرارتها لتوليد الطاقة الكهرباء بواسطة التوربين، إلا أن ذلك يتطلب إلى حفر أنابيب طويلة نحو أعماق تصل إلى (٥) كيلومتر أو أكثر وفي بعض الأحيان يتم الاستفادة من المياه الساخنة للتدفئة المباشرة لاستعمالات الإنسان عندما تكون الحرارة قريبة من سطح الأرض، وأحياناً نجدها على عمق (١٥٠) متر أو أكثر في مناطق معينة على هيئة ينابيع تعرف بالينابيع الحارة والتي نجدها على سطح الأرض^(٢)، ولاحظ أن الخزانات الكامنة للحرارة تعمل الدول على استخراج الطاقة الحرارية بأنشاء الآبار الاصطناعية وإدخال أجهزة تقنية الذكاء الاصطناعي لقياس الآبار من حيث العمق ليصل إلى ما بين (٦٠ - ٥٠٠ متر) وتكون ضمن مجموعة متكاملة من أنابيب ذات قدرات عالية الكفاءة لضخ المياه أو حتى السؤال المختلفة بدرجات حرارة واطئة من سطح الأرض صوب أعماق باطن الأرض داخل تلك الأنابيب وذلك بعد خفض حرارتها بطريقة أبراج خاصة للتبريد لتصل إلى أقل حرارة من درجة حرارة السوائل المتواجدة داخل جوف الأرض، وذلك لأمتصاص الطاقة الحرارية من السوائل والتي تجدد في أغلب المصادر الحرارية التي قد تصل حرارتها إلى ما بين (١٥-٢٥) درجة مئوية^(٣)، وتأتي المرحلة الثانية بعد عملية الضغط والضخ القوى لرفعها بواسطة أنابيب أخرى نحو الأعلى محملة بالطاقة الحرارية الجوفية بعد اكتسابها الحرارة العالية للتوجه إلى أجهزة التوربين وبعدها إلى المولدات الخاصة بتحويل تلك الطاقة الكامنة الحرارية إلى طاقة كهربائية من خلال العمليات الفيزيائية الميكانيكية المتطورة لتستغل بالاستفادة منها بعد توزيعها إلى محطات أخرى ثانوية ومن ثم إلى الاستهلاك البشري العام وعبر أبراج خاصة تعرف بأبراج الضغط العالية القدرة، وتستفاد الدولة من تلك الطاقة الكهربائية المخزونة ضمن جوف^(٤)، وتعد تكنولوجيا توليد الطاقة الكهرباء من الخزانات الحرارية الجوفية الأرضية المائية ناضجة وموثوقة جداً بها وغير ملوثة للبيئة^(٥)، ينظر صورة رقم (١)، شكل رقم (١).

(1) Britannica, The Editors of Encyclopaedia. "thermal energy". Encyclopedia

Britannica, 16 Sep. 2023.

(2) <https://Ar.wikipedia.org/wiki/year,2023>.

(3) Britannica, op. cit. 2023.

(٤) مرفت محمد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص ٤٩٨-٤٩٩.

(5) <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy,2024>.

صورة (١) تواجد الطاقة الحرارية الجوفية الكامنة



المصدر: أحمد أيوب، الطاقة الحرارية الأرضية - تحتاج الى تعاون أكبر لجني الثمار وأعتياداً على خبرات النفط والغاز

<https://attaqa.ne20/03/2023> .pdf

شكل (١) توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الحرارية الجوفية الكامنة



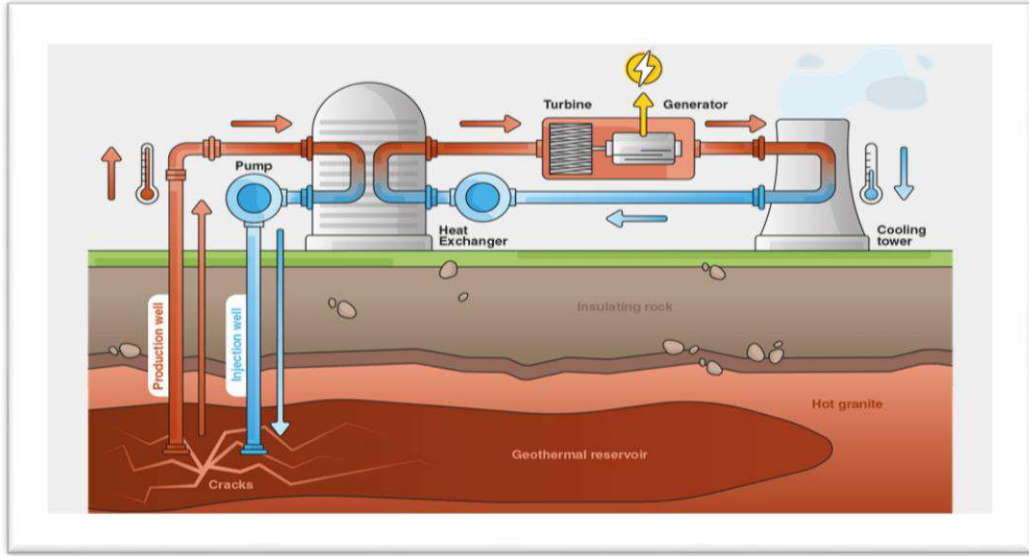
المصدر: أحمد أيوب، الطاقة الحرارية الأرضية - تحتاج الى تعاون أكبر لجني الثمار وأعتياداً على خبرات النفط والغاز

<https://attaqa.ne20/03/2023> .pdf

وتتصف الطاقة الجوفية بكونها مصدر طاقة بديلة ونظيفة و طاقة حرارية بدرجات مختلفة إذ منشأها طبيعي مختزن في الصحارة داخل جوف الأرض، ويقدر أن أكثر من (٩٩%) من كتلة الكرة الأرضية هي عبارة عن صخور تتجاوز حرارتها (١٠٠٠) درجة مئوية وترتفع درجة الحرارة بزيادة التعمق في باطن الأرض بمقدار (٢.٧) درجة مئوية لكل (١٠٠) متر عمق، ويصل معدل (٢٧) درجة مئوية على عمق كيلومتر واحد ويصل الى (٥٥) درجة مئوية على عمق كيلومترين، ويستفاد من هذا المخزون من الطاقة الحرارية الجوفية من تشقق باطن الأرض بشكل رئيسي في توليد الطاقة الكهرباء المستدامة وضخ السؤال أو المياه داخلها ودفعها نحو السطح ومن ثم الى توربينات الطاقة. ينظر شكل رقم (٢).

(1) <https://Ar.wikipedia.org/wiki/year,2023>.

شكل (٢) أستخراج الطاقة الحرارية من تشقق جوف الارض



المصدر: أحمد أيوب، الطاقة الحرارية الأرضية - تحتاج الى تعاون أكبر لجني الثمار وأعتياداً على خبرات النفط والغاز

<https://attaqa.ne20/03/2023.pdf>

وتؤكد هذا الوكالة الدولية الأمريكية لحماية صحة الإنسان والبيئة ضمن قراراتها الرسمية التي تأسست عام ١٩٧٠م (U.S. Environmental Protection Agency)، لاحتفاظها بالطاقة الحرارية في باطن الارض ولفترات زمنية طويلة جداً^(١)، وتوجد عدة أصناف من محطات التوليد الكهربائية لاستخدام الطاقة الحرارية الجوفية أبرزها هي^(٢).

١- محطات البخار الجاف:

وهي من أكثر الطرق انتشاراً إذ استخدمت في إيطاليا سنة 1904م تستخدم تلك المحطات الماء الموجود بشكل طبيعي داخل الطبقات العميقة للأرض وهي تحت تأثير ضغط ودرجات حرارة عالية، وتستخرج بواسطة حفر أبار عميقة جداً ليخرج الماء على شكل بخار ذلك بسبب حرارته العالية جداً وكذلك الضغط العالي، ويمرر البخار عبر أنابيب ثم يعرض الى أجهزة التوربين لتدور المولدات الكهربائية والتي تولد بعد ذلك الطاقة الكهربائية، وتكرر العملية مرةً أخرى ليضخ الماء البارد المتكثف الى جوف الأرض من خلال بئر آخر يسمى (بئر الحقن الجوفي).

(١) مرفت محمد عبدالوهاب، مصدر سابق، ص ٤٩٧-٤٩٨.

(٢) زكية مسعودي، وداد ربوح، دراسة تدفئة هواء غرفة بواسطة الطاقة الحرارية الجوفية باستخدام مبادل حراري (ماء/تربة)، مذكرة ماستر اكايمي، قسم الفيزياء، كلية الرياضيات وعلوم المادة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٢٢، ص ١٤-١٦.

• محطات الدائرة المزدوجة:

يتواجد هذا النوع من المحطات تحت سطح الأرض ليملى بالسؤال ذات درجة حرارة واطئة مما يؤدي الى ارتفاع درجة حرارتها الى الغليان لتصل نحو (٢٠٠) مئوية، ويتم بعد ذلك ضخها نحو الأعلى إذ يخضع الى عملية تخفيض درجة الحرارة الى (١٠٠) مئوية وهي درجة الغليان الطبيعية من خلال أنبوب يمر بمحاذاة الأنبوب الساخن، ويتبخر الماء الذي تم تسخينه سابقاً نتيجة درجة الحرارة العالية للسؤال في الأنبوب الآخر، وهنا يدفع البخار توربين المولد الكهربائي ويتكثف مرة أخرى ويرجع مرة أخرى الى محاذات الأنبوب الساخن، ومع تكرار العملية يتم استمرار الدوران لإنتاج الطاقة وتكرر عملية ضخ المياه أو السؤال المستخرج والمنخفضة الحرارة مجدداً الى الأرض عبر يسمى (بئر الحقن)، أما بالنسبة لاكتشاف تلك الطاقة الجديدة والمستدامة فقد تسارعت دول العالم على اكتشاف واستخدام الطاقة الحرارية الجوفية منها (كولومبيا، السعودية، البرازيل، الإكوادور، جورجيا) إذ معدل الإنتاج السنوي لتلك الدول يتباين نحو (٠.٢٨-٠.١٣%) ما بين المدة (١٩٩٠-٢٠١٤)^(١).

• كولومبيا: تمتلك اول مشروع لمحطة كهربائية حرارية أرضية من قبل شركة Engineering Consultants, Schlumberger Inc (West JEC) التي تقع في بلدية فيلا ماريا، بسعة مركبة تبلغ (٥٠ ميكوات)، حيث كان تشغيلة التجاري عام ٢٠٢٠^(٢)، تمتلك كولومبيا إمكانات أولية تبلغ حوالي (1170) ميكوات كهربائية من الطاقة الحرارية الأرضية، تدعم إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية رؤية كولومبيا للطاقة الوطنية وتساهم في تعزيز مشاريع الطاقة الحرارية الأرضية في المستقبل، وتتطلع إلى تعزيز المشاريع المستقبلية لزيادة مساهمة هذا المصدر في مزيج الطاقة الوطني، وتعمل كولومبيا على تطوير محطات الطاقة الحرارية الأرضية نظراً لوقوعها على حلقة النار المعروفة في المحيط الهادئ، مما ينتج عنه نشاطاً بركانياً على امتداد سلاسلها الجبلية الغربية والوسطى، بالإضافة إلى نشاط ناري في مناطق السلسلة الجبلية الشرقية التي تضم المنطقة ما يقرب من (١٥) بركاناً نشطاً والعديد من البراكين الخاملة القوية، ووفقاً للتقرير الشهري في ديسمبر ٢٠١٥ حول متغيرات التوليد الكهربائي الذي نشرته منظمة UPME، تم تركيب قدرة نظام الطاقة الكهربائية الكولومبي بمقدار (١٦.٤٣) ميكوات وبلغ إجمالي توليد الطاقة الكهربائية في كولومبيا في ديسمبر ٢٠١٥ م (٥٧٠٣.٨٨) كيكوات ساعة، بزيادة قدرها (٣.١٣٪) مقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠١٤، والمقدر للطاقة الإنتاجية لعام ٢٠٢٥ هي (٨.٦٧٥) كيكوات، وهذا يعزز مكانتها الدولية من اضافة نوع جديد من مصادر الطاقة المستدامة والبديلة UPME^(٣)، أما بالنسبة الى جارتها الإكوادور فلها مشروع ثنائي مع كولومبيا، يقع بالتحديد على الحدود بين البلدين يبلغ قدرته المستخرجة المركبة (٣.٣٠) ميكوات منها (١.٣٨) ميكوات على الجانب الكولومبي، ألا أنها ضعيفة نوعاً ما، وستبدأ مراحل تشغيل محطة الإنتاج للطاقة الحرارية الأرضية الجوفية ولأغراض التجارية نهاية عام ٢٠٢٥ م^(٤). ينظر خريطة رقم (١).

(١) مرفت محمد عبدالوهاب، مصدر سابق، ص ٤٩٨.

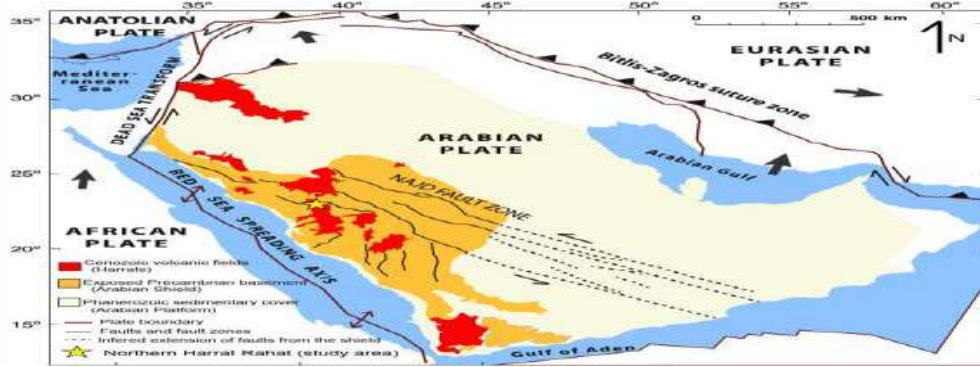
(2) Samuel S. Salazar , Yecid Muñoz and Adalberto Ospino, Analysis of geothermal energy as an alternative source for electricity in Colombia, Salazar et al. Geothermal Energy (2017).

(3) Analysis of geothermal energy as an alternative source for electricity in Colombia, (2017), Published: 23 November 2017.

<https://geothermal-energy- journal.springeropen.com/articles/10.1186/s40517-017-0084-x>

(4) Samuel S. Salazar , op. cit.

خريطة (٢) مواقع تواجد الطاقة الحرارية الجوفية في السعودية



المصدر: Geothermal resources in the northern Harrah Rahat volcanic field, Saudi Arabia: A drilling and field data assessment. Volume 128, May 2025.
<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0375650525000240>.

صورة (٢) حقل لحمم البركانية في منطقة حره رهط



المصدر: <https://arabic.cnn.com/travel/article/2021/03/09/harrat-rahata-saudi-arabia>

كما أن هنالك العديد من الدول التي تعمل على الاهتمام بالطاقة الحرارية الجوفية والتي تسعى إلى أستخراج الطاقة سنوياً وأنتاجها سنوياً ويوضح الجدول إدناه نموذج من تلك الدول.
 ينظر جدول رقم (١)، مخطط رقم (١).

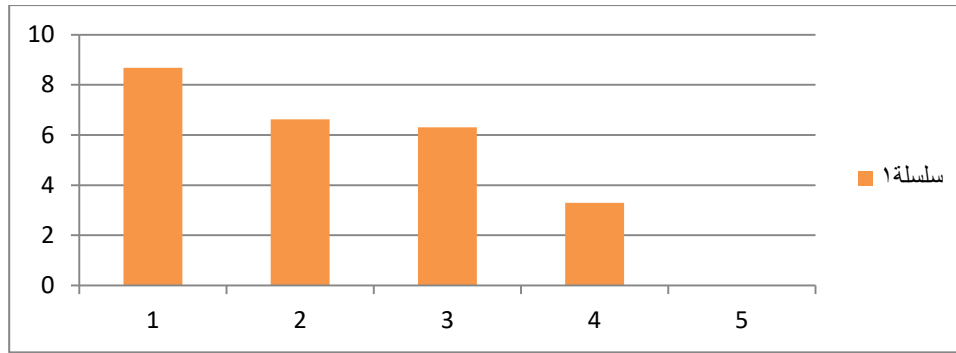
جدول (١) استخراج وإنتاج الحرارة الأرضية في دول العالم

ت	البلد	الطاقة المستخرجة سنوياً كيجاواط	الطاقة الإنتاجية / المتوسط السنوي (ك / و)
١	كولومبيا	8.675	0.28
٢	البرازيل	6.622	0,21
٣	جيورجيا	6.307	0,20
٤	الأكوادور	3.30	0.19
٥	السعودية	2.689	0.13
	المجموع	24.904	0.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة.

Emerson, future-proof power solutions, <https://www.renewableenergyworld.com/masdar-starts-geothermal-drilling/?cmpid=WNL-Friday-March26-2010>.

مخطط (١) استخراج وانتاج الحرارة الأرضية في دول العالم



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة حسب التسلسل في جدول رقم (١).

وتعتبر الطاقة الحرارية الجوفية اليوم من وسائل التكنولوجيا المتقدمة والسريعة التطور نحو المستقبل والموثوقة عملياً من الإنتاج والاستهلاك للطاقة البديلة والمستدامة، والتوجه صوب استخدام الطاقة المستدامة يعزز عمل الاستدامة لبناء قوة إضافية لتعدد انواع الطاقة لدولة وهي (قوة اقتصادية - قوة صناعياً - قوة عسكرية ومردود مالياً للدولة) مما ينعكس على استدامة الاكتفاء المحلي بالطاقة المنتجة ويضيف للدولة مكانة جيو صناعية وجيو اقتصادية وجيو عسكرية على الجبهتين الإقليمية والعالمية.

ثالثاً: دور تقنية الذكاء الاصطناعي تجاه الطاقة الحرارية المتجددة:

يتم في عصرنا هذا التوجه من قبل الدول صوب استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لجعل الطاقة أكثر ذكاءً من خلال التخزين الذكي والمستمر لطاقة وتطوير عمليات اكتشاف المناطق الحاضنة لمصادر الطاقة الحرارية الكامنة داخل جوف الأرض، والعمل على إيجاد الحلول لتخزين الطاقة بعد الوقوف على مشاكلها، ومن الأجهزة المستخدمة بأنظمة بالذكاء الاصطناعي هي أنظمة البطاريات الطاقوية وأنظمة التحليل الحراري للمياه الجوفية المتنوعة بالتواجد كأن كانت بالمياه أو السؤال أو الصخور داخل الارض، وتعمل تلك البطاريات على تخزين الطاقة الحرارية المتجددة ولفترة طويلة جداً من الزمن، ومن ثم استرجاعها عند طلب الحاجة للاستخدام^(١)، وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة ومن خلال الرؤيا الحاسوبية قد أحدثت تحول بقطاع الطاقة المستدامة من خلال تحليل واستخراج البيانات والمعلومات الدقيقة القيمة من المصادر الخاصة بالعمل كحقول مصادر الحرارية الجوفية أو الأرضية ولأعماق بعيدة مثل الصور والأرقام البيانية ومقاطع التصوير للفيديوهات، وكذلك لها القدرة على تحديد أماكن تباين تواجد الطاقة الحرارية الجوفية داخل جوف الأرض أو عدم تواجدها كأن كانت تحت اليابسة أو تحت المياه للبحار والمحيطات، إذ تستخدم التحليلات الحاسوبية ببرامج الخوارزميات ونماذج التعلم الدقيق العميق لمساعدة أجهزة الآلات على تحليل وتفسير البيانات المرئية المزودة وفهمها، وهذه التطورات الدقيقة تجعل عمليات استخدام الطاقة المتجددة أكثر كفاءة ومصدراً موثوق به وفعالية من حيث الاعتماد عليه.

(1) <https://www.google.com/search?2024>.

وفيما يلي الفوائد المهمة لاستخدام التحليلات والرؤيا الحاسوبية في مجال الطاقة الحرارية المستدامة والطاقة المتجددة، أبيرامي فينا.

- **الاعتماد على جودة البيانات الرقمية:** إذ تعتمد فعالية أجهزة أنظمة التحليلات الحاسوبية اعتماداً على جودة البيانات الرقمية وجودتها التي يتم مسبقاً التدريب عليها، وهو يشكل عاملاً رئيسياً للاعتماد.
- **التنبؤ بتوليد الطاقة الحرارية الجوفية:** إذ يمكن التنبؤ بأعماق متباينة لتواجد الطاقة الحرارية الجوفية المتواجدة داخل المياه أو السؤال الكيميائية أو الطاقة المذابة داخل الصخور لإدارة شبكة الطاقة بشكل دقيق.
- **معرفة تواجد كمية الطاقة الحرارية:** إذ تستخدم الأجهزة للذكاء الاصطناعي لمعرفة كمية وكثافة الطاقة الحرارية الجوفية وتحديد تواجدها من خلال عملية المسح الضوئي المعروفة (Scanner) لمعرفة كيفية الاستخراج وأستعمال الآلات المناسبة لذلك.
- **أن أنظمة الذكاء الاصطناعي:** تعمل على تحسين كافة العمليات للمحطات الطاقة الحرارية الجوفية من خلال تحليل واكتشاف الأنماط الخاصة بعملية الحفر والتنقيب والتحسس الحراري عبر البيانات الدقيقة التي تحدد التطبيقات الذكية وتشخيص المشاكل بالتنبؤ قبل حدوثها.
- **تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي** بشكل كبير على تحديد مكان بناء محطات الطاقة الحرارية الجوفية، وذلك باستخدام الصور الرقمية الدقيقة من الأقمار الصناعية العالية الدقة والحصول على البيانات الجغرافية لتحديد الموقع المثالي للتنقيب.
- **تعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي** على تحليل وتفسير البيانات ونتائجها كالخصائص الجيومورفولوجية والجيولوجية والتدفق الحراري ومدى درجات الحرارة لتحديد أكثر المواقع النموذجية لاستخراج الطاقة الجوفية.
- **وظيفة تطبيقات الذكاء الاصطناعي** الحديثة المتطورة هو جعل الطاقة المستدامة أكثر كفاءة واستدامة من الناحية الصناعية، مما تؤدي تلك التطبيقات الى زيادة الطاقة النظيفة و المساهمة بجعل الكوكب أكثر ملائمة للعيش من الناحية الصحية.
- **بمساعدة تقنية الذكاء الاصطناعي** نحافظ على تشغيل كافة المحطة بأنسيابية عالية وتجنب الإصلاحات الكبيرة والمعوقة للعمل.
- **يساعد الذكاء الاصطناعي في تقييم شامل** بما يخص الأثر البيئي والوصول الى البنية التحتية لموقع الحقل الأحفوري، وبيان المخاطر المحتملة نتيجة التنقيب بالحفر العامودي أو الأفقي، وهذا يجعل عملية اختيار الموقع عملية مهمة وأكثر شمولاً ودقة.
- **الفحص الآلي للمعدات** ويقصد به إجراء الفحص الآلي لكل المعدات المستخدمة بالعمل بغية اكتشاف الأعطال الكهربائية والميكانيكية و الإلكترونية وحتى البرامج (Soft ware) مبكراً، وأجراء جدولة الصيانة بوقت قبل حدوث الأعطال لتجنب الأعطال المكلفة الثمن والأنجاز.

ومع كل الاستفادة من استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي ألا أنها لاتخلو من المعوقات ومنها:-

- التكاليف الأولية المرتفعة لإنتاجها فيتطلب تطبيق التقنيات لأجهزة الذكاء الاصطناعي والتحليلات الحاسوبية المتقدمة من الأجهزة و البرمجيات تكاليف نوعاً ما باهضة الثمن.
- صعوبة التكافؤ الأنظمة المتطورة الحديثة مع الأنظمة القديمة من الصعب دمج الأجهزة التقليدية القديمة المستخدمة في العمليات البيئية الصناعية مع الأجهزة الحديثة للذكاء الاصطناعي.

رابعاً: الاستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة:

أن الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة وبمساعدة تقنية الذكاء الاصطناعي قادرة على أن تلعب دوراً فعالاً ورئيسياً في الانتقال إلى الطاقة النظيفة الخالية من الانبعاثات الكربونية الضارة وغير مستدامة في الوقت الحاضر ومستقبلاً، ومع عملية استمرار التقدم بالابتكارات العلمية وبالتعاون بين قطاعات التكنولوجيا الحديثة عملت الطاقة بتطور مراكز البيانات الرقمية الكثيفة والدقيقة لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، وهذا ينعكس على المساهمة في تحقيق الأهداف للتنمية المستدامة العالمية، وتمثل الاستثمارات في الطاقة الحرارية الجوفية المستدامة خطوة صوب مستقبل باهر وأكثر استدامة ووفرة بالطاقة الكهربائية، إذ أن تقدم التقنية بالتطبيقات الذكاء الاصطناعي إمكانات كبيرة لتحويل الطاقة الحرارية الجوفية الدفينة إلى مورد رئيسي وفعال يسد احتياجات المجتمع من الطاقة العصرية الرقمية خدمةً للمجتمع ونقلة فعالة لدولة الحديثة^(١). كما تساهم الطاقة النظيفة المتجددة بنسبة تصل إلى أكثر من (٦٠%) من توفير إجمالي أمدادات للطاقة العالمي عام ٢٠٣٠، الذي يعمل على خفض الانبعاثات الكربونية الملوثة نتيجة إنتاج الطاقة التقليدية القديمة يصل إلى (٩٠%) أو أكثر من ذلك وهي أكبر نسبة قد نصل إليها عام ٢٠٥٠، مما يتطلب التصدي للتصاعد المستمر السلبي بالتغير المناخي، ومن المخمن أيجاد وظائف جديدة بمجال الطاقة المستدامة تصل (١٠) مليون وظيفة عند عام ٢٠٣٠، بتشغيل مصانع الغير ملوثة للإنسان والكوكب الأرضي مثل صناعة السيارات الكهربائية ذات جودة العالية الكفاءة والأجهزة التكنولوجية المتنوعة الحديثة كالتكنولوجيا المتخصصة بالبيئة المناخية وغيرها، بغية الوصول إلى أدنى حد من الانبعاثات بمستوى أدنى إلى الصفر عام ٢٠٥٠م^(٢)، وهذا ما تتوصل إليه الدول المتقدمة والنامية اليوم، إذ أن الطاقة المتجددة دائماً تحافظ على الصحة للإنسان والبيئة للأرض إذ خفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون نحو (٧٤٤) الف طن عام ٢٠١٣م^(٣).

(١) ٢٠٢٤. مجله النهار، راغب ملي النفط والغاز pdf.

[/https://www.annahar.com/technology](https://www.annahar.com/technology)

(2) Global Launch: Tracking SDG7: The Energy Progress Report: Sustainable solutions must target African countries left behind in quest for global energy access/2021, p58.

(٣) مرفت محمد عبد الوهاب، المصدر سابق، ص ٥٠٤-٥٠٥.

المحور الثاني

استغلال الطاقة المستدامة يعزز أدامة قوة الدولة مستقبلاً

أولاً: توجه الدولة نحو بناء استراتيجية واسعة النطاق للطاقة المستدامة:

أن توجه الرؤيا الاستراتيجية لدول العالم المتقدم صوب الوصول الى المواد الخام الطبيعية الداخلة باستثمار مواد للطاقة المتجددة والبديلة سيفضي لتوقف العمل بالعمليات التشغيلية بالبنية التحتية الرئيسية في قطاع الطاقة الكهربائية التي تعمل بالطاقة التقليدية كالفحم والغاز والنفط، مما يخلق نوع من التنافس والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية والمالية للدولة أمام الدول، إذ أن توفر المواد الخام البديلة النظيفة سينعكس إيجابياً على البنية التحتية للدولة وإزالة الانبعاثات الكربونية الضارة وتقليل التكلفة المالية على الدولة الحديثة، وعليه فأن التوقف عن مصادر مواد الخام لطاقة التقليدية الأحفورية القديمة لن يؤدي الى تهديد بأمن الطاقة الكهربائية بقدر الاستفادة من الحصول على الطاقة الكهربائية المستدامة النظيفة من مصادر الخام الطبيعية المتجددة والغير ملوثة إذ احدث نقله شاملة حول التداعيات الجيوسياسية للتحويل الدولي الجديد نحو مصادر الطاقة المتجددة ضمن تقرير عام 2019 والذي يحمل عنوان "عالم جديد للجيوسياسية صوب تحول الطاقة من التقليدية الى المستدامة، وفي عام 2020 كذلك أطلقت الوكالة ومضمن المنتدى العالمي للحوار برنامجها بعنوان "الإطار التعاوني بشأن الجغرافية السياسية لتحول الطاقة الملوثة باتجاه الطاقة الصديقة للبيئة الغير ملوثة نهائياً"⁽¹⁾، كما تتطلب تلك الرؤيا التوجه بالعمل في مجال الدبلوماسية الخارجية للدولة والدول على الصعيدين الإقليمي والعالمية والتبادل بالجهد الفني والهندسي والأقتصادي التجاري لأنجاز أكبر وأهم المشاريع المشتركة بين الدول من خلال اتفاقيات مشتركة ومؤتمرات ومعاهدات مستمرة ما بينهم لتحقيق الغاية المنشودة، وتعمل الدول اليوم على تطوير العمل للتوسع بالانتاج الطاقوي النظيفة المستدامة وتحديد أهداف وغايات واضحة للاستمرار بالنمو الطاقة المتنوعة المستدامة داخل الدولة⁽²⁾، وتسعى العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كولومبيا، اليابان، الصين، السعودية وغيرهم من الدول بهذا الاتجاه الذي يؤدي الى الأدامة لبناء هيكلية قوة الدولة المعاصرة الحديثة لتحقيق الدور الجيوسياسي الفعال لها إقليمياً وعالمياً، إذ ترسم خارطة طريق بعيدة الأمد لمكانتها وسط الدول لأجل تأمين المتطلب من الطاقة المستدامة وبمساعدة التكنولوجيا الحديثة وخصوصاً الذكاء الاصطناعي وينعكس على تحسين البيئة الصحية للإنسان والحد من الانبعاثات الكربونية من جراء مخلفات الطاقة التقليدية السلبية المهلكة للمناخ. ويتطرق الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة (Antonio Guterres) أن الجانب المشرق يكمن في طوق النجاة الذي نلمسه ويشير الى عددة خطوات للانتقال نحو استخدام الطاقة المستدامة النظيفة بمقولته (أن بدون التوجه صوب مصادر الطاقة المتجددة المستدامة النظيفة لايمكن تحقيق منجز عالمي نحو مستقبل مزدهر)⁽³⁾.

(1) IRENA, International Renewable Energy Agency

. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تقرير الجغرافيا السياسية لتحول الطاقة المواد الحرجة عام ٢٠٢٣، أبو ظبي،

(2) Scaling Up Strategies for Growing Your Renewable Energy Business

التوسيع باستراتيجيات تنمية أعمال الطاقة المتجددة، الإمارات العربية المتحدة، ١/ تشرين الأول/ ٢٠٢٣

(3) www.UN.org,2020 / www.UN.org,2021 / www.UN.org,2023.

- ١- العمل على تحقيق الفرص لانتاج مصادر الطاقة المستدامة من خلال تعاون وتنسيق دولي.
- ٢- زيادة الاستثمارات بمجالات الطاقة المستدامة وبأستخدام أجهزة الذكاء الاصطناعي بأضعاف من ماهي عليه لتصل الى استثمار نحو أربع تريليون دولار امريكي كل عام في مجال الطاقة النظيفة عام ٢٠٣٠، للوصول الى مستوى يقارب الصفر من الانبعاثات الملوثة الكربونية عام ٢٠٥٠.
- ٣- المساهمة بالخطط الفعالة بتحسين العمل البيئي المناخي لدول العالم بتخفيض الانبعاثات الملوثة الكربونية لتعزيز سياسات الدول المستقبلية.
- ٤- توفير امكانية أنظمة متقدمة لنقل لطاقة المتجددة العاملة مع أجهزة الذكاء الاصطناعي وتحقيق فرص لمناخ صالح للعيش على الكوكب.
- ٥- العمل على تسهيل الوصول الى المكونات الأساسية من مواد الخام الداخلة بعملية الصنع الضرورية للصناعة من الدول، وتأمين كافة إمدادات الطاقة المستدامة كونه أمراً ضرورياً.
- ٦- أن التكنولوجيا الحديثة للطاقة المستدامة تعتبر منفعة شاملة للبشر، ويجب العمل على إزالة العقبات تحقيق عمل التكنولوجيا المعاصرة من أنظمة تخزين الطاقة المتجددة ببطاريات خاصة نظيفة وغير ملوثة.

ثانياً: تحقيق تنمية اقتصادي مستدامة للدولة من الطاقة المستدامة:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها (عملية رفع مستوى الدخل القومي مما يترتب عليه رفع مستوى دخل الفرد وتتضمن بدورها رفع إنتاجية قطاع الزراعة والصناعة والمواد الأولية)، كما تعرف التنمية الاقتصادية هي فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خطط التطوير والتنمية بغية تحسين الوضع الاقتصادي ومن خلال تطبيق العديد من الاستراتيجيات الاقتصادية المبدعة، وعليه فأن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي إذ أن التنمية الاقتصادية تشمل كبيرة وجذرية في هيكلية المنتج الجديد او البديل وزيادة الانتاج وكفاءته^(١)، وتحقيق الموارد الاقتصادية المتجددة أي الطاقة الكهربائية النظيفة من المصادر الطبيعية الغير تقليدية يتحقق التنمية المستدامة للدولة وتشكيل هيكلية نظام جيد اقتصادي متميز ومتطور في عصرنا الحالي مما ينعكس على المجتمع والدولة بالنمو الطاقوي المستدام نحو اقتصاد أمثل خالي من الملوثات الكربونية، وخلق هوية جيدة بثقافة معاصرة لدى المجتمع مما ينعكس على اتخاذ القرارات التنموية الاقتصادية لبناء الدولة القوية المتطورة ببناء الطاقة المستدامة ذاتياً^(٢)، وعليه فأن بتوفر مصادر الخدمات الأولية يسهل العمل بإنشاء مشاريع متوسطة او كبيرة الحجم قد تكون طويلة الأمد فيحقق قوة للدولة من خلال أنتاح الطاقة الكهربائية المستدامة وتعزيز مكان الدولة ضمن دول العالم، إذ أن بعدم الخوض للوصول الى مصادر الطاقة المتجددة وخامات المواد الأولية لبناء أجهزة الطاقة المتجددة يؤدي ذلك محدودية التنمية الاقتصادية وانتاجها وتقليل الفرص للعمل وبالتالي تهالك الدولة تنموياً واقتصادياً وثقافياً وصناعياً وتخلّفها عن التطور المستمر وسط محافل دول العالم.

(١) مراد شريف، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد ٢ / العدد ٤، / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة ٢٠١٨. ص ١٩٣.

(٢) مهدي صالح الدليمي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦م.

ثالثاً: الأبعاد الجيوستراتيجية للدولة المعاصرة من الطاقة المستدامة:

توجد العديد من الأبعاد الجيوستراتيجية التي تهدف اليها الدولة لبناءً على ما تتطلبه الدولة الحديثة فتسعى الدول عامةً الى الدعم الشامل لكل البحوث العلمية المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة ومن المصادر الطبيعية المستدامة للانتقال الى عصر الحداثة لتمكين الدولة بإنتاج الطاقة البديلة النظيفة والأعتماد عليها نحو التقدم في مجال الصناعات والتخلص من انتاج الطاقة التقليدية الملوثة مما يؤدي للارتقاء بمستوى الدول المتقدمة، وفي العقد الأخير من القرن المنصرم بداءة الدول تسعى الدول الى عقد المؤتمرات والاتفاقيات بموضوع حماية البيئة الطبيعية للكرة الارضية والغلاف الجوي من خلال التوجه نحو صوب استخدام الطاقة المستدامة الغالية من الملوثات الكربونية الضارة بالبيئة والمجتمعات، كما تتطلب الدول الى انشاء المشاريع للبنى التحتية الرئيسية للدولة في كافة مناطق الدولة كان كانت داخل المدن او خارجها وهذا يتطلب المزيد من الطاقة الكهربائية الأقل كلفة والأسهل إنتاجاً رغم الكلفة العالية لإنتاج اجهزتها المولدة للطاقة الكهربائية لكن بغية الحصول على الطاقة النظيفة والمستدامة لتشغيل القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية والتعليمية وغيرها والتقليص من الاحتباس الحراري للكوكب، ولا تقتصر أهمية مصادر الطاقة المستدامة او المتجددة على أنها مصدراً بديلاً للطاقة مثل للنفط والغاز ولأوطى كلفةً بل هذه المصادر تشكل وترسم الطريق الأفضل والمستقبلي لضمان أمن استدامة الطاقة النظيفة والمتجددة لدى الدول، ولطاقة المستدامة دوراً حيوياً وفعالاً لدى الدول، كافة فأصبحت اليوم عند كل استراتيجيات دول العالم المتقدمة والنامية أساساً فهي تسعى للتطور ومواكبة العالم المثالي والمستقبلي مما يعزز من بناء قوة الدولة الحديثة، كونها عملت على إيجاد الحلول المثلى لتحقيق الأمن الطاقوي النظيف والمحافظة على البيئة المستدامة لكوكب الأرض.

الاستنتاجات: Deducatio

- ١- أن أهمية الطاقة المستدامة تكمل أهميتها بتعدد مصادرها بتوليد الطاقة الكهربائية لسد النقص الناتج من الطلب المتزايد جراء ارتفاع الكثافة السكانية وارتفاع الحاجة الملحة في الانتاج الصناعي والزراعي وغيرهم.
- ٢- تتواجد الطاقة الحرارية الجوفية الأرضية في باطن الأرض، وتعرف بالخرانات الساخنة الطبيعية، حيث أن الطاقة الحرارية متواجدة مع السوائل والقابلة للنفاذ من خلال الخزانات الحرارية المائية تحت الأرض.
- ٣- الطاقة المستدامة تعمل على التقليل من الانبعاثات الكربونية الملوثة والضارة وتساهم في نقل الدولة من دولة تقليدية الى دولة حديثة معاصرة مما يحقق بناء الدور الجيوسياسي للدولة.
- ٤- اصبح دور الذكاء الاصطناعي له الدور الفاعل في الكشف عن تواجد مكامن الطاقة الحرارية الجوفية ومدى الاستفادة منها، واكتشاف المشاكل في وقت مبكر، ومراقبة الظروف البيئية، وإيجاد أفضل المواقع لمزارع الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح الجديدة.
- ٥- رأي الأمين العام للأمم المتحدة هو توفير امكانية أنظمة متقدمة لنقل لطاقة المتجددة وتحقيق فرص لمناخ صالح للعيش لجميع دول العالم.
- ٦- أن هدف التنمية الاقتصادية للدول هو العمل على انتاج الطاقة النظيفة لتقليل الانبعاثات الكربونية الناجمة من الطاقة التقليدية الاحفورية على الصعيد العالمي.
- ٧- استخدام الطاقة المتجددة المستدامة سوف يقلل من التلوث البيئية للمناخ وهذا ما تسعى عليه الدول اليوم لذا انه يمثل بعد الجيوستراتيجية والاقتصادي للدولة في وقتنا الحاضر والمستقبل.

المصادر: References

أولاً: المصادر العربية:

- ١- مرفت محمد عبدالوهاب، الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد ١٧ / يناير / ٢٠١٧م.
- ٢- زكية مسعودي، وداد ربوح، دراسة تدفئة هواء غرفة بواسطة الطاقة الحرارية الجوفية باستخدام مبادل حراري (ماء/تربة)، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم الفيزياء، كلية الرياضيات وعلوم المادة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٢٢.

ثانياً: الأطاريح الجامعية:

- ١- مهدي صالح الدليمي، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وابعادها الاقتصادية"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٦م.

ثالثاً: المجلات:

- ١- مراد شريف، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد ٢ / العدد ٤ / جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة ٢٠١٨.

English references

رابعاً: المصادر الإنجليزية:

- 1- Britannica, The Editors of Encyclopaedia. "thermal energy". Encyclopedia Britannica, 16 Sep. 2023.
- 2- Samuel S. Salazar , Yecid Muñoz and Adalberto Ospino, Analysis of geothermal energy as an alternative source for electricity in Colombia, Salazar et al. Geothermal Energy (2017).
- 3- Analysis of geothermal energy as an alternative source for electricity in Colombia, 2017, Published: 23 November 2017.
<https://geothermal-energy-journal.springeropen.com/articles/10.1186/s40517-017-0084-x>
- 4- Geothermal resources in the northern Harrat Rahat volcanic field, Saudi Arabia: A drilling and field data assessment. Volume 128, May 2025.
- 5- Emerson, future-proof power solutions,
<https://www.renewableenergyworld.com/masdar-starts-geothermal-drilling/?cmpid=WNL-Friday-March26-2010>.
- 6- Global Launch: Tracking SDG7: The Energy Progress Report: Sustainable solutions must target African countries left behind in quest for global energy access/2021.
- 7- www.UN.org,2020 / www.UN.org,2021 / www.UN.org,2023 / www.UN.org,2024.
- 8- IRENA, International Renewable Energy Agency.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تقرير الجغرافيا السياسية لتحول الطاقة المواد الحرجة عام ٢٠٢٣، أبو ظبي،

- 9- Scaling Up Strategies for Growing Your Renewable Energy Business

التوسيع باستراتيجيات تنمية أعمال الطاقة المتجددة، الإمارات العربية المتحدة، ١ / تشرين الأول / ٢٠٢٣

Websites references

- 1- <http://www.UN.ORG-The United Nations News>,2023.
- 2- <https://Ar.wikipedia.org/wiki/year>,2023.
- 3- <https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy>,2024.
- 4- <https://defense-arab.com/vb/threads/199832>.
- 5- <https://ar.wikipedia.org>
توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية الجوفية
- 6- <https://attaqa.ne20/03/2023> pdf
أحمد أيوب، الطاقة الحرارية الأرضية - تحتاج الى تعاون أكبر لجنى الثمار وأعتماًداً على خبرات النفط والغاز.
- 7- <https://www.google.com/search?> أعلى+المواقع+للطاقة+الحرارية+الجوفية+في+كولومبيا
- 8- <https://saudipedia.com/article/2021/>
منطقة+حرة+رط+السعودية+والطاقة+الحرارية+الجوفية
- 9- <https://arabic.cnn.com/travel/article/2021/03/09/harrat-rahata-saudi-arabia>
- 10- <https://www.google.com/search?>
دور+الذكاء+الاصطناعي+أتجاه+الاقة+الحرارية+الجوفية 2024
- 11- <https://www.google.com/search?2024>.
- 12- <https://www.ultralytics.com/ar/blog/how-ai-in-renewable-energy-supports-sustainability2024>).
- أبيريامي فينا، الرؤية الذكاء الاصطناعي، كيف تدعم الذكاء الاصطناعي في الطاقة المتجددة الاستدامة " نظرة متعمقة في كيفية مساعدة الذكاء الاصطناعي والرؤية الحاسوبية لقطاع الطاقة المتجددة من خلال تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف وتعزيز الممارسات المستدامة".
- 13- <https://www.annahar.com/technology/2024>. pdf
مجلة النهار ، راغب ملي النفط والغاز

مصطلح الأقليات وتأثيره على السلم المجتمعي: دراسة لغوية نقدية

أ.د. أسماء سعود ادھام

مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل

Asmaa.s.i@uomosul.edu.iq

مدخل:

يُعد مصطلح "الأقليات" من أكثر المصطلحات المثيرة للجدل في السياقات الاجتماعية والسياسية، نظراً لما يحمله من دلالات متعددة قد تكون في كثير من الأحيان محملة بأبعاد تمييزية أو تجزئية. ومع ازدياد استخدامه في الأدبيات الحقوقية والإعلامية، تتباين الآراء حول مدى تأثيره على التماسك والسلم المجتمعي، خصوصاً في المجتمعات التعددية.

الكلمات المفتاحية: الأقليات، السلم المجتمعي، دراسة، لغوية

إشكالية البحث:

إلى أي مدى يسهم استخدام مصطلح "الأقليات" في دعم أو إضعاف السلم المجتمعي؟ وهل يعد هذا المصطلح أداة لتمكين الفئات المختلفة، أم عاملاً من عوامل التمييز وإعادة إنتاج الإقصاء؟

أهداف البحث:

١. تحليل البنية المفاهيمية لمصطلح "الأقليات".
٢. تقييم أثر استخدام المصطلح على السلم الأهلي والتعايش المشترك.
٣. رصد الأبعاد الاجتماعية والسياسية للمصطلح في المجتمعات التعددية.
٤. اقتراح بدائل خطابية ومصطلحية تدعم السلم المجتمعي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب تحليل خطاب مجموعة وبعض من النماذج من الواقع العربي لدراسة أثر المصطلح على النسيج الاجتماعي.

١. تحليل البنية المفاهيمية لمصطلح "الأقليات".

الأقليات لغة:

من أجل فهم المصطلح "الأقليات" بشكل دقيق، لا بد من العودة إلى جذوره اللغوية، وبحث دلالاته في اللغة العربية، مع الإشارة إلى كيفية تكونه ومجالات استخدامه. كلمة "الأقلية" مشتقة من الجذر الثلاثي "ق ل ل"، ويُقال: قَلَّ الشيءُ يَقِلُّ قِلَّةً، أي نقص عن غيره، وضده الكثرة^(١). وهو جمع "أقلية"، وهي اسم منسوب إلى "قليل"، وهو ضد "كثير"^(٢). كلمة "الأقليات" هي جمع مؤنث سالم لكلمة "أقلية"، والمصدر منها هو "قَلَّ". قَلَّ - يَقِلُّ - قِلَّةٌ: وهي ضد كَثُرَ - يَكْثُرُ - كَثْرَةٌ. تدل مادة (ق ل ل) في أصلها على النقصان والصغر من حيث العدد أو الحجم أو الأهمية.

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: (قلل): ١١ / ٥٨٠.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة: (قلل): ٥ / ٣١.

والأقل: هو العدد الصغير من الشيء أو الأشخاص. ويُستخدم لفظ "الأقلية" للدلالة على الجماعة التي يقل عددها عن غيرها في السياق المعني. وقد تطور هذا المصطلح من دلالاته العددية المحايدة إلى دلالات ضمنية قد توحى بالهامشية، أو التبعية، أو حتى الضعف، مما يجعل استخدامه محل نظر نقدي في بعض الأدبيات المعاصرة. إذن، المصطلح يحمل في طياته أبعاداً عديدة (عدد أفراد الجماعة)، ولكنه يشير أيضاً إلى الاختلاف والتميز عن الجماعة الأكبر أو الغالبة.

٢. التركيب الصرفي والدلالي:

أقل: اسم تفضيل على وزن افعّل ويعني اضعف عدداً أو انقص كما واللاحقة لية هي لاحقة نسب أو مصدر صناعي تضاف إلى الصفات أو الأسماء لتحويلها إلى مصطلحات دالة على حالة أو جماعة أو فكرة أي أقل + لية = أقلية أي حالة من القلة أو جماعة تتصف بأنها أقل عدداً من غيرها ضمن كيان أكبر

٣. التحول الدلالي:

في الأصل، "أقلية" كانت تشير إلى القلة الكمية فقط، ولكن في الاستخدامات الحديثة، أصبحت الكلمة تشير إلى جماعة متميزة عن الأكثرية، وغالباً ما تكون لها سمات ثقافية أو دينية أو لغوية خاصة دخل المصطلح المعجم العربي المعاصر بتأثير من الترجمات الأوروبية (مثل: minority)، خاصة في سياق القانون الدولي وحقوق الإنسان، فأصبح مصطلحاً يحمل دلالة اجتماعية - سياسية أكثر من كونه مجرد توصيف عددي.

٤. الفرق بين "قلة" و"أقلية":

المفردة	دلالاتها الأصلية	دلالاتها الحديثة
قلة	نقص في العدد والكم	تستخدم وصفاً عاماً
أقلية	جماعة ذات عدد أقل	جماعة متميزة ضمن مجتمع أكبر

• الجذور التاريخية للمصطلح:

على الرغم من أن ظاهرة التنوع البشري والديني والثقافي قديمة قدم الحضارات، فإن مصطلح "الأقليات" لم يظهر في صياغته الاصطلاحية الحديثة إلا في القرن العشرين، بعد تغيرات سياسية كبرى عصفت بالخريطة العالمية. فقد شكّل انهيار الإمبراطوريات متعددة القوميات (مثل الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية-المجرية) في أعقاب الحرب العالمية الأولى نقطة تحول تاريخية في بروز الحاجة إلى تنظيم أوضاع الجماعات التي لا تنتمي للأغلبية السكانية في دولها المستقلة حديثاً.

وقد أدّى ذلك إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية (كمعاهدة فرساي ١٩١٩) تضمّنت نصوصاً لحماية ما سُمّي آنذاك "بالأقليات القومية"، مثل أقليات الأرمن في تركيا، أو البولنديين في ألمانيا، وغيرهم. وظهرت بذلك "الأقليات" كمفهوم قانوني - سياسي يُحيل إلى جماعات ذات وضع خاص في إطار الدولة القومية الحديثة، بحاجة إلى اعتراف و ضمانات حقوقية. وعليه جاء في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ان الاقليات: هي المجموعة الأقل عددا عقب انتخاب وذلك مقابل الاكثرية او هي مجموع الذين لم يبلغوا الاكثرية عقب التصويت، فهي مصطلح سياسي وذات مفهوم كمي خالص يقسم الناس طبقا لاعداد الافراد والفئات بين اكثرية واقلية طبقا لمعايير بيولوجية فيزيقية او ظائفية^(١).

وقد تبنت بعض الهيئات الدولية تعريفات مشابهة، من أبرزها تعريف الأمم المتحدة الذي يُشير إلى أن الأقليات تشمل: "جماعات قومية أو إثنية أو لغوية، لا تمثل الأغلبية في مجتمع معين، وتتمتع بإرادة الحفاظ على هويتها الثقافية والاعتراف بها"^(٢).

فالمصطلح يحمل شحنة دلالية تشير إلى النقص العددي، وهو توصيف كمي في الأصل، لكنه ينطوي في السياقات الحديثة على أبعاد نوعية ذات طابع اجتماعي وسياسي، وعلى الرغم من أن مصطلح "الأقليات" يوحي بالحماية القانونية، إلا أنه قد يحمل في السياق المجتمعي دلالة ضمنية على التبعية أو الهامشية. هذا الاستخدام قد يعزز الانقسام الاجتماعي ويُشعر الجماعات المختلفة بالعزلة أو دونية الموقع.

• التحوّل الدلالي للمصطلح:

عبر العقود، تطور مضمون مصطلح "الأقليات" ليتعد تدريجياً عن معناه العددي البسيط (أي الجماعات الأقل عدداً)، ويتجه نحو مضمون نوعي يعكس حالة من التهميش أو ضعف الحماية القانونية أو السياسية أو الاجتماعية. وهذا ما عبّر عنه الباحث الإيطالي "قرانشيسكو كابوتورتّي" في دراسته الشهيرة للأمم المتحدة، حين عرّف الأقلية بأنها "جماعة متميزة من السكان، تمتلك خصائص إثنية أو لغوية أو دينية أو ثقافية تختلف عن بقية سكان الدولة، وتُظهر إرادة جماعية في الحفاظ على هويتها"^(٣). وقد عزّز هذا التحوّل في المعنى تبني الأمم المتحدة لمبادئ حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث تم الاعتراف بحقوق الأقليات في معاهدات دولية مثل "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (١٩٦٦)، لا سيّما في المادة ٢٧^(٤).

(١) يتظر: وجهة نظر الاسلام والاقليات ، حسن حنفي

[ews.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_3241000/3241395.stm](https://www.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_3241000/3241395.stm)

(٢) ينظر: الأمم المتحدة، إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، اعتمد بقرار الجمعية

(٣) ينظر: Francesco Capotorti, *Study on the Rights of Persons Belonging to Ethnic, Religious and Linguistic Minorities*, United Nations, 1979

(٤) ينظر: "مفهوم الأقلية في القانون الدولي" عبدالعزيز عبدالمجيد، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر، العدد ٢٢، ٢٠١٢، / ٨٨.

• الاستخدامات المعاصرة للمصطلح:

في السياقات المعاصرة، لم يُعد مصطلح "الأقليات" مقتصرًا على البُعد الإثني أو الديني فحسب، بل توسّع ليشمل جماعات أخرى تعاني من الإقصاء أو التمييز البنيوي، مثل الأقليات الجنسية، والأقليات اللغوية في الدول متعددة اللغات، وحتى أقليات الرأي في بعض الأنظمة السياسية. كما بات المصطلح يُستعمل في الخطاب الحقوقي والاجتماعي للتعبير عن مطالب العدالة والمساواة والتعددية، أكثر من كونه توصيفًا عدديًا.

وإذا ما اردنا تحليل البنى المفاهيمية للمصطلح فسيكون كالآتي^(١):

١. الانتقال من الدلالة العددية إلى الدلالة الوظيفية

في الأصل، يشير المصطلح إلى قِلّة عددية، لكن الاستخدام الاجتماعي والسياسي له جعله يدل على فئة سكانية تحمل صفات مميزة (دينية، عرقية، لغوية، ثقافية...).

أصبح يُنظر إلى "الأقلية" لا فقط باعتبارها "الأقل عددًا"، وفق المعيار العددي بل أيضًا باعتبارها جماعة مهمشة أو غير مهيمنة في البنية الاجتماعية.

٢. علاقة المصطلح بالمجتمع التعددي:

لا يُفهم مفهوم "الأقلية" إلا في سياق وجود أكثرية داخل مجتمع متعدد الهويات والانتماءات. تتحدّد الأقلية عبر الاختلاف عن النمط السائد، مما يمنح المصطلح بُعدًا نسبيًا، وليس مطلقًا. في بعض المجتمعات، قد تكون جماعة "أقل عددًا" لكنها مهيمنة سياسيًا أو اقتصاديًا، ما يعقّد تصنيفها على أنها "أقلية" بالمعنى الاجتماعي.

٣. البُعد الهوياتي والتمييز^(٢):

كثيرًا ما يرتبط مصطلح "الأقليات" بمسائل الهوية والانتماء، إذ تكون الأقلية حاملةً لهوية مغايرة عن الهوية الوطنية أو الثقافية العامة.

وهذا الاختلاف يجعل الأقلية عرضةً لما يُعرف بالتمييز أو الإقصاء الاجتماعي أو حتى الاضطهاد.

٤. الأقليات كفاعل اجتماعي^(٣):

مع تطور الفكر الحقوقي والسياسي، لم تعد الأقليات تُفهم كجماعات سلبية أو تابعة، بل كفاعل اجتماعي له مطالب، وحقوق، وهويات يسعى إلى الاعتراف بها.

نشأت حركات اجتماعية وثقافية تطالب بالتمكين السياسي والحفاظ على الخصوصية الثقافية للأقليات.

(١) ينظر: حقوق الأقليات وفقًا للقانون الدولي العام مستودع بحوث جامعة القادسية

<https://repository.qu.edu.iq/sites/2017/07>

(٢) ينظر: الإقصاء الاجتماعي <https://www.unescwa.org/ar/news>

(٣) ينظر: أقليات وأكثريات: هويات ثقافية، علاقات اجتماعية، أم عمليات تاريخية؟ ياسين الحاج صالح،

<https://alawan.bnt.nat.tn/2013/12/08>

٥. الاختلاف في دلالة المصطلح بحسب السياق: معيار مؤسساتي^(١)

القانون الدولي/ جماعات تحتاج إلى حماية خاصة لضمان حقوقها
السياق السياسي/ جماعات تطالب بالتمثيل والمشاركة
السياق الثقافي/ جماعات ذات هوية مميزة تسعى للحفاظ عليها
السياق الإعلامي/ غالبًا ما يُستخدم للإشارة إلى المظلومية أو التهميش

• الإشكاليات المفاهيمية والنقد:

رغم التقدّم في تبني مصطلح "الأقليات" في الأدبيات الحقوقية والدولية، إلا أن استخدامه لا يخلو من إشكالات. فبعض المفكرين يرون أن المصطلح يحمل بعدًا تهميشيًا ضمنيًا، إذ يرسخ فكرة التراتبية بين "الأغلبية" و"الأقلية" ويفرض تصنيفات جامدة قد تُعيق الإدماج الاجتماعي الحقيقي. كما أن بعض الجماعات ترفض وصفها بـ"الأقلية" لما في ذلك من دلالات تُشعر بالدونية أو تهميش التاريخ والدور المجتمعي.

وقد انتقد مصطلح "الأقليات" في الخطاب النقدي المعاصر لعدة أسباب: يرى بعض المفكرين أن مصطلح "أقلية" يحمل بُعدًا تهميشيًا، لأنه يركّز على العدد والنقص بدلًا من القوة أو القيمة.

١. الميل إلى التوصيف التبعي: يُنظر إلى المصطلح بوصفه ينقص من قيمة الجماعات المُشار إليها، إذ يُصنّفها باعتبارها هامشية وغير فاعلة في النسيج الوطني.
٢. تأثير الاستعمار الثقافي: تعود بعض استخدامات المصطلح إلى سياقات استعمارية سعت إلى تفكيك المجتمعات بإبراز الفوارق العرقية والدينية، واستخدامها ذريعة للتدخل أو التفتيت
٣. إهمال البعد التشاركي: كثير من المجتمعات ذات "التعددية" (وهو مصطلح بديل إيجابي) لا تتبنى فكرة "الأقليات" بل تركز على "المواطنة المتساوية".

٢. أثر المصطلح على السلم الأهلي والتعايش المشترك:

١. تعميق الشعور بالتمييز: قد يؤدي استخدام مصطلح "الأقليات" إلى تعزيز الشعور بالفصل بين مكونات المجتمع، وهو ما قد يُغذي الاتجاهات الانفصالية أو التوترات الأهلية.
٢. التقويض غير المقصود للوحدة الوطنية: حين يُعتمد المصطلح في الخطاب السياسي أو الإعلامي، فإنه قد يُقسّم المواطنين إلى فئات بدلًا من تعزيز المواطنة الجامعة، مما يُضعف قيم الانتماء المشترك..
٣. تأجيج النزاعات في حالات التهميش: استخدام هذا المصطلح في سياقات التهميش السياسي أو الاقتصادي يُعزز شعور الظلم، مما يُهدد السلم المجتمعي إذا لم يُقابل بإجراءات حقيقية للإدماج.

١ ينظر: الأقليات سيرة المصطلح ودلالة المفهوم، محمد بلبشير/ ١٢،

* أثر المصطلح على التعايش المشترك:

١. تحفيز الهويات الفرعية: يُمكن أن يُعزز المصطلح الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يُضعف أُسس التعايش المشترك^(١).

٢. الإقصاء الرمزي: تشعر بعض الجماعات بأنها مستبعدة رمزيًا من الفضاء العام عند تصنيفها كـ"أقلية"، ما قد يؤدي إلى الانكماش الثقافي والانغلاق على الذات. من خلال عمليات تمييز غير رسمية أو غير مباشرة تؤدي إلى تهميشها في الخطاب العام أو في تمثيلها الثقافي والسياسي، دون أن تُقصى قانونيًا أو ماديًا، وإنما تُعزل عن مراكز التأثير أو تُحد من قدرتها على التعبير ويكون الهدف منه إدامة الهيمنة الثقافية للأغلبية، وتجريد "الآخر" من الحضور الرمزي الفاعل، مثل غياب تمثيل الأقليات في المناهج التعليمية أو الإعلام^(٢).

٣. رصد الأبعاد الاجتماعية والسياسية للمصطلح في المجتمعات التعددية.

* الأبعاد الاجتماعية لمصطلح الأقليات:

١. الاندماج مقابل العزلة: الأقليات قد تتعرض لعزلة ثقافية أو مجتمعية نتيجة للتمييز البنيوي أو ضعف سياسات الإدماج، مثل الغيتوهات العرقية، الفصل اللغوي في المدارس.

٢. الهوية والانتماء: الأقليات تعاني من صراعات الهوية، بين الحفاظ على الخصوصية الثقافية والانصهار في المجتمع الأكبر. تظهر إشكالات مثل "الانتماء المزدوج"، أو "هوية الهامش".

٣. التمييز الاجتماعي والوصم: الخطابات السائدة قد تنتج وصمًا جماعيًا، ما يؤدي إلى التهميش أو النبذ الاجتماعي. وسائل الإعلام قد تلعب دورًا في تعزيز الصور النمطية.

• الأبعاد السياسية لمصطلح الأقليات:

١. التمثيل السياسي والمشاركة: الأقليات غالبًا ما تُقصى من مراكز القرار السياسي، أو يتم تمثيلها بشكل رمزي فقط. أنظمة الحصص (الكوتا) نموذج لحلول جزئية تعالج الإقصاء السياسي.

٢. السياسات العامة والتهميش المؤسسي: السياسات الحكومية قد تعزز الهيمنة الثقافية للأغلبية، مما يؤدي إلى تهميش الأقليات في التعليم واللغة والخدمات. أمثلة من الهند، فرنسا، العراق، وغيرها.

٣. الأقليات كفاعل سياسي في بعض السياقات: تصبح الأقليات فاعلاً سياسيًا منظمًا، يطالب بالحقوق والاعتراف. الحركات الحقوقية، الأحزاب القومية الصغيرة، الضغوط الدولية.

(١) ينظر: دارة التنوع الطائفي في المجتمعات العربية، أنطوان مسرّ/٨٨..

(٢) ينظر: الهوية والعنف: بحث في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي، عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/ ١٢٩

* إشكالية المصطلح في الخطاب العام:

يُعد مصطلح "الأقليات" من أكثر المصطلحات إشكالية في الخطاب العام، سواء في السياقات السياسية أو الثقافية أو الحقوقية، وذلك بسبب تداخله مع مفاهيم الهوية، والمواطنة، والانتماء، والتمييز، وغيرها من المفاهيم الحساسة في المجتمعات التعددية. وتكمن الإشكالية في أبعاد متعددة نعرض أبرزها فيما يلي:

١. الحمولة الإيديولوجية لمصطلح "الأقليات" يُستخدم للإشارة إلى جماعات تختلف عن الأكثرية في الدين، أو اللغة، أو العرق، أو الثقافة، أو غير ذلك، ولكن هذا الاستخدام يحمل في طياته دلالة على "الاختلاف" وربما "الضعف" أو "التهميش"، أو يحمل إحياءات دونية^(١) أو تمييزية مما يُضفي على الخطاب طابعاً فوقياً أو تمييزياً غير مقصود أحياناً. ففي بعض الخطابات، يُعزز هذا المصطلح صورة "الآخر" المختلف الذي يحتاج إلى حماية، بدلاً من أن يُنظر إليه كمكون طبيعي وأصيل في النسيج الوطني^(٢).

٢. الإشكالية السياسية في السياق السياسي، يُستثمر مصطلح "الأقليات" أحياناً بشكل انتقائي أو وظيفي، سواء من قبل السلطة أو من قبل جماعات المعارضة، لتحقيق مكاسب أو شرعنة سياسات معينة^(٣)، كما أن المطالبة بحقوق "الأقليات" قد تُفسّر أحياناً على أنها تهديد للوحدة الوطنية أو دعوة للانفصال، مما يضع هذه الجماعات بين مطرقة المطالبة بحقوقها وسندان الاتهام بالخيانة الخارجية أو النزعة الانفصالية.

٣. الإشكالية الاجتماعية والثقافية يتجاهل الخطاب العام في كثير من الأحيان أن مصطلح "الأقليات" لا يعكس دائماً الواقع الاجتماعي، فبعض الجماعات التي تُوصف بالأقلية قد تكون ذات تأثير ثقافي أو اقتصادي أو سياسي كبير يفوق عددها العددي. كما أن وصفها "بالأقلية" قد يُسهم في ترسيخ الإقصاء الرمزي^(٤) أو إنتاج تصورات نمطية تعيق اندماجها الكامل في المجتمع^(٥).

٤. الإشكالية الحقوقية على المستوى الحقوقي، يُطرح السؤال: هل يجب أن تُعامل الأقليات على أساس "الخصوصية" أم على أساس "المساواة"؟ إذ أن الاعتراف بخصوصيات الأقليات قد يصطدم بمبدأ المساواة أمام القانون. وفي المقابل، فإن تجاهل الخصوصيات الثقافية والدينية قد يؤدي إلى تذويب الهويات والتعدي على حقوق الجماعات المختلفة^(٦).

(١) ينظر: الاستشراق سعيد ادورد / ٢

(٢) ينظر: الاقليات في العالم العربي اشكاليات المصطلح وتحديات الواقع هلال محمد ، المجلة العربية لحقوق الانسان العدد ٤٣ / ٢٠١٩ / ٩١

(٣) ينظر: خطاب الاقليات في السياق العربي من الحماية الى التوظيف السياسي، حسن ابو النصر، مجلة المستقبل العربي العدد ٤٧٥، ٢٠١٨، ٧٢

(٤) ينظر: تحديات التنوع الثقافي في المجتمعات العربية، جورج بطرس، مجلة الفكر المعاصر العدد ٣٣، ٢٠٢٠ / ٤٤

(٥) ينظر: المواطنة والهوية في خطاب مابعد الربيع العربي ، زينب برهان / المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ١٢، ٢٠٢١ / ١١٩

(٦) ينظر: الامم المتحدة اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية والى اقليات دينية ولغوية نيويورك الامم المتحدة / ١٩٩٢

• البدائل الاصطلاحية:

بسبب هذه الإشكالات، ظهرت دعوات في الخطاب المعاصر لاستبدال مصطلح "الأقليات" بتعابير أكثر حيادية واحترامًا، مثل: "الجماعات الثقافية"، أو "المجتمعات ذات الخصوصية" "المكونات الوطنية"، أو "التنوع المجتمعي"، أو "الشراكة في الوطنية أو التعددية السكانية أو الجماعات الهوياتية وهي مصطلحات تحاول الابتعاد عن منطق التراتب العددي والتركيز على فكرة التعدد والهوية الثقافية والاندماج الإيجابي.

١. المكونات الوطنية:

الدلالة: يشير إلى كل الجماعات التي تُشكّل نسيج المجتمع دون تمييز بين أكثرية وأقلية. **الميزات:** محايد ودون شحنة دونية. يؤكد على أن الجميع مكون أساسي من المجتمع. وتُبرز انتماء الجماعة للوطن دون تقزيم. ويتميز هذا المصطلح بكونه حياديا ويعبر عن شراكة في التكوين الاجتماعي^(١).

السياقات المناسبة: في الخطاب السياسي أو الدستوري الذي يعترف بالتعدد. أو السياق الحقوقي الذي يعترف بالتعدد ضمن وحدة وطنية.

٢. المجموعات ذات الخصوصية:

الدلالة: يؤكد على وجود "اختلاف" لاعلى "تفاضل عددي"، مع التركيز على الخصوصية لالتبعية. وهو مصطلح يعبر عن تحول في الخطاب الحقوقي والسياسي نحو نهج أكثر احتراماً للتنوع البشري بعيداً عن التصنيفات الكمية التي تعنيها الأقلية^(٢).

الميزات: مرن، ويصلح في السياق القانوني والسياسي. يحترم التمايز دون عزله، لكن التحول من الأقليات إلى الخصوصيات ليس دائماً حيادياً، بل قد يكون وسيلة لإفراغ المطالب من بعدها السياسي^(٣).

السياقات المناسبة: التقارير الحقوقية أو وثائق السياسات العامة.

٣. الجماعات الهوياتية:

الدلالة: يركّز على البعد الهوياتي (الديني، اللغوي، القومي...) كعنصر ذاتي فاعل. دون الإشارة إلى مسألة الأغلبية أو الأقلية. مثل العرب الكرد الأرمن كمجموعات هوياتية داخل مجتمع أوسع^(٤).

الميزات: يُبرز استقلال الهوية.

السياقات المناسبة: الأكاديمية والفكرية.

(١) ينظر: أقلييات في العالم العربي: الإشكاليات، التحديات، المستقبل، عبدالحسين شعبان/ ٢٠١٤

(٢) ينظر: الدولة في الفكر العربي المعاصر، عبدالإله بلقزيز/ ١٤٩٠.

(٣) ينظر: مسائل الهوية والدين في الفكر العربي المعاصر، رضوان السيد/ ٢٠٠٣.

(٤) ينظر: الهوية والمواطنة والاختلاف في الفكر العربي المعاصر، عبدالإله بلقزيز/ ١١٠٠.

٤. التنوع المجتمعي، التنوع الثقافي:

الدلالة: يُبرز التعدد والاختلاف كقيمة إيجابية تثري المجتمع.

الميزات: تركيز على أن وجود مجموعات متعددة هو جزء من بنية المجتمع الطبيعية وليس استثناءً ويتعامل مع التعدد بوصفه عامل إثراء ثقافي واجتماعي. ولا يقتصر على البعد العددي بل يشير إلى التنوع الكيفي في اللغة^(١).

السياقات المناسبة: الاستخدام: في الدراسات الاجتماعية والبرامج التربوية والخطاب الحقوقي.

٥. الشراكة الوطنية^(٢):

الدلالة: يُشير إلى المساواة في الانتماء الوطني، ويعزز مبدأ المواطنة الكاملة. رغم التعدد.

الميزات: التأكيد على أن جميع مكونات المجتمع متساوون في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن العدد أو الدين أو العرق.

السياقات المناسبة: في الخطاب السياسي والديني المعتدل، وفي المبادرات المجتمعية الداعية للتعايش.

٦. التعددية السكانية:

الدلالة: توصيف وصفي محايد يشير إلى وجود تنوع ديموغرافي داخل المجتمع.

الميزات: تجنب تصنيف فئات المجتمع ضمن "أغلبية" و "أقلية" والتركيز على التعدد بوصفه سمة سكانية.

السياقات المناسبة: في الإحصاء، والعلوم السياسية، والتحليلات الديموغرافية.

بقي أن نقول: إن استخدام هذه المصطلحات البديلة غالباً ما يُعبّر عن تحوّل في الوعي السياسي والاجتماعي، ويعكس توجّهاً نحو الاعتراف بالتعددية كواقع ومصدر قوة، بدلاً من تصنيف فئات على أساس الكم العددي أو التراتب، وتحقيق تصور أكثر شمولية وعدالة.

وقد يختلف تفضيل استخدام أحد هذه المصطلحات عن الآخر حسب السياق الثقافي والسياسي وطبيعة الخطاب (رسمي، أكاديمي، ديني، إعلامي...).

نماذج تطبيقية:

تحليل مصطلح "الأقليات" في هذا السياق يتطلب النظر في البعدين الدلالي والخطابي التأثيري، مع الإشارة إلى السياق العراقي الراهن:

النموذج التطبيقي المقترح: خطاب سياسي لرئيس وزراء العراق (خطاب السيد مصطفى الكاظمي أمام البرلمان ٢٠٢٠ عند إعلان برنامجه الحكومي).

(١) ينظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤، ص ٨٥.

(٢) ينظر: ندوة "المواطنة والتعددية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥.

مقطع من الخطاب:

"إن حكومتي تلتزم بحماية حقوق جميع المواطنين دون تمييز، ومن بينهم الأقليات الدينية والقومية، الذين هم جزء أصيل من تاريخ العراق وحضارته"^(١).

• سياق الاستخدام

استُخدم المصطلح في خطاب رسمي أمام البرلمان، في سياق التأكيد على شمولية الحكومة وعدالتها تجاه جميع المكونات، ويسعى إلى تقديم رؤية جامعة للمجتمع العراقي بكل تنوعاته.

• دلالة المصطلح في الخطاب

المصطلح عُرض بنبرة إيجابية، مقرونًا بكلمات مثل "حماية الحقوق"، و"جزء أصيل"، مما يضيف عليه بُعدًا تكامليًا وليس تهميشيًا، فضلًا عن كونها ألفاظ تحمل دلالات التكريم والاعتراف. يُراد منه طمأنة الأقليات بوجود التزام حكومي بدعمهم.

• الأثر على المتلقي يختلف أثر المصطلح باختلاف خلفية المتلقي:

. على أفراد الأقليات أنفسهم: يُشعرهم النص بالاعتراف والتمثيل، يشعرون بالطمأنينة والانتماء حين يُعترف بمكانتهم وتاريخهم. لكنه قد يُعيد إنتاج شعور بالعزلة أو التمايز نتيجة التأكيد على "الاختلاف" في الانتماء، وليس على "الوحدة" في المواطنة.

. على الجمهور العام أو الأكثرية: قد يعزز الخطاب لديهم صورة الدولة الراعية والحامية للكل، ولكنه قد يوحي بوجود تمايز رسمي أو اهتمام خاص بهذه الفئة، مما يُولد انطباعًا بوجود مطالب "خاصة" لها، وهذا قد يُوظف في الخطابات المناهضة للتعددية.

على الرأي العام الدولي: يُظهر العراق كدولة تُراعي المعايير الحقوقية والدولية في حماية الأقليات، يوصل رسالة للعالم بأن العراق يحترم التنوع ويؤمن بحقوق الإنسان.

• إشكالية المصطلح وتأثيره غير المباشر

رغم الطابع الإيجابي بتأكيد صورة الدولة كضامنة، لكن استخدام "الأقليات" في السياق العراقي حيث التاريخ مشحون بالتوترات الطائفية والقومية قد يعزز في ذهن المتلقي فكرة وجود "آخر" مختلف، يحتاج إلى حماية خاصة، ما قد يُعيد إنتاج الفوارق الرمزية بين مكونات المجتمع بدلًا من دمجها، فالخطاب يضمّر رسالة مزدوجة؛ فهو من جهة يطمئن الأقليات، ومن جهة أخرى يُعيد إنتاج تصنيفهم كـ "مختلفين" بحاجة إلى حماية خاصة، مما قد يعمق الوعي بالفوارق بدلًا من تجاوزها. عندها يصبح مصطلحًا حساسًا يتطلب بدائل لغوية أكثر شمولية. النموذج الثاني: بيان من البطيريركية الكلدانية (٢٠٢١) بمناسبة عيد الميلاد

(١) ينظر: خطاب السيد مصطفى الكاظمي أمام البرلمان العراقي، ٦ أيار ٢٠٢٠. متوفر في الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء العراقية:

النص المقتبس:

"نحن كمسيحيين في العراق، وهم أقلية عديدة، نؤكد على انتمائنا لوطننا العزيز، ونطالب الدولة بحماية وجودنا وحقوقنا كمواطنين أصليين"^(١).

• سياق الاستخدام:

بيان ديني - وطني موجه إلى الدولة والشعب، يعبر عن القلق على الوجود والهوية.

• دلالة المصطلح في الخطاب:

ورد "أقلية عديدة" هنا بتوصيف موضوعي للواقع العددي لتوصيف موقع المسيحيين الديموغرافي، لالعائدي أو الحقوقي، لكنه مشحون بإحساس الخطر والقلق على المصير، مما يضيف بعداً دفاعياً للخطاب. وصياغة "وهم أقلية عديدة" تقيد المصطلح في إطار إحصائي - كمّي، مما يحاول نزع الطابع السلبي المرتبط به سياسياً أو ثقافياً.

• تأثير الخطاب على المتلقي

على الأقليات (لاسيما المسيحيين): الخطاب يعزز الشعور بالهوية والانتماء الوطني، لكنه قد يكرّس في الوقت ذاته الإحساس بالضعف والحاجة للدعم الخارجي. فضلاً عن كونه أيضاً يثير مشاعر التعاطف أو القلق من التمييز، لا سيما في بيئة عراقية شهدت موجات من العنف الطائفي. على الأغلبية: يحرك الحس الإنساني لدى المتلقي المسلم أو من المكونات الأخرى، ويحرك الوعي بأهمية حماية التنوع، مما يعزز خطاب السلم الأهلي والتعايش. لكنه قد يثير لدى البعض أسئلة عن مسؤولية الدولة والمجتمع تجاه الأقليات.

على الرأي العام الدولي: يقدم صورة لمظلومية الأقليات الدينية في العراق، وهو ما قد يثير التعاطف أو الضغط الحقوقي الدولي، وفي المقابل، قد يسهم في إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية إن لم يُقترن بإعادة تعريف المواطنة الجامعة. ويُعطي مشروعية للمطالبة بضمانات قانونية، مثل الحماية، والتمثيل، والحقوق الثقافية والدينية.

• إشكالية المصطلح وتأثيره غير المباشر

مصطلح "الأقليات" غالباً ما يحمل إحياء بالهامشية أو التبعية، وهذا ما قد يُضعف - في بعض السياقات - من شرعية المطالبة بالحقوق، لكنه وظف هنا كحجة لإقناع الدولة والمجتمع بضرورة توفير الحماية وضمان الحقوق.

لكن النص أعاد صياغة العلاقة بتأكيد الانتماء الوطني ("نؤكد على انتمائنا لوطننا العزيز")، ما يُبطل الأثر الإقصائي للمصطلح، ويُضفي عليه بعداً وطنياً جامعاً.

(١) ينظر: بيان البطيركية الكلدانية بمناسبة عيد الميلاد ٢٠٢١، الموقع الرسمي للبطيركية الكلدانية:

ملاحظات ختامية:

- ✓ إن مصطلح "الأقليات" في الخطابين يحمل وظيفة مزدوجة: الطمأننة والدعوة إلى الحماية، لكنه يعيد تكريس التصنيفات الفرعية داخل المجتمع العراقي. فاستخدام مصطلح "الأقليات" في هذا النص الاول ذو وظيفة نضالية وليس استسلامية، إذ يُستخدم كأداة لتقوية خطاب المطالبة بالحقوق ويُعيد تأطير المصطلح ضمن خطاب وطني جامع، ويُخفف من الأثر السلبي المرتبط به. اما في النص الثاني فمصطلح "الأقليات" يوظف بوظيفة إدماجية ظاهرية لكنه ينطوي على بنية فصل رمزي قد تؤثر في تشكيل وعي المتلقي تجاه الهوية الوطنية. من الناحية التداولية، يخدم الخطاب السياسي في تقديم صورة الدولة كحامية للتنوع، لكن من الناحية المعرفية، يدعو هذا المصطلح إلى التفكير في بدائل لغوية أكثر انسجاماً مع مفاهيم العدالة والمساواة التشاركية.
- ✓ يُوصى في مثل هذه الخطابات باستعمال مصطلحات أكثر شمولية مثل "المكونات الأصلية" أو "المواطنين من مختلف المكونات"، لتقليل أثر التصنيف.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

١. اشكالية التوصيف الاصطلاحي وازدواجيته: أظهر تحليل المفهوم أن مصطلح "الأقليات" غالباً ما يُستخدم بطريقة تُكرّس التمايز الاجتماعي وتُعيد إنتاج أنماط الهيمنة، بما يرسّخ مشاعر التهميش لدى الجماعات المعنية، مما يؤدي إلى توترات ضمن النسيج الاجتماعي، مما أثر سلباً على اندماجها في النسيج الوطني العام، في حين يُستخدم المصطلح دولياً لضمان الحقوق والحماية، فإنه يُستخدم محلياً أحياناً لأغراض تمييزية أو سياسية، مما يعمّق الانقسام المجتمعي.
٢. غياب التعريف الموحد: لا يوجد تعريف موحد أو متفق عليه لمصطلح "الأقليات"، مما يؤدي إلى تباين في التعامل معه على المستويين الرسمي والشعبي، وهذا يؤثر على السياسات العامة.
٣. التأثير على السلم المجتمعي: استخدام المصطلح خارج سياقه الحقوقي والإنساني يساهم في خلق حساسيات بين المكونات المجتمعية، ما يهدد التماسك الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوترات والنزاعات، كما تؤكد الأدلة الميدانية والنظرية أن استخدام المصطلح بشكل غير نقدي أو غير دقيق يسهم في تغذية النزاعات الانفصالية والتمييزية، ويقوض أسس العيش المشترك والسلم الأهلي، لاسيما في المجتمعات التعددية ثقافياً ودينياً.
٤. الخطاب الإعلامي والثقافي: يُلاحظ أن الخطاب السائد - سواء في الإعلام أو في الثقافة الشعبية - غالباً ما يعيد إنتاج صورة نمطية سلبية عن "الأقليات"، مما يعمّق الفجوة الاجتماعية ويؤثر سلباً على عمليات الاندماج، ما ينعكس على مستوى القبول أو الرفض المجتمعي لها.
٥. القصور في الأطر القانونية والسياسية: ان السياسات العامة في كثير من الدول لم تواكب التحولات الاجتماعية المتعلقة بالجماعات المصنّفة كـ "أقليات"، ما زاد من الفجوة بينها وبين مؤسسات الدولة، وأسهم في ضعف المشاركة السياسية وضعف الثقة في النظام العام.

ثانياً: التوصيات

١. إعادة النظر في المصطلحات المستخدمة: ضرورة استبدال مصطلح "الأقليات" الذي يحمل دلالة دونية، بمفاهيم أكثر شمولية وإنصافاً، مثل "المكونات المجتمعية" أو "الجماعات الثقافية"، وغيرها بما يحفظ الكرامة والهوية دون تكريس الفوقية أو التبعية.
٢. تعزيز ثقافة المواطنة المتساوية: ضرورة ترسيخ مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية في السياسات التعليمية والإعلامية، بما يضمن المساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز، بما يعزز قيم التنوع والاحترام المتبادل والمواطنة الجامعة
٣. تطوير خطاب إعلامي موحد: تشجيع الإعلام على تقديم روايات جامعة تعزز الانسجام الوطني وتحارب الصور النمطية والانقسامات الهوياتية.
٤. مراجعة التشريعات والسياسات الضامنة للتعددية: التأكيد على سن قوانين تكفل حماية الحقوق الثقافية والدينية والاجتماعية لجميع الفئات دون استخدام التصنيفات التي تعمق الفوارق، بما يسهم في بناء مجتمع متماسك ومتعدد، قائم على العدالة والمساواة.
٥. تشجيع الحوار المجتمعي: تنظيم مبادرات وحوارات بين مختلف المكونات المجتمعية بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وبناء الثقة المشتركة، عن طريق إنشاء منصات حوارية دائمة ومنتديات حوارية تشاركية تضم مختلف مكونات المجتمع، لتبادل وجهات النظر، وتفكيك الصور النمطية، وتعزيز التفاهم المتبادل.
٦. التركيز على البعد التربوي والتعليمي: إدماج قيم التنوع والتعدد الثقافي في المناهج الدراسية لغرس احترام الآخر منذ الصغر.
٧. البحث العلمي المستمر وتشجيع الدراسات البينية: دعم الدراسات الأكاديمية حول المصطلحات الاجتماعية وتأثيرها، بغرض فهم أعمق لكيفية إدارة التنوع في المجتمعات متعددة الهويات، وتشجيع مقاربات عابرة التخصصات لفهم أعمق وأكثر توازناً للواقع المجتمعي.
- ٨- تبني سياسات شاملة للاندماج: ينبغي على الدول والمؤسسات تبني سياسات متكاملة تراعي خصوصيات الجماعات الثقافية والدينية، وتوفّر لها تمثيلاً عادلاً في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثبت المصادر والمراجع:

- ١- "إدارة التنوع الطائفي في المجتمعات العربية"، أنطوان مسرّة، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٢- الاستشراق، سعيد ادورد، ترجمة كمال ابو ديب بيروت مؤسسة الاباحث العربية ١٩٨١.
- ٣- اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقلية قومية او اثنية والى اقلية دينية ولغوية، الامم المتحدة نيويورك الامم المتحدة/ ١٩٩٢.
- ٤- الاقصاء الاجتماعي
<https://www.unescwa.org/ar/news>
- ٥- الاقلية سيرة المصطلح ودلالة المفهوم، محمد بلشير
<https://taqrib.ir/ar/article/pdf/1700>
- ٦- الاقلية في السياق العربي من الحماية الى التوظيف السياسي، حسن ابو النصر خطاب مجلة المستقبل العربي العدد ٤٧٥/ ٢٠١٨.
- ٧- اقلية في العالم العربي: الإشكاليات، التحديات، المستقبل، عبدالحسين شعبان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- ٨- الاقلية في العالم العربي اشكاليات المصطلح وتحديات الواقع، هلال محمد، المجلة العربية لحقوق الانسان العدد ٤٣، ٢٠١٩.
- ٩- اقلية وأكثرية: هويات ثقافية، علاقات اجتماعية، أم عمليات تاريخية؟ ياسين الحاج صالح،
<https://alawan.bnt.nat.tn/2013/12/08>
- ١٠- تحديات التنوع الثقافي في المجتمعات العربية، جورج بطرس، مجلة الفكر المعاصر العدد ٣٣/ ٢٠٢٠.
- ١١- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤.
- ١٢- حقوق الأقليات وفقا للقانون الدولي العام مستودع بحوث جامعة القادسية
<https://repository.qu.edu.iq/sites/2017/07>
- ١٣- الدولة في الفكر العربي المعاصر، عبدالإله بلقزيز، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٢.
- ١٤- لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، بدون تاريخ، ج ١١.
- ١٥- مسائل الهوية والدين في الفكر العربي المعاصر، رضوان السيد، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥.
- ١٦- مفهوم الأقلية في القانون الدولي عبدالعزيز عبدالمجيد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، العدد ٢٢، ٢٠١٢.
- ١٧- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ج ٥.
- ١٨- المواطنة والهوية في خطاب مابعد الربيع العربي، زينب برهان/ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ١٢/ ٢٠٢١
- ١٩- ندوة "المواطنة والتعددية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥.
- ٢٠- الهوية والمواطنة والاختلاف في الفكر العربي المعاصر، عبدالإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
- ٢١- الهوية والعنف: بحث في أزمة الدولة والمجتمع في الوطن العربي، عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.
- ٢٢- وجهة نظر الاسلام والاقلية ، حسن حنفي
ews.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_3241000/3241395.stm
- 23- Francesco Capotorti, *Study on the Rights of Persons Belonging to Ethnic, Religious and Linguistic Minorities*, United Nations, 1979.

إشكالية التنمية المستدامة والأمن السياسي في الأنظمة العربية: تحديات السلام والعدالة والمؤسسات القوية

م.م. عمر صلاح محمد

omar.salah@uomosul.edu.iq

مركز بناء السلام والتعايش السلمي / جامعة الموصل

الملخص

تواجه الأنظمة العربية تحديات هيكلية عميقة تعيق تحقيق السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية، في مقدمتها النزاعات المسلحة والحروب الأهلية (لاسيما في سوريا واليمن وليبيا والعراق)، وضعف سيادة القانون، وانتشار الفساد الإداري والمالي. كما تعاني المؤسسات الحكومية من قصور في آليات المساءلة والشفافية، الأمر الذي يعزز مظاهر الفساد ويحدّ من فرص الوصول العادل إلى العدالة والخدمات، ويُفاقم الأزمات الداخلية ويزيد من معدلات النزوح والفقر، مما يضعف الثقة المتبادلة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. إلى جانب ذلك، تمثل ظواهر التطرف والتدخلات الخارجية تحديات إضافية تؤثر في استقرار الدول وتعرقل مساعي تحقيق الأمن المستدام. وفي مواجهة هذه التحديات، تسعى الدول العربية إلى تبني سياسات وإصلاحات تهدف إلى تعزيز الأمن، وترسيخ ثقافة الحوار، ومكافحة العنف، وتقوية مؤسسات الدولة، وذلك في إطار السعي لتحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). ويُعد هذا الهدف ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، إذ يركز على بناء مؤسسات شاملة وفعّالة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون، والحد من الفساد والعنف، وضمان وصول الجميع إلى العدالة والخدمات العامة بصورة عادلة ومنصفة. كما تتجلى أهمية تحقيق الهدف السادس عشر في المنطقة العربية في دعم الاستقرار السياسي، وتعزيز السلم المجتمعي، وحماية الفئات الهشة، وترسيخ الشفافية. ويتطلب التنفيذ الفعّال توفير بيانات دقيقة، وتفكيك أنماط المحسوبية، وتمكين المرأة، ومعالجة مظاهر الهشاشة المجتمعية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمن السياسي، الأنظمة العربية، السلام والعدالة والمؤسسات القوية.

Abstract

Arab regimes face significant structural challenges in achieving peace and justice and in building strong institutions, most notably armed conflicts and civil wars (especially in Syria, Yemen, Libya, and Iraq), the weakness of the rule of law, and the spread of corruption. Government institutions also encounter challenges related to accountability and transparency, which exacerbate corruption and limit access to justice, thereby increasing internal and external crises, displacement, and poverty. These issues weaken trust between citizens and state institutions. In addition, challenges such as extremism and external interventions affect international conflicts and foreign interference, negatively impacting efforts to achieve sustainable local stability. Arab states are working to address these challenges through policies aimed at enhancing security, promoting dialogue, combating violence, and strengthening their institutions, particularly in relation to achieving Sustainable Development Goal 16 (Peace, Justice, and Strong Institutions). This goal represents a fundamental pillar for sustainable development, as it seeks to establish inclusive and effective institutions accountable for reducing corruption, violence, and extremism, strengthening the rule of law, and ensuring equitable access to justice and services.

The importance of achieving Goal 16 in Arab countries lies in promoting stability, consolidating peace, and building transparent institutions that enhance social cohesion and protect vulnerable groups. Practical implementation in the Arab region requires the provision of accurate statistical data, the dismantling of patronage systems, empowering women, and addressing societal fragility to ensure the achievement of the sixteenth Sustainable Development Goal.

Keywords: Sustainable development – Political security – Arab regimes –Peace, justice and strong institutions.

المقدمة

تعرض النظام الدولي الى تحولاً نوعياً في مقارنة قضايا التنمية من خلال اعتماد الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتي كرّست البعد السياسي باعتباره ركيزة مركزية لتحقيق التنمية، وخاصة عن طريق الهدف السادس عشر المتعلق بإرساء السلام، وضمان العدالة، وكذلك بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، مما يعكس هذا التحول إدراكاً متزايداً تجاه غياب الاستقرار السياسي وضعف الهياكل المؤسسية يحددان أي مشروع تنموي، مهما كانت موارده الاقتصادية، فعلى الصعيد البلدان العربية تتعدد التحديات التنمية مع إشكاليات الشرعية السياسية، وكذلك زيادة هشاشة العقد الاجتماعي، وتصادم النزاعات الداخلية، وانتشار الفساد وضعف الحوكمة، وهو مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة او يقوم بإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس مؤسسية عادلة ومستقرة.

فرضية الدراسة

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن النظام السياسي يتميز بجودة مؤسساته، من خلال تعزيز مسألة سيادة القانون والشفافية، والذي يمنح فرصة لتحقيق الأمن السياسي المستدام، بالتالي يساهم بشكل مباشرة في جودة مسار التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده هو الى أي مدى يؤثر ضعف البنية المؤسسية وضعف ترسيخ الشرعية السياسية داخل الأنظمة العربية على تحقيق متطلبات الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما طبيعة العلاقة النظرية والتطبيقية ما بين التنمية المستدامة والأمن السياسي؟
- ماهي أبرز التحديات البنيوية التي تحد من تحقيق السلام والعدالة في الدول العربية؟
- كيف يؤثر ضعف المؤسسات وغياب الحوكمة الرشيدة في استدامة الاستقرار السياسي؟
- ما هي الآليات الكفيلة بتعزيز المؤسسات القوية والتي تحقق الأمن السياسي طويل الأمد؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تأصيل العلاقة المفهومية بين التنمية المستدامة والأمن السياسي، وتحليل مضمون الهدف السادس عشر وأبعاده في السياق العربي، وكذلك تحديد التحديات المؤسسية والسياسية التي تواجه الأنظمة العربية بالإضافة الى تقييم أثر ضعف الحوكمة على استدامة الاستقرار السياسي، وبالتالي صياغة مقترحات إصلاحية لتعزيز السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية.

حدود الدراسة

تتخصر دراسة البحث من الجانب الموضوعي عن البعد السياسي للتنمية المستدامة، وتحديدًا قضايا السلام والعدالة والمؤسسات القوية، من غير التوسع في الجوانب الاقتصادية والبيئية إلا في حدود ارتباطها بالإطار السياسي، أما بخصوص الحدود المكانية أذ تركز الدراسة على الدول العربية باعتبارها وحدة تحليل رئيسة، مع الأخذ بأمثلة مقارنة محدودة لتعزيز التحليل، أما من جانب الحدود الزمنية فقد تمتد الفترة الزمنية من عام ٢٠١٥ وحتى الوقت الراهن.

منهجية الدراسة

يتبع الباحث طريقة المنهج الوصفي التحليلي في متن البحث لتحليل المفاهيم النظرية وتفسير العلاقة ما بين التنمية المستدامة والأمن السياسي، وكذلك المنهج المقارن من أجل مقارنة بعض التجارب الدولية الناجحة في بناء مؤسسات قوية، وبالإضافة إلى منهج تحليل الوثائق عن طريق دراسة تقارير المنظمات الدولية المعنية بالتنمية والحوكمة، والاقتراب البنيوي المؤسسي من أجل فهم طبيعة التفاعل بين مؤسسات الدولة والبنية السياسية في الدول العربية، كذلك تحليل نتائج ومؤشرات الحوكمة، ومدرجات الفساد، والاستقرار السياسي، باعتبارها أداة قياس مساندة في اختبار الفرضيات.

هيكلية الدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي

المطلب الأول: التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها السياسية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن السياسي وتحولاته في الفكر المعاصر

المبحث الثاني: تحديات تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية في الأنظمة العربية

المطلب الأول: تحديات السلام والعدالة في البيئة السياسية العربية

المطلب الثاني: إشكالية بناء مؤسسات قوية وأثرها في الأمن السياسي المستدام

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي

تُشكل العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي إحدى القضايا المحورية في الدراسات السياسية المعاصرة، إذ لم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على الأبعاد العسكرية أو الأمنية التقليدية، بل أصبح مرتبطًا ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة متوازنة ومستدامة. فالتنمية المستدامة تمثل إطاراً شاملاً يسعى إلى تحقيق رفاه الإنسان وتحسين جودة الحياة مع ضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة، في حين يشكل الأمن السياسي شرطاً أساسياً لاستقرار الدولة واستمرار مؤسساتها وقدرتها على إدارة الموارد وتحقيق التنمية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن غياب التنمية أو ضعفها يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي ويزيد من احتمالات الصراع وعدم الاستقرار. ومن هنا برزت أهمية دراسة العلاقة التفاعلية بين التنمية المستدامة والأمن السياسي، باعتبارهما عنصرين متكاملين يسهم كل منهما في تعزيز الآخر، وعليه يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي ونظري يوضح طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة وأبعادها السياسية، ثم بيان مفهوم الأمن السياسي وتحولاته في الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الأول

التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعادها السياسية

برز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه أحد أهم المفاهيم التي تبناها الفكر التنموي المعاصر، نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي واجهتها الدول خلال العقود الأخيرة، فقد تبين أن نماذج التنمية التقليدية التي ركزت على النمو الاقتصادي فقط لم تعد قادرة على تحقيق التوازن المطلوب بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة كإطار شامل يهدف إلى تحقيق التنمية في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وأن للتنمية المستدامة بعداً سياسياً مهماً يتمثل في تعزيز الاستقرار السياسي، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وتطوير مؤسسات الدولة بما يسهم في تحقيق المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وهو ما يجعلها أحد الركائز الأساسية لتعزيز الأمن السياسي للدول، يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى عملية تنموية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن استدامة الموارد وتحقيق رفاه الإنسان. وقد ظهر هذا المفهوم بشكل واضح في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الصادر عام ١٩٨٧ والمعروف بتقرير "برونتلاند"، والذي عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وتتكون التنمية المستدامة من عدة أبعاد رئيسية، أهمها البعد الاقتصادي الذي يركز على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر وتعزيز فرص التعليم والصحة، إضافة إلى البعد البيئي الذي يسعى إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استخدامها بشكل مستدام، أما البعد السياسي للتنمية المستدامة فيرتبط بقدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية وفعالة تعتمد على مبادئ الحكم الرشيد مثل الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة السياسية، فالدولة التي تمتلك مؤسسات سياسية مستقرة قادرة على إدارة مواردها بكفاءة وتحقيق تنمية متوازنة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يسهم في تقليل أسباب الصراع وعدم الاستقرار، إذ إن الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي غالباً ما تكون من العوامل التي تؤدي إلى اضطرابات سياسية واجتماعية وبالتالي فإن الاستثمار في التنمية المستدامة يمثل أداة مهمة لتعزيز الأمن السياسي وبناء مجتمعات مستقرة وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية^(١).

أن مفهوم التنمية المستدامة ليس مجرد إطار نظري مرتبط بحماية البيئة أو إدارة الموارد الطبيعية، بل أصبح يمثل رؤية شاملة لإدارة عملية التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالتنمية المستدامة تقوم على مبدأ تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وهو ما يفرض على الدول اعتماد سياسات تنموية متكاملة تراعي الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية، وتعمل في الوقت ذاته على تحسين مستوى رفاهية الإنسان وتعزيز قدرته على المشاركة في عملية التنمية، حيث أعتبر مفهوم التنمية المستدامة تطوراً ملحوظاً منذ ظهوره في الأدبيات الدولية خلال سبعينيات القرن العشرين، حيث برزت الحاجة إلى إيجاد نموذج تنموي بديل يعالج الاختلالات التي نتجت عن سياسات التنمية التقليدية التي ركزت بشكل أساسي على تحقيق النمو الاقتصادي دون الاهتمام بالآثار الاجتماعية والبيئية. ومن هنا أصبح مفهوم التنمية المستدامة يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، إلا أن العديد من الباحثين أضافوا بعداً رابعاً يتمثل في البعد السياسي والمؤسسي، فالاستدامة السياسية تعني قدرة النظام السياسي على توفير بيئة مستقرة تمكن الدولة من تنفيذ سياسات التنمية بصورة فعالة. ويتحقق ذلك من خلال وجود مؤسسات سياسية قوية وفعالة تتمتع بالشرعية والقدرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة، إضافة إلى تبني مبادئ الحكم الرشيد التي تقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة السياسية، من جهة أخرى فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود سياسات عامة متوازنة تسعى إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى نشوء توترات سياسية داخل المجتمع. فارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية يمثلان عوامل رئيسية في إضعاف الاستقرار السياسي وزيادة احتمالات الصراع الاجتماعي، أن التنمية المستدامة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وزيادة مستوى الرضا الاجتماعي. وبالتالي فإن العلاقة بين التنمية المستدامة والاستقرار السياسي هي علاقة تفاعلية، حيث يسهم كل منهما في دعم الآخر وتعزيزه. إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أيضاً وجود بيئة دولية داعمة، إذ إن العديد من الدول النامية تواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف الموارد المالية والتكنولوجية، وهو ما يجعل التعاون الدولي أحد العناصر المهمة لدعم جهود التنمية، وقد أكدت العديد من التقارير الدولية، مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية من أجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية، فقد أصبحت التنمية المستدامة تمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسات الدولية المعاصرة، حيث تبنت الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة التي تتضمن سبعة عشر هدفاً تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف دول العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل هذه الأهداف القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة، وتعزيز السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية^(٢).

(١) محمد عبدالسلام، التنمية المستدامة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٢.

(٢) عبدالرحمن يوسف، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار النهضة العربية، ص ٩٨.

المطلب الثاني

مفهوم الأمن السياسي وتحولاته في الفكر المعاصر

شهد مفهوم الأمن السياسي تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي المعاصر، حيث لم يعد مقتصرًا على حماية الدولة من التهديدات الخارجية، بل أصبح يشمل مجموعة واسعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدولة، ويعكس هذا التطور التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت تحديات جديدة مثل الإرهاب والصراعات الداخلية وضعف مؤسسات الدولة.

يقصد بالأمن السياسي قدرة الدولة على الحفاظ على استقرار نظامها السياسي وضمان شرعيته واستمرارية مؤسساته في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، ويعد الأمن السياسي أحد الركائز الأساسية للأمن الشامل للدولة، إذ يرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات الداخلية وتحقيق التوافق بين مختلف مكونات المجتمع.

وفي الفكر السياسي المعاصر توسع مفهوم الأمن ليشمل ما يعرف بـ"الأمن الإنساني"، الذي يركز على حماية الإنسان وحقوقه الأساسية إلى جانب حماية الدولة، وقد أدى هذا التحول إلى ربط الأمن السياسي بعوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبين أن ضعف التنمية يؤدي غالباً إلى زيادة التوترات السياسية وعدم الاستقرار، أن وجود مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق الأمن السياسي، إذ تسهم هذه المؤسسات في تنظيم الحياة السياسية وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار، إضافة إلى تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد^(١).

شهد مفهوم الأمن السياسي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة للتغيرات التي طرأت على طبيعة النظام الدولي وتزايد التحديات غير التقليدية التي تواجه الدول. فبعد أن كان مفهوم الأمن في الفكر التقليدي يركز بشكل أساسي على حماية الدولة من التهديدات العسكرية الخارجية، أصبح يشمل اليوم مجموعة واسعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعد الأمن السياسي أحد أهم مكونات الأمن الوطني، إذ يتعلق بمدى قدرة النظام السياسي على الحفاظ على استقراره واستمرارية مؤسساته، إضافة إلى قدرته على إدارة الصراعات الداخلية بطريقة سلمية تضمن تحقيق التوازن بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد ساهمت التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة في إعادة تعريف مفهوم الأمن السياسي، حيث ظهرت تهديدات جديدة مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والصراعات الداخلية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق الدراسات الأمنية لتشمل قضايا التنمية وحقوق الإنسان والاستقرار الاجتماعي، وعليه فقد برز مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على حماية الإنسان من مختلف أشكال التهديد، سواء كانت تهديدات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ويعد هذا المفهوم امتداداً للتطورات التي شهدتها الفكر الأمني المعاصر، حيث أصبح الإنسان محور الاهتمام الرئيسي في سياسات الأمن

(١) محمد شفيق شحاتة، اقتصاديات التنمية المستدامة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٥٢.

والتنمية، أن الأمن السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الدولة على بناء مؤسسات سياسية فعالة تعتمد على سيادة القانون وتضمن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. فوجود مؤسسات ديمقراطية قوية يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال توفير آليات سلمية لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية، ومن جانب آخر فإن ضعف المؤسسات السياسية وغياب الشفافية في إدارة الشأن العام يؤديان غالباً إلى تفاقم الأزمات السياسية وظهور حالات عدم الاستقرار. ولذلك فإن تعزيز الحوكمة الرشيدة يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن السياسي في الدول المعاصرة، تشير العديد من الدراسات إلى أن تحقيق الأمن السياسي لا يمكن فصله عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي تمثل عوامل رئيسية في نشوء الاضطرابات السياسية. ومن هنا فإن تبني سياسات تنموية شاملة تسهم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية يعد من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تعزيز الأمن السياسي وتحقيق الاستقرار^(١).

١ محمد السيد سليم، مفهوم الامن القومي، دار النهضة العربي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١١٩.

المبحث الثاني

تحديات تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية في الأنظمة العربية

تواجه العديد من الدول العربية تحديات معقدة تعيق تحقيق السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية وفعالة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة والأمن السياسي. فالصراعات السياسية الداخلية، وضعف المؤسسات، وانتشار الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن التدخلات الخارجية، كلها عوامل تسهم في إضعاف قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار والتنمية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه التحديات وتحليل آثارها على الأمن السياسي في الدول العربية، مع التركيز على دور المؤسسات القوية في تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول

تحديات السلام والعدالة في البيئة السياسية العربية

تعد مسألة تحقيق السلام والعدالة من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية في العالم العربي، إذ إن غياب العدالة الاجتماعية وضعف سيادة القانون يؤديان إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار الدولة وأمنها السياسي، تشهد العديد من الدول العربية من تحديات تتعلق بضعف مؤسسات العدالة وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وهو ما يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، كما أن استمرار الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة في بعض الدول العربية أدى إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية. وعليه، فإن ضعف المشاركة السياسية وغياب آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة يسهمان في تعزيز حالة عدم الاستقرار السياسي، إذ يشعر المواطنون بالتهميش وعدم القدرة على التأثير في عملية صنع القرار. ولذلك فإن تعزيز العدالة وسيادة القانون يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار السياسي في الدول العربية^(١).

وإن هذه التحديات التي تواجه تحقيق السلام والعدالة في البيئة السياسية العربية ترتبط بجملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي أثرت في طبيعة تطور الدولة الحديثة في المنطقة، فقد شهدت العديد من الدول العربية فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، وهو ما انعكس سلباً على قدرة المؤسسات السياسية على أداء دورها في تحقيق الاستقرار والتنمية، وأن ضعف سيادة القانون في بعض الدول العربية أدى إلى انتشار ظواهر الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يضعف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويؤدي إلى تراجع مستوى المشاركة السياسية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن تعزيز استقلال القضاء وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة يمثلان شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة والاستقرار السياسي^(٢).

(١) عزمي بشارة، في مسألة العربية: مقدمة ديمقراطية عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد ١٨، العدد ٧٢، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٦٩.

(٢) محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٧٤.

تواجه البيئة السياسية في العديد من الدول العربية مجموعة من التحديات النبوية والمعاصرة التي تعيق تحقيق السلام المستدام وترسيخ مبادئ العدالة السياسية والاجتماعية، ويعود ذلك إلى تداخل عوامل تاريخية وسياسية واقتصادية أثرت في طبيعة بناء الدولة الحديثة وفي قدرة الأنظمة السياسية على إدارة التنوع الاجتماعي وتحقيق الاستقرار الداخلي، ومن أهم هذه التحديات ضعف بناء الدولة المؤسسية، إذ إن العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية ما زالت تعاني من هشاشة المؤسسات السياسية والإدارية، الأمر الذي ينعكس على قدرتها في تطبيق سيادة القانون وتحقيق العدالة بين المواطنين. فالمؤسسات الضعيفة غالباً ما تنفجر إلى الاستقلالية والكفاءة، مما يؤدي إلى تراجع فاعليتها في إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية، ويمثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق العدالة والاستقرار السياسي في الدول العربية، فارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب، إضافة إلى اتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، يسهم في خلق بيئة اجتماعية مضطربة قد تتحول إلى مصدر لعدم الاستقرار السياسي. وتشير العديد من الدراسات إلى أن غياب العدالة في توزيع الموارد والثروات يؤدي إلى شعور فئات واسعة من المجتمع بالتهميش والإقصاء، الأمر الذي ينعكس في زيادة الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، ومن التحديات الحساسة أيضاً إشكالية إدارة التنوع الاجتماعي والعرقي والطائفي داخل بعض المجتمعات العربية. ففي ظل غياب سياسات فعالة لإدارة هذا التنوع، قد تتحول الاختلافات الثقافية أو الطائفية إلى مصدر للصراع السياسي، خاصة عندما يتم توظيفها من قبل بعض القوى السياسية لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. لذلك فإن تحقيق السلام المجتمعي يتطلب تبني سياسات شاملة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة^(١). وعليه فإن ضعف المشاركة السياسية يمثل أحد التحديات الجوهرية التي تؤثر في تحقيق العدالة السياسية في المنطقة العربية. فالمشاركة السياسية الواسعة تعد من أهم الآليات التي تمكن المواطنين من التعبير عن مصالحهم والمساهمة في صنع القرار السياسي، إلا أن محدودية قنوات المشاركة في بعض الأنظمة السياسية قد تؤدي إلى تراجع الثقة بين المواطن والدولة، الأمر الذي يزيد من احتمالات عدم الاستقرار السياسي، ومن التحديات المعاصرة التي تواجه السلام في المنطقة العربية تأثير الصراعات الإقليمية والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، فقد أدت هذه التدخلات في العديد من الحالات إلى إضعاف مؤسسات الدولة وزيادة حدة الانقسامات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يعرقل جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي، وأن انتشار الفساد الإداري والمالي يمثل عائقاً أساسياً أمام تحقيق العدالة والتنمية في العديد من الدول العربية، إذ يؤدي الفساد إلى سوء إدارة الموارد العامة وإضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مكافحة الفساد تمثل شرطاً أساسياً لتعزيز الحكم الرشيد وتحقيق الاستقرار السياسي، وإن التحديات المرتبطة بالتحويلات الرقمية والإعلام الجديد أصبحت تشكل عاملاً مؤثراً في البيئة السياسية المعاصرة. فوسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام وتوجيه الحراك السياسي، الأمر الذي قد يسهم أحياناً في تعزيز المشاركة السياسية، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى انتشار المعلومات المضللة وزيادة حدة الاستقطاب السياسي داخل المجتمع، لان ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية في بعض المجتمعات يمثل تحدياً إضافياً أمام ترسيخ مبادئ السلام والعدالة، فبناء نظام سياسي مستقر يتطلب وجود ثقافة سياسية تقوم على قبول التعددية واحترام الرأي الآخر والاحتكام إلى الوسائل السلمية في حل النزاعات السياسية^(٢)، وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن تحقيق السلام والعدالة في البيئة السياسية العربية يتطلب تبني إصلاحات سياسية ومؤسسية شاملة تهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وتطوير مؤسسات الدولة، وتوسيع المشاركة السياسية، إضافة إلى تبني سياسات تنموية عادلة تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسي.

(١) محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٨٠.

(٢) عبدالرحمن يوسف، مصدر سابق، ص ٢٣١.

المطلب الثاني

إشكالية بناء مؤسسات قوية وأثرها في الأمن السياسي المستدام

إن المؤسسات السياسية والإدارية القوية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، إذ تسهم هذه المؤسسات في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وضمان تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، إذ تعد المؤسسات السياسية القوية عاملاً أساسياً في تحقيق الأمن السياسي، حيث تسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وتحقيق التنمية المستدامة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات فاعلة قادرة على إدارة مواردها بكفاءة ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، وأن العديد من الدول العربية تعاني من ضعف مؤسسات الدولة نتيجة لعوامل متعددة، منها الفساد الإداري، وضعف سيادة القانون، وغياب الشفافية في إدارة الموارد العامة، كما أن التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية تسهم في إضعاف قدرة المؤسسات على أداء دورها في تحقيق الاستقرار السياسي، وعليه فإن تعزيز المؤسسات السياسية والإدارية يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن السياسي المستدام، من خلال دعم مبادئ الحكم الرشيد وتعزيز المشاركة السياسية وتطوير آليات الرقابة والمساءلة.

إن بناء مؤسسات قوية يمثل أحد أهم متطلبات تحقيق الأمن السياسي والتنمية المستدامة في الدول المعاصرة، فالمؤسسات السياسية والإدارية تشكل الإطار الذي يتم من خلاله تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أنها تمثل الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة وتحقيق الأهداف التنموية، والتي أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي نجحت في بناء مؤسسات قوية وفعالة تمكنت من تحقيق مستويات عالية من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. ومن أبرز هذه التجارب تجربة دول شرق آسيا التي استطاعت من خلال تعزيز كفاءة مؤسساتها الحكومية وتحسين مستوى الإدارة العامة أن تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال العقود الأخيرة، من جهة أخرى إن أضعاف المؤسسات يؤدي غالباً إلى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، إذ تصبح الدولة غير قادرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة أو مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ولذلك فإن إصلاح المؤسسات السياسية والإدارية يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق الأمن السياسي المستدام^(١).

إن بناء المؤسسات السياسية والإدارية القوية أحد الركائز الأساسية في تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ أسس الأمن السياسي المستدام في الدولة الحديثة، فالمؤسسات الفاعلة تعد الإطار التنظيمي الذي يتم من خلاله إدارة الموارد العامة وصياغة السياسات العامة وتنفيذها، فضلاً عن دورها في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومع ذلك، فإن العديد من الدول، خصوصاً في البيئات السياسية التي تشهد تحولات أو أزمات، تواجه تحديات معقدة في عملية بناء المؤسسات القادرة على أداء وظائفها بكفاءة وفعالية، وتبرز إشكالية بناء المؤسسات القوية في ظل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تعيق تطور المؤسسات واستقلاليتها، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على مستوى الاستقرار السياسي وقدرة الدولة على تحقيق الأمن السياسي المستدام، لذلك أصبحت مسألة

(١) محمد عابد الجابري، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية،

بناء المؤسسات أحد الموضوعات المركزية في الأدبيات المعاصرة لعلم السياسة والإدارة العامة، أشتير الأدبيات السياسية المعاصرة إلى أن المؤسسات تمثل القواعد المنظمة للسلوك السياسي والاجتماعي داخل الدولة، فهي تحدد آليات صنع القرار، وتنظم العلاقة بين السلطات المختلفة، وتضع الإطار القانوني والإداري الذي يضمن استمرارية عمل الدولة، ومن هذا المنطلق، فإن قوة المؤسسات لا تقاس فقط بوجودها الشكلي، بل بمدى قدرتها على أداء وظائفها بفعالية واستقلالية ووفق قواعد قانونية واضحة، وعليه فقد يبرز مفهوم المؤسسات القوية بوصفه أحد المفاهيم الأساسية في تحليل استقرار الأنظمة السياسية، فالمؤسسات القوية هي تلك التي تمتلك القدرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة، وتطبيق القوانين بصورة عادلة، وضمان استمرارية السياسات العامة بغض النظر عن التغيرات السياسية أو التحولات في النخب الحاكمة، كما أن هذه المؤسسات تسهم في تقليل احتمالات الصراع السياسي من خلال توفير آليات قانونية وتنظيمية لحل النزاعات السياسية والاجتماعية، وأن عملية بناء المؤسسات القوية لاتعد عملية سهلة أو سريعة، بل هي عملية تاريخية طويلة تتأثر بطبيعة النظام السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع. ففي العديد من الدول النامية، تواجه المؤسسات تحديات بنيوية تتمثل في ضعف البنية الإدارية، وغياب الكفاءة المؤسسية، إضافة إلى محدودية الموارد المالية والتقنية، وأن تداخل المصالح السياسية والشخصية في عمل المؤسسات يمثل أحد أبرز العوامل التي تعيق عملية بناء مؤسسات فعالة. فعندما تخضع المؤسسات لتأثيرات النخب السياسية أو المصالح الضيقة، فإن قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة وعادلة تصبح محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة ويضعف شرعيتها السياسية^(١). من جانب آخر، فإن ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في بناء المؤسسات انتشار الفساد الإداري والمالي، حيث يؤدي الفساد إلى إضعاف الكفاءة المؤسسية وتقويض قدرة الدولة على إدارة الموارد العامة بصورة فعالة، فالفساد لا يؤثر فقط في الأداء الإداري للمؤسسات، بل ينعكس أيضاً على مستوى الثقة العامة في النظام السياسي، وهو ما قد يؤدي إلى تزايد حالة عدم الاستقرار السياسي، إن ضعف سيادة القانون يعد من التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء المؤسسات القوية، فالمؤسسات لا يمكن أن تعمل بكفاءة في ظل غياب إطار قانوني واضح يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها، كما أن تطبيق القانون بصورة غير متساوية قد يؤدي إلى تعزيز الشعور بعدم العدالة داخل المجتمع، وهو ما ينعكس بدوره على الاستقرار السياسي، ومن ناحية أخرى، فإن تطوير المؤسسات السياسية والإدارية يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الأمن السياسي المستدام، إذ إن المؤسسات الفعالة تسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي من خلال قدرتها على إدارة الأزمات السياسية والاجتماعية بطرق قانونية ومؤسسية، كما أن وجود مؤسسات مستقلة وقادرة على أداء وظائفها يسهم في تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية، الأمر الذي يحد من احتمالات إساءة استخدام السلطة^(٢).

(١) محمد شفيق شحاته، مصدر سابق، ص ٣٠.

(٢) عزمي بشارة، الطائفة والطائفية والطوائف المتخيلة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٨٤.

وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت العديد من التجارب الدولية أن الدول التي تمكنت من بناء مؤسسات قوية وفعالة استطاعت تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. ويعود ذلك إلى أن المؤسسات القوية توفر بيئة سياسية مستقرة تشجع الاستثمار الاقتصادي وتعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي، وفي المقابل، فإن ضعف المؤسسات يؤدي غالباً إلى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، حيث تصبح الدولة أقل قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كما أن ضعف المؤسسات قد يؤدي إلى ظهور أنماط من الحكم غير المستقر، مثل الحكم الشخصي أو الاعتماد المفرط على النخب السياسية، وهو ما يضعف عملية بناء الدولة على المدى الطويل^(١).

ومن هنا يمكن القول إن الأمن السياسي المستدام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على بناء مؤسسات قوية تتمتع بالكفاءة والاستقلالية والشرعية، فالمؤسسات القادرة على العمل وفق قواعد قانونية واضحة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وتوفير بيئة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تحقيق الأمن السياسي المستدام يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية شاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتطوير النظم القانونية، وتوسيع المشاركة السياسية للمواطنين، فالإصلاح المؤسسي يمثل خطوة أساسية نحو بناء دولة قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والاستجابة لتطلعات المجتمع، وأن التأكيد على أن بناء المؤسسات القوية لا يمثل مجرد هدف إداري أو تنظيمي، بل يعد عملية استراتيجية تهدف إلى ترسيخ أسس الدولة الحديثة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن الاستثمار في بناء المؤسسات يعد من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق الأمن السياسي المستدام وضمان استقرار الدولة على المدى الطويل، وإن لتحليل العلاقة بين قوة المؤسسات السياسية والاستقرار السياسي في الأنظمة العربية يقتضي النظر إلى طبيعة الدولة وبنيتها المؤسسية باعتبارها العامل الحاسم في قدرة النظام السياسي على إدارة التحديات الداخلية والخارجية، فالمؤسسات السياسية لا تقتصر وظيفتها على تنظيم العمل الحكومي فحسب، بل تمثل الإطار الذي تتشكل من خلاله قواعد التفاعل السياسي بين الدولة والمجتمع، كما أنها تحدد آليات توزيع السلطة وممارسة الحكم^(٢).

وفي هذا الإطار، تشير العديد من المقاربات النظرية في علم السياسة إلى أن الاستقرار السياسي لا يتحقق فقط من خلال القوة أو السيطرة السياسية، بل يعتمد بصورة أساسية على وجود مؤسسات مستقرة تمتلك القدرة على إدارة الخلافات السياسية بطريقة سلمية ومؤسسية، فالدول التي تعتمد على مؤسسات قوية تتمتع عادة بقدرة أكبر على احتواء الأزمات السياسية، إذ توفر هذه المؤسسات قنوات قانونية وتنظيمية للتعامل مع المطالب الاجتماعية والسياسية المختلفة، وعند إسقاط هذا التحليل على واقع الأنظمة السياسية العربية، يمكن ملاحظة أن أحد أبرز أسباب عدم الاستقرار في بعض الدول يتمثل في ضعف البناء المؤسسي أو غياب التوازن بين مؤسسات

(١) عزمي بشارة، الطائفة والطائفية والطوائف المتخيلة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٩٧.

(٢) حميد عبدالله الطائي، الحوكمة الرشيدة ودورها في بناء المؤسسات السياسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٥٤١.

الدولة المختلفة، ففي الحالات التي تتركز فيها السلطة بشكل كبير في يد فاعل سياسي واحد أو مجموعة محدودة من النخب، غالباً ما تتراجع فاعلية المؤسسات الرسمية، ويصبح النظام السياسي أكثر عرضة للتقلبات والأزمات، وأن ضعف المؤسسات يؤدي في كثير من الأحيان إلى ظهور ما يعرف في الأدبيات السياسية بـ شخصنة السلطة، حيث تتحول عملية صنع القرار من إطار مؤسسي منظم إلى عملية تعتمد بشكل أساسي على الإرادة الفردية أو المصالح الضيقة للنخب السياسية، ويؤدي هذا النمط من الحكم إلى تقليص دور المؤسسات الرقابية والتشريعية، مما يضعف مبدأ المساواة ويزيد من احتمالات سوء استخدام السلطة، ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات القوية تسهم في تعزيز ما يمكن تسميته بالأمن السياسي طويل الأمد، وذلك من خلال قدرتها على ضمان استمرارية السياسات العامة واستقرار قواعد العمل السياسي حتى في حالات التغيير الحكومي أو انتقال السلطة، فوجود مؤسسات مستقلة وقادرة على العمل وفق قواعد قانونية واضحة يحد من احتمالات الانهيار المؤسسي ويعزز ثقة المواطنين في النظام السياسي، وإن بناء مؤسسات فعالة يسهم في تقليل مستويات التوتر السياسي داخل المجتمع، إذ توفر هذه المؤسسات آليات سلمية لإدارة الخلافات السياسية والاجتماعية، فعندما يشعر المواطنون بوجود مؤسسات قادرة على حماية حقوقهم وضمان العدالة في تطبيق القانون، فإن احتمالات اللجوء إلى العنف أو الاحتجاجات غير المنظمة تصبح أقل، يمكن القول إن بناء مؤسسات قوية يمثل أحد الشروط الأساسية لتحقيق الأمن السياسي المستدام في الأنظمة العربية، إذ إن المؤسسات الفاعلة قادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات السلطة والاستجابة لمطالب المجتمع. كما أن تطوير المؤسسات السياسية والإدارية يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر في استقرارها السياسي، ولذلك فإن تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية يتطلب تبني إصلاحات مؤسسية شاملة تهدف إلى تعزيز استقلالية المؤسسات، وتطوير نظم الحوكمة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، فالإصلاح المؤسسي لا يمثل مجرد عملية إدارية، بل يعد خطوة استراتيجية نحو بناء دولة قادرة على تحقيق الأمن السياسي والتنمية المستدامة في آن واحد.

الخاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل للعلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي، يتضح أن هذه العلاقة تمثل أحد المحاور الأساسية في فهم طبيعة الاستقرار السياسي في الدول المعاصرة، ولا سيما في البيئات السياسية التي تواجه تحديات تنموية ومؤسسية معقدة. فقد سعت الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لدور التنمية المستدامة في تعزيز الأمن السياسي، مع التركيز على التحديات التي تواجه بناء السلام والعدالة والمؤسسات القوية في الأنظمة السياسية، ولا سيما في السياق العربي، ففي المبحث الأول، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة وعلاقتها بالأمن السياسي، حيث تبين أن التنمية المستدامة لم تعد مفهوماً اقتصادياً أو بيئياً فحسب، بل أصبحت إطاراً متكاملًا يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، وقد أكدت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود بيئة سياسية مستقرة ومؤسسات قادرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة، إضافة إلى اعتماد سياسات تنموية تراعي العدالة الاجتماعية وتعمل على تقليص الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع، كما تناول المبحث ذاته مفهوم الأمن السياسي وتحولاته في الفكر السياسي المعاصر، حيث اتضح أن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكرية أو الخارجية، بل أصبح يشمل مجموعة واسعة من الأبعاد المرتبطة بالاستقرار الداخلي، مثل سيادة القانون، وكفاءة المؤسسات، ومستوى المشاركة السياسية، ومدى قدرة النظام السياسي على إدارة الصراعات الاجتماعية بصورة سلمية، وبذلك أصبح الأمن السياسي مرتبطاً بشكل وثيق بقدرة الدولة على تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

أما في المبحث الثاني:

فقد ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تحقيق السلام والعدالة وبناء مؤسسات قوية في الأنظمة السياسية، باعتبارها من أهم الركائز التي يقوم عليها الأمن السياسي المستدام. وقد أظهر التحليل أن البيئة السياسية في العديد من الدول العربية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات البنوية التي تعيق تحقيق الاستقرار السياسي، من بينها ضعف المؤسسات، وانتشار الفساد الإداري والمالي، إضافة إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وغياب آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة، كما بينت الدراسة أن تحقيق السلام والاستقرار السياسي لا يمكن فصله عن ترسيخ مبادئ العدالة وسيادة القانون، إذ إن غياب العدالة الاجتماعية وتراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة يؤديان إلى زيادة مستويات التوتر السياسي والاجتماعي. ولذلك فإن بناء نظام سياسي مستقر يتطلب تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية والإدارية، وتطوير الأطر القانونية التي تضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وفيما يتعلق بإشكالية بناء المؤسسات القوية، فقد أكدت الدراسة أن المؤسسات الفاعلة تمثل العمود الفقري للدولة الحديثة، إذ تسهم في تنظيم عملية صنع القرار السياسي، وتضمن استمرارية السياسات العامة، وتوفر الآليات القانونية اللازمة لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية، كما أن المؤسسات القوية تسهم في تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل مستويات الفساد الإداري وتحسين كفاءة الإدارة العامة، أذ أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي تمكنت من بناء مؤسسات سياسية وإدارية قوية استطاعت تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لقدرة هذه المؤسسات على إدارة الموارد العامة بكفاءة والاستجابة لمتطلبات المجتمع بصورة فعالة، وفي المقابل، فإن ضعف المؤسسات يؤدي غالباً إلى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، ويجعل الدولة أكثر عرضة لحالات عدم الاستقرار السياسي، ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن تحقيق الأمن السياسي المستدام يتطلب تبني مقاربة شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والإصلاح المؤسسي والسياسي من جهة أخرى. فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل بيئة سياسية مضطربة، كما أن الاستقرار السياسي لا يمكن أن يستمر في ظل غياب التنمية والعدالة الاجتماعية، وعليه، يمكن القول إن العلاقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي تمثل علاقة تكاملية متبادلة، إذ يسهم كل منهما في تعزيز الآخر. فالتنمية المستدامة توفر الأساس الاقتصادي والاجتماعي للاستقرار السياسي، في حين يوفر الأمن السياسي البيئة الملائمة لتنفيذ السياسات التنموية وتحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد، وفي ضوء ما تقدم، فإن بناء مؤسسات سياسية قوية، وتعزيز سيادة القانون، وتوسيع المشاركة السياسية، وتبني سياسات تنموية عادلة، تمثل جميعها عناصر أساسية لتحقيق الأمن السياسي المستدام وضمان استقرار الدولة في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

النتائج

- وجود علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والأمن السياسي.
- ضعف المؤسسات السياسية يمثل أحد أبرز التحديات أمام تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية.
- غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى تفاقم الصراعات السياسية.
- انتشار الفساد الإداري والمالي يعرقل تحقيق التنمية المستدامة.
- بناء مؤسسات قوية يسهم في تعزيز الأمن السياسي والاستقرار.

التوصيات

- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والشفافية في إدارة مؤسسات الدولة.
- دعم استقلال القضاء وترسيخ سيادة القانون.
- تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين في عملية صنع القرار.
- العمل على بناء مؤسسات سياسية وإدارية قوية قادرة على مواجهة التحديات.

الهوامش:

- ١- محمد عبدالسلام، التنمية المستدامة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣٢.
- ٢- عبدالرحمن يوسف، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٩٨.
- ٣- محمد شفيق شحاتة، اقتصاديات التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٥٢.
- ٤- محمد السيد سليم، مفهوم الامن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١١٩.
- ٥- عزمي بشارة، في مسألة العربية: مقدمة ديمقراطية عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد ١٨، العدد ٧٢، بيروت، ٢٠١٨، ص ٢٦٩.
- ٦- محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٧٤.
- ٧- المصدر نفسه، ص ٨٠.
- ٨- عبدالرحمن يوسف، مصدر سبق، ص ٢٣١.
- ٩- محمد عابد الجابري، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٩، ص ٧٧.
- ١٠- محمد شفيق شحاتة، مصدر سابق، ص ٣٠.
- ١١- عزمي بشارة، الطائفة والطائفية والطوائف المتخيلة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢١، ص ٨٤.
- ١٢- حميد عبدالله الطائي، الحوكمة الرشيدة ودورها في بناء المؤسسات السياسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٥٤١.

حماية الحق في الصورة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

دراسة في القانون العراقي والمقارن

م.م. بكر علاء تحسين

جامعة ديالى / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

bakeralaa@uodiyala.edu.iq

الملخص:

يُعتبر الحق في الصورة من الحقوق الفردية الأساسية، ولم يحصل على حماية قانونية إلا في الآونة الأخيرة، حيث بدأت القوانين تضع قواعد لحمايته نتيجة لتزايد استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. حيث أصبح الإنسان اليوم عرضة لانتهاك سمعتهم وقيمهم وكرامتهم إذ يمكن التقاط صورة أو فيديو لشخص ما ومن ثم نشره بكل سهولة ويسر على الإنترنت، مما يعرض خصوصية الفرد أو يسيء إلى شرفه وسمعته، خاصة مع انتشار الهواتف المحمولة المزودة بكاميرات وإن هذا يهدد استقرار الأفراد والمجتمع، لذا لا يمكن للمشرع الدستوري والقانوني تجاهله لهذا قام المشرع بوضع نصوص عقابية من حماية الإنسان التصوير دون رضاه من خلال دستور جمهورية العراق وقانون العقوبات العراقي . أما الحماية المدنية فهي المادة ٤٧ من القانون المدني العراقي وان الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تنص على أهمية حماية الحق في الصورة كجزء من الحق في الخصوصية الشخصية حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (١٢) والعهد الدولي في المادة (١٧) على عدم جواز أي انتهاك للحياة الخاصة، مما يشمل حماية الصورة من الانتهاك والاستغلال دون موافقة الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، حقوق الإنسان، الصورة، التقنيات الحديثة.

Abstract

The right to one's image is considered a fundamental individual right, which has only recently received legal protection. This change has come about due to the increasing use of modern technology and artificial intelligence applications. Today, individuals are vulnerable to violations of their reputation, values, and dignity, as it is easy to capture and share a person's image or video online. This can infringe on an individual's privacy and harm their honor and reputation, especially with the widespread availability of mobile phones equipped with cameras. Such situations threaten the stability of individuals and society, making it essential for lawmakers to address this issue. Consequently, legal provisions have been established to protect individuals from being photographed without their consent, as outlined in the Constitution of the Republic of Iraq and the Iraqi Penal Code. Additionally, civil protection is provided under Article 47 of the Iraqi Civil Code. International human rights agreements emphasize the importance of protecting the right to one's image as part of the right to personal privacy. The Universal Declaration of Human Rights in Article 12 and the International Covenant in Article 17 prohibit any violation of private life, which includes safeguarding images from unauthorized use and exploitation.

المقدمة

إنَّ الحق في الصورة الشخصية المتحركة او الثابتة ماهي إلا من صنع الفرد، اي انها مواد ترتبط به ارتباط وملموس لأنها تمس شخصية الانسان بذاته ليس من الناحية المادية فقط بل وأنما من الناحية المعنوية كذبحك حيث أنها تعكس مشاعره و أحاسيسه ورغباته.

وقديماً لم تكن الصورة بذاتها ولا حتى نشرها يسبب أي مشكلة قانونية ولا اجتماعية حيث أن إنتاج اية صورة يتم بالوسائل التقليدية المتعارف عليها كالرسم أو نحت وغيرها من أمور تقليدية وأن الوسائل كانت تستوجب من صاحب الصورة أن يبقى أمام الرسام أو النحات مدة ليست بالقليلة وهذا يدل على موافقته رضائه وموافقته على تصويره، إلا أن الامر لم يستمر طويلاً، حيث أدى التطور التكنولوجي من ذكاء اصطناعي والأجهزة اللوحية المتطورة الذي شهدها العالم، لاسيما في مسار التصوير الفوتوغراف التي أدت إلى تنوع الأدوات المستخدمة التي من الممكن استخدامها لالتقاط أو اخذ الصور بدون موافقة صريحة من أصحابها وكذلك ونشرها أيضاً، زيادة على احتمالية استغلالها وبرمجتها لأغراض وغايات مختلفة لاحتصر لها وهذا يؤدي إلى مشاكل منها مشاكل بالدرجة الأولى قانونية واجتماعية ونفسية لأصحابها، وبالتالي إن ذلك يؤدي إلى السلبية التي أداها التطور والتقدم التكنولوجي الهائل الذي حصل في مجال التصوير الفوتوغرافي خصوصاً، حيث سمعت السلطات القضائية منذ منتصف "القرن التاسع عشر" من أجل حماية حقوق الانسان في صورته الشخصية، ذلك يكون عم طريق الاعتراف به ذاك بوصفه حقاً أساسي من حقوق الإنسان يخول صاحبه سلطة منع غيره من أن يقوم بتصويره أو نشر صورته وله الاعتراض على ذلك اذا تم دون موافقته، وإن الفقه القانوني القضاء أيضاً ابذع اعترافه بهذا الحق الأساسي للإنسان في الحق في الصورة حيث ان ذلك انعكس على التشريعات سواء الوطنية منها وحتى الدولية منها حيث بدأت بتنظيم وتأسيس لهذا الحق منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

وعلى الرغم من ذلك الاعتراف بهذا الحق في الصورة إلا أنه لم يكن كافي لحماية الحق في الصورة في ظل التطور والتقدم المستمر في مجالات اجهزة الكمبيوتر والانترنت والهواتف النقالة الذكية في التصوير ووسائله التي لاحتصر لها، حيث ان الذكاء الاصطناعي وتقنياته التي لاحتصر لها الهائلة أدت إلى سرعة وسهولة وسرعة التقاط الصور والمقاطع المرئية من ثم ونشرها على الشبكة العنكبوتية للإنترنت.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية موضوع دراستنا من خلال التأثير الذي أحدثه التطور العلمي والتكنولوجي في حياتنا اليوم. فرغم أن لهذا التطور والتقدم التكنولوجي جوانب إيجابية لا يمكن إنكارها، إلا أن له أيضاً جوانب سلبية قد تغطي أحياناً على الإيجابيات الأخرى، خاصة فيما يتعلق بحماية حق الصورة الذي يرتبط بقيمة عالية ومقدسة مثل السمعة والكرامة والأخلاق والشرف. لذا، يجب حماية الحق في الصورة حماية قانونية بكل الوسائل القانونية ضد التقنيات للتصوير المتطورة والحديثة التي سهلت وبسطت بشكل كبير وملحوظ عملية التقاط الصور والفيديوهات بدون موافقة أصحابها أو حتى علمهم، ومن ثم حفظها ونشرها على الإنترنت وبمختلف المواقع ليطلع على مشاهدتها للصور حث يطلع عليها الكثيرون في وقت قصير بل في لحظات. هذا بالإضافة إلى ذلك، يتم استعمال البرامج التي تقوم بعمليات المعالجات الإلكترونية وذلك لتغيير أصل الصورة وتحريف محتواها ورعايتها إلى غايات غير أخلاقية منها، بل بات من السهل والميسور تكنولوجياً اختراق كاميرات الهواتف النقالة المحمولة وغير المحمولة أو الكاميرات المثبتة داخل أجهزة الحاسوب، والتسلل لهذه الكاميرات وذلك باستخدام أو استعمال تقنيات تكنولوجية حديثة ومعينة من أجل بث ونشر ما تلتقطه هذه الكاميرات على الشبكات الإنترنت. من أجل تزوير وتزييف الحقائق والحقائق وكشف أسرار الناس، على شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها لتحقيق أغراض دعائية غائبة، سواء كانت دينية تجارية سياسية اجتماعية أو غيرها، بل واستخدامها أيضاً لتشويه شخصية صاحبها وإظهار الشيء بغير حقيقته. ورغم المخاطر التي تشكلها هذه الاعتداءات على حق الشخص في صورته، إلا أن القانون لا يزال عاجزاً عن توفير الإطار القانوني المناسب لحماية هذا الحق من آثار التقنيات الحديثة.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن المشرع العراقي لم يتناول بشكل قانوني منظم موضوع حماية الحق في الصورة ووسائل حمايته في ظل هذه التطورات التكنولوجية في أجهزة التصوير والنشر. عم طريق الذكاء الاصطناعي وحيث انه اكتفي بالنص إلى الحق في الصورة في قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) الذي ينص على عدم جواز تصوير ونشر الصور والمقاطع التي تتعلق بالحياة الخاصة، بينما الصور لاتتعلق بالحياة الخاصة الشخصية لاتشملها الحماية التي يوفرها وينص عليها القانون. كما أشار الدستور العراقي دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، إلى حماية الحق في الخصوصية الشخصية فقط. بالإضافة إلى ذلك، نص قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة (١٩٧١) على عدم السماح بنشر الصور بدون موافقة اصحابها، ولم يشر إلى مسألة التقاطها. ورغم هذه الإشارة البسيطة، تم تعليق الامر بهذه النصوص بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة، حيث هذا النص كان يوفر حماية عامة للصورة سواء كانت تتعلق بالحياة الخاصة أم العامة، خلافاً لقانون العقوبات العراقي لسنة ١٩٦٩. ذلك من أجل التوازن في التطورات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات من جهة وإصدار نصوص قانونية لحماية حق الإنسان في صورته الشخصية من جهة أخرى؟ وما موقف القوانين المقارنة من حماية الحق في الصورة؟ وهل هو حق مطلق أم مفيد لحدود له؟ وهل يمكن للفرد اللجوء إلى القضاء مباشرة أم هناك شروط أخرى من أجل حمايته وحصوله على تعويض من قبل المحكمة؟.

نطاق البحث:

يتحدد نطاق بحثنا من خلال دراسة الحماية الدستورية والقانونية للحق في التقاط الصور الشخصية في ظل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة المتطورة الهائلة، حيث يتم توضيح مفهوم الحق في التقاط الصورة والحقوق التي يمنحها لصاحب الصور، إضافة إلى ذلك التكيف القانوني كما سيتم بيان تأثير التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي للتصوير. وبالتالي، سيتم استبعاد مسألة استثمار الصورة وما يترتب عليها من حقوق والتزامات من نطاق البحث. كما يتضمن نطاق البحث توضيح وسائل حماية الحق في الصورة الشخصية التي تتوزع على القوانين المختلفة، والتي يمكن أن تكون إما وسائل جزائية أو مدنية ومع ذلك، سنتركز دراستنا على الوسائل الجزائية التي تشمل إما وسائل وقائية أو وسائل علاجية.

منهجية البحث:

تعتمد دراستنا على المنهج التحليلي المقارن، حيث نقوم بتحليل النصوص والأحكام القانونية، ومن ثم نقارنها بتشريعات أخرى لتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف مع القانون العراقي. **هيكلية البحث** قسمنا بحثنا (حماية الحق في الصورة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي- دراسة في القانون العراقي والمقارن) إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي وتطوره وبدوره ينقسم إلى مطالبين الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي والمطلب الثاني التطور التاريخي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وأما المبحث الثاني حماية الحق في الصورة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي ونقسمه إلى مطالبين نتناول في المطلب الأول الإطار القانوني للحق في الصورة ومفهوم والطبيعة القانونية للحق في الصورة أما المطلب الثاني نتناول فيه الحماية القانونية للحق في الصورة في ظل استخدامات التقنيات الحديثة وكالاتي.

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي وتطوره

سنتناول في المبحث الأول مطلبين مفهوم الذكاء الاصطناعي في مطلب أول أمّا في المطلب الثاني سنتناول التطور التاريخي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وكالاتي.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

إنّ مفهوم الذكاء الاصطناعي مفهوم واسع وشامل لا يمكن حصره بمفهوم معين حيث انه مفهوم متجدد ومتطور في مجال التعلم والآلات والأنظمة حيث ينقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول تعريف الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحاً ونتناول في الفرع الثاني نواع الذكاء الاصطناعي وتقنياته الحديثة.

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي لغة واصطلاحاً

تعريف الذكاء لغة الذكاء في اللغة يعني الفهم والقدرة على الإدراك الجيد، ويُقال إن الرجل ذكي إذا كان سريع الفهم وذهنه حاضر^(١). أما الاصطناع فهو مشتق من الصنع، أي الإيجاد أو الإحداث دون وجود نموذج سابق. وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي يعني لغةً منح صفة الذكاء لشيء مُصنَّع^(٢). ان مصطلح الذكاء الاصطناعي مصطلح معقد وشامل حيث يصعب تحديد المعنى بدقة. بهذا لا يوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي حيث يُعتبر الذكاء الاصطناعي وتقنياته مجالاً واسعاً لا مجرد مفهوم يمكن تعريفه بسهولة ويسر وهناك تعريفات للذكاء وتقنياته حيث يُعرف الذكاء الاصطناعي (AI) بأنه الأنظمة أو الأجهزة التي تحاكي الذكاء البشري لأداء المهام، حيث يمكنها تحسين أدائها بناءً على المعلومات التي تجمعها. كما يُعرف بأنه مجموعة من التطبيقات والتقنيات التي تتيح وتسمح للآلة الفهم التعلم والتصرف والاستشعارات^(٣)، ويعرف كذلك بأنه مجال من مجالات علوم الحاسوب والآلات يهدف إلى تطوير وتقديم أنظمة تكون قادرة على تنفيذ مهام تحتاج عادةً إلى ذكاء بشري وتشمل هذه المهام التعلم، الفهم، التحليل، والفهم واتخاذ القرارات استناداً إلى المعلومات المتاحة على أجهزة الكمبيوتر ويمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي كأداة تتيح للآلات تقليد العمليات العقلية البشرية وتطبيقها على مجموعة متنوعة من القضايا^(٤).

(١) لسان العرب، ابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤، مادة (نكا).

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، مادة (نكا)، مادة (صنع).

(٣) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ٢٠٢٣.

(٤) احمد جمال عيد، الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في إنتاج رسوم وتصاميم الجرافيك الحديثة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية، ٢٠١٤، ص١٥٥.

تم تعريفه أيضًا كفرع من فروع علوم الحاسوب، يركز على تصميم نظم حاسوبية ذكية متطورة تحاكي خصائص الذكاء في السلوك البشري وهذا الذكاء هو ما أوجده الإنسان في الحاسوب والآلة. كما عُرفه البعض بأنه التيار العلمي والتقنيات الذي يشمل الأساليب والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى تطوير آلات قادرة على تقليد الذكاء البشري^(١).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نظام الذكاء الاصطناعي بأنه نظام أو مجموعة نظم تُعتمد على الآلات والأجهزة القادرة على تقديم توصيات أو تنبؤات أو اتخاذ قرارات تؤثر بشكل مباشر على بيانات افتراضية أو افتراضية حقيقية، وذلك بموجب مجموعة من أهداف أو أغايات تسعى لتحقيقها. أما المفوضية الأوروبية، فقد عرفت مصطلح "نظام الذكاء الاصطناعي" بأنه مجموعة برمجيات تم تطويرها باستخدام تقنيات متطورة معينة، تكون قادرة على إنتاج نتائج تؤثر على البيانات التي تتفاعل معها^(٢). كما عرفه قانون الذكاء الاصطناعي الأوربي بأنه عملية توليد وإنتاج مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات والتي يمكن أن تؤثر على البيئة المادية أو الافتراضية وقدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على استنتاج النماذج أو الخوارزميات أو المدخلات أو البيانات "التقنية حيث يشمل هذا التعريف مجموعة واسعة من التقنيات والأنظمة بما في ذلك أنظمة التعلم الآلي "التعلم الذاتي"، والأنظمة المنطقية والبيانات الإحصائية^(٣).

وأيضا تعرف "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" نظام الذكاء الاصطناعي بأنه نظام ذكي يعتمد على الآلات والأنظمة القادرة على تقديم تنبؤات أو توصيات أو اتخاذ قرارات تؤثر على بيانات حقيقية أو افتراضية، وذلك وفقاً لمجموعة من الأهداف التي يسعى الإنسان لتحقيقها. كما وعرفت جامعة "ستانفورد نيلز نيلسون" الذكاء الاصطناعي بأنه "نظام يهدف إلى تمكين الأشخاص العمل بصورة مناسبة وبذكاء في بيئته، مع الاستعداد والتهيؤ للمستقبل". ومن جانبها، عرفت منظمة العفو الدولية الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة الحواسيب أو الروبوتات التي تتحكم به الحاسوب على أداء المهام والاستشعارات المرتبطة عادة بالعمليات الفكرية التي يتميز بها البشر دون غيره"^(٤). وإضافة إلى ذلك عرفت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من الأنظمة الذكية التي تظهر سلوكاً ذكياً عن طريق ما تقوم به من تحليل بيئتها واتخاذ القرارات، سواء من خلال البرمجيات أو التقنيات فقط أو عبر أنظمة التعرف على الوجه والصوت وغيرها من الأنظمة. ومن الواضح أنه لا يوجد تعريف محدد ودقيق للذكاء الاصطناعي، كما أن الذكاء الاصطناعي يختلف عن الروبوت، حيث أن الذكاء الاصطناعي هو نظام برمجي ذكي، بينما الروبوت هو جهاز يمكن أن يحتوي على الذكاء الاصطناعي ويُعرف حينها بالروبوت الذكي.

(١) (د / محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية - العدد) ٨١ سبتمبر ٢٠٢٢ ص ١٠٣٢.

(٢) شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات العمال، ط١، المركز العربي، ٢٠٢٠، ص ٣٤.

(٣) المادة الثالثة من قانون الذكاء الأوربي رقم ١٦٨٩ لسنة ٢٠٢٤.

(٤) روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية - جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية - مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية - المجلد ١٣ - ص ١٧٩ العدد ٥٠ العام ٢٠٢٤ م.

الفرع الثاني

أنواع الذكاء الاصطناعي وتقنياته الحديثة.

أنواع الذكاء الاصطناعي:

ينقسم الذكاء الاصطناعي إلى عدة فئات بناءً على القدرات، ومن بين هذه الأنواع الثلاثة:

١. الذكاء الاصطناعي الضيق:

الذكاء الاصطناعي الضيق هو النوع الذي يقوم لأداء مهام محددة، مثل التعرف على الكلام والتعرف على الوجوه والبحث في الإنترنت، أو قيادة السيارات إلى آخره. ويتميز بقدراته السريعة على اكمال المهام التي تم برمجتها للقيام بها من خلاله. وان الآلات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي الضيق ليس لديها القدرة على التفكير والتوسع بمهامها، بل يقتصر عملها على الوظائف المحددة مسبقاً لها، لذا فإن هذا النوع لا يحاكي الذكاء البشري، بل يقلد السلوك البشري فقط.

ومن أمثلة الذكاء الاصطناعي الضيق: مثل روبوتات التي تعمل على تصنيع الطائرات بدون طيار.

٢. الذكاء الاصطناعي العام:

يعتبر الذكاء الاصطناعي العام أو بما يعرف بالعميق أو القوي مرحلة متقدمة جداً من تطور الذكاء الاصطناعي حيث تمتلك لآلاته ذكاءً عاماً يحاكي الذكاء البشري أو سلوكياته بصورة مباشرة، مما يعطيها القدرة على التفكير والتصرف واتخاذ القرارات مثل البشر. حيث يستخدم هذا النوع من الذكاء الاصطناعي النظرية العقل، مما يمنح الآلات الصفة على تمييز العواطف الاحتياجات والمعتقدات وعمليات التفكير. وحتى كتابة هذه السطور، لم تظهر أي أمثلة على الذكاء الاصطناعي العام، ولكن من المحتمل أن يتم إنشاء آلات ذكية مشابهة للإنسان في المستقبل.

٣. الذكاء الاصطناعي الفائق:

الذكاء الاصطناعي الفائق هو نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي الافتراضي، حيث تصبح الآلات والأنظمة التي تستخدمه مدركة لنفسها وتتجاوز قدرات الذكاء البشرية. وقد اعتبر العديد من العلماء أن هذا النوع من الذكاء الاصطناعي قد يمثل تهديداً مباشراً للإنسان قد يهدد زوال البشرية عندما يتم تطويره لهذا النوع ليس فقط لفهم المشاعر والتجارب البشرية^(١)، بل أيضاً لإثارة المشاعر والاحتياجات والمعتقدات والرغبات الخاصة للإنسان. وستكون للآلات التي تعمل بهذا النوع من الذكاء قدرات فائقة جداً في اتخاذ القرارات وحل المشكلات تتجاوز قدرات البشرية المعروفة^(٢).

(١) نبيل فزيح فرج الحماية الجنائية للحق في الصورة في القانون المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة

2015، ص ٦٧.

(2) Foundations of IT Service Management with ITIL 4، Van Haren Publishing، Zaltbommel،

2019، p. 15.

المطلب الثاني

التاريخ التطوري لتقنيات الذكاء الاصطناعي

نتطرق في هذا المطلب التطور التاريخي لتقنيات الذكاء الاصطناعي ومراحلها في مطلب اول ونتطرق في الفرع الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي والإعلامي وكالاتي:

الفرع الأول

نشأة الذكاء الاصطناعي وتطور مراحلها

يعود أصل الذكاء الاصطناعي إلى تاريخ طويل من البحث العلمي والتطوير والحدثة، الذي يمتد إلى عصور قديمة وليس حديثة، حيث كانت مفاهيم الروبوتات والأجسام المتحركة ذاتياً جزءاً من الأساطير والحكايات القديمة^(١) حيث لم يتوقف حلم الإنسان في تحقيق ذلك التطور حتى تمكن في منتصف القرن الماضي من وضع اللبنة الأولى للذكاء الاصطناعي.

اما الحاسوب الآلي: ظهر في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين المنصرم، وتم تطوير أول الحواسيب الآلية، مثل حاسوب تورينغ الشهير، وحيق أصبحت هذه الحواسيب أساساً لفهم القدرة على المعالجة والحساب والفهم اما مؤتمر دارتموث للذكاء الاصطناعي الذي نظمه العالم "جون مكارثي": يُعتبر مؤتمر دارتموث الذي عُقد في عام ١٩٥٦ نقطة الانطلاق الرسمية لمجال الذكاء الاصطناعي، حيث اجتمع فيه مجموعة كبيرة من العلماء لمناقشة فكرة "الآلات التي تفكر تكنولوجيا" حيث حدد الباحثون أهدافاً طموحة لإنشاء آلات قادرة على التفكير والتعلم مثل البشر^(٢).

حيث ان تطورت الخوارزميات التي كانت في السنوات التي تلت ذلك، حيث تم تطوير العديد منها لتمكين الحواسيب من اكتسابها مهارات متطورة، مثل التعلم والشبكات العصبية والحاسوبية. حيث ان مع تقدم التكنولوجيا وتطورها وزيادة قوة المعالجة، بات من السهل والميسور التعامل مع مجموعات بيانات أكبر وتنفيذ خوارزميات معقدة في أوقات قصيرة. في العقدين الأخيرين، أصبحت البيانات متاحة بكميات غير مسبوقة، مما أدى إلى تطور سريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. بدأ الاهتمام الحقيقي والتطور الملحوظ في مجال الذكاء الاصطناعي في العقدين الأخيرين بفضل التقدم التكنولوجي في معالجة البيانات وزيادة قوة المعالجة. وهذه نظرة عامة على مراحل تطور الذكاء الاصطناعي:

البدايات (١٩٥٠ - ١٩٧٠): في تلك الفترة، كان الهدف من الذكاء الاصطناعي هو محاكاة القدرات البشرية مثل اللعب وحل المشكلات الرياضية. وكان من المتوقع أن يحقق الذكاء الاصطناعي إنجازات كبيرة في فترة زمنية قصيرة، لكن هذه التوقعات لم تتحقق.

(1) Turing AMJM. Mind. 1950;59(236):433-60.

(2) McCarthy J, Minsky ML, Rochester N, Shannon CEJAm. A proposal for the dartmouth summer research project on artificial intelligence, august 31, 1955. 2006;27(4):12-

فترة الشتاء الأولى (١٩٧٠ - ١٩٨٠): بعد فترة من الحماس الأولي، واجه باحثو الذكاء الاصطناعي تحديات معقدة لم تكن متوقعة، مما أدى إلى تراجع الاهتمام والتمويل في هذا المجال. انبعث الذكاء الاصطناعي (١٩٩٠ - ٢٠١٠): بفضل التقدم في تكنولوجيا الحاسوب، بدأ الذكاء الاصطناعي في الظهور مجدداً، خاصة مع نجاح النماذج المبنية على الشبكات الحديثة^(١). ومنذ عام ٢٠١٠، أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية. في عام ٢٠١٢، حققت الشبكات العصبية العميقة نجاحاً ملحوظاً في مجال التعرف على الصور. وفي عام ٢٠١٦، تمكن برنامج ألفاجو من Google DeepMind من هزيمة بطل العالم في لعبة Go. اليوم، نشهد انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بدءاً من المساعدات الصوتية مثل سيرى وأليكسا وصولاً إلى السيارات ذاتية القيادة^(٢)، وإن كل ما تقدم يسهم بشكل مباشر في تقنيات الصور وتغيير حقيقتها لماهي عليه لذلك يكون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين ويتطلب على الدولة أن توفر رقابة قانونية كافية لكي لا يساء استعماله وبالتالي تعرض الأفراد إلى عقوبات رادعة كما هي منصوص عليه في قانون العقوبات العراقي.

الفرع الثاني

استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجالات الرقمية والإعلامية

إن استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي والإعلامي باتت بشكل ملحوظ في استخدام الترجمة وتحليل البيانات التقنية وفهم الخوارزميات وهياكل البيانات في صنع الأخبار تقارير وغيرها من التقنيات الحديثة وهذا له علاقة مباشرة في صنع الصور والمقاطع المرئية لما له من تأثير واضح على الحق في الصورة حيث سنبين استخدمته في المجال الرقمي أولاً.

أولاً: استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الرقمي.

أصبح التحول الرقمي المعاصر يأخذ شكل شامل في أغلب أو جميع مناحي الحياة، مما جعله محركاً رئيسياً لمجتمعاتنا الإنسانية بصورة أو بأخرى. وقد ظهرت أنواع من شركات كبيرة ذات طابع دولي وانها تهتم بالتكنولوجيا الرقمية والتحول الرقمي الحديث، وتقدم خدمات ومنتجات ومنصات تصل قيمتها السوقية إلى مستويات ضخمة، تفوق في بعض الأحيان قيم بعض الشركات العملاقة في قطاعات صناعية أخرى، بل حتى ميزانيات دول بأكملها. تعتبر هذه الشركات الكبيرة المتخصصة في التكنولوجيا والتحول الرقمي من أهم عوامل الدفع نحو التحول الرقمي في المجتمعات اليوم. فهي تقدم حلولاً تقنية مبتكرة تؤثر بشكل كبير على طريقة تفكيرنا وتفاعلنا مع العالم من حولنا ونمط حياتنا، كما تلعب هذه الشركات دوراً حيوياً في بناء المستقبل وتحديد اتجاهات التكنولوجيا واستخدامها في جميع جوانب حياتنا اليومية. ومع هذا التطور الكبير

(1) Hennessy JL, Patterson DA. Computer architecture: a quantitative approach: Elsevier; 2011.

(2) كيف نشأ الذكاء الاصطناعي <https://etadrib.com/history-of-artificial-intelligence> مقال منشور /

في ١٦/١/٢٠٢٥ تاريخ الزيارة ٢/٣/٢٠٢٦

في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، أصبح من الضروري على الدول الحديثة اتخاذ إجراءات محددة للاستفادة من الفرص المتاحة وتجاوز التحديات والعقبات التي قد تواجه تميزها. وفي هذا السياق، نفذ المغرب العديد من الاستراتيجيات والبرامج لتسريع تحوله الرقمي، مثل "المغرب الرقمي ٢٠١٣" و"المغرب الرقمي ٢٠٢٠"، بالإضافة إلى تبني استراتيجية جديدة^(١).

ثانيًا، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام. تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل ChatGPT و DALL-E، بإنتاج أعمال إبداعية تتجاوز بعض حدود الإبداع البشري، مما يثير تساؤلات أساسية حول ملكية حقوق النشر، والمسؤولية، والخصوصية، والاعتبارات الأخلاقية. وقد بدأت الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء العالم باتخاذ خطوات لتنظيم أدوات الذكاء الاصطناعي من خلال فرض لوائح وتعزيز التعاون المشترك. على سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بوضع قانون الذكاء الاصطناعي (AI Act) الذي يحدد قواعد شاملة تتضمن متطلبات الشفافية والمساءلة، خصوصًا في التطبيقات ذات المخاطر العالية مثل إنشاء المحتوى. وفي نفس السياق، بدأت الولايات المتحدة في مناقشة تنظيم الذكاء الاصطناعي، حيث أكدت جهات مثل لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) على أهمية مواجهة الممارسات المضللة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التوليدي. من جانبها، تسعى شركات التكنولوجيا إلى تقليل المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات. فقد اقترحت OpenAI و Google وغيرها من الشركات الرائدة في هذا المجال أطرًا طوعية لتعزيز الشفافية، مثل وضع علامات مائية على المحتوى الذي يتم إنتاجه بواسطة الذكاء الاصطناعي وتحسين معايير الحماية في النماذج الذكية^(٢).

ثانياً: استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الإعلامي

تواجه وسائل الإعلام تحديات كبيرة في ظل التطور التكنولوجي وتحول وسائل التواصل الاجتماعي من منصات تواصل بين المستخدمين إلى منصات لنقل المعلومات والأخبار، مما جعل عملية تقديم المحتوى عبر هذه المنصات متاحة، وبالتالي زادت المنافسة مع وسائل الإعلام التقليدية. ومع انتشار التقنيات الحديثة مثل "شات جي بي تي"، واستغلال الإعلام لتوجيه الرأي العام في أوقات الأزمات والحروب، زادت التحديات أمام وسائل^(٣).

(١) المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، تقرير خاص تحت عدد 43/05 CH فبراير 2014 .

(٢) الأخلاقيات المهنية في الإعلام الجديد، د. محمد عبد الحميد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٨٥-٩٥.

(٣) الإعلام الرقمي وتحولاته المعاصرة، د. محمود علم الدين، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١٢-١٣٠ .

المبحث الثاني

حماية الحق في الصورة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي

إن تعريف الحق في الصورة هو الاستثناء الذي يمنح الشخص القدرة على منع الآخرين من رسمه أو التقاط صور له دون إذنه، سواء كان ذلك بموافقة صريحة أو ضمنية. ويشير الحق في الصورة إلى حق الشخص في الاعتراض على التقاط صور له دون الحصول على إذن منه. وقد أثار هذا الموضوع جدلاً حول ما تمثله الصورة، حيث يوجد من يميز بين أصل الصورة ومن قام بالتقاطها، وبين الشخص الذي تمثله الصورة، ويتساءل عن من يمتلك الحق في هذا الجانب المهم. هناك من يمنح الحق لصاحب الصورة التي تم التقاطها بجميع حقوقها، بينما هناك من يقتصر الحق على الشخص الذي تمثل الصورة. ولهذا الشخص حق الاعتراض على الالتقاط والنشر الإعلام التقليدية بسبب انتشار المعلومات المضللة وفقدان الثقة فيها^(١).

أولاً: تأثير الذكاء الاصطناعي على المفهوم التقليدي للحق في الخصوصية

يحق لكل فرد الحفاظ على خصوصيته والتمتع بحياة هادئة بعيدة عن العلنية والنشر بأي وسيلة كانت. ومن الصعب وضع تعريف شامل ودقيق لمفهوم الخصوصية، وذلك بسبب نسبية المصطلح واختلافه من بيئة لأخرى، بالإضافة إلى تطوره المستمر مع تغير المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. لا يمكن تحديد عناصر الحق في الخصوصية بشكل جامع، ولكن من أهم هذه العناصر الحياة العاطفية، الزوجية، العائلية، الحالة الصحية والرعاية الطبية، الذمة المالية، المحادثات الهاتفية، الأنشطة السياسية، مكان الإقامة، حرمة المسكن، الاسم، الجسم، الصورة، والحياة المهنية. وقد حظي الحق في الخصوصية بالحماية على الصعيدين الدولي والدستوري.

(١) [/https://www.europarabct.com/_trashed-5https://www.europarabct.com/?p=103330](https://www.europarabct.com/_trashed-5https://www.europarabct.com/?p=103330)

الذكاء الاصطناعي والإعلام . الفرص والتحديات في ظل التحولات الرقمية.

المطلب الأول

الإطار القانوني للحق في الصورة

نصت القوانين الداخلية على هذا الحق، حيث حدد قانون العقوبات العراقي عقوبة لمن ينتهك الحق في الخصوصية. أما القوانين المدنية، فلم يتضمن القانون المدني العراقي نصاً خاصاً يكرس الحماية القانونية للحق في الخصوصية، على عكس ما فعله المشرع الفرنسي، حيث نصت المادة (٩) من القانون المدني لعام ١٨٠٤ على أن لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة، ويجوز للقضاة، دون المساس بالتعويض عن الأضرار، فرض تدابير مثل الحراسة أو الحجز لمنع أو إزالة أي انتهاك لخصوصية الحياة الفردية. يمكن اتخاذ هذه التدابير في حالات الاستعجال من قبل قاضي الأمور المستعجلة^(١).

ونص المشرع الفرنسي على الحق في الخصوصية كحق مستقل، مع توفير الحماية من خلال إجراءات سابقة تهدف إلى وقف الاعتداءات أو تقليل آثارها، بالإضافة إلى التعويض. في المقابل، لا يوجد نص مشابه في القانون المدني العراقي بهذا الخصوص. نأمل أن يتبع المشرع العراقي المثال الفرنسي ويضع نصاً صريحاً يضمن حماية الحق في الخصوصية. في قرار لمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١٥، تم تطبيق نص المادة (٩) من القانون المدني العراقي في قضية تتعلق بنشر صورة عائلية للمدعية على موقع إلكتروني، حيث كان النشر عاماً مما أتاح للجميع التعليق بشكل مسيء. اعتبرت المحكمة أن هذا النشر يعد اعتداءً على الحق في الخصوصية، مما يستدعي التعويض، وقد أيدت محكمة النقض الحكم الذي قضى بتعويض قدره ١٠,٠٠٠ يورو عن الأضرار التي لحقت بالمدعية^(٢). إضافة إلى ذلك عاقب المشرع الفرنسي في قانون العقوبات القديم لسنة 1970 بموجب المادة 2/368، والمادة 1/226 الفقرة الثانية من القانون الجديد لسنة 1992 على إلقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص يوجد في مكان خاص دون رضاه، 12 فقانون العقوبات الفرنسي الجديد يجرم المساس بحميمية الحياة الخاصة للأفراد عبر إلقاط أو نقل تسجيل صورة شخص موجود في مكان خاص الحصول على موافقته وكذلك عمليات المونتاج التي تطل صورة شخص دون الحصول على موافقته، وبالتالي فإن تجريم المساس بالحياة الخاصة يعني:- تأييد فكرة الحق في الحياة الخاصة لان العقوبة الجنائية توقع بغض النظر عن تسبب الإعتداء عليها بأضرار. وطالما أن إحترام الحياة الخاصة يعد حقاً فإن ذلك ينسحب على إحترام الصورة، لأن الحق في الصورة يعد أحياناً من أهم مظاهر الحق في الحياة الخاصة^(٣).

إن دخول الذكاء الاصطناعي قد غيّر من الأساس الذي يُبنى عليه هذا الحق، حيث كان يُنظر إلى الحق في الخصوصية من منظور القانون الجنائي أكثر من كونه من منظور القانون المدني. وهذا ما أكدته نصوص حماية الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^(٤).

(١) ابراهيم علي حمادي، (٢٠١٠) حرمة الحياة الخاصة، الانبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية.
(٢) رضا هميسي (٢٠١٣) الحياة الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بين الانتهاكات والمسؤولية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

(٣) مجادي نعمه، الحق في الحماية الجنائية في الصورة، جامعة بن خلدون، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد السابع، سنة ٢٠٢٣، ص ٢٢٤.

(٤) شمس الدين ابراهيم (٢٠٠٥) وسائل مواجهة الاعتداء على الحياة الخاصة، القاهرة دار النهضة العربية.

مع دخول الذكاء الاصطناعي إلى مجال التعامل مع بيانات الأفراد، أصبح الجانب المدني لهذا الحق واضحاً. فالحماية القانونية لهذا الحق تُفهم من خلال مفهوم الامتناع عن القيام بفعل يُعد اعتداءً على هذا الحق، مثل عدم تعرض أي شخص لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، أو المس بشرفه وسمعته من قبل السلطات العامة وليس الأفراد. خاصة وأن القانون يتيح هذا التدخل في حالات الطوارئ الاستثنائية. لذا، فإن الخطاب موجه إلى السلطات العامة في الدولة وليس إلى الأفراد، ويكون التدخل القائم على أساس المصلحة العامة مشروعاً، بينما يمثل أي نوع من الانتهاكات. ويكون دور الشخص الذي يحظى بالحماية سلبياً تجاه هذا الحق، حيث لا يمكنه التعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الجهة التي قامت بالاعتداء لمصلحة العامة. ومع الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي، بدأ الحق في الخصوصية يتجه نحو الجانب المدني، كما هو الحال في الاستغلال التجاري للبيانات الشخصية للأفراد^(١).

الفرع الأول

مفهوم الحق في الصورة وطبيعته القانونية

ان مفهوم الحق في الصورة من الحقوق الأساسية للإنسان التي نص عليها الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ وقانون اصول المحاكمات الجزائية وعد الحياة الخاصة حرمة حيث بس من حق أحد أن يتجاوز عليها وهي محكمة بموجب القانون حيث سنتطرق إلى تعريف الحق في الصورة اولا وما الطبيعة القانونية لها ثانيا وكالآتي:

أولاً: تعريف الحق في الصورة:

تعرف الصورة بأنها تمثيل لشخص أو شيء عن طريق أحد الفنون من نقش ونحت أو تصوير فوتوغرافي أو فيلم^(٢) ولا تقف الصورة عند حدود التجسيد المادي لشخص ما بل تعكس أيضاً شخصيته وانفعالاته وبؤسه وحرمانه أو سعادته، ولهذا كان من الطبيعي أن يرد عليها حق، والحق في الصورة هو مكنة الشخص في الاعتراض على تصويره أو نشر صورته إلا بموافقه^(٣). ولهذا فالمقصود بالصورة التي يكون الحق عليها هي صورة الإنسان وليس الأشياء.

(١) مصطفى الفيلاني (٢٠٠٥) نظرية تحليلية في حقوق الإنسان من خلال موثيق وإعلان المنظمات، بيروت، دراسات الوحدة العربية.

(٢) أنظر: د / ممدوح محمد خيرى هاشم المسلمي : المسؤولية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٠.

(٣) نظر: د / أحمد محمد حسان نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد. دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٩١.

ثانياً: الطبيعة القانونية للحق في الصورة:

ان الحق في الصورة حق لصيق بالشخصية الإنسانية وذو طبيعة مزدوجة حيث يرى الفقه ان هذا الحق يضفي الحق لصاحبه من التشويه وهو صفة شخصية من جانب ويمنع اي استغلال تجاري للصور وهذا الصفة المادية من جانب آخر وهو ركن من أركان الحياة الخاصة ولا يسمح او يتيح لأي شخص أن يلتقط صورة دون موافقة الإنسان نفسه وان التقاط الصور دون موافقة الإنسان نفسه يعد جريمة وهذا ما نصت عليه المادة ٤٣٨ من "قانون العقوبات العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل (المادة ٤٣٨ يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة وبغرامة لاتزيد على مائة دينار او باحدى هاتين العقوبتين).

١- من نشر باحدى طرق العلانية اخبارا او صوراً او تعليقات تتصل باسرار الحياة الخاصة او العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة اذا كان من شان نشرها الاساءة اليهم.

٢- من اطلع من غير الذين ذكروا في المادة ٣٢٨ على رسالة او برقية او مكالمة تلفونية فافشاها لغير من وجهت اليه اذا كان من شان ذلك الحاق ضرر باحد^(١). وهذا يعد ضماناً أساسية من حقوق الإنسان والحريات العامة في عصر الذكاء الاصطناعي بشكل عام وضمنانة لحق الانسان في الصورة وفي حماية حياته الخاصة من بشكل خاص.

الفرع الثاني

آليات حماية الحق في الصورة في القانون العراقي والمقارن

ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ نص على حماية الحق في الصورة بشكل خاص وعلى حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في عصر الذكاء من اي انتهاك بشكل عام حيث عد الحق في الصورة من الحقوق الشخصية والحياة الخاصة حيث لايسمح للغير بالتقاط الصور كما في المادة السابعة عشرة من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي ونص المادة ١٧:

اولاً: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لايتنافى مع حقوق الآخرين والاداب العامة. ثانياً:- حرمة المساكن مصونة، ولا يجوز دخولها او تفتيشها او التعرض لها الا بقرار قضائي، ووفقاً للقانون". الا في حدود معلومة حددها القانون وللصلة العامة على سبيل المثال توثيق الجرائم وسنأتي تبيان ذلك.

أولاً: صور الاعتداء على الحق في الصورة باستخدام الذكاء الاصطناعي

يحدث التشويه عن طريق المونتاج وذلك بتقطيع الصور وإعادة تركيبها أو بواسطة تقنيات الإعلام الآلي الحديثة، مما يؤدي إلى إظهار الشخصية بغير الوضع الحقيقي الذي من المفروض أن تظهر به، مما يخلق لدى الجمهور انطباعاً مخالفاً للحقيقة^(٢). والقوانين لاتحرم عملية المونتاج السينمائية لأنها تعد تقنية من تقنيات التصوير والإخراج وهي ضرورية لهذا العمل، ولكن الفقه يرى بأن هذه العملية تصبح غير مشروعة متى أدت إلى انطباع لدى الجمهور يخالف الحقيقة ووصلت إلى درجة تشويه الشخصية أمام الجمهور، ولا يوجد حد مادي معين في تقدير انطباع الجمهور، فالأمر يخضع للسلطة التقديرية للقاضي، مع ضرورة الاعتداد برضا الشخصية التي تم تشويهها^(٣)، إذا لم يوافق الشخص المعني على المونتاج أو طلب من المخرج عرض الفيلم كاملاً دون أي تعديل، فلا يحق للمخرج مخالفة ذلك، لأن الشخص الذي تم تصويره هو الأكثر قدرة على فهم الانطباع الخاطئ الذي قد ينجم عن المونتاج.

(١) المادة ٤٣٨ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(٢) احمد محمد حسان نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ٩٢

(٣) ممدوح محمد خيرى هاشم المسلمي : المسؤولية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٠

وفي إطار هذا المبدأ، تم عرض قضية على القضاء الفرنسي تتلخص في أن وزيرين سابقين أجريا مقابلة تلفزيونية واشترطا على المخرج عرضها كاملة دون مونتاج، لكن المخرج خالف ذلك، مما دفعهما لرفع دعوى قضائية ضده، حيث اعتبرا أن المقابلة بعد المونتاج لم تعكس آرائهما الفكرية. وقد حكم القضاء لصالحهما، مشيراً إلى أن المخرج ليس له الحق في إجراء المونتاج إذا كان الشخص المعني قد أبدى تحفظات عليه، لأن الفيلم بعد المونتاج قد يظهر الشخصية بشكل غير صحيح. لذا، يجب على المخرج أن يكون حذراً في هذه العملية^(١). وقد أكد القضاء البلجيكي نفس المبدأ، حيث يرى أن الشخص له الحق في الاعتراض على عملية المونتاج. أما إذا أعرب الشخص عن موافقته بشكل صريح أو ضمني، فإن حقه في الاعتراض على عرض الشريط تلفزيونياً يسقط، ويحق للمخرج إجراء التعديلات اللازمة على الشريط قبل بثه، وهذا المبدأ قد أكدته القضاء الفرنسي والبلجيكي أيضاً^(٢).

ثانياً: نشر الصور دون موافقة صاحبها عبر المنصات الرقمية

تعتبر حالات الاعتداء على الحق في الصورة من الأمور المهمة، حيث يمنح الحق في الصورة صاحبه القدرة على الاعتراض على التقاط الصورة ونشرها. هذا الحق يوفر حماية أكبر ويزيد من نطاقها. كما هو معروف، فإن الاعتداء على حق الإنسان في صورته الشخصية لا يمكن حصره، لأنه يعتمد على نية المعتدي. فبعض الأشخاص قد يسعون لاستغلال الصورة لأغراض مادية، بينما قد يسعى آخرون للإساءة إلى صاحب الصورة لأغراض انتقامية، أو بدافع انتقامي، وغيرها من الدوافع. ومن أنواع هذه الاعتداءات، على سبيل المثال لا الحصر، هي^(٣)...

أولاً: استخدام صور القادة والشخصيات العامة والقيادات الروحية للترويج للمنتجات دون الحصول على إذن منهم.

ثانياً: التقاط الصور دون موافقة صاحبها، سواء كان ذلك في أماكن خاصة أو عامة. وقد اعتبر القضاء المصري التقاط الصور في الأماكن الخاصة جريمة، بينما لم ينص المشرع العراقي على تجريم التقاط الصور في الأماكن الخاصة أو العامة، بل أشار فقط إلى نشرها.

ثالثاً: نشر الصور دون رضا صاحبها، حيث يُعتبر ذلك انتهاكاً لحق الشخص في صورته، حتى وإن وافق الشخص على التقاط الصورة، فإنه ليس بالضرورة أن يوافق على نشرها. كما أن نشر صور ضحايا الانفجارات أثناء حالة الصدمة يعد انتهاكاً لرغبة الضحايا المصابين، وينطبق الأمر نفسه على ضحايا الجرائم العادية.

رابعاً: نشر صور بطريقة تهكمية مع كتابة عبارات تثير السخرية.

خامساً: نشر صور محرجة للشخص، مما يعرضه للسخرية من قبل الآخرين أو نشر صور تسبب له إحراجاً اجتماعياً.

سادساً: تحريف الصورة بتغيير محتواها. مضمونها^(٤).

(١) علي أحمد الزعبي، حق الخصوصية في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 450

(٢) سعيد جبر: الحق في الصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1986 المرجع السابق، ص 126.

(٣) هشام محمد فريد الحماية الجنائية لحق الإنسان في صورته، مكتبة الآلات الحديثة اسبوط ص ٢٢، عقيل سرحان محمد وسيماء جبار رداد، الطبيعة القانونية للحق في الصورة، بحث منشور في الانترنت

htt=qu.edu.19-retository-wpsontant- utloadf 2017-pdf

(٤) نواف كنعان، حقوق الإنسان في الاسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية ، اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان ١٩٩٨ ، ص ١٠

المطلب الثاني

الحماية القانونية للحق في الصورة

يعتبر الحق في الصورة من الحقوق الأساسية للإنسان، وحمايته وعدم انتهاكه وفقاً للقانون العراقي تُعد ضماناً أساسية للفرد بشكل خاص ولحقوق الإنسان بشكل عام. ينقسم هذا المطلب إلى فرعين: يتناول الفرع الأول الحماية المدنية والجزائية في القانون العراقي، بينما يتناول الفرع الثاني الحماية القانونية في القوانين المقارنة للحق في الصورة.

الفرع الأول

الحماية المدنية والجزائية في القانون العراقي

تنص القوانين المدنية العراقية على حق التعويض عن أي ضرر يتعرض له الشخص. حيث ينص القانون على أنه "كل تعدٍ يصيب الغير بأي ضرر آخر غير ما ذكر في المواد السابقة يستوجب..." التعويض^(١) أي إن النص ينص ضمناً على توفير حماية لهذا الحق، إلا أنه منح الشخص الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر فقط، ولم يمنحه الحق في المطالبة بوقف الاعتداء حتى في حال عدم حدوث ضرر. ومن المعروف أن الوقاية من الضرر تعتبر أقوى من التعويض كجزء من حماية الحق. وهناك قوانين عراقية ذات صلة أقرت حماية صريحة لهذا الحق، مثل قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٧٠، الذي نص في المادة ٣٦ منه على حق الشخص في الاعتراض على نشر صورته^(٢). وهناك العديد من التطبيقات القضائية التي اعتمدها القضاء العراقي والتي من خلالها تم توفير حماية قانونية للحق في الصورة، ومن بينها: حيث أصدرت محكمة جناح الموصل الأولى حكماً بإدانة المتهم بسبب عرضه صورة طليقته عبر جهاز الهاتف المحمول وتوزيع صورها وهي ترتدي ملابس النوم على أصدقائه وعلى أفراد الشرطة في رئاسة محكمة استئناف نينوى^(٣).

الفرع الثاني

الحماية القانونية في القوانين المقارنة للحق في الصورة

تتفق معظم التشريعات على تجريم المساس بالحق في الصورة استناداً إلى المعيار الموضوعي أو معيار المكان، باعتباره أحد مظاهر الحياة الخاصة. ويعتبر هذا المعيار الأساس والضمانة الفعالة لتحقيق هذه الحماية، حيث يمكن من خلاله تحديد الحالات التي يُعتبر فيها الحق في الصورة مُنتهكاً. أولاً: **التشريع الفرنسي**: عاقب المشرع الفرنسي في قانون العقوبات القديم لعام ١٩٧٠ بموجب المادة ٣٦٨/٢، والمادة ٢٢٦/١ الفقرة الثانية من القانون الجديد لعام ١٩٩٢ على النقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص يتواجد في مكان خاص دون الحصول على رضاه. إذ يجرم قانون العقوبات الفرنسي الجديد المساس بحميمية الحياة الخاصة للأفراد من خلال النقاط أو نقل صورة لشخص موجود في مكان خاص دون موافقته، وكذلك عمليات المونتاج التي تشمل صورة شخص دون الحصول على إذنه.

(١) المادة ٢٠٤ من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

(٢) المادة السادسة والثلاثون من قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٧٠.

(٣) قرار محكمة الجناح الأولى في الموصل في العدد ١٩٤/غ/٢٠١١، بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١١.

وبالتالي، فإن تجريم المساس بالحياة الخاصة يعني تأكيد فكرة الحق في الحياة الخاصة، حيث تُفرض العقوبة الجنائية بغض النظر عن الأضرار الناجمة عن الاعتداء عليها. ونظرًا لأن احترام الحياة الخاصة يُعتبر حقًا، فإن ذلك ينطبق أيضًا على احترام الصورة، حيث يُعتبر الحق في الصورة أحيانًا من أهم مظاهر الحق في الحياة الخاصة^(١).

ثانيًا: التشريع المصري: ينص القانون المصري بشكل واضح على الاعتراف بالحق في الصورة وحمايته، حيث يتضمن قانون العقوبات المصري تجريم الاعتداء على الحياة الخاصة من خلال التقاط الصور للأشخاص. وتنص المادة ٣٠٩ مكرر على أنه يُعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز السنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن، وذلك من خلال ارتكاب أحد الأفعال التالية دون الحالات المصرح بها قانونًا أو دون رضا المجني عليه.

ثالثًا: التشريع الجزائري: تحمي المادة ٤٦ من التعديل الدستوري ١٦-٠١ الحق في الصورة، رغم أنها لم تذكره بشكل صريح. ولكن باعتبار أن هذا الحق يعد أحد مظاهر الحياة الخاصة، كما أوضحنا سابقًا، فإنه يُعتبر جزءًا من حقوق الحياة الخاصة التي تضمنها الفقرة الأولى من نص المادة ٤٦. كما تشترط المادة ٣٠٣ مكرر من قانون العقوبات أن يكون نقل أو التقاط الصور قد تم في مكان خاص، مما يعني أن المشرع لا يعاقب على التقاط الصور في الأماكن العامة التي يستخدمها الناس للتنقل والتجول، مثل الطرق والشوارع والممرات والساحات العامة والحدائق والغابات والشواطئ والأنهار والحقول والجبال، حتى لو كانت الصور ملتقطة من داخل سيارة خاصة على الطريق العام أو كانت السيارة متوقفة في مكان عام^(٢).

تُعتبر الأماكن العامة هي تلك التي يُسمح للجمهور بدخولها في أوقات معينة، سواء مجانًا أو مقابل أجر، مثل الإدارات العامة والمرافق العامة والمدارس والمحلات التجارية والمستشفيات وقاعات السينما. ومع ذلك، فإن الحماية المتعلقة بالحق في الصورة تقتصر على الأماكن الخاصة، والتي تُعرف بأنها أي مكان مغلق أو محدد عن المجال الخارجي المحيط به، ولا يُسمح بدخوله إلا بإذن من مالكه، مثل المسكن والغرفة في الفندق.

وبذلك، يكون المشرع قد فضل الضابط المستند إلى طبيعة المكان، حيث يتميز هذا الضابط بالوضوح والدقة، في حين أن تحديد الصفة الخاصة لطبيعة الصورة وموضوعها قد يثير صعوبات يصعب حسمها. وبالتالي، تقتصر الحماية الجنائية على الحق في الصورة التي تُلْتَقَط في الأماكن الخاصة، ويمكن للحماية المدنية أن تعالج هذا النقص في الحماية الجنائية متى تأكد القاضي المدني من أن الصورة الملتقطة تمس الحياة الخاصة^(٣).

(١) جعفر محمود المغربي، حسين شاكر عساف، المسؤولية المدنية عن الإعتداء على الحق في الصورة بواسطة الهاتف المحمول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص ٦٦.

(٢) عماد حمدي حجازي، الحق في الخصوصية ومسؤولية الصحفي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص ٨٩.

(٣) خليف مصطفى، الحق في الحياة الخاصة في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ٢٠١١، ص ٥٥.

الخاتمة:

أظهرت هذه الدراسة أن حماية الحق في الصورة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي تمثل تحدياً قانونياً حديثاً يستدعي إعادة تقييم الأطر التشريعية التقليدية، خاصة مع تقدم تطبيقات التزييف العميق ومعالجة الصور رقمياً. وقد أظهر التحليل أن التشريع العراقي، رغم اعترافه بحماية الكرامة والخصوصية، لا يزال بحاجة إلى نصوص أكثر وضوحاً لمواجهة الانتهاكات الرقمية الجديدة. من جهة أخرى، أظهر القانون المقارن وجود اتجاهات تشريعية أكثر وضوحاً في تنظيم استخدام الصور والبيانات البيومترية، خصوصاً في ظل لوائح حماية البيانات. كما برزت أهمية تحقيق التوازن بين حرية التعبير والحق في الصورة لضمان حماية الكرامة الإنسانية دون تقييد غير مبرر للحقوق والحريات. وبالتالي، فإن تعزيز الحماية يتطلب تدخلاً تشريعياً واضحاً، وتطوير آليات قضائية فعالة، بالإضافة إلى نشر الوعي القانوني والتقني حول مخاطر إساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهم النتائج التي توصلت إليها في موضوع بحثنا وهي كالآتي

- ١- أن الحق في الصورة في القانون العراقي محمي بموجب نص المادة ٣٧ أولاً والمادة ١٧ أولاً من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وهي حق مصون بموجب نصوص دستورية لما له من خصوصية في بيانات ومعلومات الأفراد وفي هذا ضمانة جوهرية لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة من جانب وحماية حقوق الإنسان في حماية حياته الخاصة من جهة أخرى
- ٢- أن المادة ٢٠٥ من القانون المدني العراقي المرقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل نصت على مسائلة الشخص عند قيامه بنشر الصور والمقاطع المرئية بظون رضاء او موافقة الشخص نفسه ويتوجب مسائلته عن تعويضاً مادياً لأن هذا الحق يمي الشرف والاعتبار للإنسان.
- ٣- ونستنتج ان النشر للصور او المقاطع المرئية وحتى الصوتية وبدون موافقة من أجل التشهير أو القذف أو الإساءة إلى الآخر فإن ذلك يعد جريمة حيث عاقب عليها القانون العراقي في المواد ٤٣٣ و٤٣٤ بجرائم القذف والتشهير والسب وفي هذا ضمانة أساسية لحقوق الانسان والحريات العامة في عصر الذكاء الاصطناعي والتطورات التقنية .
- ٤- في مجال القانون المقارن، ينص القانون المدني الفرنسي في المادة (٩) منه على حماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية حيث استقر القضاء الفرنسي على اعتبار الحق في الصورة مصون بموجب نصوص قانونية تحمي الحق في الصورة.
- ٥- في سياق حماية المعلومات الشخصية والتجارية والبيانات الشخصية، قد اعتبرت اللاتحة الأوروبية لحماية البيانات وحقوق الإنسان ان الصور والمقاطع المرئية بيانات شخصية وفقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية وايضا اعتبرت البيانات والمعلومات الإحصائية البيومترية، بما في ذلك الصور المستخدمة في التعرف على الهوية للشخص، بيانات خاصة وحساسة وفقاً للمادة التاسعة منها وأكدت التشريعات المقارنة على أهمية الحصول على موافقة او رضا صريح لمعالجة الصور وفقاً للمادة (٦) من اللاتحة الأوروبية، مما يعزز مبدأ الموافقة المسبقة كشرط أساسي للتصوير والنشر.
- ٦- يظهر نقص تشريعي في العراق ذلك بسبب عدم وجود قانون خاص بحماية البيانات والمعلومات الشخصية يقوم بتنظيم معالجة الصور بشكل رقمي. وهذا يستدعي الحاجة إلى إصدار تشريع خاص مشابه للتنظيمات المقارنة لضمان حماية فعالة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي.

التوصيات:

- اذكر اهم التوصيات التي توصلت إليها في موضوع بحثنا وهي كالآتي
- ١- نقترح على المشرع العراقي إصدار سن قانون خاص لحماية البيانات والمعلومات الشخصية يتضمن تنظيم واضح بحماية للحق في الصورة، خاصة فيما يتعلق بالصور الرقمية والمرئية والبيانات البيومترية التي تكون ناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي. وذلك لسد الفجوة أو النقص التشريعي الحالي وتوفير حماية وقائية تتماشى مع التطورات التكنولوجية العالمية لحماية حقوق الإنسان وحرية.
 - ٢- نوصي بإضافة نص قانوني واضح في النصوص القانونية المدنية يعترف بالحق في الصورة كحق مستقل من حقوق الشخصية. على ان يحدد قيود الإباحة واستثنائها حيث نقترح إضافة نص- لكل فرد حق مستقل في صورته الشخصية، ويمنع التقاطها أو التسجيل أو النشر أو سواء كانت تقليدية أو رقمية، دون الحصول على موافقة الإنسان نفسه باستثناء المصلحة العامة امر قضائي أو امر الصور متعلق بحدث عام بشرط ألا تمس كرامة الشخص أو اعتباره.- أي اعتداء على الحق في الصورة يستوجب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية.
 - ٣- نوصي باضافة مادة إلى قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ نص المادة (اولاً) يُعاقب بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشئ أو عدل أو نشر صورة أو تسجيل مرئي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف الإضرار بسمعة الآخرين أو انتهاك حياتهم الخاصة.
 - (ثانياً) يُعتبر الفعل ظرفاً مشدداً للعقوبة إذا أدى إلى ابتزاز المجني عليه أو التشهير به أو تحقيق منفعة غير مشروعة.
 - ٤- نوصي اصدار قانون جزائي جديد يجرّم إنشاء أو نشر محتوى "التزييف العميق" إذا كان له تأثير على الشرف أو الحياة الخاصة. بالإضافة إلى إضافة نص في قانون أصول المحاكمات الجزائية يتيح اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة الصور المنشورة إلكترونياً عند ثبوت الاعتداء الواضح على الحق في الصورة.
 - ٥- تعديل المواد (٤٣٣-٤٣٤) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بإضافة ظرف مشدد في حال حدوث التشهير أو القذف أو الإساءة إلى الأفراد من خلال صور مُعدّلة أو مُنشأة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الكتب القانونية

١. أحمد محمد حسان نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد. دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢. جعفر محمود المغربي، حسين شاكر عساف، المسؤولية المدنية عن الإعتداء على الحق في الصورة بواسطة الهاتف المحمول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
٣. حمد محمد حسان نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد دراسة مقارنة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
٤. شريف حمدي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات العمال، ط١، المركز العربي، ٢٠٢٠.
٥. شمس الدين إبراهيم وسائل مواجهة الاعتداء على الحياة الخاصة، القاهرة دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.
٦. عماد حمدي حجازي، الحق في الخصوصية ومسؤولية الصحفي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨.
٧. لسان العرب، ابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤، مادة (ذكا).
٨. محمد عبد الحميد الأخلاقيات المهنية في الإعلام الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٧.
٩. محمود علم الدين الإعلام الرقمي وتحولاته المعاصر، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.
١٠. مصطفى الفيلاي، نظرية تحليلية في حقوق الإنسان من خلال موثيق وإعلان المنظمات، بيروت، دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥.
١١. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، مادة (ذكا)، مادة (صنع).
١٢. ممدوح محمد خيرى هاشم المسلمي: المسؤولية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة (في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة) ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
١٣. ممدوح محمد خيرى هاشم المسلمي: المسؤولية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة (في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة) ، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، ٢٠٠١.
١٤. نواف كنعان، حقوق الانسان في الاسلام والمواثيق الدولية والداستير العربية ، اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ١٩٩٨.
١٥. هشام محمد فريد الحماية الجنائية لحق الانسان في صورته، مكتبة الآلات الحديثة أسبوط، ٢٠١٠.
١٦. علي أحمد الزعبي، حق الخصوصية في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ٢٠٠٦.

ثانياً- البحوث المنشورة

١. ابراهيم علي حمادي، حرمة الحياة الخاصة، الانبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ٢٠١٠.
٢. احمد جمال عيد، الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في إنتاج رسوم وتصاميم الجرافيك الحديثة، مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية، ٢٠١٤، ص ١٥٥.
٣. رضا هميسي، الحياة الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي بين الانتهاكات والمسؤولية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠١٣.
٤. روزا حسين نعمت - الذكاء الاصطناعي في حدود المسؤولية الدولية - جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية - مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية - المجلد ١٣ - ص ١٧٩ العدد ٥٠ العام ٢٠٢٤ م .
٥. عقيل سرحان محمد وسيماء جبار رداد، الطبيعة القانونية للحق في الصورة، بحث منشور في الانترنت
٦. محمد فتحي محمد إبراهيم، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، - مجلة.

ثالثاً- رسائل الماجستير

- ١ . خليف مصطفى، الحق في الحياة الخاصة في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠١١.
- ٢ . نبيل فزيح فرج الحماية الجنائية للحق في الصورة في القانون المصري، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ٢٠١٥.
- ٣ . عاقل فؤاد الحماية القانونية للحق في حرمة الحياة الخاصة، دراسة مقارنة شهادة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة قسنطينة الجزائر، ٢٠١٢.

رابعاً- القوانين

- ١ . قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
- ٢ . القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
- ٣ . قانون حماية حق المؤلف العراقي.
- ٤ . قانون الذكاء الأوربي رقم ٦٨٩ لسنة ٢٠٢٤.

خامساً- المراجع الأجنبية

1. Foundations of IT Service Management with ITIL 4 Van Haren Publishing, Zaltbommel, 2019, p. 15.
2. Turing AMJM. Mind. 1950;59(236):433-60 .
3. McCarthy J, Minsky ML, Rochester N, Shannon CEJAm. A proposal for the dartmouth summer research project on artificial intelligence, august 31, 1955. 2006;27(4):12-
4. Hennessy JL, Patterson DA. Computer architecture: a quantitative approach: Elsevier; 2011.